



المملكة العربية السعودية  
 جامعة الملك عبد العزيز  
 كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
 مكة المكرمة  
 قسم الدراسات العليا  
 الفرع اللغوي

# أثر ابن مالك في الدراسات الفقهية

رسالة

مقدمة لتسليم درجة الماجستير  
 في  
 اللغة العربية وآدابها



إعداد

محمد آدم الزركي

إشراف

لقد سماه الدكتور محمد علي اللؤصاري

١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ

١٩٨٠ - ١٩٨١ م

٤٩٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### شكر وتقدير

الحمد لله في الأولى والآخرة وله الشكر كما يحب ويرضى .  
ولا يسمنى - بعد حمد الله وشكره - إلا أن أتقدم بخالص الشكر  
إلى القائمين على إدارة جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان إذ هيئوا  
لى ولزملاى فرصة الابتعاك إلى هذا البلد الأمين . كما أزجى جزیل  
الشكر وخالص التقدير إلى القائمين على إدارة كلية الشریعة والدراسات الإسلامية  
بجامعة الملك عبد العزيز شطركم المكرمة . فقد أحسنوا استقبالنا وأكرموا  
وفادتنا ومثوانا فجزاهم الله عنا وعن جامعتنا وعن رسالة العلم  
خيرا .

كما يسرنى أن أتقدم بالشكر الجزيل مقرونا بالمرفان مصحوبا بالاعتراف  
بالفضل ، إلى أستاذى الدكتور أحمد مكي الأنصارى فقد رعى هذا  
البحث منذ أن كان فكرة الى أن استوى على سوقه ، وقد منحه من علمه  
الجَم ، وفكره النير ، ورأيه السديد ، ومنهجه العميق ما ذلك المصى ،  
ودنا به النافر الشroud .

كما كان لخلقه الكريم وصبره الجميل ، وقلبه المفتوح ، أطيب الأثر  
فى نفسى مما يشجعنى على أن ألقاه حيثما شئت ومتى أردت ، دون شعور  
بالحرج ، وأن أجلس معه الساعات الطوال فى المتابعة والمراجعة ، دون أن  
يشمرنى أنى آخذ من وقته الغالى الثمين شيئا ، بل هو يطلب المزيد  
من اللقاء فى أريحية ، فجزاه الله عنى وعن العلم وعن طلابه خير  
ما يجزى العلماء العاطلين .

ولن يفوتنى أن أشكر أستاذى الفاضل الدكتور راشد الراجح الشريف

فقد كان له فضل توجيهي ، إلى هذا الموضوع ، ما يخل على بمشورة  
وما ضن بنصح ، فتح لي مكتبته العامة آخذ منها ما اقتضاه البحث  
من مخطوط ومطبوع ، وأغارني نسخة رسالته الجامعية الوحيدة والتي لم  
تُنشر بعد ، في رضى وسماحة فله من الله حسن الجزاء .

كما أشكر مدير مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، سمادة  
الدكتور ناصر بن سعد الرشيد وجنده العاملين معه بالمركز ، فقد كان  
لصادق تعاونهم أثر محمود في توفير كثير من الجهد في الحصول على  
المخطوطات اللازمة في البحث .

وأقدم أخيرا بالشكر الجزيل لكل من قدم لهذا البحث يدا ومعونة  
من أساتذتي الكرام وزملائي الأفاضل فجزى الله الجميع خيرا .



## الرموز المستخدمة في البحث

ت	:	تصني تحقيق
خ	:	مخطوط
خ / د	:	مخطوط دار الكتب المصرية
خ / م	:	مخطوط - مكتب مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي / بكلية الشريعة - مكة المكرمة
د	:	دكتور
ر / د	:	رسالة دكتوراه
ر / م	:	رسالة ماجستير
ط	:	طبعة
م / م	:	صورة على ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بكلية الشريعة مكة المكرمة *
م	:	التاريخ الميلادي
هـ	:	التاريخ الهجري

مقدمة :

موضوع البحث ، وأهدافه ، ودوافعه ، ومنهج البحث فيه ، ومصادره

١ - موضوع البحث

أحمدك اللهم كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، وأصلى  
وأسلم على سيدنا محمد عبدك ورسولك وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان  
إلى يوم لقاءك . وبعد فموضوع الرسالة هو : " أثر ابن مالك فى  
الدراسات الصرفية " وقد أدت طبيعة البحث إلى أن يكون فى ثلاثة  
أبواب تسبقها مقدمة ومدخل من ثلاثة أقسام ، وتنتهى الرسالة بخاتمة  
وفىها تلخيص لمعالم البحث وبيان الجديد فيه ، مع وضع الفهارس  
الفنية اللازمة .

أما المدخل فكان من ثلاثة أقسام : الأول عن عصر ابن مالك ونشأته  
والثانى عن نشأة الصرف . والثالث عن مفاهيم الصرف ومجالات بحثه عند  
ابن مالك .

أما الباب الأول فقد كان عن " مؤلفاته الصرفية " وقد ضم ثلاثة  
فصول كان الأول عن مؤلفات مستقلة بالصرف ، والثانى عن مؤلفات عولج  
ففيها الصرف إلى جانب النحو ، والثالث عن بيان منهجه فى هذه المؤلفات .  
أما الباب الثانى : " آراءه الصرفية " فقد احتوى على أربعة  
فصول : كان الفصل الأول : عن الآراء التى انفرد بها . والثانى : عن  
الآراء التى رجحها ، وهى ثلاث مجموعات : أولا - الآراء التى رجح  
فيها مذهب البصريين . وثانيا - الآراء التى رجح فيها مذهب الكوفيين .  
وثالثا - آراء أخرى رجحها ابن مالك . وكان الفصل الثالث : عن الآراء التى

عرضها دون ترجيح هـ والروابع : عن مسائل اختلف فيها للرأى عند ابن مالك .

أما الباب الثالث : فقد كان عن " مذهبه " وشمل ثلاثة فصول :  
الأول : عن موقف ابن مالك من السماع ، أولاً - الاستشهاد بالقرآن الكريم  
وثانياً - الاستشهاد بالحديث الشريف وثالثاً - الاستشهاد بكلام العرب :  
شعراً ونثراً . وكان للفصل الثانى عن موقف ابن مالك من القياس وعطله  
وتناول للفصل الأخير : اختلاف الباحثين فى مذهب ابن مالك .  
أما الخاتمة : فقد احتوت على تلخيص لمعالم البحث وبينان  
الجديد فيه .

ب - أهدافه :

أولاً - الكشف عن أثر ابن مالك فى الدراسات الصرفية وتجسدية جهوده  
فى هذا المجال ممثلة فى مؤلفاته وآرائه الصرفية ، ومذهبه .  
ثانياً - إثبات أن ابن مالك كان عالماً صرفياً كما هو عالم نحوى ولنحوى  
لا يقل أثره فى علم الصرف عن أثره فى علم النحو واللغة ، وإثبات ذلك  
من خلال دراسة مؤلفاته وآرائه ومذهبه .

ثالثاً - الكشف عن منهجه فى مؤلفاته بطامه والصرفية بخاصة .

ج - دوافعه :

١ - إن البحث فى علم الصرف شاق وشديد . وقد أحسن بصعوبة  
البحث فيه أعلم الصرفيين ، يقول أبو الفتح : " لما كان علم الصرف  
عويصاً صعباً بدء قبله بمعرفة النحو ثم جرى به بعد ، لهكسون  
الارتياض فى النحو موطئاً للدخول فيه ، ومعيناً على مهرفة أغراضه

ومعانيه " . . . ويضيف ابن جنى : " ولهذا لا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابا إلا وفيه سهواً وخلل في التصريف . . . " ولهذا الصعوبة قلت فيه البحوث المتخصصة وتحاي الخوض فيه كثير من الباحثين .

والذي دفعني لأن أحمل نفسي على هذا المركب الوعر - لا لأني آتت منها قدرة لم تكن لغيرها - ولكن رغبة صادقة في أن يكون هذا البحث لبنة تسد جانبا من ذلك الفراغ في الدراسات الصرفية، ومساهمة مع العاملين - على قلتهم - في هذا المجال حتى تستطيع الحركة الصرفية أن تواكب الحركة النحوية التي قطعت - بفضل جهود الباحثين - شوطا بعيدا في سبيل النضج والتمام .

٢ - إن دراسة الصرف بجانب النحوي رسالة واحدة عن ابن مالك لا تحقق لعلم الصرف ذاتيته المستقلة . ولهذا رأيت أن أفرد جانب الصرف وحده عند ابن مالك بهذا البحث ليكون أقرب إلى طيبة الرسائل العلمية المتخصصة . وشجعتني على هذا أن الباحثين الذين كتبوا عن " نحو ابن مالك " لم يولوا جانب الصرف العناية التي يستحقها في نظري .

٣ - لقد كان تشجيع أستاذنا الدكتور راشد الراجح الشريف من أكبر الدوافع فقد قال لنا ونحن في السنة المنهجية: " إن الصرف عند ابن مالك جدير بأن يفرد بالبحث " ولا ينبئك مثل خبير ورائد . فقد عاش أستاذنا مع ابن مالك طويلا ، وقد أدرك هذا التشجيع في نفسي هوى . فإن لصاحب الألفية في نفوس طلاب العربية وفي نفسي خاصة مكانا رحيبا وقدرا عظيما .

د - منهجه :

قد حاولت أن أسلك في هذا البحث أحسن ما اهتمت به

مناهج البحث الحديثة في الشكل والمضمون ، مقتدياً بما سلك الرواد قبلي في تطبيقها آخذاً بالأحسن من هنا وهناك ، وأجنبه العثرات ما أمكن ، كل ذلك قدر الجهد والطاقة وأرجو أن أكون قد وفقت والخصه في الآتي :

أولاً : في مجال المؤلفات قد بذلت الجهد في حصرها وتصنيفها والتأكد من صحة نسبتها بطرق التوثيق العلمية ، فقبلت ما اطمان البحث على أنه لابن مالك ورفضت ما غلب على ظني - بعد التحقيق - أنه ليس له . ثم عرفت بكل مؤلف ، وعرضت مادته العلمية ، وبيّنت منهجه فيه والطريقة التي عالج بها موضوعاته و سجلت ما عني لي من ملاحظات وتعليقات وتمحيبات كل ما كان ذلك لازماً .

ثانياً : أما في مجال الآراء فقد تتبعت الفكرة والقاعدة الصرفية في تنقلها ، من مرحلة إلى أخرى ومن عالم إلى آخر حتى أصل بها إلى موقف صاحبي منها ، وأقارن بين رأيه ورأي السابقين واللاحقين ليتضح أثره ، ابتكاراً أو اتباعاً ، قبولاً أو رفضاً ، ولم أكتف بهذا بل سجلت - في حياض وتجرد - الرأي الذي أراه : موافقة أو مخالفة ، مع التوضيح والبيان قدر الامكان .

هـ - مصادر هـ :

إنّ مراجع هذا البحث كانت كثيرة ومتنوعة ، كما يراها القارئ لفهرس المصادر والمراجع وحسي أن أشير هنا إلى أهمها في إجمال مع

الإشارة لما لقيت من صعوبات في سبيل الحصول على أهمها :

أولا - مصادر تاريخية : مثلثة في كتب التراجم والطبعات ، والبحوث المعنية بالنواحي التاريخية ، وهي كثيرة ومتوفرة وقد أمدت البحث بالحقائق التاريخية عن عصر ابن مالك ، وعن سيرته الخاصة ، كما أفادت في مجال الترجمة للأعلام الواردة في البحث .

ثانيا - كتب ابن مالك الصرفية ، وكتبه التي عالج فيها الصرف إلى جانب النحو وهي مصادر البحث الأصلية ، كان عليّ إحصاؤها من مظاهرها أولا . والحصول عليها ثانيا . تمهيدا لوضعها موضع الدراسة ، وقد وجدت أن أهم مؤلفاته الصرفية مخطوطة نادرة الموجود . مثل " شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته " و " إيجاز التصريف في علم التصريف " . والمطبوع منها أشبه بالمخطوط في ندرته وثبات طبعاته وعدم تحقيقه ، ولكن أمكن - بفضل الله ومعاونة الحاديين على هذا البحث - أن أحصل عليها .

أما كتبه التي عالج فيها الصرف إلى جانب النحو ، فليست أحسن حظا من سابقتها فما يزال أهمها مخطوطة ، مثل : " الوافية شرح الكافية الشافية " والجزء الثاني من شرح التسهيل والمقدمة الأُسدية ، وقد كان لمركز البحث العلمي بالكلية فضل كبير في تصوير هذه المخطوطات .

ثالثا - كتب الصرف والنحو لغير ابن مالك من المؤلفين في الخلفين وهي مصادر مساعدة للكشف عن تأثير ابن مالك بآراء السابقين وأثره في الخلفين . ولكن قد وجدت أن بعضها قد أخذ طابع المصادر الأساسية مثل كتاب " الأُشباه والنظائر في النحو " للإمام السهوي ، فقد حوى ثلاث رسائل صرفية لابن مالك ، وكتاب المزهرة أيضا - فقد

ضمّ " منظومة الأفعال الواوية واليهائية لابن مالك " . ولهذا فقد  
اطلعت على كثير من هذه المصادر ولا سيما كتب السيوطي وشرح  
الشافعية .

رابعاً - مؤلفات شرحت كتباً لابن مالك .

وهذه كثيرة ولا سيما شرح " الألفية " ولا مهمة الأفعال كالأشموني .  
وابن عقيل وابن هشام والسيوطي وبحرق وما كتب على الشرح  
من حواشي وتعليقات<sup>الأي</sup>/شرح أبي حيان على الألفية فقد تحصلت عليه  
بعد جهد . غير أنني وجدت صعوبات في الحصول على شرح  
" تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " فلم أجد أهمها إلا مصوراً  
على " ميكروفيلم " بمركز البحث مثل " تعليق الفوائد على تسهيل  
الفوائد للدماميني " - " والتذييل والتكميل " و " إرشاد الضرب " .  
لأبي حيان ، وقد واليت قراءتها على " القارئة " أيام عدة وعانيت  
من ذلك كثيراً ولكنني وجدت أخيراً بعضها محققاً في مكتبات القاهرة  
حين ذهبت إليها في رحلة علمية فقارنت بين النصوص المنقولة  
من المصورة مع النصوص المحققة ، وقد كانت الفائدة كبيرة .

خامساً - مراجع حديثة .

وهذه قد تمّ الاطلاع على كثير منها ، ولا سيما الرسائل الجامعية  
وبخاصة تلك التي جعلت من جهود ابن مالك النحوية محورا  
لبحوثها وهي - كما ترى - وثيقة الصلة ببعض جوانب البحث أذكر  
منها على جهة التمثيل لا الحصر " تحقيق الكافية الشافية الكبرى لابن  
مالك وتحليل منهجه في هذا الكتاب مقارناً بالألفية " وهي رسالة  
مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من أستاذي د / راشد الراجح الشريف ، وابن

مالك اللغوى ) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من الزميل غانم  
خ / م و " ابن مالك وتسهيل الفوائد " رسالة مقدمة لنيل درجة  
الماجستير من د / محمد كامل بركات ، ط / دار الكتاب العربى وقد وجدت  
فى رحلتى الى القاهرة رسائل مخطوطة بكلية اللغة العربية بالأزهر  
منها " ابن مالك وأثره فى اللغة العربية " بحث مقدم لنيل درجة  
العلمية من الشيخ يحيى محمد يحيى الأسيوطى ، و " ابن مالك وأثره  
فى النحو " رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من د / عبد المنعم  
محمد هريدى .

وفى مكتبة دار المعلم " نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة " رسالة  
مقدمة لنيل درجة الماجستير من د / عبد الرحمن السيد .



## مدخل

ابن مالك

القسم الأول - لمحة تاريخية عن عصره وحياته

### كلمة :

إن ابن مالك قد أوتى حظا عظيما من الشهرة وذيوع الذكر ، وقد نالت الترجمة لحياته الخاصة ونواحي عصره المختلفة نصيبا موفورا من الدراسة ، قل أن يحظى بها أحد النحاة والعلماء ، وإن المؤرخين والباحثين الذين تناولوا تلك الجوانب بالدراسة قد كادوا يستوفون القول فيها ، ولهذا فقد آثرت أن يكتفى البحث بلحاح عن الحياة السياسية والاجتماعية ، والفكرية في عصر ابن مالك مع الترجمة لسيرته الخاصة ، كل ذلك في ايجاز لا يخل بالضرورة المطلوب .

### الحالة السياسية :

خرج المسلمون من شبه الجزيرة العربية حاملين كلمة التوحيد تحدوهم غاية نبيلة وهدف سام في هداية الناس إلى هدى السماء والانضواء تحت راية القرآن الكريم ، وقد استطاعوا - بتأييد الله - في أقل من قرن أن يدخلوا كثيرا من الأقطار النائية ، دون أن تقف العقبات أمام عزائمهم وتضحياتهم . وقد أسسوا بالمغرب دولة الأندلس وأقاموا على أرضه حضارة ومدنية ، ولكن عدت عوادي الدهر على هذه الدولة وتلك الحضارة ، يوم تفرقت كلمة المسلمين وانقسموا على أنفسهم شحما وطوائف طامعة متحاربة ، وقد شهد آخر القرن السادس ، وأول القرن السابع الهجري حيث ولد صاحبنا - فتننا سياسية وحروباً طاحنة بين المرابطيين -

والموحدين (\*) فيما بينهم من جهة ، ومع حملة الصليب من جهة أخرى (١) فلم يأت منتصف القرن السابع الهجري حتى كانت ولايات الأندلس الشرقية والوسطى كلها قد سقطت في أيدي أسبانيا المسيحية وأخذت الأندلس عندئذ تواجه شبح الفناء (٢) ، ولما كان الوضع في الأندلس على هذا الاضطراب هاجر ابن مالك الى المشرق . ولم يكن المشرق في حالته السهاسية أحسن حالا من الأندلس . فقد كان معتركا لأطماع الصليبيين في القدس . وأحقاد التتار على الاسلام والمسلمين ، فقد كانت حملاتهم المتتالية مصدر قلق واضطراب ، وما شجع أولئك وهو لا على محاولة تحقيق أطماعهم ضعف الدولة الأيوبية التي انشغل فيها أبناء صالح الدين وخلفاؤه ، في منازعات فيما بينهم شغلهم بأنفسهم .

---

(\*) الدولة المرابطية ( ٤٤٨ - ٥٤٥ ) وسُموا بالمرابطين لأنهم تملكونا على عبدالله بن ياسين في الرباط الذي أنشأه للدرس والعبادة في صحراء المغرب . تاريخ الاسلام السياسي ١١٥/٤  
والدولة الموحدية ( ٥٢٤ - ٦٦٧ ) أطلق المهدي ابن تومرت على أتباعه اسم " الموحدين " إشارة الى أنهم هم الذين يوحدون الله حقا . وتعريضا بالدولة المرابطية التي رماها ابن تومرت بالكفر والتجسيم .  
تاريخ الاسلام السياسي ٢٩٦/٤

(١) راجع تفاصيل الصراع بين تلك الطوائف - في عهد المرابطين والموحدين بالمغرب والأندلس لمحمد عبدالله عنان ج ٢ ص ٤٩٦ - ٥٣٢ ط لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٤ م

(٢) نهاية الأندلس لمحمد عبدالله عنان ص ٢١ ط / لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

ودله على هذا الاضطراب السياسي فان ابن مالك قدم المشرق في عهد الدولة الأيوبية ثم لم تلبث طويلا حتى سقطت بقيام دولة المماليك (٦٤٨هـ - ٦٥٨هـ) كما شهد سقوط بغداد ونهاية الدولة العباسية على أيدي التتار (٦٥٦هـ) (١) ، فكم في هذا التقلب من مظاهر الاضطراب .

### الحالة الاجتماعية :

ليس أبلغ في وصف حالة الأندلس وأهلها عقب الفتن السياسية التي أشرنا إليها من كلمة ابن الخطيب حين يقول : " ذهب أهل الأندلس من الانشقاق والانحطاب والافتراق ، إلى حيث لم يذهب كثير من أهل الاقطار ، مع امتيازها بالمحل القريب ، والخطة المجاورة لمباد المصليب ، وليس لأحدهم في الخلافة ، إرث ، ولا في الإمارة سبب ، ولا في الفروسية نسب ، ولا في شروط الإمارة مكتسب " (٢) وليس يبعد ولا غريب إن قلنا : إن القلق الاجتماعي كان سببا من أسباب هجر الأوطان أيضا .

---

(١) تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي - د/حسن

ابراهيم ج ٤ / ١١٣ - ١٣٠ ط / السنة المحمدية - القاهرة .

وتأريخ آداب اللغة العربية . جزيج زيمان ج ٣ / ١٤٨ ، ط / دار الهلال .

(٢) اعمال الاعلام ص ١١٩ ط / بهروت ، انظر دول الطوائف لمحمد عبدالله عنان ص ١٥

ولقد كانت الحلقة الاجتماعية في الشرق - حين هاجر اليه ابن مالك -  
تشبه الوضع في الأندلس إلى حد كبير ، فقد تعددت فيه القوميات  
والأجناس . التقى فيه الأكراد ، والمماليك ، والمصريون ، والشاميون ،  
والأتراك بأجناسهم المتعددة ، والخوارزمية الذين هربوا من بلادهم  
حين استولى عليها " جنكيز خان " فتباينت عاداتهم وتقاليدهم ،  
واختلفت ألوان معيشتهم (١) .

ويبدو أن ابن مالك عاش أول قدمه المشرق عيشة أكثر طلاب العلم  
قلم تذكر الرواة أن له صناعة يتعيش منها ، ولا عملاً يكتسب منه ولا أسرة .  
ياوى إليها ، فقد أوقف نفسه على تحصيل العلم وملاحقة مجالسه  
في مدن الشرق المختلفة ، ينزل أرقعة الطلاب ويحيش على الأوقاف المرصودة  
لهم .

فلما أحس أنه أصبح ذا مكانة علمية في القراءات والنحو وعلم اللغة  
رأى أن يتقدم بطلب لصاحب الأمر ليقده وظيفة تليق بعلمه وتفنيه  
عن الحاجة (٢) والظاهر أن السلطان قد استجاب لرجائه وطلبه ، فقد  
ذكر أصحاب التراجم أن ابن مالك تقلد عدة وظائف " فقد تصدر بحلب  
وأم السلطانية ٠٠٠ وتصدر بحماة مدة " (٣) ثم ولي مشيخة العادلية  
الكبرى التي كانت وظيفة لا يملؤها إلا النوابغ من أهل القراءات والعربية ،

---

(١) تاريخ الاسلام السياسي ٦٢٥/٤

(٢) انظر حسن المحاضرة ٨٨/٢

(٣) نفع الطبيب ٤٢٥/٢

قال الصفدي : " أخبرني الشيخ شهاب الدين أبو الشناء محمود عن ابن مالك ، أنه كان إذا صلى في العادلية لأنه كان إماماً للمدرسة يشيخه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان ، إلى بيته تعظيماً له " (١) .  
ومن هذا يبدو أن الشيخ قد استقر به المقام وكون له أسرة وبنى له عشا ، ولعل هذا الاستقرار كان من أسباب عدم عودة ابن مالك إلى موطنه بالأندلس .

### الحالة الفكرية :

شهدت الفترة من أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجريين بالأندلس حركة فكرية باذخة ، لأن مؤسس دولة الموحدين المهدي ابن محمد بن تومرت من أقطاب علماء عصره ، فقد آزر العلماء في عهده وحض على تحصيل العلم بقوة وحماسة ، في عبارته المشهورة التي يفتح بها كتابه ، وهي : " أعز ما يُطلب وأفضل ما يكتسب وأنفس ما يُدخر وأحسن ما يُحمل ، العلم الذي جعله الله سبباً للهداية إلى كل خير ، وهو أعز المطالب وأفضل المكاسب ، وأنفس الذخائر وأحسن الأعمال . . . " .  
وكان خليفته عبد المؤمن بن علي ( ٥٦٤ - ٥٥٨ هـ ) الذي يحد المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين من ألمح علماء عصره بلفت حوله العلماء والشعراء ، ويبسط عليهم رعايته (٢) . أو كما وصفه ابن أبي زرعة :

---

(١) الوافي بالوفيات ٢٦٣/٣

(٢) عهد المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ص ٦٤٥ .

" فصيح للسان عالما بالجدل ، متفقيها في علم الأصول ، حافظا للحديث ...  
إما في النحو واللغة والقراءات أديبا شاعرا " (١) .

فقد كان لتشجيع خلفاء الدولة الموحدية للعلم واللماء أثر في تلك  
النهضة الفكرية بالأندلس ونظرة إلى مشاهير العلماء في هذا العهد ترينا  
إلى أي مدى قد اتسعت دائرتها فشملت ألوانا من المعرفة ، ونالت علوم الدين  
والفقه والأدب واللغة نصيبا من الدراسة عظيميا ، ومن الصعب علينا  
إحصاء النابغين من العلماء في هذا العهد فيكفي أن نذكر بعض النابغين  
في النحو .

فقد ظهر من نحاة هذا العهد ابن مضاء القرطبي صاحب " الرد  
على النحاة " المتوفى سنة ٥٩٢ هـ . كما برز كل من جابر الأشبيلي  
المتوفى سنة ٥٩٦ هـ وعلي بن يوسف القرطبي المشهور بابن خروف  
المتوفى سنة ٦٠٩ هـ وثابت بن خيار الكلاعي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ  
وأبو علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ والذي يقول عنه أهل الأندلس:  
" ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلوبين عن الشيخ أبي علي الفارسي " (٢)

أما الحياة الفكرية في المشرق برغم الاضطرابات السياسية والقلق  
الاجتماعي فكانت نشطة . وكانت مصر والشام مسرحا لنهضة علمية  
واسعة وبخاصة في علوم الدين والعربية (٣) . وقد اهتم نحاة هذه الفترة  
بكتاب سيبويه وجمل الزجاجي ، ووجد مفصل الزمخشري عناية خاصة .

---

(١) تاريخ الاسلام السياسي ٢٢١/٤

(٢) انظر عهد المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ص ٦٤٥ وما بعدها

وتاريخ الاسلام السياسي ٤٧٤/٤

(٣) راجع تفاصيل هذه النهضة الفكرية في مصر والشام في أواخر القرن السادس  
والسابع الهجريين في تاريخ الاسلام السياسي ٤٣٩/٤ - ٤٩٠ .

وقد ظهر من نحاة مصر والشام : ابن مصطى وابن الحاجب وابن يحيى  
وابن عمرو والسخاوى وغيرهم \* (١) .

ولقد كانت لهذه النهضة العلمية والحياة الفكرية النشطة أثرها فى

تكوين عقلة ابن مالك كما سيوضح فيما بعد .

### اسمه ونسبه :

هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك  
الطائى الجيانى ، وردت هكذا سلسلة نسب الشيخ فى تعليق الفرائد (٢) ،  
وتاريخ الأُدب العربى (٣) ، والفتح السود ودى (٤) ، ودائرة المعارف الاسلامية (٥)  
وقد أسقط بعض المؤرخين (٦) من سلسلة النسب " محمدا " اسم جده الأول ،  
و " عبد الله " اسم جده الأعلى ، ولعل صوابهم هذا من قبيل الاختصار  
المشهور عند كثير من المؤرخين وأصحاب التراجم . ويقوى هذا الاعتقاد  
عندى - أن عبد الله المذكور فى نسب ابن مالك ورد مرة واحدة فى بعض

كتب ابن مالك نفسه كما فى شرح تحفة المودود فى المقصور والمدود " و " شرح  
الاعتقاد فى لزوم عيب إبطاله والناد  
الحمدة " . وورد مرتين كما فى مقدمة كتابه " الأثر والاعتقاد فى لزوم العيب

(١) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٧ م

(٢) تعليق الفرائد - الدماينى ر / د كلية اللغة العربية ج ١ / ١ وم / ملوحة ١

(٣) تاريخ الأُدب العربى - بروكلمان - ٢٧٥ / ٥

(٤) الفتح الودودى على المكودى الطالب حمدون ١١ / ١

(٥) دائرة المعارف الاسلامية ٣٨١ / ٢

(٦) ابن شاکر فى فوات الوفیات ٤٥٣ / ٢ والسهوطى فى بنحة الوعاة ١٣١ / ١

وقد لاحظ صاحب نفع الطيب<sup>(١)</sup> ذلك فقال " إن بعض من عرف بابن مالك قال :  
يقال : أن عبدالله في نسبه مذكور مرتين متواليتهن ، وبعضهم يقول مرة  
واحدة ، وهو الموجود بخط يده في أول شرحه لعمدته<sup>(\*)</sup> "

نسبته :

المطائي ، والجهاني

أما المطائي فنسبة الى قبيلة طيء<sup>(\*\*)</sup> العريضة المشهورة ، التي نزل  
بعض بطونها إقليم الأندلس ، اباان الفتح الاسلعي . جاء في نفع الطيب<sup>(٢)</sup>  
" جماع انساب اليمن من جرم بن كهلان ، وحمير بن يشجب بن قحطان ،  
... وجرم بطن في طيء ، وهو ثعلبة بن عمرو بن الفوث بن جبلة ،  
وهو طيء بن أدد ، واليه ينتسب أبو عبدالله محمد بن مالك النحوي " .

---

(\*) وقد لاحظ اسقاط محمد وعبدالله من سلسلة النسب وفسره بمثل ما  
ذهبنا اليه الشيخ الأسيوطي في ابن مالك وأثره في اللغة العربية  
د / م الأزهري ج ١ ود / بركات في ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ١  
(\*\*) طيئ : بطاء وياء مشددة وآخره همزة كطيئ . فالقياس في النسب  
اليها ان يقال ( طيئ ) كطيئ . بزيادة ياء النسب وكسر ما قبلها  
وحذف الياء الثانية المكسورة كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة لأجل ياء النسب  
ولكنهم تركوا القياس وقالوا ( طائي ) بقلب الياء الفاء على غير قياس لأنهم  
ساكنة ولا تقلب أيضا إلا المتحركة والى هذا أشار ابن مالك بقوله :  
وثالث من نحو " طيب " حذف + وشذ " طائي " مقولا بالالف - انظر

الأشموني ١٣٨ / ٤

(١) المقري نفع الطيب ٤٢٣ / ٢

(٢) نفع الطيب ٢٩٩ / ٢



وأما الجيانيّ ، فنسبة الى مدينة " جيّان " مسقط رأسه بالأندلس ،

مولده :

ولد ابن مالك بـ " جيّان " باجماع المؤرخين ، وهي مدينة تبعد  
سبعة عشر فرسخاً من قرطبة بالأندلس قال ياقوت في معجم البلدان (١)  
" جيّان بالفتح والتشديد ، وآخره نون ، مدينة لها كورة واسعة  
بالأندلس ... "

وقد اختلف المؤرخون في السنة التي ولد فيها ابن مالك قال الذهبي  
ولد سنة ٦٠٠ أو سنة ٦٠١ هـ ، وجاء في نفع الطيب ولد سنة ٦٠٠ هـ  
أوالتي بعدها ، وذلك لأن الدقة في تاريخ المواليد لم تكن متوفرة في تلك  
العهود ، وبخاصة في الأُسُر المتوسطة أو الفقيرة التي لا تهتم بهذه  
الأُمور ولكن أغلب الظن أن مولده كان سنة ٦٠٠ من الهجرة لأن بعض  
المؤرخين اقتصر عليها ولم يشر الى غيرها من السنين كما فعل ابن  
كثير (٢) ، وابن شاکر (٣) ، والدمهيني (٤) .

أسرته :

أغفل المؤرخون أمر هذه الأسرة - فيما أعلم - فإن كتب التاريخ  
التي وقفت عليها لم تحدثنا عن والديه ولا عن أقاربه ولا عن شأن أسرة

(١) معجم البلدان مادة جيّان ١٨٥/٣

(٢) انظر البداية والنهاية لابن كثير ٢٢٧/١٣

(٣) وفوات الوفيات ٤٥٢/٢

(٤) تعليق الفرائد ج ١ ص ٦٥

ابن مالك بالأندلس عموماً ولكن يبدو أن ابن مالك بعد أن استقر  
بدمشق كوّن له أسرة وبني له عشا وأنجب ولدوين :

أحدهما محمد بدر الدين : المشهور بابن الناظم ولم تذكر كتب التراجم  
— فيما وقفت عليه — عن تاريخ ميلاده شيئاً مع شهرته العلمية ومكانة  
والده ولكنهم ذكروا أنه توفي سنة ٦٨٦ هـ<sup>(١)</sup> .

والآخر تقي الأسد الذي ألف له والده مقدمة في النحو نسبت إليه  
عرفت بالمقدمة الأسدية توفي سنة ٦٥٩ هـ في حياة والده<sup>(٢)</sup> .

تحليله وشيوخه بالأندلس :

أقام ابن مالك بوطنه بالأندلس فترة شبابه الباكر ، قبل رحيله الى  
المشرق وتلقى في هذه الفترة ، ما يتلقاه أكثر طالبي العلم في وقته ،  
بدأ بحفظ القرآن الكريم ، ودراسة علومه وقراءاته ، وأخذ من علوم الصربية  
حظاً وافراً .

وذكروا من شيوخه بالأندلس :

ثابت بن خيار الكلاعي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ  
وأبي علي الشلوبون المتوفى سنة ٦٤٥ هـ  
وأبي عبد الله بن مالك المارشاني المتوفى ٦٩٨ هـ

قال المقرئ<sup>(٣)</sup> " فمن أخذ منهم بجيـان ، أبوالمظفر ، وقيل أبو  
الحسن ثابت بن خيار عرف بابن الطهلسان ، وأبي رزيق بن ثابت بن

---

(١) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات ص ٢٠٤ وبغية الوعاة ١/٢٢٥ ونفح

الطيب ٢٩٠/٧

(٢) انظر ترجمته في نفح الطيب ٣٧٨/٧ والوافي ص ٢٠٦

(٣) نفح الطيب ٢/٤٢١ والوافي ١/٢٠٦

محمد بن يوسف بن خيبر الكلاعي من أهل لبّنة . وأخذ القراءات عن  
أبي المباس أحمد بن نُوَّار . وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله  
بن مالك المارشمان .

### الرحلة إلى المشرق :

ليست الاضطرابات السياسية في إقليم الأندلس وحدها كانت السبب في هجرة  
كثير من علماء وأبنائه كما يذكر/ الباحثون<sup>أحد</sup> (١) ولكن يخلب على ظني أن لهجرة  
الأندلسيين أسبابا أخرى غير الفتن والاضطرابات السياسية . وأهمها في  
نظري - عاملان :

أحدهما ديني = يتمثل في قصد المهاجرين الحجاز لأداء الشعائر  
الدينية . والآخر وهو طلب العلم التي قامت كثير من مراكزه ومهاجده  
في مدن الشرق المختلفة .

فتمددت دوافع هجرتهم وتوالت أفواج المهاجرين ، فمضت من عاد  
إلى وطنه بعد تحقيق بنيتها . ومنهم من طاب له المقام فجعل من المشرق  
وطنا وصقرا وكان صاحبنا ممن طاب له المقام ، جاء في نفع الطيب (٢) :  
” ومن الراحلون إلى المشرق أبو عبد الله محمد بن مالك نزيل دمشق . . . ”

---

(١) د / عبد المال سالم في ابن مالك الأندلسي ١٣١ مجلة الصربي المدد

(٢) نفع الطيب ١٦٦ / ٢ / ٤٢١ .

متى هاجر ابن مالك ؟

إنّ المؤرخين فيما أعلم لم يذكروا السنة التي هاجر فيها ابن مالك من موطنه ولم يذكروا كذلك كم كان عمره حين هاجر ؟ وكل الذي يمكن أن يقال هنا ، أن ابن مالك هاجر شاباً في نهاية المقدّم الثالث من عمره لأنّه من المرجح أن مولده كان سنة ٦٠٠ هجرية . وأنه قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خهار المتوفى سنة ٦٢٥ هـ وتلمذ بالشرق على أبي صادق الحسن بن صباح المتوفى سنة ٦٣٢ هـ وصنّى هذا أن ابن مالك هاجر إلى المشرق شاباً (١)

الطريق التي سلكها ابن مالك في هجرته :

كما أغفلت المراجع التاريخية تحديد وقت الرحلة ، أهملت كذلك الطريق التي سلكها ابن مالك في هجرته ، ولكنها أشارت في اجمال إلى أنّه رحل إلى الحجاز ، وحمّة وحلب ، ودمشق . قال ابن الجزرى (٢) : " أنه قدم دمشق ثم توجه إلى حلب " . فنزل بها وبحمّة وأخذ عنه بهذين البلدين . ثم قدم دمشق مستوطناً . وذكر السهوطى في بغية الوعاة (٣) " أنه سمع بدمشق من السخاوى وجالس بن عمران بحلب وغيره + وفي رواية ابن طولون " أنه رحل إلى الحجاز وتردد في البلاد الشامية فسكن بحلب وحمّة ثم انتهى آخرها بدمشق (٤) .

إنّ الناظر في مجموعة هذه الروايات وغيرها يرى أن الأقرب إلى طيحه

(١) انظر الاستاذ الاسيوطى ابن مالك اثره في اللغة العربية ص ٢٠ د / بركات

ابن مالك تسهيل الفوائد ص ٥٥ د / عبد الرحمن السيد / مقدمة شرح التسهيل  
وعبد المال سالم ابن مالك الأندلسى / مجلة العربى العدد ١٦٦ ص ١٣١ .  
(٢) غاية النهاية ١٨٠ / ٢

(٣) بغية الوعاة ١ / ١٣١

(٤) - ابيور طلال / تسهيل الفوائد ص ١٨

هذه الرحلة أن ابن مالك حين انتهى إلى المشرق بدأ بالحجاز لأداء  
الفريضة ثم إلى الشام حيث طوّف في مدنه وانتهى به المطاف أخيراً إلى  
دمشق حيث أصبحت مقره وهو وطنه<sup>(١)</sup>

### شيوخه بالمشرق :

قد حرص بعض أصحاب التراجم على احصاء شيوخ ابن مالك الذين جلس  
اليهم وأخذ عنهم ، مع الافاضة في الحديث عن علو قدرهم علماً وفضلاً .  
ولعل الذي حملهم على هذه الافاضة وذلك الاحصاء هو الدفاع عن تلمذة  
ابن مالك وعن مكانة شيوخه <sup>نلمح</sup> ذلك في عبارة ابن الجزري<sup>(٢)</sup> : " قُلْتُ  
وقد شاع عند كثير من متحلي العربية أن ابن مالك لا يحرف له شيخ  
في العربية ولا في القراءات . وليس كذلك بل قد أخذ للعربية في  
بلادهم عن . . الخ " ثم ذكر شيوخ ابن مالك وأشار إلى فضلهم ومكانتهم ،  
وقد أفصح صاحب نفع الطبيب عن مصدر تلك الشائعة التي تردت عن  
تلمذة ابن مالك بما نقله عن أبي حيان في " التذييل والتكميل " من " أن  
ابن مالك لم يحرف له شيخ في العربية ولم يصحب من له البراعة في علم  
اللسان ، ولذا تضعف استنباطاته وتحقيقاته على أهل هذا الشأن . . .  
وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه " .

وقد تصدى القري لهذه المقولة بالرد ، فمن ذلك ما نقله عن بعض  
المحققين " وهو العلامة يحيى المجهسي بأن ذلك ليس بإنصاف ولا يحتمل

---

(١) ابن مالك تسهيل الفوائد ص ٨

(٢) غيبة النهاية ١٨١/٢

على مثله إلا هو للنفس " إلى أن قال : " فساجح الله أبا حيان ورحم الله ابن مالك ورحم الله شيخه ثابت بن خبار فكان من الثقات الأُخيار " (١) .

ولا أبلغ في الرد على مقولة الشيخ أبي حيان - في نظري - مما سطره ناظر للجيش في " تمهيد القواعد " حيث قال (٢) : " وأما قوله أنه لم يعلم له شيخ ، فما أعرف كيف يكون ذلك نقصا في رجل انتشر علمه وانتبهى إلى مرتبة يبلغ بها أن يصحح ما أخطأه غيره ، ليسبطل ما صححه غيره بالأدلة الواضحة والمستندات الراجحة ، فكم من طالب ففاق شيخه ، وخادم برز على أستاذه . . . وقد قال المصنف - ابن مالك - " إذا كانت العلوم متحالفة ومواهب اختصاصية فخير مستبعد أن يدخر لهض المتأخرين ما عسر على كثير من للمتقدمين . . . ولكن الشيخ أبا حيان رحمه الله كان في خاطره أن النحو الذي وصل إليه المتأخرون من المفارسة كالأستاذ أبي على الشلوبين وتباعه رحمهم الله لم يصل إليه غيرهم ، فلما رأى كتب المصنف ، وما أبرزه من النوادر والفرائب والمجائب ، لم يسجد أن حصل في النفس حسد ما ، وكان المصنف استشعر وقوع ذلك فلهذا قال بعد كلامه الذي تقدم : " أعاذنا الله من حسد يسد باب الانصاف ويصد عن جمهل الأوصاف ولكن الله درأبى تمام الطائى حيث قال :

طويت أتاح لها لسان حسود	وإذا أراد الله نشر فضيلة
ما كان يُعرف طهب نشر الحود "	لولا اشتعال النار فيما جاورت

(١) نفع الطيب ٤٢٥/٢

(٢) تمهيد القواعد م/م ج ٥ / لوحة ١٧١ - وابو حيان النحوى ص ٥٥٩ وما بعدها .

وببدو أنّ ابن مالك لم يكن من المكثريين في مجالسة الشيوخ - وما وصل إليه من إمامة وفضل كان نتيجة الجهد الخاص، والتكوين الذاتي، وقد ذكروا من أشهر شيوخه بالمشرق (١) :

أبي صادق الحسن بن صباح المتوفى سنة ٦٣٢ هـ

أبي الفضل نجم الدين مكرم المتوفى سنة ٦٣٥ هـ

ويحيى بن علي بن يحيى الحلبي المتوفى سنة ٦٤٤ هـ (٢)

محمد بن محمد بن عمرو المتوفى سنة ٦٤٩ هـ (٣)

اشتغاله بالتدريس وتلاميذه :

بعد أن أخذ ابن مالك حظاً من العلم واستوفى نصيبه من التحصيل

جلس على كرسى الأستاذية في حلب وحماة ودمشق . وكان صاحب مدرسة يشار

إليها بالبنان . إذ كان عميدها استاذاً في النحو والقراءات، واستداعت مدرسة

ابن مالك أن تخرج عدداً من التلاميذ كانت لهم أقدام راسخة في علوم اللغة

المربية وكان لهم أثر كبير في الأجيال اللاحقة .

ولا يستطيع الباحث أن يحصى تلاميذه شيخاً كابن مالك شغل منصب

التعليم في عدد من المدن الكبيرة والشهيرة والتي كان يؤمها كثير من طلاب

المعرفة . ولهذا درجت كتب الطبقات أن تذكر المشهورين من تلاميذه الشيخ

---

(١) انظر نفع الطيب ٤٢٦/٢ وما بعد .

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٥١/٢

(٣) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٣١/١

ثم تعقب " وخلق سواهم " " وغيرهم مما لا يحصى " (١) نذكر من مشهورهم :

النورى : محى الدين يحيى بن شرف المولود سنة ٦٣١ هـ  
والمتوفى سنة ٦٧٦ هـ (٢)

ابن الناظم : بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ (٣)  
البحلى : محمد بن أبى الفتح الحنبلى المولود سنة ٦٤٥ هـ (٤) والمتوفى  
بالقاهرة سنة ٧٠٩ هـ .

ابن جموان : شمس الدين محمد بن محمد الأتصارى المولود سنة ٦٥٠ هـ  
والمتوفى سنة ٦٨٢ هـ (٥)

ابن المنجا : أبو البركات المنجا بن عثمان بن اسعد الحنبلى المولود  
سنة ٦٣١ هـ والمتوفى سنة ٦٩٥ هـ (٦) .

أبو الثناء : شهاب الدين أبو الثناء محمود بن سليمان المولود سنة ٦٤٤ هـ  
والمتوفى سنة ٧٢٥ هـ بدمشق (٧)

اليونينى : شرف الدين أبو الحسن المولود سنة ٦٢١ هـ ببعلبك والمتوفى  
سنة ٧٠١ هـ (٨)

---

(١) راجع نفع الطيب ٤٣٠/٢ . الوافى بالوفيات ٤٦٣/٣

(٢) ترجمته فى طبقات الشافعية ٣٩٥/٨

(٣) ترجمته فى بغية الوعاة ٢٢٥/١

(٤) ترجمته فى بغية الوعاة ٢٠٧/١

(٥) ترجمته فى المصدر السابق ٢٢٤/١

(٦) ترجمته فى المصدر السابق ٢٣٥/٢

(٧) ترجمته فى بغية الوعاة ٢٨/٢

(٨) انظر هامش نفع الطيب ٢٦٩/٧ .



ابن المطار : علاء الدين بن ابراهيم بن سليمان المولود سنة ٦٥٤ هـ

والمتوفى سنة ٧٢٤ هـ (١)

المزني : زين الدين ابوبكر المزني الشافعي المتوفى سنة ٧٢٦ هـ (٢)

أخلاقه :

قد رزق ابن مالك خلقا كريما وسمتا حسنا ونال من الفضائل الانسانية  
كأعظم ما يتمنى المرء . فلنسمع للمقري (٣) يحدث عن سيرة الشيخ : " هذا  
ما عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن  
السمت ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة ، ويهذف السهوى (٤) : " وانفرد  
عن المفارقة بشيئين : الكرم ، والسخاء ، ومذهب الامام الشافعي " .  
وقد تحلى ابن مالك مع تلك الصفات الانسانية الرائعة بخلق أهل العلم  
وما ينبغي أن يكون عليه العلماء . ونرى مظاهر ذلك في :

أ - الرجوع الى الحق

ب - السهر الدائب على تحصيل العلم في كل زمان ومكان

ج - الحرص على افادة الطلاب والبربرهم

د - تقديره للسالفين من العلماء

فصن الأولى يحكى صاحب نفع الطيب قال (٥) : " سئل ابن مالك عن

(١) انظر هامش نفع الطيب ٢٦٩/٧

(٢) المصدر السابق

(٣) نفع الطيب ٤٣١/٤

(٤) بغية الوعاة ١٣٤/١

(٥) نفع الطيب ٤٣٢/٢

قوله صلى الله عليه وسلم : " نعوذ بالله من الحور بعد الكور ، هل هي بالراء  
أو بالنون ؟ فأنكر النون ، فقيل له ان في " الغرهبين " للهروي\* رواية  
بالنون فرجع عن قوله ، وقال : انما هي بالنون " .

وتبدو الثانية ، فيما روى<sup>(١)</sup> أنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد وفيها  
جاء في غاية النهاية<sup>(٢)</sup> : " أنه خرج مع أصحابه للسفرجة بدمشق فلما بلغوا  
الموضع الذي أرادوه غفلوا عنه سويحة فلم يجدوه ، ثم بحثوا عنه  
فوجدوه منكبا على أوراقه ، يطالعها ويصلح من شأنها .

وللدلالة على الثالثة ، فلنطالع ما جاء في غاية النهاية<sup>(٣)</sup> أيضا : " أنه  
كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث ،  
أو التفسير ، أو كذا ، أو كذا ، قد أخلصتها من ذمتي ، فان لم يُجب  
قال قد خرجت من آفة الكتمان " .

ونرى الرابعة في قوله<sup>(٤)</sup> في باب التعجب : " وهذا الدليل ذكره أبو  
علي الفارسي في البغداديات ، والصواب أن ذلك جائز وهو المنصور . هكذا  
قال أبو علي وهو المنتهى في هذا الفن فضلا وفيها " .

هذه الشيم الكريمة جعلت من ابن مالك موضع إكبار المعاصرين  
له واللاحقين من بعده ، فخلت سيرته من مواقف المداة ودسائس القرناء

(\*) كتاب (الفريبين) لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١) في غريب القرآن  
الهديث أهم كتاب في هذا الفن شغل به العلماء كثيرا راجع بحث د / الطناحي /  
مجلة البحث العلمي العدد الثالث سنة ١٤٠٠ هـ ص ٤١٩ وما بعدها .

(١) نفع الطيب ٤٣٦ / ٢ وحاشية ابن حيدون ١٢ / ١

(٢) غاية النهاية ١٨١ / ٢ وحاشية الخضري على ابن عقيل ٧ / ١

(٣) غاية النهاية ١٨١ / ٢

(٤) شرح التسهيل لوحة ١٤٥ ونحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٤٢

إلا في القليل النادر قال بعض من عرف بابن مالك<sup>(١)</sup> : " هو مقيم أوده وقاطع  
لده ، ومزهن سماه مؤهت الأصائل ديباجتها . . . . . جاء أيامه صافية  
من الكدر ولها ليه ما بيها شائبة من الكبر . هذا وزمر الطلاب ، وطلبة  
الأجالب لا تزال تزجي إليهم القلاص وتكثر من سربه الاقناص ، مع  
كثرة الديانة والصلاح و تناولت الركبان حديث فضله حجازا وعراقا<sup>(٢)</sup> :

فساربه من لا يسهر مشجرا  
وغنى به من لا يغنى مرددا<sup>(٣)</sup>

### مكانته العلمية :

كان ابن مالك - رحمه الله - قمة في العلم والفكر ، واسع الثقافة ، أخذ  
من كل فن بطرف ومن كل علم بنصيب وافر ، فتمددت مصادر محارفه ،  
وتنوعت ثقافته وكان في كل علم تلقاه اماما وحجة ، وافسح المجال للسابقين  
من العلماء وأصحاب التراجم يحدثونا عن مكانة ابن مالك العلمية وعن قدر  
الرجل .

قال ابن العماد<sup>(٤)</sup> : " صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ  
فيه الغاية ، وحاز قصب السبق وأرعى على المتقدمين ، وكان اماما فسى  
القراءات وعلمها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الاكثار من نقل غريبها ،  
وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرا لا يجارى وحبرا لا يُبارى ، . . . . .  
وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان الأتممة

---

(١) نفع الطب ٤٣١/٢

(٢) تعليق الفرائد لوحة ٢

(٣) البيت للمتنبي

(٤) شذرات الذهب ٣٣٩/٥

الأعلام يتحورون منه ، ويتعجبون من أين يأتي بها ؟ وكان نظم الشعر سهلاً عليه .

وقال الصفدي<sup>(١)</sup> : " أخبرنا أبو الثناء محمود قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة . قال الصفدي : وهذا أمر معجز لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين . "

ولعلنا لا نعجب من هذه الاحاطة لو تأملنا مقالة المقرئ<sup>(٢)</sup> : " كان رحمه الله كثير المطالعة سريع المراجعة لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله وهذه حالة المشائخ الثقات ولا يرى إلا وهو يصلى أو يتلو ، أو يصف أو يقرأ . "

ويحكى أن الشيخ تاج الدين العالم الشهير تأسف يوم موت ابن مالك فقيل له أكان الشيخ في النحو مثلك في الفقه فقال : والله ما أنصفتموه كان في النحو مثل الشافعي في الفقه .<sup>(٣)</sup>

حسبي هذا القدر من أقوال السابقين ففيها ما يدل على سمو مكانة ابن مالك وعلو منزلته .

أما بالنسبة للمحدثين فلا شك أن ابن مالك يتصدر المكانة السامية وخاصة عند علماء النحو والصرف فلنجتزئ شيئاً من أقوالهم لنسمع شهادتهم في مكانة الشيخ .

قال الشيخ الطنطاوي<sup>(٤)</sup> : " أتى ابن مالك بما أعجز الأئمة لقوة حافظته . فكان

---

(١) الوافي بالوفيات ٢/٣٦٢

(٢) نفع الطيب ٢/٤٣٠

(٣) نفع الطيب ٢/٤٥٣

(٤) نشأة النحو ص ٢٣٠

يستشهد بالقرآن ، فإن لم يجد فأشعار العرب التي كان في استذكارها نسج  
وحده و صنف مؤلفات نظماً ونثراً تشهد له بالتفوق على من تقدم . . . . ولا  
غرو أن طلاب اللغة العربية مدينون لهذا الإمام الذي أسدى هذه  
الذخائر . . . . فمؤلفاته وأقواله تناقلتها العلماء في كتبهم مشاركة ومفاربة . . . .  
اتبعوه واعتمدوا عليه فكان قطب دأثرتهم .

وقال صاحب ظهير الاسلام<sup>(١)</sup> : " فإن قلنا إنه نظم نحو سيبويه ،  
ووضحه وفصله وقرببه الى الناس وعممه لم تكن بميدان عن  
المصواب . "

ويقول الأستاذ / د / خليف<sup>(٢)</sup> : " والواقع أننا اذا استثنينا سيبويه  
أبا النحو العربي وصاحب أشهر كتاب في النحو ، لا نكاد نجد عالماً  
نال تلك الشهرة التي نالها ابن مالك صاحب الألفية ، فقد كان ظهوره  
بداية مرحلة جديدة في تاريخ النحو العربي وصاحب مكانة فيه لم يستطع  
أحد من النحاة من بعده أن يرقى إليها أو يطمح في بلوغها وهي  
منزلة الاجتهاد في النحو . "

وقال صاحب المدارس النحوية<sup>(٣)</sup> : " كان عقله دقيقاً ولم يستغله في تمثيل  
آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب ، بل استغله في تحرير  
مباحث النحو وأبوابه وتذليل مشاكله وصحابه . "

---

(١) الأستاذ أحمد أمين ظهير الاسلام ص ٩٤/٢

(٢) تقديم ابن مالك وتسهيل الفوائد ص أ

(٣) المدارس النحوية د / شوقي ضيف ص ٣١٧

إن مكانة ابن مالك الملمية قد أجمع على سموها وعلوها - كما ذكرنا -  
المتقدمون والمتأخرون ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا أبو حيان ومن شايمه ،  
وقد تصدى للدفاع عن ابن مالك كثر من العلماء والباحثين (١) وردوا مقولة  
أبي حيان حتى أن علي بن يوسف الأنباري المتوفى ( ٨١٤ هـ ) ألف كتابا  
في " الرد على أبي حيان في تعقباته على ابن مالك " (٢) .

رحسني في الرد على الشيخ أبي حيان تناقضه واضطرابه مما يدل على أن  
مقولته في ابن مالك " لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ولذا  
تضعف استنباطاته وتحقيقاته على أهل هذا الشأن وينفر من المنازعة  
والمباحثة والمراجعة " حكم غير صحيح فيه كثر من التحامل والتناقض  
والاضطراب ولا أدل على ذلك من كلام أبي حيان نفسه فنراه ينقض  
قوله السابق ، قال عن ابن مالك : " نظم في هذا العلم - النحو - كثيرا  
ونثر ٠٠٠ وجمع باعتكافه على الاشتغال به ، ومراجعة الدواوين العربية ،  
ومطالعة الكتب من هذا العلم غرائب ، وحوث مصنفاته منها نوادر وعجائب ،  
وان منها كثيرا استخرجه من أشعار العرب وكتب اللقمة ، إذ هي مرتبة  
الأكابر من النقاد وأرباب النظر والاجتهاد " (٣) . فكيف تضعف استنباطات  
وتحقيقات من الحق بمرتبة المجتهدين الأكابر أولى النظر ؟

---

(١) منهم ناظر الجيش في شرحه للتسهيل

(٢) وأبو حيان النحوي ص ٥٨٤

(٣) نفع الذهب ٤٢٥/٢

وأبوحيان الذي شرح التسهيل لا بن مالك ثلاثة شروح مطولة يقول (١) :  
" لا يكون تحت أديم السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله " وقرنه فسى  
بحره بكتاب سيويه فإن لم يكن هذا رجوعاً عن مقولته في تنقيص مكانة  
ابن مالك فلا أقل من أن يكون " تسرعاً في الأحكام واضطراباً في السراى  
وهو عيب بخاصة في رجل كأبي حيان " (٢) .

### مؤلفاته :

أثرت جهود ابن مالك في مجال التأليف حصيلة ضخمة من المصنفات ،  
كان لها أعظم الأثر في إثراء المكتبة العربية ، وهي مصنفات على كثرة  
عدد ها ، قد امتازت بغزارة المادة وعمقها ، وروعة التأليف وتنظيمه ، وذلك  
كله نتيجة ما عرف به ابن مالك من سعة الاطلاع والصبر على البحث ، مع  
رجاحة العقل ، وفسحة في الأيام .

وقد نالت مؤلفات الشيخ حظوة واهتماماً ، ونصيباً من الذم من لم تجده  
مؤلفات كثير من العلماء .

وقد ذكرت المراجع (٣) عدداً كبيراً من تلك المؤلفات على تفاوت بينها فسى  
المد والاحصاء ، نظم الطوسي (٤) منها ثمانية وعشرين مصنفاً في منظومة جاء  
في مطلعها :

---

(١) التذييل والتكميل م / م لوحة - ١ - وأبوحيان النحوى ٢٥٤

(٢) د / عبد العالم سالم / مجلة العربي ص ١٣٣ العدد ١٦٦

(٣) انظر الوافى بالوفيات / ٣٦٢٣ ، وبغية الوعاة ١ / ١٣٣ ، نفح الطيب / ٤٢٥٨

(٤) مفتاح السعادة ، ابن مالك وتسهيل الفوائد ١٧

(٤) القصيدة في بغية الوعاة ١ / ١٣٥ .

سحاب غفران تغاديه هطالا  
وبين أقوال النحاة وفصلا  
خلاصة علم النحو والصرف مكمل  
سقى الله ربّ العرش قبر ابن مالك  
فقد ضم شمل النحو من بعد شته  
بألفية تسمى الخلاصة قد حوت  
وجاء في ختامها :

فجملتها عشرون تتلو ثمانيا  
فدونكها نسخا وحفظا لتنبلا

ونظم ابن مكتوب<sup>(١)</sup> أبياتا استدرك ما فات الطوسي \*  
والحق أن مؤلفات الناظم التي أمكن إحصاؤها تبلغ خمسة وأربعين  
مصنفا ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام :

- ١ - مؤلفات مستقلة بالصرف
- ٢ - مؤلفات جمعت بين النحو والصرف
- ٣ - مؤلفات لغوية
- ٤ - مؤلفات في القراءات

أما مؤلفاته في القراءات فنذكر منها :

أ - المالكية :

أشار إليها ناظم المصنفات بقوله :

ونظم في علم القراءات موهبا  
قصيدا يسمى المالكي مبجلا  
وهي منظومة دالية نسبت إليه كما نسبت الشاطبية إلى مؤلفها<sup>(٢)</sup> يقول  
ابن مالك :

(١) انظر بنية الوجود ١/١٣٥

(٢) انظر ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٩ <



سميتها بالمالكية قاصداً ، إنالة أسلافى دعاء مجردا  
وهى على نسق الشاطبية ، وفى موضوعاتها ، جاء فيها قول ناظمها  
ولا بد من نظمى قوافى تحتوى لما قد حوى "حرز الأمانى" وأهدا  
وعدد أبياتها ثمانمائة ولكنها تفوق الوفا فى نظرها (١) يقول :  
وأبياتها استوفت مئتين ثمانيا تفوق الوفا فى البلوغ الى المدى  
منها نسخة خطية فى دار الكتب المصرية ( ١٤٧ )

ب - اللامية :

وهى منظومة لامية كأختها المالكية على نسق الشاطبية وفى موضوعاتها  
أيضا وان نقصت عن الشاطبية فى حجمها ، ولكنها أكثر منها إفاة فلكا  
يقول الناظم :  
وزادت على (حرز الأمانى) إفاة وقد نقصت فى الجرم ثلثا مكملا  
مؤلفات لفوية :

ومن هذه المؤلفات اللفوية على سبيل المثال لا الحصر :  
أ - اكمال الاعلام بمثلث الكلام ( أو مثلثات ابن مالك )  
وهو منظومة عدة أبياتها نحو ( ٢٧٥٥ ) بيتا (٢) أولها :  
اتباع حمد الملك الوهاب صلاته على الرضى الأواب  
منه نسخ خطية بدار الكتب المصرية بأرقام ( ١٩ ش ) ، ( ٦٦٥ مجاميع ) .

( ١ ) انظر ابن مالك وأثره فى النحوص ٢٠

( ٢ ) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٤٦

ب - الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .

أوليه : بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الإمام المتقن لسان العرب  
وسيد أهل الأدب بقیة السلف وقدة الخلف ، جمال الدين أبو عبد الله  
محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجهاشي غفر الله له  
هذه قصيدة تجمع ضوابط مميزة للظاء من الضاد . . . .

منه نسخة بدار الكتب المصرية مخطوطة برقم ( ٥٧٦ لفة ) .

ج - النظم الأوجز في ما يهيمز وما لا يهيمز وشرحه .

أشار إليه ناظم المصنفات بقوله :

ونظم أخرى في الذي يهيمز ونه وما ليس مهموزا ، بشرح لها تلا  
أما المؤلفات المستقلة بالصرف ، والمؤلفات التي جمعت بين النحو  
والصرف فسيتكفل الباب الأول من هذا البحث بحصرها ودراستها وببيان  
منهج المؤلف فيها .

وفاته :

ليس في تاريخ وفاة ابن مالك ومكانها اختلاف بين المؤرخين ، فقد تحدد  
ذلك بصورة واضحة وأنه توفي سنة ٦٧٢ هـ بدمشق ودفن بسفح قاسيون ،  
" ولعل فضل ابن مالك وعلوم مكانته <sup>(١)</sup> ساعدنا على هذا التحديد " ، وقد  
أحدثت وفاته صدى كبيرا وخلفت أسي عميقا نحس ذلك فيما وصل اليهنا

---

(١) انظر الوافي بالوفيات ٣/٣٦٣ ، بقیة الوعاة ١/١٣٤ ، نفع الطيب  
٢/٤٢٥ .

(٢) مقدمة شرح التسهيل ص ١٨

من شعر قهبل في رثاء الشيخ فقد رثاه الشيخ شرف الدين<sup>(١)</sup> الحصني بقصيدة  
جاء في أولها :

يا شتات الأسماء والأفعال      يعد موت ابن مالك المفضل  
وانحراف الحروف بعد ضبط      منه في الانفصال والاتصال  
مصدرا كان للعلم بـإذن      الله من غير شبهة ومحال  
وجاء فيها :

وقفوا عند قبره ساعة الدفن      وقفا ضرورة الامتثال  
ومددنا الألف نطلب قصرا      مسكنا للنزيل من ذي الجلال  
آخر الآي من سهبا حظنا منه      وحظه جاء في أول الأفعال  
وقد أوردها الصفدي<sup>(٢)</sup> وعلق عليها بقوله : " هذا ما أخذته من  
هذه القصيدة وما رأيت مرثية في نحوى أحسن منها . "

كما رثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بكلمة جاء فيها<sup>(٣)</sup> :

قل لا بن مالك أن جرت بك أدمى      حمرا يحاكيها النجيع القانى  
فلقد جرحت القلب حين نعت لي      وتدفتت بدماثة أجفانى

---

(١) انظر بغية الوعاة ١٠/١٣٤

(٢) الوافي بالوفيات ٣٠/٣٦٣

(٣) بغية الوعاة ١/١٣٧ ، نفع الطبيب ٢/٤٢٥

لكن يهرون ما أجسن من الأسي      على بنقلته إلى رضوان  
فسقى ضريحا ضمه صوب الحيا      يهيمى به بالروح والريحان  
وإن ذهب ابن مالك مع الذاهبين ، فقد بقيت ذكراه مــــ  
الخالدين حيا في مصفاته ، مذكورا في مجالس العلم وبين  
طلابه ، سقى ضريحه صوب الحيا .

## القسم الثاني

### نشأة التصريف وتطوره

#### الملاقة بين الصرف والنحو :

لا بد لمن يتكلم عن النشأة الأولى لعلم التصريف من بيان الصلة الوثيقة بين الصرف والنحو . لأن التصريف صنو النحو وقسمه . فإذا كان الأول يتناول أحوال الكلمات المرببة حال أفرادها ، كالأعلال والابدال والحذف والادغام . . الخ فإن الثاني يتناول أحكامها حال تركيبها كالأعراب والبناء وما يتبعهما<sup>(١)</sup> يقول ابن جنى<sup>(٢)</sup> عن الصلة بين الصرف والنحو " . . . إن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق يدل ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره ، والاشتقاق إنما يمبرك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة ، لا يكاد يعمد لها باب . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم ، الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكره ، ورأيت بكرا ، ومررت ببكره فانك إنما خالفت بين حركات حروف الأعراب لاختلاف العامل ، ولم تعرض لباقي الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يسبدا بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا

(١) الخضرى على ابن عقيل ١٠/١

(٢) المنصف على تصريف المازنى ٣/١

لمعرفة أحواله المتقلبة \* ونضيف إلى قول أبي الفتح - " لا تكاد تجد كتابا في النحو الا والتصريف في آخره " - أن موضوعات الملحقين متشابكة ومتداخلة في كثير من الأحيان فضلا : باب " التعدي واللزم " \* تجد أن أصل الباب يعتمد على معرفة الصيغة في كون الفعل متعديا أو لازما - فباب " فعل " يفتح وضم لازم دائما ، وكذلك ما زيد فيه للمطاوعة كأنفعل ، فمعرفة هذه الصيغ بأصولها وزيادتها ومختلف تصاريفها هي من موضوعات الصرف ، أما وظيفة هذه الصيغ في التراكيب ومجى ما بعدها مرفوعا مثلا فهي من مباحث النحو ، وكذلك الحال في باب " النائب عن الفاعل " فكيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وما يحدث فيه من تغييرات ، فهن مباحث التصريف \* وموقع الكلمة بعده من حيث الإعراب من مباحث النحو <sup>(١)</sup> ، وهلم جرا ، ومن طريق ما جاء في بيان الصلة بين النحو والتصريف ووظيفة كل منهما - ما أورده القلقشندي في رسائل المفاخرة <sup>(٢)</sup> ، قال على لسان التصريف : " بي تعرف أصول أبنية الكلام في جميع أحوالها ، وكيفية التصرف في أسمائها وأفعالها ، وما يتصل بذلك من أحوال الحروف البسيطة وترتيبها ، واختلاف مخارجها ، وبيان تركيبها ، والأصلي منها والمزيد والمهموس والرخو والشديد ... والمعتل وتحريمه ، وكيفية التثنية والجمع والفصل والوصل ، والابتداء والقطع ، وأنواع

(١) انظر في علم التصريف د / أمين السيد ص ١٤

(٢) صبح الأعشى في صناعة الانشا ١٤ / ٢٠٧ / ٢٠٨ وانظر التصريف

لاي عثمان المازني منهاجه ومصادر ص ١٧٠ ر / د - عبد الرحمن

شاهين خ / دارالعلوم

الإنهية ، وتغييرها عند اللواحق وكيفية تصرّف الفعل عند تجرّيده من الموائق ، وأمثلة الأوزان في الزنة واليهة ، وما يختص من ذلك بالأسماء والأفعال . وتيسر الجامد منها والمشتق ، وأصناف الاشتقاق . وكيف هو على التفصيل والاجمال ؟ ثم يقول القلقشندي على لسان النحو موضحا الصلة التي بينه وبين التصريف : " وهل أنت إلا بضعة مني ؟ تستند إلي وتنقل عني ؟ لم يزل علمك بابا من جملة ، داخلا في حسابي حتى ميزك " المازني " فأفردك بالتصنيف . وتلاه " ابن جنى " فتبعه في التأليف . واقتصر " ابن مالك " منك في " تعريفه " على الضروري الواجب . وأحسبك ابن الحاجب في " شافيته فرفع عنك الحاجب ، وأنت مع ذلك كله مطويّ ضمن كتيبي ، نسبك متصل بنسبي ؟ وحسبك لاحق بحسبي . "

فإن علم التصريف - في نظر العلماء - لا يقل أهمية عن النحو في إفادة المعاني التي يريد القائل لتصل إلى السامع كالإعراب تماما ، " فإن (وجد) مثلا كلمة مبهمّة فإذا صرّفت أفصحت تقول في المال (وجد) . وفي الضالة " وجدانا وفي الغضب " موجدة " وفي الحزن " وجد " وتقول " القاسط " للجائر و " المقسط " للمادل ، فتحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل . " فإن من فاته علم التصريف فقد فاته المعظم " (١)

ولهذا اتجهت جهود العلماء منذ القدم للعناية به وأبرزوا أهمية الدور الذي يوليه ، كأحد العلوم الرئيسية المهمة . يقول السكاكي (٢) : " وقد ضمنت

(١) المزهر ١/١٩١

(٢) مفتاح المعلم ص ٣/٢

كتابي هذا من أنواع الأدب . . . ما رأيته لا بد منه ، وهي عدة أنواع متأخية .  
فأودعته علم الصرف بتمامه . . . وأودعته علم النحو بتمامه . . . الخ  
وضع علم التصريف ووضعه :

ان تلك الصلة الوثيقة بين الصرف والنحو والتي سبقت الإشارة إليها  
تجعلنا نطمئن إلى القول : بأن ما ذكره كثير من المؤرخين والباحثين  
عن نشأة النحو وسبب وضعه يشمل التصريف أيضا . إذ أن كلا من العلمين  
وثيق الصلة بالآخر .

وأن ما نسب إلى أبي الأسود الدؤلي<sup>(١)</sup> من وضع " علم العربية " ،  
بتوجيه الإمام علي رضي الله عنه ، كما تذكر أكثر الروايات<sup>(٢)</sup> . أن ذلك  
الوضع يشمل وضع البذور الأولى لقواعد التصريف أيضا ، ويترجح ذلك  
- عندي - لسببين :

الأول : أن اللحن في بنية الكلمة قد تفشى في الألسن منذ العصور  
الأول كالخطأ في الإعراب ، مما يخشى أن يوءدى إلى فساد السليقة العربية ،  
وضياع اللفة ، وقد عده العلماء عيبا يزرى بالفصاحة والفصحاء ،  
وقد نسب إلى أبي الأسود قوله :

ولا أقول لغدر القيم قد غلبت      ولا أقول لباب الدار مفلق\*

---

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان توفي سنة ٦٩ هـ انظر ترجمته في بنية  
الوعاء ٢/٢٢٠ .

(٢) راجع انباء الرواة ٤/١ وما بعدها .

\* ( غلت ) القدر من باب رمى ولا يقال ( غلبت ) مختار الصحاح مادة  
" غ ل ي " ط . الأهمية ، بيروت .



وقد سمع أبو عمرو بن الصلاح رجلاً يهشده قول للمرقش الأكبر :  
ومن يلق خيراً يحمد الناس أمره ومن يهشده لا يمدح على الفيلان

بفتح الواو من "هشو" .

فقال أقومك أم أتركك تتسكع ؟ فقال بل قومني .

فقال قل : ( من هشو ) بكسر الواو . ألا ترى إلى قوله تعالى : \*وعصى  
آدم ربه ففوى\* .

فلا غرو أن كان وضع القواعد الصرفية ، لدرأ خطر اللحن  
في بنية الكلمة مصححاً لوضع القواعد التي تعصم اللسان من الزلل  
في الاعراب .

الثاني : أن كثيراً من الروايات تنسب إلى أبي الأسود وضع بعض  
الأبواب الصرفية . جاء في الاقتراح للسيوطي (١) قال الفخر الرازي في  
كتابه المحرر رسم علي رضي الله عنه لأبي الأسود باب " أن " .  
وباب " الأمانة " ثم صنف أبو الأسود باب " العطف " . . . . . وباب  
" التعجب " وباب " الاستفهام " .  
لهذه السبب يمكن القول : أن الصرف والنحو نبأ في أصل واحد ،

---

\* " غوى يخوى كرى يرمى لغة فصحة ، وكرضى لغة  
ليست بمعروف " القاموس مادة " غوى " . وفي تقويم أبي عمرو  
بالآية الكريمة : " وعصى آدم ربه ففوى " - كما يقول أحد الباحثين -  
دلالة على أنه كان يرى أن عين المضارع مفايرة في حركتها لعين الماضي  
لأنه اكتفى عند الاستدلال على كسر عين المضارع بفتح عين الماضي : في تصريف  
الأسماء ص ٤٨  
(١) الاقتراح في أصول النحو ص ٢٠٣ وانظر ابن عصفور والتصريف ص ١٨

ونشأ مما ، " أما أن القدماء لم ينصوا على ذلك : فلا نبيهم كانوا لا يفرقون بين المسائل الإعرابية ، والمسائل الصرفية ، فاكتفوا بذكر الأبواب التي تجزئ عمّا سواها ، ولهذا أجمل بعضهم فقال : أن أبا الأسود وضع باب التعجب ، والفاعل ، والفصول ، وغيرها من الأبواب (١) .

ومما يدل أيضاً على اندماج التصريف في الإعراب عند المتقدمين ، ما روى أن الأصمعي سمع أبا عمرو الجري يقول : أنا أعلم الناس بالنحو فقال له : يا أبا عمرو كيف تنشد قول الشاعر (٢) :

قد كن يخبان الوجوه تسترا      فالآن حين بدأ للفظار  
بدان أو بديت فقال أبو عمر : بدان ، فقال الأصمعي : أنت أعلم الناس بالنحو يا أبا عمرو بما زح ، إنما هي بدون أي : - ظهرون - فتناقل أبو عمرو الأصمعي ، فجاءه يوماً في مجلسه ، فقال له أبو عمرو : كيف تحقّر " مختار " فقال : " مختهر " . فقال الجري : أخطأت إنما هو " مخيّر " أو " مخيهر " بحذف التاء لأنها زائدة (٣) .

مرحلة الجمع بين النحو والصرف في التأليف :

توالت جهود العلماء في التأليف في علم العربية بشطريه - النحو والصرف - بعد تلك البدور الأولى التي وضعها رائد العربية : أبو الأسود

(١) د / فخر الدين قيادة : ابن عصفور والتصريف ص ٢٠

(٢) الشاعر هو : الربيع بن زيادة من قصيدة يرثي بها مالك بن زهير العبسي .

(٣) الخصائص ٣ / ٣٠٠ ت محمد علي النجار ط دار المهدي / بيروت لبنان .

بتوجيه الامام علي رضي الله عنهما ، فنسبت المصادر لعيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩ هـ كتابين هما : " الإكمال " و " الجامع " . قال عنهما الخليل<sup>(١)</sup> :

بطل النحو جميعا كلسه  
غير ما أحدث عيسى بن عمر  
ذاك " إكمال " وهذا " جامع " فيها للناس شمس وقمر  
كما نسبت إلى غيره من العلماء مصنّفات في النحو ، وقد برع في التصريف معاذ ابن مسلم الهراء من الكوفيين\* حتى نسب إليه وضع علم التصريف .  
غير أن هذه الفترة وقد ضاعت معظم مؤلفاتها - خير ما يصور جهود العلماء في التأليف ، وأقوى دليل على دعوى اندماج الصرف في النحو ، هو ما تراه في كتاب سيبويه ، الذي هو مرآة ترينا صورة من تأليف المتقدمين في المزج بين العلمين . فقد تكلم فيه عن قواعد الاعراب

---

\* وسبب نسبة وضع علم التصريف إلى معاذ ما رواه المؤرخون ومنهم الزبيدي في طبقاته ، قال : ما خلاصته ان أبا مسلم مؤدب عبد الملك ابن مروان كان قد نظر في النحو فأعجبه ، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه ، فأنكره ، ثم اتفق يوما أن يجلس إلى معاذ فسمعه يناظر رجلا في النحو يقول له : كيف تقول من ( توؤ زهم أزا ) يا فاعل أفعل . . . إلى آخر الخبر فاستنتج السبوطي من هذا الخبر أن معاذ هو واضع علم التصريف ، ولكن هذا الاستنتاج ليس له نصيب من الصحة لما مر من الأسباب ، ولا سيما وان معاذ متأخر فقد توفي سنة ١٨٧ هـ كما أن هذه القصة واضحة الدلالة على أن التصريف عند المتقدمين يحتمل مسائل التمرين فلعل معاذ وضع أصول مسائل التمرين . وانظر تصريف الافعال ص ١٤

والبناء ، وعن حروف الزيادة ومواضعها في الأسماء والأفعال في مواطن متفرقة من الكتاب ، وتكلم عن الأفعال وتصاريفها ، وعن الأسماء المشتقة والنسب والتصغير والجمع والأعلال والابدال ، وعن الاشتقاق الذى يسميه النحويون " التصريف والفعل" (١) .

### مرحلة استقلال علم الصرف فى التأليف :

ان مرحلة استقلال علم الصرف عن النحو فى النمو لفات تمثل طورا جديدا مميذا . وفى هذه المرحلة وجد علم الصرف عناية كبيرة فى سبيل تخلص مسأله من مسائل النحو . وجعله علما مستقلا . فأفرد بالتأليف ووضع فيه المصنفات التى عنيت بدراسة أصوله ووضع شروط لموضوعاته وبيأخته (٢) . وأول كتاب فى التصريف بمعناه العلمى قد وصل الينا وبحث فيه قواعد الصرف ومسأله مستقلة هو كتاب : " التصريف " لأبى عثمان بكر بن حبيب المازنى المتوفى سنة ٢٤٧ هـ . جاء فى كشف الظنون (٣) " وأول من دون علم التصريف أبو عثمان المازنى وكان قبل ذلك مقدرجا فى علم النحو . " كما نسبت المصادر لكل من المبرد ( ٢٨٦ هـ ) وابن كيسان ( ٢٩٩ هـ ) والطبرى ( ٣٠٤ هـ ) وأبى على الفارسى ( ٣٧٧ هـ ) كتابا فى التصريف .

ثم ألف أبو الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة ( ٣٩٢ هـ )

---

( ١ ) انظر تصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر ص ٩

( ٢ ) ابن عصفور والتصريف ص ١٩

( ٣ ) كشف الظنون ٤١٢ / ١ .

كتابه " التصريف الملوكى " وشرح تصريف المازنى فى " المنصف " .  
ثم توالى جهود علماء التصريف فى التأليف تحاول تحديد مفهوم  
الصرف أن ترسم مجال بحوثه وأن تضبط قواعده وأن تحرر مسأله وقضاياها  
وكان ابن مالك - فى نظرى - أكثر المشتغلين بهذا الفن تأليفاً  
فيه وصاحب أثر واضح فى مسيرته وسنرى ذلك فيما يأتى  
من البحث إن شاء الله .

### القسم الثالث

#### مفهوم الصرف ومجال بحثه في نظر ابن مالك

الصرف والتصريف في الاصطلاح بمعنى واحد ، غير أن مصطلح " التصريف " كان سائداً عند المتقدمين حتى عصر ابن مالك ، ودرج المتأخرون على استعمال كلمة الصرف بدل التصريف " ومن غير بالصرف راعى الأصل والأخصر في اللفظ ، والموازن للنحو وهي عبارة المتأخرين حتى عصر ابن مالك أخذوها من قوله في الخلاصة :

\* حرف وشبيهه من الصرف يرى \*

وقد ذاع استعمالها في مفاجع التعليم حين استقل الصرف عن النحو" (١)  
وقد حدد ابن مالك مفهوم الصرف ومجال بحثه - في نظره - تحديداً واضحاً  
واليك البيان :

#### أولاً : مفهوم الصرف :

عرّف ابن مالك الصرف في " شرحه على تصريفه المأخوذ من كافيته " بقوله (٢) : " التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لفرض لفظي أو معنوي ولا يليق ذلك إلا بمشتق أو بما هو من جنس المشتق " .  
وعرّفه في " تسهيل الفوائد " بقوله (٣) : " التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك " .

(١) تصريف الافعال ص ٢٥

(٢) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته " مصورتي لوجه ١ الجانب

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٩٠  
الايمن \*

فيكون ابن مالك بهذا قد حدد للصرف ممنهين : أحدهما - عمل - كما  
في حده الأول - والآخر علم - كما في حده الثاني -  
وهو - في نظري - تفریق دقيق ، لأن التصريف كأثر يحدثه المتكلم  
في بنية الكلمة لغرض يقصده أو لمعنى يرمى إليه أي : مفهوم التحويل -  
مخاير لمفهوم العلم بكيفية التحويل والتفسير<sup>فهذا</sup> معرفة بالأصول  
والقواعد ، والأول عمل ينشأ عن ممارسة القواعد و تطبيقها ، ولا أهمية لهذا  
التفريق فإن بعض الصرفيين عني بشرحه وتوضيحه فالشيخ يسن  
المليبي يملق على قول ابن هشام : " ولهذين التفسيرين أحكام " <sup>(١)</sup>  
بقوله : " إن مقتضى كلامه التخيير بين التصريف وبين علمه ، حيث  
فسر التصريف بالتفسير .  
التفسير في محل وامتناعه في محل آخر ، وجوازه في محل ثالث هو علم التصريف ،  
فمدلول التصريف : هو التفسير في بنية الكلمة الواقع فيها بالفعل ، ومدلول  
علم التصريف : الأحكام المطلقة به ، إيجابا وسلبا . . . . . . . . . . . . . . . . . . .  
كونها يجب قلب عينها ألفا لحصول سببه هو علم التصريف ، والتفسير  
وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب نفس التصريف . "

ويقول<sup>(٢)</sup> أيضا معلقا على قول صاحب التوضيح " وتسمى تلك الأحكام  
علم التصريف " . " قال الدنوشري : صريحه أن مسمى علم التصريف  
غير مسمى التصريف ، فإن التصريف كما مر تفسير في بنية الكلمة ،

(١) حاشيته على التصريح ٢٥٣/٢

(٢) المصدر السابق .

والتفسير غير المعرفة كما هو ظاهر \*

وأقول : قد عرفت أن المصنّف أراد بالإشارة معنى التصريف : الحلقى  
والحلقى ، ومسى كل منهما غير الآخر \*

و لهذا التفريق أشار الصبان أيضا في حاشيته حين علق على  
قول الأشموني : " التصريف في الاصطلاح يطلق على شيئين " قال  
الصبان<sup>(١)</sup> " بل على ثلاثة : ثالثها العلم بالأحكام " إن قول الصبان :  
" على ثلاثة " ليرد زعم الأشموني الذي جعل تفسير الكلمة لفرض  
مثنوي نوع ، وتغييرها لفرض لفظي نوع ثان \* وقال عن الأخير :  
" وهذا القسم الأخير هو المقصود هنا بقولهم التصريف " فكان جعل  
علم التصريف هو نفس التغيير اللفظي وليس كذلك \* كما علق الصبان \*  
وفي رأبي أنّ ما ذهب إليه ابن مالك من تعريف الصرف بمعنيين :  
عمليّ وعلميّ هو ما أغفله كثير من أعلام الصرفيين من قبله ، ودليلا  
على هذا فلنستعرض آراء أشهر الصرفيين من السابقين والمعاصرين له .  
لنرى رأيهم في مفهوم الصرف فسبويه المتوفى ( ١٨٠ هـ ) عرف  
التصريف بقوله<sup>(٢)</sup> " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٧٦/٤

(٢) الكتاب ٣١٥/٢

\* لأنّ التغيير سواء أكان لفرض لفظي كالتخلص من الثقل أو لفرض مثنوي  
كتحويل المصدر للفعل والوصف ، يتوقف على معرفة بالأحكام \*



غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم  
يجى في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون :  
التصريف والفعل " . وهذا ليس تعريفاً للصرف وإنما هو حصر له فيما  
يسمى " بمسائل التمرين " كما قال الرضى وكما سيأتى<sup>(١)</sup> البيان به .  
أما الما زنى على شهرته في علم التصريف وأنه أول من ألف فيه وعالج  
كثيراً من مسأله وقضاياه - لم يوضح له مفهومها ( ولم يحرفه )<sup>(٢)</sup> ، وجاء  
أبو الفتح وعرف التصريف بقوله : " . . .<sup>(٣)</sup> فمعنى التصريف هو ما أربناك  
من التلمب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني . . . فإذا ثبت  
ما قدمناه فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب : زيادة ، وبدل  
. . . الخ " غير أن ابن جنى عاد إلى شرح التصريف بما قاله سيويه  
حيث قال : " <sup>ابن جنى</sup> التصريف إنما هو أن تجى إلى الكلمة الواحدة فتصرفها  
على وجوه شتى مثال ذلك أن تأتى إلى " ضَرَبَ " فتبنى منه مثل  
" جعفر " فتقول " هَرَبَ " ومثل " قَمَطَرَ " " ضَرَبَ " . . الخ<sup>(٤)</sup>  
وهو هنا ينزع في تعريفه للصرف بما يجعله قاصراً على مسائل التمرين<sup>(٥)</sup>  
أما ابن الحاجب ( المتوفى ٦٤٦هـ ) فقد اكتفى من تعريف الصرف بمعناه  
الطلى قال<sup>(٦)</sup> " التصريف علم بأصول تعرف به أحوال أبنية الكلم التى  
ليست بإعراب " .

- 
- (١) انظر مبحث مسائل التمرين من هذا البحث .
  - (٢) خاتمة تحقيق المنصف للاستاذين : ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ٢٧٦/٣
  - (٣) المنصف ٣/١
  - (٤) المصدر السابق ٣/٢
  - (٥) انظر خاتمة تحقيق المنصف ٢٧٩/٣
  - (٦) الشافية ٧/١ وخاتمة تحقيق المنصف ٢٧٣/٣

وعرفه ابن عصفور المتوفى ( ٦٦٩ هـ ) بقوله : " التصريف ينقسم قسمين  
أحدهما : جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ... والآخر  
تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى ، وهذا  
التغيير منحصرا في النقص والقلب ، والنقل ... الخ " (١)

فترى ابن عصفور قد جنح إلى حدّ الصرف بمعناه العملي ، ولكن  
لا تخلو عبارته من ايهام وغموض ، إذ جعل التغيير اللفظي تسيبا للتغيير  
المعنوي ، وأنه - أي التغيير اللفظي - هو العلم بالأحكام الصرفية  
كما توحي عبارته " وهذا التغيير - الأخير - منحصرا في النقص والقلب  
والنقل ... الخ " وليس كذلك .

تلك آراء أشهر الصرفيين لا ترى فيها للصرف مفهوما واضحا ولا تعريفا  
جامعا ، كما عند ابن مالك .

وقد ساد تحديد ابن مالك للصرف بمفهوميته ، في كتب المتأخرين ،  
وتأثروا به تأثيرا واضحا . فمنهم من ينقل تعريفه للصرف نصا ، ومنهم  
من يجمع بينهما ، ومنهم من يكتفى بأحدهما دون الآخر . فلنستعرض  
مفهوم الصرف عند أشهر المتأخرين من علماء التصريف لنرى أثره في من  
بعده .

فابن الناظم جمع بين مفهوم الصرف في شرحه للألفية ، وتبعه الأشموني  
في منهجه قال الأشموني : " أما ... في الاصطلاح فيطلق على شيئين :

(١) المتع ٣١/١

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧٦/٤

الأول - تحويل الكلمة الى أبنيّة مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير  
والتكسير . . . الخ

والآخر - تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها ، ولكن لفرض  
آخر . . . وقد أشار الشايج - يريد ابن الناظم - للأمرين بقوله :  
تصريف الكلمة هو تغيير في بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير  
المفرد الى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر الى الفعل ، واسم الفاعل ،  
والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال ، ومعرفة تلك الأحكام  
تسمى علم التصريف ، فالتصريف ، إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة  
وما لحروفها من أصالة وزيادة . . . الخ " فهذا جمع لمفهومى الصرف ؛  
العملى ، والعلقى .

أما الرضى <sup>(٦٨٨)</sup> فبرغم أنه معني بشافية ابن الحاجب ، إلا أنه عرف  
الصرف كما فى تسهيل الفوائد قال <sup>(١)</sup> : " والمتأخرون على أن التصريف علم  
بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وإعلال . . الخ " .  
ولعله قصد بالتأخيرين ابن مالك وهذا واضح من تعقيبته على تعريف  
ابن الحاجب ، كما أن تعريفه هذا يتفق بالنص مع تعريف ابن مالك للصرف  
بمفهومه العملى كما ترى .

وجاء ابن هشام المتوفى ( ٧٦٦ هـ ) فنقل تعريف ابن مالك للصرف  
بمعناه العملى فى كتابه " النزهة " قال السهوطى <sup>(٢)</sup> : " قول النزهة التصريف

( ١ ) الشافية ٧ / ١

( ٢ ) النكت النحوية م / م لوحة ١٧٠

تحويل الصفة لفرض لفظي أو معنوي أخذه من شرح " الكافية " لابن مالك وهو مغاير للحد الذي ذكره ابن الحاجب ، فإن هذا حد للتصريف الذي هو فعل المصرف ، وذاك حد للتصريف الذي هو علم على العلم ذي القواعد المقررة فلم يتوارد الحدان على محدود واحد \* وقد جمع ابن هشام المعنيين للمصرف في تعريف واحد في توضحه على الألفية ، وتبعه صاحب التصريح قال (١) : " التصريف في الصناعة تفسير خاص في بنية الكلمة لفرض معنوي أو لفظي فالتفسير الأول كتفسير المفرد ، إلى التثنية والجمع ... الخ و التفسير الثاني لفظي ، كتفسير ( قول ) من الأجوف إلى ( قال ) ... الخ وللهذين التفسيرين أحكام كالصحة والأعمال وتسمى معرفة تلك الأحكام علم التصريف \*"

كما جمع بين المفهومين الإمام ابن القيم المتوفى ( ٧٥١ هـ ) في " إرشاد السالك لحل " ألفية ابن مالك قال (٢) " وحقيقة التصريف تفسير في بنية الكلمة لفرض إما معنوي ... وإما لفظي وهو العلم بأحكام بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة لا أما السهوتي المتوفى ( ٩١١ هـ ) فقد عرّف الصرف في شرحه للألفية بتعريف ابن مالك الأول - الصلى - وقد نص السهوتي على ذلك قال (٣) : " التصريف - كما في شرح الكافية هو تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لفرض لفظي أو معنوي ) وفي همع الهوامع نقل تعريف ابن مالك الثاني وقد نص على ذلك أيضا قال (٤) : " التصريف في اصطلاح

(١) التصريح على التوضيح ٣٥٢ / ٢

(٢) إرشاد السالك في / مكتبة مكة المكرمة لوحة ١٥١

(٣) البهجة الرضية ص ١٨٩

(٤) همع الهوامع ٨١٢ / ٢

النُّحَاة قال في التَّسْهِيل : هو علم يتعلّق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة . . . الخ \* .

أما ابن عقيل المتوفى ( ٧٦٩ هـ ) والمكودي المتوفى ( ٨٠١ هـ ) في شرحيهما للألفية فقد عرفا الصّرف بحدّه الملقى كما في التَّسْهِيل \* قال ابن عقيل (١) : " التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك " \* وقال المكودي (٢) : " التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك " \*

وقد جمع الحملوي بين مفهومى الصّرف \* وأضاف تحديدا أكثر قال (٣) : " التصريف بالمعنى العملى : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعاني مقصودة لا تحصل إلاّ بها \* كاسمى الفاعل والمفعول . . . الخ وبالمعنى الملقى : علم بأصول يحرف بها أحوال الكلمة . . . الخ \* " وقد نظم المعنويين صاحب التّصريف (٤) في قوله :

عرفهم مصدر فعل صرف	في اللغة التصريف تغيير وفي
أمثلة تخالفت لتحصلا	تحويل أصل لثقال أو إلى
وإن تشا العلم فهناك رسمه	بذاك معنى أو معاني جمّة
أى : حكمها من صحة وعلة	علم به يحرف حال البنية

(١) شرح ابن عقيل ٥٢٩/٢

(٢) شرح المكودي ١٦٩/٢

(٣) شذا العرف ص ١٠

(٤) الشيخ عبد الرحمن عيسى التّصريف بهامش فتح الخبير اللطيف ص ٣

هذه نماذج لتعاريف المتأخرين لعلم الصرف نكتفى بها للدلالة على تأثير صنيع ابن مالك في الخالفين . وإن قلنا إن جميع الباحثون في علم الصرف قد تأثروا بتحديد الناظم لفهم الصرف لم نعد الحقيقة . وإن قلنا أنه بصنيعه ذاك أصبح للصرف مفهومين متميزين فقد قدمنا الدليل .

غير أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن طلاق التصريف تارة . وعلم التصريف تارة أخرى يراد به ما يشمل المفهومين . يقول يسن العليمى فى حاشيته: <sup>(١)</sup> " قد عرفت أن المصنف أراد معنى التصريف : الملقى والملقى ، ومسمى كل منهما غير الآخر ، ويقال لكل منهما التصريف ، وعلم للتصريف ، والإضافة على الأخير من إضافة العام على الخاص . " ويقول الخضرى <sup>(٢)</sup> : " وقد يطلق التصريف على ما يحتمل الأمرين معا . " استدراك وتوضيح :

ذلك مفهوم الصرف كما يبدو واضحا ولكن - فى ظنى - أن الأمر التبس على أحد الأساتذة الباحثين <sup>(٣)</sup> فظن أن اهتمام علماء التصريف بالإعلال والإبدال والحذف والزيادة كقواعد أو مباحث ووضعها تحت باب " التصريف " هى فقط مفهوم الصرف عندهم ، فسماه التفسير اللفظى وأطلق القول أن تغيير الكلمة لغرض معنوى ليس من مفهوم الصرف ولا من مباحثه عند النحاة .

(١) حاشيته على التصريح ٣٥٣/٢

(٢) حاشيته على ابن عقيل ١٧٤/٢

(٣) هو : الأستاذ عباس حسن فى كتابه النحو الوفى ٥٦٢/٤ .

قال " التصريف يراد به هنا : التغير الذى يتناول صيغة الكلمة  
وبنيتها ، لا ظهارة ما فى حروفها من أصالة أو زيادة أو حذف أو صحة ،  
أو إعلال أو إبدال - بالوجوه المتنوعة التى ستجىء فى بابهما -  
أو غير ذلك من التغير الذى لا يتصل باختلاف المعانى \* فليس من  
التصريف - عند جمهرة النحاة - تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لتو<sup>دى</sup>  
معانى مختلفة كالتصغير ، والتكسير ، والتنثية ، والجمع ، والاشتقاق ،  
ولا تغيير أو آخرها لا<sup>غراض</sup> إعرابية ، فإن هذا التغير وذاك التحويل  
يدخل فى اختصاص النحو ويحوثه عند تلك الجمهرة \* .

إن الأستاذ الباحث - على رسوخ قدمه فى هذا الفن - فإن هذا البحث  
مضطر لمخالفته فيما ذهب إليه ، ذلك :

أولا : يبدو أن الباحث أخذ من مفهوم الصرف معناه الملقى - وإن  
كان تسمية التغير بالعلم فيه كثير من التجاوز - كما ذكرنا - وصرف النظر  
عن مفهوم الصرف بمعناه الملقى ، كما أنه لم يمتد بمراد الصرفيين  
عند الإطلاق من " أنهما معا مرادان " ولهذا أطلق القول دون تحفظ  
" ليس من التصريف - عند جمهرة النحاة - تحويل الكلمة الى أبنية  
مختلفة كالتصغير ، والتكسير ... " فمن جمهرة النحاة التى عناها  
الباحث ؟ وقد رأينا كثيرا منهم ينص صراحة على أن التصريف " تحويل  
الكلمة لغرض معنوي<sup>٠</sup> أو لتو<sup>دى</sup> معنى مختلفة كالتصغير والتكسير ... الخ " .  
كما سبق به البيان \* .

ثانيا : يرى الباحث أن ذلك التحويل لا<sup>غراض</sup> معنوية ... " يدخل  
فى اختصاص النحو ويحوثه عند تلك الجمهرة " ونسأل مرة أخرى من  
المقصود بتلك الجمهرة ؟ فالنحاة جميعها - فيما أعلم - لم يقل أحد

منهم أن التصغير والتكسير ، والتثنية والجمع . . . الخ من بحوث النحو .  
وكيف يبحث النحو في زيادة "ياء" بعد الحرف الثاني وضمّ الحرف  
الأول وفتح الثاني من "رجل" مثلاً لتصير على مثال "فعميل" .  
تصغيراً . وأنت خبير بأن النحو قد قصرت بحوثه على أواخر الكلمات ،  
وحركاتها الإعرابية ، والموامل الجالبة لها ونحو ذلك ، أو كما يقول الصبان :  
" علم يبحث فيه عن أواخر الكلم إعراباً وبناءً " (١) .

ثالثاً : لا شك أنه قد وُضعت بعض المسائل الصرفية بجانب  
المسائل النحوية في كثير من المؤلفات التي عالجت الصرف إلى جانب النحو  
كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير . . . الخ . ولكن وضعها هذا لا يسبر  
القول بأنها من اختصاص النحو وبحوثه ، كما قد يتبادر للأذهان . فإن  
الصرفيين والنحويين قد أكدوا بأن تلك المسائل بحوث صرفية أصيلة .  
ولكنها وضعت بجانب القضايا النحوية في المؤلفات ، لعلاقة أشار إليها  
الشيخ خالد الأزهرى في تصريحه بقوله : (٢)  
والنسب يعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه ، كما فعل الناظم ،  
وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو الأولى .

---

(١) حاشيته على الأشموني ١٦/١

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٣٥٣/٢



ثانيها - مجال بحوث الصرف :

في ضوء ذلك المفهوم الذي يجعل للصرف معنيين : عملي و علوي .  
حدد ابن مالك مجال الدرس الصرفي .

أ - فالصرف بمعناه العملي : هو تحويل الكلمة عن أصل وضعها لتؤدي معاني مختلفة لا تؤدي إلا بذلك التحويل فهذا مجال مهم ومهدان فسيح يثرى اللغة من طريق التصريف ولذا قال ابن مالك<sup>(١)</sup> : " ومن التصريف ضروري كصوغ الأفعال من مصادرها والاتيان بالمصادر وفق أفعالها ، وبناء فَمَالٍ وفَعُولٍ من فاعل قصدا للمبالغة " .

فتحويل الكلمة إلى تلك الأبنية وما يشبهها كالتثنية والجمع والتكسير والنسب والتصغير . . . الخ ضروري لإفادة المعاني المختلفة . أما الكلمة العربية التي تصلح لذلك التحويل ، وتكون موضوعا لبحوث الصرف بهذا المعنى فقد لخصها في قوله<sup>(٢)</sup> : " ومتعلقه

١ - الأسماء المتمكنة

٢ - والأفعال المتصرفة ولها الأصلة فيه " .

ولأصلة الأفعال في التصريف - في نظره - فقد حظيت عند ابن مالك بعناية خاصة ، إذ أفرادها بعدد من المؤلفات ، كما سيأتي به البيان .  
ولا تقل الكلمة موضوع التصريف عن ثلاثة أحرف وضعها . قال ابن مالك<sup>(٣)</sup>

---

(١) شيخ ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته . مصورتي لوحة ١

(٢) تسهيل الفوائد ص ٢٩٠

(٣) الألفية باب التصريف .

وليس أدنى من ثلاثي بُرَى قابل تصريف سوى ما غيرها

وأما الكلمة المرعبة التي لا يدخلها التصريف فقد قال عنها ابن مالك (١) :  
" والحرف غير مشتق ولا مجانس لمشتق فلا يصرف هو ولا ما توغل في  
شبهه من الأسماء " .

فالحروف والمبهمات والجوامد ليست مجالا للتصريف - في نظره - وما  
جاء منها محلا للتفسير فهو خروج على القاعدة يُحفظ ولا يُقاس عليه  
يقول في الخلاصة (٢) فيما سُمع من تفسير بعض أسماء الإشارة :

وصفروا شذوذا " الذى " " التى " و " ذا " مع الفروع منها " تا "  
و " تى " .

#### ب - مجال بحوث الصرف بمعناه الملقى :

إن تفسير الكلمة المرعبة لفرض مفعول أو لفظي ، يتوقف على معرفة  
القواعد التي تضبط التفسير بنوعيه ، وما يستور الكلمة من آثاره ، كالحذف  
والزيادة والإعلال والإبدال . . . الخ وهو ما أجمله ابن مالك في قوله :  
" التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة  
وإعلال وشبه ذلك " .

وقد أفاض ابن مالك في بهان القواعد والأحكام الصرفية في مؤلفاته  
وآرائه وانداحت بحوثه في أصول الأبنية ، وضبط المجردة منها  
والمزيدة فيها وما تفرع منهما ، وأنواع الزيادة وحروفها ومواضعها وآثارها ،

(١) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحدة ١

(٢) الخلاصة باب التفسير .

وبسط القول في قواعد الإعلال ، ومواضعه وأنواعه ، حذفها وقلبها ونقلها ،  
والإبدال المطرد وحروفه\* .

وقد أفرد هذه القواعد الصرفية بالتأليف حيناً ، وألحقها بالمصنفات  
حيناً آخر ، يفصل في مواضع التفصيل ويطنل حين يقتضى المقام التطويل .  
ينظر . وقيس ويحقب . يوافق أئمة التصريف حيناً ، ويستدرك أحياناً ،  
وينفرد بالرأى مدعماً بالأدلة والبراهين : السماعية ، والقياسية ، وسنرى  
ذلك مبسطاً في آثاره ومؤلّفاته .

#### مسائل التمرين ليست من التصريف الضرورى :

أما مسائل التمرين كما يسميها المتأخرون . أو " بناء مثال من مثال " .  
كما هي عند المتقدمين ، وكما عبر ابن مالك . فقد وقف منها ابن مالك  
موقفاً وسطاً بين إفراط المتقدمين ، وإهمال بل هجوم المحدثين .  
فقد أكثر منها المتقدمون من علماء التصريف كثرة مفرطة حتى أن سببها  
يجعلها مدار بحوث التصريف ، إن لم تكن هي هو : يقول (١) : " هذا باب ما بينت  
العرب من الأسماء ، والصفات والأفعال ، وغير الممتلة والممتلة وما قيس من

---

(\*) الإبدال : في اصطلاح أهل التصريف جمل حرف مكان آخر مطلقاً ويطرده  
في حروف هجاء (هدأت موطها) فهو أعم من القلب لأنّ هذا خاص بحروف  
العلة والهمزة . كما أنّ الإبدال أزاله القلب إحالة .  
والاعلال : هو تغيير خاص بأحد حروف العلة الثلاثة ( و - ا - ي ) والهمزة .  
بحيث يؤدى هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه ، راجع  
التصريح على التوضيح ٣٦٦/٢ ، والنحو الوافى ٥٦٩/٤ .  
(١) الكتاب ٣١٥/٢ .

الصمت الذى لا يتكلمون به ، ولم يجىء فى كلامهم إلا نظيره من غير  
بابه وهو الذى يسميه النحويون : التصريف والفعل .

وقد فسر السهرافى الكلمتين الأخيرتين من نص سيبويه بما قلناه .

يقول (١) السهرافى : " أما التصريف فهو تخيير الكلمة بالحركات والزيادات  
والقلب ... حتى تصير على مثال كلمة أخرى ، والفعل تمثيلها بالكلمة  
وزننها به ، كقوله ابن لى من أَضْرَبَ " مثل " جَلْبُلُ " فوزننا  
" جَلْبُلًا " بالفعل فوجيهاه " فَعْدَلًا " فقلنا " ضَرَبُ " فتفسير  
الضاد إلى الضم ، وزيادة الباء ، ونظم الحروف التى فى " ضرب " على  
الحركات التى فيها ، هو التصريف . والفعل : هو تمثيلها ب ( فَعْلُل )  
الذى هو مثال جَلْبُل .

وهذه هى بيمينها مسائل التمرين فقد جعلها سيبويه تعريفا للتصريف  
كما قال الرضى (٢) : " التصريف - على ما حكى سيبويه عنهم هو أن  
تبنى من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل فى البناء  
الذى بنته ما يقتضيه قياس كلامهم كما يتبين فى مسائل التمرين إن شاء  
الله .

فلا غرورة أن كثرت مسائل التمرين فى الكتاب على ما قرر سيبويه بشأنها ،  
وأنها هى التصريف ، وقد اقتفى المازنى أثر سيبويه ، وهو وإن لم  
يحرف التصريف ، ولكنه أفاض فى مسائل التمرين ، وزاد على ما فى الكتاب

(١) المنصف ٢٧٤/٣ وابن عصفور والتصريف ص ٣

(٢) شرح الشافعية ٦/١ - ٧ ، وابن عصفور والتصريف ص ٣

" باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب " وتبعه  
ابن جنى في المنصف وسلك طريقتهما ابن الحاجب في شافيته  
وابن عصفور في متممه . فقد أكثر هؤلاء جهما من معالجة مسائل  
التمرين كثرة أدت الى افتراض كلمات ما قبلت ولا يمكن النطق بها إلا  
بعد عسر ومشقة\* . وقد هاجم ابن مضاء القرطبي مسائل التمرين ، وطالب  
باسقاطها من الدرس الصرفي ، لعدم الحاجة اليها (١) . وقد تبعه  
كثير من المحدثين فهي عندهم مسئولة عن تعقيد الصرف وجفافه ،  
واتهموا سلفهم بالترف ، وبذل الجهد فيما لا طالة وراءه .

أما ابن مالك فقد نظر الى مسائل التمرين نظرة صائبة - لم يسبق اليها  
فيما أعلم - فهي عنده ليست من ضروري التصريف بقول (٢) : " ومن  
التصريف غير ضروري كبناء مثال من مثال " ولكنها بمثابة التطبيق على  
القواعد الصرفية والتدريب على استعمالها والترويض للذهن . يأخذ  
منها المتخصصون بمقدار . ولهذا لم يعالجها ابن مالك - فيما أعلم -  
الا في حيز ضيق من كتابه " شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ

---

(١) الرد على النحاة ص ١٣٥ وما بعدها

(٢) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ١ .

(\*) اسمع قول ابن جنى مثلا : " لو تخيلنا كلمة جميع حروفها همزات  
فبنيت منها مثل " أنُرجسة " لقلنا أوأوة " بوزن ( عوعوعة )  
وأصلها " أآآة " بوزن " عصعة " . الخ انظر المسألة

(٤) من المنصف ١٠٦/٣

من كافيته " (١) وتعرض لها في مناسبات قليلة متفرقة (٢) .

وفي نظري أنّ ما ذهب إليه ابن مالك موقف سديد وموفق ، لأنّ تلك المسائل لا ينبغي إهمالها لعسرها وصعوبتها . فلا ينبغي للصعوبة أن تكون عقبة في سبيل فهم مسائل العلم ، وليست من ضروري التصريف عند التدريس ، والتأليف لغير المتخصصين . . .

---

(١) انظر لوحة ٢١ وما بعدها

(٢) كقوله في الخلاصة مثلاً :

وواو أثر الضمّ ردّ اليها متى

كتاء باين من رمى كقدره

انظر باب الابد ال .

ألفى لا فعل أو من قبل تا

كذا إذا كسبان صيرره

# الباب الأول

## مؤلفاته في الصرف

ويحتوي على ثلاثة فصول :-

- الأول : مؤلفات مستقلة بالصرف
- الثاني : مؤلفات عوَج فيها الصرف إلى جانب النحو
- الثالث : منهج في هذه المؤلفات

## الفصل الأول

### مؤلفات مستقلة بالتصريف

أفرد ابن مالك علم الصرف بمؤلفات ، تناولت مسائله ، وعالجت قضاياها .  
كلم قائم بذاته مستقل عن غيره من فروع العربية .  
وإذا نظرنا إلى قائمة ما ألف ابن مالك في هذا الفن والتي تسنى لنا  
الحصول عليها وجدناها تحوى قدرا كبيرا من المصنفات لم يؤلف مثله  
- فيما أعلم - أشهر أئمة هذا الشأن من قبله ، فالمازني لم يحرف له  
في هذا العلم سوى " التصريف " و لابن جنى " التصريف الملوكي " و  
" شرح تصريف المازني " المعروف " بالمنصف " . واشتهرت لابن الحاجب  
" الشافية " فقط كما اشتهر لابن عصفور " الممتع في التصريف " ، ومؤلفات  
ابن مالك الصرفية على تعددها ، فهي ذات قيمة علمية كبيرة ، كما  
سيأتى به البيان - واليهك القول مفصلا في هذه المؤلفات :

#### ١ - إيجاز التعريف في علم التصريف :

توثقت نسبة هذا المصنف لابن مالك ثابتة لما يأتي :

- أولا : ذكره كثير من أصحاب التراجم ، منهم السيوطي في بغية الوعاة <sup>(١)</sup> ،  
وحاجي خليفة في كشف الظنون <sup>(٢)</sup> ، وكبرى زاده في مفتاح السعادة <sup>(٣)</sup> ،  
وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي <sup>(٤)</sup> ، والزركلي في الاعلام <sup>(٥)</sup> ، وشوقي ضيف في

(١) بغية الوعاة ١٣٦ / ١

(٢) كشف الظنون ٤١٢ / ١

(٣) مفتاح السعادة ١١٦ / ١

(٤) تاريخ الأدب العربي ٢٩٤ / ٥

(٥) الاعلام ٠٩٣١ / ١



المدارس النحوية (١) وبركعات في ابن مالك وتسهيل الفوائد (٢) ، وقباوة في ابن عصفور والتصريف (٣) ، وعبد العزيز بالله في مجلة اللسان العربي (٤) ، وجرجي زيدان في تاريخ آداب اللغة العربية (٥) . كما وذكّر في دائرة المعارف الاسلامية (٦) ، وقد أشار اليه ناظم مؤلفات ابن مالك بقوله :

وعرف بالتحريف في الصرف أنه ، وإمام غدا في كل فضل مفضلا

غير أن بعض هذه المصادر تذكره بعنوان " إيجاز التصريف " وبعضها الآخر بعنوان " إيجاز التحريف في علم التصريف " وواضح أن قصد الاختصار هو الذي حمل على الاكتفاء بالشطر الأول من العنوان .

ثانيا : نقل عنه بعض المتأخرين نقولا ونسبوه لابن مالك . يقول السهوطي في نكتة النحوية (٧) : " وقول الألفية : وجمع ذي عين — أعل أو سكن ، شرطه أيضا وقوع الألف بعد الواو ، كما يؤخذ من البيت ، وصحة اللام كما ذكره في التسهيل ، وإيجاز التصريف " .

- 
- (١) المدارس النحوية ص ٣١٠
  - (٢) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٣٧
  - (٣) ابن عصفور والتصريف ص ١٣٤
  - (٤) مجلة اللسان العربي المجلد العاشر ص ٣٠٩
  - (٥) تاريخ آداب اللغة العربية ١٥١/٣
  - (٦) دائرة المعارف الاسلامية ٢/ ٣٨٢
  - (٧) النكتة النحوية م / م لوحة ٩٥ الجانب الايمن

وهذه نقل بالنص كما جاء في إيجاز التصريف<sup>(١)</sup> : " أو عين " فعمل "   
جسما لواحد سكت فيه أو اعتلت وصحة اللام " وجاء في النكت النحوية   
أيضا ، قول السهوطي<sup>(٢)</sup> : " وأصرح من ذلك قول ابن مالك في " إيجاز   
التصريف " • ولا يفصل ذلك - أى الاعلال - غالبا بعين " فعل " و   
" ففلة " ، إلا إذا اعتلت في الواحد " وهى نفسها عبارة إيجاز   
التصريف<sup>(٣)</sup> " • ولا يفصل ذلك غالبا ب " فعل " ولا " ففلة " إلا   
إذا اعتلت في الواحد " كما نقل منه ابن جماعة في حاشيته<sup>(٤)</sup> على   
الجابردى قال : " ثم رأيت في " إيجاز التصريف " لابن مالك أن أكثر   
النحويين لم يعتدوا بهذا البناء في الاسماء (فعل) " • بضم وكسر .   
وقد جاء في الإيجاز<sup>(٥)</sup> بعد عدد الأوزان العشر المتفق عليها   
" وما خرج عن هذه الأوزان فشان أو مزيد فيه ٠٠٠ الخ "

كل هذا يؤكد نسبة المخطوط لابن مالك •

#### نسخه المخطوطة :

لا يزال هذا المصنف مخطوطا ، لم يطبع بعد - حسب على - تحتفظ   
الأُسكوريال<sup>(٦)</sup> منه بنسخة تحت رقم ( ٢٨٦ ) • ومنه بدار الكتب المصرية

---

(١) إيجاز التصريف صورتى لوحة ٤ الجانب الايمن

(٢) النكت النحوية م / م لوحة ٩٦ الجانب الايسر

(٣) إيجاز التصريف صورتى لوحة ٤ الجانب الايمن

(٤) مجموعة شراح الشافية ص ٣٠

(٥) إيجاز التصريف لوحة ١

(٦) تاريخ الأدب العربى ٢٩٤/٥

نسختان ، إحداهما : مصورة برقم ( ٥٠٥١ ) والأخرى مخطوطة برقم ( ٣٧ )  
صرف ) وفي مكتبة مركز البحث العلمى واهياء التراث الاسلامى بكلية الشريعة  
نسخة على " ميكروفلم " على مخطوط دار الكتب المصرية برقم ( ٣٧ ) صرف .  
أخذت منه مصورة اعتمدت عليها فى دراسة هذا الأثر الصرفى لـ  
مالك .

#### وصف صورتى :

تقع فى ٨ لوحات من الحجم المتوسط . قياسها ٢٠ x ١٠ سم مسطرتها  
١٤ سطرًا ، وعلى هامش اللوحة الأولى تعليقات فيها توضيح لأصل الكتاب  
أشبه بالشرح .

خطها : كتبت المخطوطة بخط النسخ المعتاد مضبوط بالشكل التام .  
بدايتها : " بعد البسطة والاستعانة " الاسم المجرد من الزوائد . . . الخ " .  
نهايتها : " تم الكتاب بعون الملك الوهاب " .

اسم الناسخ : مصطفى بن اسماعيل .

وليس عليه تاريخ يحدد زمن النسخ .

ويلاحظ عليه : " نادر الوجود " .

#### أهميته وشروحه :

١ - هذا المخطوط على إيجازه واختصاره قد ضم أهم قواعد التصريف ،

ولهذا قد وجد عناية العلماء واهتمامهم ، وقد ذكرنا نقل السهوطى  
وابن جماعة عنه . كما رأيت أبا حيان يحيل/كثيرا فى تعقبه على  
عليه

المتنح<sup>(١)</sup> لابن عصفور • مما يدل على شهرته وأهميته •

٢ - وقد شرحه ابن أياز النحوي ، وأشار الى قيمته ومكانته  
في مقدمة الشرح قال<sup>(٢)</sup> " ••••• وبعد فان جماعة من المشتغلين  
على ، والمترددین الى التمسوا مني أن أبين لهم ما ألفه الشيخ  
الإمام ابن مالك المغربي في تصريفه • واتبع كل فصل بما يليق من  
تصححه ••••• فأجبت ملتصقاً وشرحته ، وكشفتها كشفاً شافياً •••••  
ونبّهت على ضوابطه الجامعة واحترازاته اللطيفة النافعة •• الخ " •

منهجه :

برغم أن الكتاب خلا من مقدمة تفصح عن منهج المؤلف وطريقة  
عرضه ، إلا أننا من دراستنا للمخطوط يمكن أن نقول أنه قد أسس  
على منهج سديد نلاحظ أهم مظاهره في الآتي :

١ - قسمت مادة الكتاب ، الى فصول ، ضم كل فصل عدداً من الباحث ،  
ووضعت تلك الفصول بصورة متميزة وواضحة ، فهي أربعة عشر فصلاً ،  
كلمها في الابدال والاعلال ، ما عدا الفصل الأول في المجرد والمزبد  
من الأسماء والأفعال ، والثاني في حروف الزهادة ومواضعها ، والفصل  
الأخير في الادغام •

٢ - ان اسم الكتاب يوحى بطريقة عرضه ، فهو قد عرض تلك الفصول  
وما ضممت من موضوعات ، بطريقة موجزة مركزة مع الاحاطة بما يسمى

---

(١) ابن عصفور والتصريف ص ٢٥٩ • والمتنح ورقة ٢١ و ٢٥

(٢) م / م • وبحوزتي منه صورة •

بالضرورة منها ، فلنأخذ مثلا يكشف عن هذا المذى نقول ، ففي الفصل  
الأول : يقول أبو عبد الله (١) " الاسم المجرد من الزوائد إما ثلاثي :  
كفلس : وفرس ، وكبِد ، وعَضد ، وحِبر وعينب ، وإبل ، وُصرد ، وبيرد  
وعنق ، وإما رباعي كجعفر : وبيرون ، ودرهم ، ودرفس وجخذب وزبيح  
وإما خماسي : كسفرجبل ، وجحمرش ، وجرذل ، وقذعمل .  
والفعل : إما ثلاثي : كذهب ، وعلم ، ومكث .  
وإما رباعي : كدحرج

وما خرج عن هذه الأوزان من الأسماء والأفعال فشاذ ، أو مزيد  
فيه ، أو محذوف منه ، أو اسم يشبه الحرف . أو أعجب ، أو فصل  
صحيح للمفعول أو للأمر . وما لم تعلم زيادته من الحروف فهو  
أصل . ويسمى أول الحرف فاء ، وثانيها عين ، وثالثها  
ورابعها لامات ، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف .

فلاحظ على هذا الفصل كمال لطريقة عرض المؤلف :

١ - الإيجاز غير المخل فهو قد أشار إشارة كافية إلى الآتي :

أ - أوزان الثلاثي المجرد من الأسماء وحصرها في العشرة المشهورة

ب - أوزان الرباعي المجرد الستة

ج - أوزان الخماسي المجرد الأربعة

د - أوزان الفعل المجرد الثلاثي ، والرباعي

هـ - حكم ما خرج عن هذه الأوزان .

---

(١) إيجاز التعريف لوحة ١

و- ضابط الزيادة " ما لم تُعلم زيادته من الحروف فهو أصل " .

ز- الميزان الصرفي .

كل هذا في إيجاز وتركيز .

٣- عرض ابن مالك في إيجاز القواعد الصرفية مجردة من الشواهد والأدلة التي تقوى القاعدة وتسندها وأحيانا مجردة من الأمثلة التي توضح القاعدة وتبينها . فهذا المخطوط نموذج لأسلوب المتون والمقدمات الذي شاع في عصر ابن مالك فتحتاج إلى الشرح والتعليقات لبيان غامضها وشرح دلالاتها وبسط القول في إشارتها . فلنأخذ مثلا لهذا بقول المؤلف في فصل الزيادة " إذا صبحت أكثر من أصلون " ألف " ، أو " واو " أو " ياء " أو حرف مسبق بمثله ، أو همزة صدرية لا مؤخرية ، أو نون بعد ألف زائدة ، أو همزة صدرية " حَكِمَ بالزيادة " (١) وانظر إلى إيجاز عبارته أيضا في مواضع ابدال كل من الواو والياء همزة يقول " قد تبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت لفظا أو تقديرا بعد ألف زائدة ، أو كانت عين " فاعل " فعمل اعتلت فيه ، ومن أول واو بين صدرتا ولهمت الثانية مزيدة أو مبدلة ومما تلي ألف شبه مفاعل من مزيد لمد الواحد ، أو ثانی لهنيهن اكتنفها ٠٠٠ الخ " (٢)

تطبيق :

لا حظنا ان ابن مالك وهو يتحدث عن أوزان المجرد من الأسماء والأفعال

يذكر الأمثلة بدلا من الأوزان .

(١) لوحة ١

(٢) لوحة ٢

وليس العكس كما هو الشأن عند أكثر الصرفيين وعنده هو نفسه  
في غير هذا الكتاب . فهو يقول مثلا " أوزان الاسم للمجرد من الزوائد  
كفلس ، و فرس . . . الخ " بدلا من فعل وفعل . . . الخ وفي نظري  
أن هذا أسلوب جميل وطريقه مفيدة . يسهل بها استحباب الأوزان  
لأن الأمثلة لتباينها من السهل استذكارها وحفظها ، وليس كذلك الأوزان  
كما أن المثال يدل بنفسه على الوزن في كثير من الأحيان وليس العكس ،  
وليت ابن مالك التزم هذه الطريقة في هذا الكتاب وفي غيره .

٢ - شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته :

توثيق :

أولا : ذكر هذا الصنف بعض المترجمين<sup>(١)</sup> لا آثار الناظم ضمن شرحه  
لكافيته غير أن صاحب كشف الظنون<sup>(٢)</sup> ذكره باسم " شرح ضروري التصريف "  
وذكره بروكلمان<sup>(٣)</sup> باسم " التصريف المأخوذ من الكافية الشافية " وكذلك  
فعل الزركلي في الاعلام<sup>(٤)</sup> . وذكره د / بركات<sup>(٥)</sup> باسم " شرح تصريف ابن مالك  
المأخوذ من كافيته " ويبدو أن الاختلاف بين ما ذكروا ، وبين الصورة التي  
بيدتي بعنوان " شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته " ليس  
كبيراً . ومن السهل التوفيق بينهما ، مما يرجح أن هذه الأسماء

(١) انظر : بغية الوعاة ١ / ١٣٣ . نفع الطيب ٢ / ٤٢٥ . تعليق الفوائد ص ٢

مفتاح السعادة ص ١١٦

(٢) كشف الظنون ١ / ١٣٠

(٣) تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٨٠

(٤) الاعلام ١ / ٩٣١

(٥) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٣٨

كلها لمسى واحد . ذلك أن أصل هذا للكتاب من " الكافية الشافية " في الفحو والصرف ثم شرحها ابن مالك في كتاب عرف " بالوافية " ثم جرد جزءا من التصريف متنا وشرحا ضمنه هذا الكتاب ، ومن هنا جاءت التسمية التي ذكرها بروكلمان والزركلي وبركات - في ظني - ولأن في مقدمة هذا الشرح حديثا عن الضرورى من التصريف ، سماه حاجي خليفة " شرح ضرورى التصريف " أخذنا من عبارة المصنف " ومن التصريف ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها ٠٠٠ الخ " .

ثانيا : ان بعض المتأخرين نقلوا منه نصوبا ونسبوه لابن مالك كما جاء في النكت النحوية للسهرطى<sup>(١)</sup> قال : لهن مالك في شرحه لا يوقف على المقصور من الأسماء إلا بالالف مونا كان أو غير مونا . ولكن في المنون ثلاثة مذاهب :

أحدها مذهب سيبويه ، وهو الحكم عليه في الرفع والجرب أن تنوينه محذوف دون عوض ، وأن الوقف عليه<sup>على</sup> الألف التي من نفس الاسم ، والحكم عليه في النصب بأن تنوينه أبدل منه في الوقف ألف ، اجراء له مجرى الصحيح . ومذهب المازنى : أن الألف الثانية في الوقف هي بدل من التنوين ، منصوبا كان المقصور أو مرفوعا أو مجرورا . وذكر ابن برهان أن مذهب أبى عمرو والكسائى ، أن الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبدا إلا الألف التي هي من نفس الاسم ، مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا ، وهذا المذهب أقوى من غيره ، ويقويه ثبوت الرواية

---

(١) النكت النحوية م / م لوحة ٢٣١



بإمالة الألف وقفاء ، والاعتداد بها يروياً ، وبدل التنوين غير صالح  
لذلك ، وهذا الذي حكى ابن برهان عن أبي عمرو والكسائي هو اختصار  
السيرافي وبه أقول " وسهأتى أن هذا نقلاً حرفياً " (١) .

ونقل عنه ابن جماعة مع تغيير طفيف قال (٢) " قال ابن مالك في تصريفه  
و ربما قلبت - أى الياء والواو - بعد الفتح إن سكنتا في الأصل  
كقولهم في دويبه دوابة وفي صومة صامة " .

وجاء في شرح ابن مالك قوله (٣) " وقد يبدلون ما سكن منهما  
في مواضع يقطع بانتفاء للحركة فيها كقولهم دوابة في دويبه وصامة  
في صومة " .

كما نقل عنه الأستاذان إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين في خاتمة  
تحقيقهما للمنفذ ، نقلاً عنه تعريف ابن مالك للتصريف - نصاً " قال  
ابن مالك : التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لفرض لفظى  
أو معنى ولا يلقى ذلك إلا بمشتق أو بما هو من جنس المشتق . . . " (٤) وهو  
نقل حرفى كما سبق في مفهوم الصرف وقد ذكرنا أنهما نقلاً ذلك من  
" شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته " (٥) .

---

(١) انظر ص ٨٠ من هذا البحث

(٢) حاشية ابن جماعة / مجموعة شرح الشافية ص ٢٧٧

(٣) لوحة ٥ الجانب الأيمن

(٤) خاتمة المنصف ٣/٣٨٠

(٥) المصدر السابق هامش ٣/٣٨٠

نسخه المخطوطة :

ان هذا الشرح لم يطبع بعد - كما أظن - منه نسخة خطية بدار  
الكتب للمصرية برقم (لم صرف) ، القاهرة (ثاني ٥/٤ اب ، و  
٥٨/٢) .

وصف صورتي :

بين يدي من هذا للشرح نسخة مصورة من ميكروفلم على مخطوطة  
دار الكتب المصرية (١) ، والهك وصفها :

خطها وعدد أوراقها : كتبت بخط النسخ الجميل ، ووضعت فصولها  
بصورة بلرزة وبحروف كبيرة ، وهو تقح في ٣٠ - لوحة تكون ٦٠ جانبا  
مسطرته ٢١ سطرًا .

بدايتها :: بعد البسطة قال : الإمام الزاهد جمال الدين أبو عبد الله  
محمد ابن مالك ٥٥٥ اما بعد "

نهايتها : إيهات من " الكافية " منها :

وجعلت نظم هذا الباب مكملا ابواب ذا الكتاب

فالحمد لله على تكميله مسرًا ما رسم من تحصيله

اسم الناسخ وتاريخ النسخ : " كتبها عبد الصمد بن ابراهيم خليل ، يوم

الثلاثاء سادس عشر المحرم سنة ٧٢٨ هـ " .

---

(١) أعارنيه للتصوير أستاذي الفاضل د / راشد الراجح الشريف جزاه الله  
خيرًا .

مادته العلمية :

بدأ ابن مالك شرحه بمقدمة موجزة يبين فيها القرض من تأليفه  
فقال : " أما بعد فاني استخرت الله في تبين ما تضمنه تصريف الأربعة  
الموسومة بالكافية ، والله بالاعانة كفيل . . . "

ثم قسم مادته الى أربعة وعشرين فصلا في ضروري التصريف . يحسن

أن أورد أولا عناوينها كما جاءت متتابعة كالتالي :

١ - فصل : نبين فيه ما يصرف وما لا يصرف

٢ - فصل : الاعلال بالنقل ومواضعه

٣ - فصل : أحكام الهمزة المفردة

٤ - فصل : القلب

٥ - فصل : قلب الهاء والواو ألفا

٦ - فصل : الوقف

٧ - فصل : الوقف على تاء التانيث

٨ - فصل : الوقف على هاء السكت

٩ - فصل : الوقف بنقل الحركة

١٠ - فصل : الوقف على الميموز

١١ - فصل : إبدال تاء الافتعال

١٢ - فصل : إبدال الهاء

١٣ - فصل : الإعلال بالحذف

١٤ - فصل : من وجوه الاعلال

١٥ - فصل : الادغام اللائق بالتصريف

١٦ - فصل : فى النون الساكنة

١٧ - فصل : فى بناء مثال من مثال

١٨ - فصل : تصريف الأفعال والأسماء المشتقة

١٩ - فصل : فى مصادر الثلاثى وما يتعلق بذلك

٢٠ - فصل : فى تصريف الفعل غير الثلاثى وما يتعلق بذلك

٢١ - فصل : اسم الفاعل واسم المفعول

٢٢ - فصل : فى فعل الأمر

٢٣ - فصل : فى المصدر والزمان والمكان

٢٤ - فصل : اسم الآلة

تلك عناوين الفصول أوردتها متجاوزة لتسهيل مراجعتها • وسأحاول أن  
استعرض فى إيجاز مادتها التفصيلية ، مكتفياً بعرض المباحث التى  
ناقشها كل فصل على حدة • مع التمثيل كل ما لزم ذلك ، والباء البيان

(١) تحدث فى الفصل الأول (١) عما يأتى :

أ - معنى التصريف • وعرفه بمعناه العملى - كما مر ذكره -

ب - ما يدخل التصريف : وهو الأسماء المتمكنة ، والأفعال المنصرفة •

ج - ما لا يدخله التصريف : الحروف وما أشبهها من الأسماء ، والمبنيات •

د - تقسيم التصريف الى : أ - ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها ••• الخ

ب - غير ضرورى ك ( بناء مثال من مثال )

هـ - قابل التصريف لا يقل وضعا عن ثلاثة أحرف ، وقد ينقص فى الاستعمال

" كيد " و " دم "

و- أصالة النفل في التصريف .

ز- أوزان الفعل : المجرد ، والمزيد فيه

ح - أ - أوزان الاسم الثلاثي المجرد : وذكر له اثني عشر وزنا مستعملة  
وغير مستعملة .

ب- أوزان الاسم الرباعي المجرد : وذكر له ستة أوزان : اعتمد

أصالة - فُعِّل كطُحِب وقال " هذا المثال صحيح برواية  
الأخفش وأهل الكوفة " .

ج - أوزان الاسم الخماسي المجرد

د - أوزان الاسم المزيد فيه .

(٢) وتناول الفصل الثاني<sup>(١)</sup> - الإعلال بالنقل - المباحث الآتية :

أ - ما يجوز فيه النقل وما لا يجوز

ب - لا يتوالى اعلالان في كلمة وعلل ذلك بقوله : " لأن ذلك أجحاف ورتب

عليه سلامة المعتل من القلب اذا نقلت الحركة .

ج - أن الاعلال بالنقل يشمل مصدرى : الافعال والاستفعال .

وذكر في هذا المبحث . أن الفحهما ييزال لذلك الاعلال ويموض عنه

التاء ، وأنها لا تحذف الا بسمع ، كما ذكر أن حكم حذف المدة الزائدة

في المصدرين يحكم به على " مفعول " من معتل العين .

(٣) وفي الفصل الثالث<sup>(١)</sup> علاج :

- أ - جواز تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى الساكن قبلها وشروط ذلك  
ب - ان ذلك التخفيف جائز لا واجب • واستثنى من ذلك : ترى وبرى ، وأرى •  
فان أصله : برأى ، وقال " هو أصل متروك الا في لغة تميم اللات  
فانهم يستعملون هذا الأصل " •

(٤) أما في الفصل الرابع<sup>(٢)</sup> : الذي عقده للقلب • فقد تناول المباحث التالية :

أ - مواضع قلب الألفياء

ب - مواضع قلب الواو ياء

ج - مواضع قلب الياء واوا

موضحا كل ذلك بالأثلة ، مستطردا فيما شذ عن القاعدة •

(٥) وتناول الفصل الخامس<sup>(٣)</sup> قلب الواو والياء ألفا :

وحاصله - كما ذكر - " أن ما كان بعد فتحة من ياء أو واو متحركة

بحركة غير عارضة تقلب ألفا نحو قال وباع ... " •

ثم أخذ يشرح معنى الحركة غير العارضة ومحترزات ما ذكر وما

شذ عن هذا وذلك مبينا حكمه •

ووضع في هذا الفصل قاعدتين عامتين قال عن :

(١) لوحة ٧ و ٨ الجانب الايمن

(٢) لوحة ٨ الجانب الايسر و ٩ و ١٠

(٣) لوحة : ١١

الأولى : " توالى إعلا لهن ، إجحاف فهينى أن يجتنب على  
الإطلاق " كما فى الهوى .

والثانية : فى قوله " لما كان الاعلال فرعا ، والفهل فرعا كان أحق  
به من الاسم ولهذا فان الاسم اذا كان آخره زيادة  
تختص بالاسماء صححت فيه الواو والياء المتحركتان المنفتح  
ما قبلهما ، كالجولان والهيمان .

(٦) وأما الفصل السادس<sup>(١)</sup> فقد عقده لأحكام الوقف ، وتحدث فيه عن :

أ - حكم الوقف على المقصور من الأسماء . وذكر أنه لا يوقف على المقصور  
من الأسماء إلا بالالف منونا ، أو غير منون . ثم ناقش مذاهب العلماء  
فى تنوين المنون .

ب - حكم الاسم المنقوص حال الوقف عليه . فقال " وإذا وقف على الاسم  
المنقوص وكان منصوبا أبدل من تنوينه ألف ان كان منونا ، وأثبتت ياءه  
ساكنة ان لم يكن منونا كقولك : قطعت واديا ، واجبت الداعي . . . " .  
وعلى هذا المنوال تابع بقية الأحكام فى الوقف .

(٧) وفى الفصل السابع<sup>(٢)</sup> الخاص بالوقف على تاء التأنيث :

تناول أحكامها فى الوقف وملخص قوله فى هذا ، بأن تاء التأنيث فى الاسم  
تبدل هاء " وقل " هذا الأبدال المنسوب الى تاء التأنيث فى جمع التصحيح  
كقول بعضهم " دفن النبوة من المكرومة " وأن هيهات ولات يوقف عليهما بالتاء  
كثيرا ، وبالياء .

(١) لوحة ١٢ الجانب الأيسر و ١٣

(٢) لوحة ١٤ الجانب الأيمن

(٨) وقد تناول في الفصل الثامن: <sup>(١)</sup> الوقف على هاء السكت :

---

وذكر أنه يؤتى بها عند الوقف على الفعل المحتمل الذي يبقى على حرفين أو على حرف واحد وجوبا . وسهأتى موقف الصرفيين من هذا الذي ذكره ابن مالك .

(٩) أما الفصل التاسع - <sup>(٢)</sup> الوقف بنقل الحركة :

---

فقد شمل المباحث الآتية :

أ - النقل فيما ليس مختوما بقاء التأنيث

ب - موقف النحاة والقراء من نقل الحركات الثلاث

ج - معنى الروم والاشمام

د - نوع الحركة المنقولة ، وهي عنده نفس الحركة التي كانت على الموقوف عليه

(١٠) وفي الفصل العاشر: <sup>(٣)</sup> تحدث عن أحكام الوقف على الميموز وجواز نقل

الحركة من الميموز وما يتيح ذلك من أحكام .

(١١) أما الفصل الحادي عشر <sup>(٤)</sup> - إبدال التاء الإفتعال :

---

فقد ذكر فيه أنه " إذا بُني إفتعال أو شئ من تصاريفه ، مما

فاؤه صاد أو ضاد أو ظاء ، وجب إبدال التاء طاء تخفيفاً لأن وقوع

التاء بعد هذه الأحرف مستثقل . . . . "

---

(١) لوحة ١٤ الجانب الأيمن

(٢) لوحة ١٤ الجانب الأيسر

(٣) لوحة ١٤ الجانب الأيسر

(٤) لوحة ١٥ الجانب الأيسر



وهكذا تحدث أيضا عن ابدال تاء الافتعال دالا ما فاؤه دال أو

ذال أوزاى •

(١٢) أما الفصل الثاني عشر: <sup>(١)</sup> فقد عقده المؤلف للمواضع التي تبدل

فيها الهاء • وقد ذكر أن الهاء تبدل تاء في الوقف ، وقد تبدل في الوصل  
من تاء تا يوت كما في لفنة الأنصار •

كما تبدل من ياء في نحو : " هذه " والأصل " هذى " كما تبدل  
من الهمزة كما في " هراقه " وأصلها أراق •

(١٣) وقد ضم الفصل الثالث عشر - الحذف: <sup>(٢)</sup> مباحث كثيرة منها :

أ - حذف الواو فاء لـ فعل " المكسورة عين مضارعة

ب - حذف همزة مضارع " أفعل " وما حمل عليه

ج - حذف الهمزة من " خذ وكل "

د - حذف أحد المثليين من الفعل المضعف عند الإسناد اليه •

عالج كل هذه المباحث في إسهاب مع التمثيل والتعليل •

(١٤) أما الفصل الرابع عشر: <sup>(٣)</sup> فقد ذكر فيه " من وجوه الإعلال تقديم حرف ،

وتأخير آخر ويسمى القلب • ولخص في هذا الفصل ضابط ما يعرف به أن

إحدى الكلمتين مقلوبة عن الأخرى في الآتى :

١ - إذا فات أحد المثليين الآخر في الاستعمال ، أو وجهه من وجوه التصريف

(١) لوحة ١٥ الجانب الأيسر و ١٦ الجانب الأيمن

(٢) لوحة ١٦ الجانب الأيمن الى ١٧ الجانب الأيسر

(٣) لوحة ١٨ الجانب الأيمن

كما فاق " بئس " " أيس " لقولهم للكثير الهأس " يؤوس " دون " أهوس " .  
..... الخ حَكُمْتُ عَلَى أَنْ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَصْلُ وَأَنَّ الثَّانِي مَقْلُوبٌ عَنْهُ .

٢- وان تساوى المثلان في الاستعمال والتصريف ، فهما لغتان وليس أحدهما  
مقلوب الآخر نحو " جبد " و " جذب " .

(١٥) وفي الفصل الخامس عشر (٢) :  
تحدث عن :

أ - الادغام وشروطه وما سمح فيه الفك مع استيفاء الشروط .

ب - الادغام الواجب

ج - وجوب فك الادغام

د - اختلاف القراء في ادغام المجزوم والمبنى . ولغة أهل الحجاز ، وبنى

تعم في ذلك .

وقال " والفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً قال الله تعالى :

﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَهُوَ كَافِرٌ ۚ ﴾ (٢) ﴿ مَنْ يَحَادِدِ اللَّهَ ﴾ (٣)

والادغام لغة بنى تميم ، وعليها قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين " .

" من يرتد " (٤) في المائة وقراءة السبعة " ومن يشاق الله " (٥) في سورة

الحشر .

(١٦) وقد تحدث في الفصل السادس عشر (٧) عن " النون الساكنة " :  
ولخص

أحكامها في قوله " وحاصل هذا الفصل أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

(١) لوحة ١٨ الجانب الأيمن ٢١ الجانب الأيمن

(٢) الآية رقم ٢١٧ من سورة البقرة

(٣) الآية رقم ٦٣ من سورة التوبة

(٤) الآية رقم ٥٤ من سورة المائدة

(٥) الآية رقم ٤ من سورة الحشر

(٦) لوحة ٢١ الجانب الأيمن

أولها : الإدغام وهو بلاغنة في الراء واللام ، وبغنة في حروف " ينمو "

والثاني : الاظهار وهو في حروف الحلق

والثالث : قلبها " مها " اذا ولها " بيا "

والرابع : الاخفاء مع غنة اذا ولها شئ من الحروف غير المذكورة .

( ١٧ ) وقد تحدث في الفصل السابع عشر (١) عن " بناء مثال من مثال " :  
فوضع

في أول الفصل قواعد عامة يسهل باستعمالها حل التمارين  
المختلفة فلخصها في :

أ - التفريق بين الأصل وهو الملحق به ، والفرع وهو الملحق .

ب - إذا ابدل حرف في الأصل جى به في الفرع اذا زال سبب ابداله

ج - إذا كان في الأصل حرف زائد جى به في الفرع وفي نفس موضعه

د - إذا فاق الأصل الفرع بحرف أصلى كرر لام الفرع حتى يساويه .

ثم أفاض في مسائل التمرين وتطبيق بناء الأثلة على قواعد الاعلال  
والابدال .

( ١٨ ) وفي الفصل الثامن عشر (٢) :  
تحدث عن تصريف الأفعال والأسماء

المشتقة وشمل حديثه المباحث الآتية :

أ - أوزان المضارع من " فعل " و " فعمل " و " فعل "

ب - المطرد منها وما شذ عن القياس .

ج - مضارع حلقى المهن

( ١ ) لوحة ٢١ الجانب الأيسر الى لوحة ٢٤ الجانب الأيسر

( ٢ ) لوحة ٢٤ الجانب الأيسر الى لوحة ٢٦ الجانب الأيمن

(١٩) وفي الفصل التاسع عشر (١) - تحدث عن مصادر الفعل الثلاثي وقد شمل

حديثه • مصادر " فعل " وقال له مصدران مقيسان : " فُحُولَةٌ " كسهولة  
وصعوبة و " فَعَالَةٌ " كصاحبة وما سواهما مسموع كَشُرْفٌ شُرْفًا • وعلى  
هذا المنوال تحدث عن مصادر بقية الثلاثي •

(٢٠) وفي الفصل العشرين (٢) : تحدث عن تصريف الفعل غير الثلاثي

وشمل المباحث التالية :

أ - معنى الفعل غير الثلاثي

ب - صوغ المضارع منه • وحكم حرف المضارعة في الرباعي وغيره •

ج - مصدره

وتناول في هذا الفصل حكم صوغ اسم المرة والهيئة • ولخص ذلك في  
قوله " في غير الثلاثي كالأكرام والإستخفار اذا قصد تبيين المرة ألحقت  
التاء بصيغة المصدر كأكرامه واستغفارة... » واكتفى بالحديث عن صوغهما  
من الثلاثي ببيتى الكافية :

لمرة من الثلاثي فَعَلٌّ

كَلْبَةٌ وَنَوْمَةٌ وَأَكْلَةٌ

وصيغ للهيئة منه فِعْلَةٌ

كلبسه ونهيمه وأكلته

(٢١) وفي الفصل الحادى والعشرين (٣) : تحدث عن صوغ اسم الفاعل واسم

المفعول من الثلاثي ومن غيره •

(١) لوحة ٢٦ الجانب الأيمن الى لوحة ٢٧ الجانب الأيسر

(٢) لوحلا ٢٧ الجانب الأيسر الى لوحة ٢٩ الجانب الأيسر

(٣) لوحة ٢٩ الجانب الأيسر

(١) أما الفصل الثاني والمشرون : فقد كان عن فعل " الأمر " وعن كيفية

صوغه فقال " إذا كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة ساكنا كنون ينتصر فأبداه بهمزة الوصل نحو انتصر ولا يتناول قوله فان تلاه ساكن نحو يحكم لأن أفضل قد تقدم الكلام عليه أن الأمر مفتوح بهمزة قطع ... "

(٢) أما الفصل الثالث والمشرون : فقد عقده للحديث عن " المصدر

والزمان والمكان " .

فقال : " ويشترك المصدر والزمان والمكان في " مفعل " بفتح العين ان كان من " فمعل " ... او فمعل يفعل كالمشرب ، أو من فمعل يفمعل كالمذهب أو من المعتل اللام مطلقا كالمسمى ... "

وهكذا عالج بقية الأحكام في هذا الفصل .

(٢٤) وكان الفصل الأخير (٣) : عن " اسم الآلة " السماعي والقياسي

وكيفية صوغه . وبشبهاته ختم الكتاب .

---

(١) لوحة ٣٠ الجانب الأيمن

(٢) لوحة ٣٠ الجانب الأيسر

(٣) لوحة ٣٠

تعليق :

إنَّ المطلع على هذا المخطوط يظن لأول وهلة أن ابن مالك سيتناول بالشرح كل مسائل التصريف الواردة في منظومته " الكافية الشافية " . وذلك لأنَّ عنوانه يوحي بذلك : شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من " كافيته " +

كما أن مقدمة الشرح تقوى هذا الظن ، فهو يقول : " فاني استخرت الله في تبیین ما تضمنته ~~من~~ أرجوزة الموسومة بالكافية " .

ولكن بعد التأمل يتضح أن ابن مالك قد ترك كثيرا من الأبواب الصرفية التي تضمنتها أرجوزته ، فلم يتناولها في هذا الشرح - كما وعد - مثلا :

كيفية التثنية والجمع . وأفضل التعجب والتفصيل ، والتذكير والتأنيث

والتصغير والنسب ، والتكسير ، وحروف الزيادة ومواضعها وأدلتها - والميزان

الصرفي ٠٠٠ الخ واكتفى في شرحه هذا ببعض الأبواب الصرفية ، ودون

أن يذكر لذلك سببا ، وهذا مما قد يؤخذ عليه ، لأنه لو وفسى

بوعده لا يخرج للناس كتابا صرفيا مستقلا متكاملا . لكن هناك احتمال

ربما أخرج ابن مالك من هذا المأخذ هو أنه ألف هذا الكتاب كاملا متكاملا

ولكن المخطوطة التي وصلت إلينا جاءت على هذه الصورة التي يحوزها التكمال

كما أشرنا آنفا - أقول هذا بالرغم من أن المخطوطة متتابعة في شكلها

الظاهري الذي نسخها به كاتبها ولكن هذا لا ينفى ذلك الاحتمال في

التأليف المتكامل .

منهجه في هذا الشرح :

ان التأمل لهذا المخطوط يرى في وضوح المنهج الذي سار عليه المؤلف في شرحه والطريقة التي التزمها في كل فصوله ومباحثه . ويتلخص ذلك فيما يأتي :

أولاً :- يبدأ ابن مالك ببيت أو بيتين ، وأحياناً بجملته أبيات من منظومته " الكافية الشافية " . فهي الأصل المراد شرحه ، ثم يشرح في شرحها ويبان ما حوت من قواعد . ولا يفوته أحياناً أن ينسب على ما يمكن أن يوجه إليه من اعتراض على عبارة المتن أو على ما يقرره في الشرح ، ثم يجيب عليه . فلنأخذ مثلاً لذلك قوله (١) عند بيت الكافية :

ومنتهى أحرف فعل مجرد ا من زائد أربعة كمربدأ  
" بدأ بالفعل لأنه أمكن في التصريف أن مداره على الاشتقاق ، وكل فعل مشتق من مصدر موجود أو مقدر بخلاف الاسم ، وقد جرت عادة النحويين إلاّ يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لم يسم فاعله ، مع أنّ مذهب البصريين أنّ فعل الأمر أصل بنفسه ، اشتق من المصدر ابتداءً كاشتقاق الماضي والمضارع . . . فكان ينبى على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعيّ ثلاث صيغ: صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدحرج ، وصيغة له مصوغاً للمفعول كدحرج وصيغة للأمر كدحرج إلاّ أنهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الآخرين ، لجريانها على سنن مطرد ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما . . الخ "

---

(١) لوحة ٢ الجانب الأيسر

ثانيها أنه يورد المؤلف كثيرا آراء أئمة التصريف يعرضها ويناقشها ،  
ويختار منها ما يؤيده الدليل . وقد يصرح باختياره ويقويه فنراه  
في " الوقف على المقصور " يقول :<sup>(١)</sup> " لا يوقف على المقصور من الأسماء إلا  
بالألف متونا ، أو غير متون ، لكن في المنون ثلاثة مذاهب : مذهب  
سيبويه ، وهو الحكم عليه في الرفع والجر بأن تنوينه محذوف  
دون عوض ، وأن الوقف فيه على الألف التي من نفس الاسم . والحكم  
عليه في النصب بأن تنوينه لا محذوف دون عوض ، بل أبدل منه في  
الوقف ألف اجراء له مجرى الصحيح . ومذهب المازني أن الألف الثانية  
في الوقف هي بدل من التنوين منصوبا كان أو مرفوعا أو مجرورا ، وحكى  
ابن برهان أن مذهب أبي عمرو والكسائي : أن الألف الموقوفة عليها في  
المقصور لا يكون أبدا إلا الألف التي من نفس الاسم . مرفوعا كان أو مجرورا  
أو منصوبا . فهذا المذهب أقوى من غيره . وهذا الذي حكى ابن برهان  
عن أبي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافي وبه أقول ثم أخذ يحتج  
لهذا الرأي الذي اختاره بقوله : " ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية  
بإمالة الألف وقفا ، والاعتداد بها رويا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك  
..... "

وتراه في فصل مثال من مثال ، يعرض آراء الصرفيين في اللاحق ثم  
يختار مذهب الأخفش ويحتج له يقول :<sup>(٢)</sup> " الحاق المساوي بالمساوي ،  
والمفوق بالفائق جائز بلا خلاف . والحاق الفائق بالمفوق ممنوع عند

(١) لوحة ١٣ الجانب الأيمن

(٢) لوحة ٢٤ الجانب الأيمن



غير الأُخفش مجوز عنده . وبه أقول ، لأن المقصود من الحاق لفظ  
يلفظ ليس استئناف وضع ، ولكن يقصد به التدرب والتمكن .

ثالثا :- يكثر ابن مالك في شرحه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته  
المختلفة . وشواهد من هذا أوضح من أن نسوق لها أمثلة . ولكن ابن  
مالك يجعل ما لم يتواتر من القراءات من شواهد التي يحتج بها . فمن أمثلة  
ذلك ما استدل به على حذف أحد النونين المجتمعين في أول المضارع  
يقول " ومن أمثلة ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم \* وما نزل  
الملائكة الا بالحق " (١) .

كما يستشهد برسم المصحف . فمن ذلك مثلا : استدلاله على أن الوقف  
قد يكون على التاء في المفرد ، دون أن تقلب هاء كما هي القاعدة . يقول (٢)  
" وعلى مقتضى ذلك كتبت في المصحف \* إن شجرت الزقوم \* \* وامرات  
نوح وامرات لوط \* \* (٤) وأشبه ذلك .

رابعا :- ويلفت النظر في الشرح كثرة لغات العرب المختلفة . فأحيانا  
ينسب ابن مالك اللغة الى موطنها كالحجاز ، وأحيانا الى قبيلتها ، كالأزد  
وطى . وتتم اللات . وأحيانا يقول " ومن العرب من يقول " ومن أمثلة ذلك  
في الشرح قوله (٥) " واطرد في لفة طى ما آخره ياء يلى كسرة من فصل  
واسم . جعل الكسرة فتحة والياء ألفا قول الشاعر (٦) :

أفى كل عام ماتم تبعثونسى  
على محمروثويتموه وما رضى

- 
- (١) الآية رقم ٨ من سورة الحجر
  - (٢) لوحة ١٤ الجانب الأيمن
  - (٣) الآية رقم ٤٣ من سورة الدخان وتامها \* ان شجرت الزقوم طعام الأنيم \*
  - (٤) الآية رقم ١٠ من سورة التحريم
  - (٥) لوحة ٥ الجانب الأيمن
  - (٦) لم أعثر على قائله .

وعند الكلام على بناء اسم المفعول من الأُخوف يقول (١) " فقول " مبيع " وتميم تصحح مفعولا من ذوات الياء فتقول " مبيعوع " . . . ومن الحرب من يبقى الضمة فيقول " مهوب " . ومنهم من يبدل الضمة كسرة في مفعول من ذوات الواو ، فيقول في مشوب - بمعنى مخلوط - " مشيب " حمله على فعل ما لم يسم فاعله ومن الحرب من يصحح مفعولا من ذوات الواو ، فتقول ثوب " مصوون " و فرس " مقسوود " . . . الخ " ان ابن مالك حين يعرض لغات القبائل المختلفة في اللفظة الواحدة يعتمد بجميعها فهي فصحة عنده وقد صح بذلك ، فعند الكلام على الوقف على ألف المقصور غير المنون قال (٢) " وناس من قيس وقرارة يبدلون الألف ياء وبعض طي يبدلونها واوا . وبعضهم يقلبها همزة . والى هذا أشرت بقولي :

واوا أو همزا أو الياء من ألف      أبدل بعض الفصحاء إذ يقف

كقول الراجز (٣) :

\* رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل \*

أراد ابن المصلي " .

---

(١) لوحة ٦ الجانب الأيمن

(٢) لوحة ١٣ الجانب الأيمن

(٣) لبيد بن ربيعة العامري انظر شواهد الشافية للبغدادي ٢٠٧/٤

أسلوبه :

وإن أسلوب هذا المصنف ممتع • يشوقك أن تقرأه ويحملك على متابعته دون أن تحس بملل أو سأم • فلتستمع لابن مالك يحدث عن مضارع الثلاثي: (١)  
" لما كان (فعل) و (فعل) موضوعين لمعان مستقرة في أصل الخلقة • ولمعان طائفة • احتيج فهما إلى المضارع والماضي كثيرا • فخولف بين حركتي عينيهما غالبا تخفيفا • لأن تخالف المتعاقبين أخف من ثماثلهما • ولما كان (فعل) في الغالب موضوعا للفرائض كشجع وجبن • وهما معان ثابتة في أصل الخلقة قلت الحاجة فهما إلى غير الماضي • فاستسهل كون حركة العينين واحدة • فلذلك كان مضارع (فعل) (يفعل) • ثم لما كان الباعث على مخالفة حركة عين المضارع لحركة عين الماضي التخفيف • كانت الفتحة بعين مضارع (فعل) أولى من الضمة • فلذا كان مضارع (فعل) (يفعل) دون (يفعل) كعمل يعمل • "

٣ - لامية الأفعال :

لا يجد الباحث عناء في نسبة هذا الكتاب لابن مالك • فقد ذكره كل من ترجم (٢) لابن مالك تقريبا • كما أن شهرة المنظومة تؤكد صحة نسبتها إلى ناظمها •

(١) لوحة ٢٥ الجانب الأيمن

(٢) انظر : تعليق الفرائد ص ٣ وبخية الوعاة ١/١٣٢ • ونفع الطيب ٢/٤٢٥

وكشف الظنون ٢/٣٩٦ • ومفتاح السعادة ١/١٣٧ •

هذا وقد طبعت المنظومة طبعات كثيرة وفي أماكن متعددة ، مما يحمل على اليقين في صحة نسبتها لابن مالك ، فقد طبعت في الهند سنة ١٢٦١ هـ وفي فاس سنة ١٣١٧ هـ ، وتونس ١٣٢٩ هـ ، وفي القاهرة عدة طبعات (١) .

#### نسخها المخطوطة :

أما نسخ الالامية المخطوطة ففي دار الكتب المصرية مخطوطات برقم (٢٧) وبرقم (٢٩) وبرقم (٤٠٥) وبرقم (١٥٨ نحو) ، وبمكتبة الأزهر بأرقام ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥ . وبمكتبة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ميكروفيلم على مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٢٧) وبمكتبة المستشرقين (٣٨) باريس ٦٧٢ رقم ٤ الإسكندرية (٨ أدب) ، الاسكوريال ثان ٦٧٦ رقم ٧ (٢) .

#### أهميتها وشروحها :

عنى كثير من العلماء بالأفعال وأفردوها بالتأليف لأنها الأصل فى التصريف ، وكثيرا ما حمل الاسم عليها . ولقد كانت لامية الأفعال لابن مالك ، أهم ما ألف فى تصريف الأفعال - فى نظرى وفى نظر كثير من الباحثين - يقول صاحب "تصريف الأفعال" (٣) : " والنظر الى أصالة الفعل فى التصريف أفرده بعض العلماء بالتصنيف كابن مالك فى " لامية الأفعال " .

(١) تاريخ الأدب العربى ٢٩١/٥

(٢) المصدر السابق

(٣) تصريف الأفعال ص ٨٦

والزنجاني " في التصريف العزى " وأحمد بن مسعود في " صراح الأرواح " ،  
وأجمعها - في نظري - وأنفسها لامهية الأفعال لابن مالك .

ولقد اعتمد عليها كثير من المؤلفين بعد الناظم في مجال تصريف  
الفعل . وتبدو عناية العلماء بها في هذه الشروح والتعليقات والحواشي ،  
التي لم تجدها - فيما أعلم - منظومة في حجمها وفي بابها . نذكر  
من شراحها (١) :

١ - شرحها ابن الناظم شرحاً متوسطاً سماه " زبدة الأقوال في  
شرح لامهية الأفعال " . جاء في مقدمته " هذه أوراق تشتمل على  
قصيدة والدي - رحمه الله - في أبنية الأفعال ، وما يتصل بها ، وعلى  
ذكر ما يحتاج إليه من الأمثلة . . . . " طبع الشرح بالقاهرة سنة  
١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م (٢) ومنه نسخة مطبوعة يركز البحث العلمي -  
بكلية الشريعة بمكة المكرمة .

٢ - شرحها العلامة محمد بن عمر بن المبارك المعروف ببسحق ، شرحين :  
أحدهما : فتح الأقفال وحل الأشكال بشرح لامهية الأفعال وهو  
الشرح الكبير وأوله : " الحمد لله المتصرف قبل عللة  
التصريف ، المتصرف قبل آلة التعريف . . . الخ " .  
والثاني : الشرح الصغير وأوله " الحمد لله الحميد المجيد المبدئ  
المعيد . . . الخ " وعليه حواشي . منها حاشية  
الطالب بن حمدون . وأحمد الرفاعي (٣) . طبع بدار إحياء  
الكتب مرارا .

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ٢٩١/٥

(٢) وبحوزتي منه نسخة

(٣) وبحوزتي من هذه الشرح وحواشيه نسختان

٣ - شرحها محمد بن عبد الدائم البرماوى (٨٣١ هـ) منه نسخ خطية  
فى لهدن (١٩٧) والاسكوريال ثان (٢/١٦ ، ١٤٤ )

٤ - شرح محمد بن الدهقان النسفى ألفه سنة ٧١٨ هـ ، اصفهة  
( ٨/١٩٢/٢ )

٥ - شرح لأبى عبدالله محمد بن العباس ، الاسكوريال (ثانى ٣/١٦ -  
٢٧ ب ٢٧ )

٦ - شرح ليحقوب بن سعيد المكلاى ، الاسكوريال (ثانى ٤/١٦ )  
المتحف البريطانى ثانى ٥٤٨ رقم ٥ ، و عليه تعليقات للحسن بن  
يوسف .

٧ - شرح محمد بن محمد السعيدى ، ميونخ ٧١٩

٨ - شرح لمحمد بن سعيد الطيئى : الجزائر ١٣

٩ - شرح لابي العباس الوهرانى ، الاسكوريال (ثانى ٦/١٦ ، ١٤٣٦/١)

١٠ - شرح شيخ الإسلام حسن بن محمد المطار (المدينة المنورة عارف

حكمة ٤١٤/١٦) .

الكتاب :

وإذا عدنا للكتاب نفسه وجدناه منظومة تقع في ١١٤ بيتاً من

بحر البسيط . جاء في أولها :

الحمد لله لا أبغى به بدلاً حمداً يبلغ من رضوانه الأُملاً

ثم الصلاة على خير الورى وعلى ساداتنا - آله وصحبه - الفضلاً

وفي ختامها :

وقد وفيت بما قد رمت منتهاً والحمد لله إذا ما رمته كملاً

وأسال الله من أثواب رحمته ستراً جميلاً على الزلات مشتملاً

وأن يبسر لي سعياً أكون به مستبشراً آمناً لا بأسراً وجلاً

منهجه :

وضع ابن مالك لمنظومته مقدمة ، تشير في اختصار - يناسب

النظم - إلى موضوع كتابه ، وخطته تأليفه جاء فيها :

:

ويطو الفاعل من يحكم تصرفه يحز من اللفظة الأبواب والسبلا

فهاك نظماً محيطاً بالمهم وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا

فأنت ترى منها :

أولاً :- أن موضوع الكتاب " تصريف الأفعال "

ثانياً :- بين الناظم سبب افراذه الافعال بكتاب مستقل يحالجه مسائل

تصريفها وتفسيراتها المختلفة ، لأن الأفعال صاحبة المحل الأول

في التصريف ، ( ومن يحسن تصريفها بمعرفة الأبنية المقيسة منها ،

وضبط السماعه فيها . فقد أمسك بالأصول والضوابط الكلية التي  
تمين على معرفة الجزئيات والفرع . فهي بمثابة المفاتيح الى أبواب  
اللغة وأدلة طرقها الموصلة اليها (١) .

ثالثا :- ان الكتاب موجز اختصر فيه الناظم على الصميم ،  
ومشتمل على الضروري من تصاريح الأفعال دون اخلال أو قصور . ففي  
اجماله ما يخفى عن التفصيل ، وقد أحسن الناظم في هذا  
ورفى بما وعد .

رابعا :- أن المصنف <sup>عز</sup> نظم يعين على ضم الشوارد واقتصاص  
الأوابد وسرعة استحضار المعلومات والقواعد .

### موضوعات اللامية اجمالا :

ضمت المنظومة خمسة أبواب ، وسبعة فصول على النحو التالي :

الباب الأول : في أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ، وفيه فصل : في اتصال

تاء الضمير أو نونه بالفعل .

والباب الثاني : في أبنية الفعل المزيد فيه . وضم ثلاثة فصول أحدها -

في الفعل المضارع . وثنائها - في فعل ما لم يسم فاعله . وثالثها - في فعل الأمر .

والباب الثالث : في أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين . ويليه

الباب الرابع : في أبنية المصادر . وفيه فصل واحد : في مصادر ما زاد

على الثلاثي .

---

(١) بحرق الشرح الصغير بحاشية الرفاعي ص ٢



أما الباب الخامس: فمقده لـ "المفعل" و "المفعل" ومجانتهما  
و ضم فصلين • أحدهما : في "المفعلة" للدلالة على الكثرة • وثانيهما  
في بناء الآلة •

ملاحظة:

ان الملاحظ على قائمة هذه الموضوعات ، يلاحظ أن المفظومة ليست  
قاصرة على تصاريف الفعل • فقد تناولت بعض تصاريف الاسم كالإب  
الثالث و فصوله • وأبنية المصادر • الخ وقد يتبادر الى الذهن  
أن ثمة تعارضا بين اسم الكتاب ( لامعة الأفعال ) - وموضوعها  
من جهة ، مع ما تضم من تصاريف بعض الأسماء من جهة أخرى •

ولكننا نجد تفسيراً لهذه الظاهرة ، عند ابن مالك نفسه يدفع  
- في رأيي - ذلك التعارض فالناظم يرى أن الفعل أصل المشتقات  
في التصريف ، ومقصود بالأصالة • والأسماء تابعة له فهي  
، إن ذكرت مع تصاريف الفعل فمن قبيل التبعية يقول في شرحه  
لبيت الكافية الشافية :

ومنتهى أحرف فعل جردا من زائد أربعة كمربدأ

قال (١) : " بدأ بالفعل لأنه أمكن في التصريف ، ويقول في التسهيل (٢)

"ومتعلقه - أي التصريف - من الكلم الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ولها الأصالة فيه " •

---

(١) انظر شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته •

(٢) التسهيل ص ٢٩٠

تلك موضوعات " اللامية " عرضتها متجاوزة لتسهيل مراجعتها ، ثم أبديت عليها ملاحظة لتوضيح ما قد ينشأ في الذهن من تعارض يحول دون المتابعة وفي الحديث عنها بالتفصيل نقول :

١ - في الباب الأول تحدث الناظم عن أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ، فبدأ بوزن الرباعي ( فمعل ) ثم أوزان الثلاثي ( فمَل ) ، ( فَمِل ) ، ( فَمَل ) ، وعند صوغ المضارع من هذه الأوزان بدأ ( بفعل ) المضموم الميمن ، فذكر أن مضارعه لا يكون إلا على ( يفعل ) بضم الميم أيضا ، ثم تحدث عن مضارع ( فعل ) المكسور الميم فقال أنه يأتي قياسا على ( يفعل ) بفتح الميم . وقد أتى بوجهين سماعا في أفعال ورد فيها الفتح والكسر ، حصرها في تسعة هي : حسب ، و غر ، و حر ، و نم ، و بئس ، و يئس ، وله (١) ، و يبس ، و هل (٢) . ثم ذكر من ( فَمِل ) أيضا أفعالا سُمِح في مضارعها الكسر فقط خلافا للقياس حصرها في ثمانية ، وهي : ورت ، ولى ، ورم ، وورج ، وومق ، ووفق ، ووثق ، وورى ، المخ (٣) .

- 
- (١) وله يَله ، ويوله : ذهب عقله لفقد ولد أو حبيب .  
(٢) وهل يَهَل ، ويوهل : جبن ، أو وهل عن الشيء إذا نسبه  
(٣) ورى المخ : إذا اكتنز وقهد الناظم هذا الفعل بالاسناد الى المخ احترازا من ورى الزند يرى فإن كسر عين مضارعة ليس على الشذوذ ففيه لفتان الفتح والكسر راجح شرح ابن الناظم ص ٥ وبحرق ص ١٧ .

ثم انتقل يحدث عن مضارع (فعل) بالفتح . وذكر أنه يأتي  
على (يفعل) بالكسر إذا كان فاؤه واوا ، أو عينه أولاه ياء ، أو  
كان مضعفا لازما مثل "حن" .

ثم ذكر أن المضعف المتعدى من "فعل" يأتي مضارعه بضم  
الميم مثل : سلته يسله ، وكسر نادرا في "حب" يحب .  
وجاء الوجهان : الكسر شذوذا ، والضم على القياس ، في أفعال  
خمسة . وهي : هر ، شد ، عل ، بت ، نم . ثم استطرده  
في ذكر أفعال من (فعل) اللزوم سمح الضم في مضارعها وحصرها في :  
مر ، جل (١) ، هب ، زر ، أج (٢) ، كر ، هم ، عم (٣) ، ذم ، سح  
مل (٤) ، أل (٥) ، شك (٦) ، أب ، شد ، شق (٧) ، خش ، غل ، قش (٨) ،  
جن ، رش ، طش ، ثل ، طل ، حب ، كم ، عس ، قس .

- 
- (١) جل : جل القوم - بالجيم - عن المنزل يجلون ، أي : ارتحلوا .  
وقيدته الناظم بقوله (وجل مثل جلا) احترازا من جل قدره بمعنى  
عظم فهي بالكسر لا غير انظر شرح بحرق ص ٢٠ .
- (٢) أج : بالجيم يقال أج الظلم في سيره يؤج أجيجا : اذا سمع  
له دوى .
- (٣) عم : النبت يحم : اذا طال
- (٤) مل : في سيره يحمل اذا أسرع .
- (٥) أل : السيف يؤل اذا لمح وبرق . وأل المريض يؤل ، اذا أن  
وصرخ ولذا قال الناظم \* أل لما وصوتا \*
- (٦) شك : في الامر يشك بالضم
- (٧) شق : عليه الأمر يشق
- (٨) قش : القوم يقشون قشوشا حسنت حالهم بعد بؤس .

ثم ذكر ثمانية عشر فعلا من (فصل) المضعف اللازم يجوز

في مضارعها : الضم والكسر ، وهى :

صد<sup>(١)</sup> ، آث ، خر ، حدت<sup>(٢)</sup> ، شررت ، جدت ، ترت ،  
طر ، درت ، جرم ، شب حصان<sup>(٣)</sup> ، عت ، فحت ، شد ، شح  
شطت ، نس<sup>(٤)</sup> ، حر النهار<sup>(٥)</sup> .

ثم ذكر ما يجب ضم عينه من مضارع "فصل" وهو كما جاء في النظم :

١- اذا كانت عينه أو لامه واوا . نحو : قام "يقوم" ، وحدا "يحدو" .

٢- أو دالا على غلبة المفاخرة وليست فاؤه واوا ولا عينه ولا لامه

ياء ، نحو : سابقنى فسبقته فأنا "أسبقه" فان كانت الفاء واوا

أو العين أو اللام ياء تدين الكسر في عين مضارعه ولهذا أشار

بقوله :

ولما يدل على فخر وليس له داعي انكسار العين نحو قلا

فيقال : قالانى فقليته فأنا أقليه .

---

(١) صد عن الشيء يصد ويصد صدودا أعرض عنه . وأما صدّه ، بمعنى

منعه بالضم .

(٢) حدت المرأة تحد وتحد تركت الزينة

(٣) شب الحصان يشب ويشب مرج ولعب . أما شب الغلام فبالكسر

(٤) نس اللحم ينس وينس : جف وزهبت رطوبته .

(٥) حر النهار يحر ويحر وقدهه بالنهار احترازا من حر الملوكة : عتق

فانه على القياس انظر حاشية الطالب بن حمدون ص ٢٤ وشرح

ابن الناظم ص ١١ .

وقد ضم هذا الباب فصلا في اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل ، وقد بيّن فيه : حكم الماضي المعتل المعين عند اتصاله بتاء الضمير أو نونه إذ هو محل التخيير كثيرا ، وملخص قوله في هذا أن الفعل المذكور تحذف عنه تخفيفا وتنقل حركتها غير الفتحة إلى الفاء ، لتدل على بساط الفعل قبل الحذف - كطلت وخفت - وإن كانت حركتها فتحة فلا تنقل ولكن تعطى الفاء حركة مجانسة لعينه المحذوفة - كـ " قلت " و " بعت " -

٢ - وفي الباب الثاني تحدثت عن أبنية الفعل المزيد فيه ، فبيّن بالأمثلة نوعي الزيادة . وهما : إما تضعيف حرف ، أو زيادة حرف من حروف الزيادة\* ، ثم أورد أمثلة لهذه الحروف ومواضعها .  
وشمل الباب ثلاثة فصول ، أفرد الأول للحديث عن مضارع غير الثلاثي . فبدأ بحروف المضارعة ، وجمعها في قوله " نأتى " ثم بين حركتها مــــع الرباعي ومع غيره . وأشار إلى إن بعض العرب يكسر حروف المضارعة ما عدا الياء ، ويكسر جميع حروفها مع " أ بي " وفيما كان فاءً ه واوا .  
وعقد الفصل الثاني - لما لم يسم فاعله ، ذكر فيه أنواع التخيير عند بناء الفعل للمجهول : فان كان ثلاثيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي ، وفتح في المضارع

---

(\*) حروف الزيادة جمعت في الفاظ كثيرة منها " سألتمونيها " و " هويت السمان " وجمعها ابن مالك أربع مرات في قوله :  
هنا وتسليم ، تلا يوم أنه  
نهاية مسؤل ، أمان وتسهيل  
(\*\*) جمعت حروف المضارعة في " أبيت " و " نأتى " وزاد ابن مالك " نأتى " . انظر حاشية الطالب ابن حمدون ص ٢٥ .

الماضي  
وأما المعتل العين فيغفل به ما ذكر مع نقل حركة العين  
الى الفاء بعد حذف حركتها. وما ينى للمجهول ما هو مبدؤ بهمة الوصل  
من غير الثلاثي فيضم مع أوله ثالثه أيضا. ولا ختار وانقاد من الحكم  
ما لـ " قيل " و " بيع " وان بدى الفعل بتاء المطاوعة ، فيضم  
مع أوله ثانيه أيضا .

أما الفصل الثالث : فقد كان عن كيفية صوغ فعل الأمر وقد  
وضع لذلك الضوابط الآتية :

١ - يصاغ فعل الأمر من الرباعي الذي على وزن " أفعل " بزنة  
أفعل .

٢ - يصاغ مما سوى ذلك بزنة المضارع المجزوم مع حذف حرف  
المضارعة فان بقى بعد حذف حرف المضارعة الحرف الذي يليه  
ساكنا ، جى بهمة وصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن .  
ثم بين أن ( خذ وكل ومر ) شذ حذف همزة الوصل ( عن  
قياس نظائرها من حيث أن ثانی مضارعها ساكن ولم يتوصلوا اليه  
بهمة وصل ) (١) .

٣ - أما الباب الثالث : فقد عقده الناظم لكيفية بناء اسمى الفاعل  
والمفعول من الثلاثي وغيره . فذكر أن بناء اسم الفاعل من الثلاثي  
يكون على وزن " فاعل " من فعل \* المفتوح العين مطلقا

---

(١) بحرق على لامية الأفعال الشرح الصغير ص ٤٣

(\*) فعل نحو ضربه فهو ضارب . فعل لازم نحو جلس فهو جالس وهذا  
معنى مطلقا أى : معتديا او لازما .

ومن فَعِل المتعدى وأما فَعَلَ بالضم فيأتي على أوزان منها : " فَعَلَ " بفتح كسره و " فَعِل " وهما أكثر من غيرها • وقد أشار إلى هذه الأوزان في قوله :

كوزن " فاعل " اسم فاعل جملا من الثلاثي الذي ما وزنه فعلا  
ومنه صيغ كسرل والظريف وقد يكون " أفعل " أو " فعلا " أو " فعلا " \*  
وكالفرات وعفر والحصور وعممر عاقر جنب ومشبه ثملا  
وأما " فَعَلَ " اللازم فذكر ان اسم الفاعل منه يكون على وزن " فَعَلَ فَعَلَ فَعَلَ " فَعَلَ فَعَلَ فَعَلَ  
أو " أفعل " أو فعلا •

ثم ختم الكلام عن كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثي بقوله :

وفاعل صالح للكل إن قصد الحادوث نحو غداذا جاذلا  
ثم خالص إلى كيفية بناء اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي \* \*  
وذكر أنهما يأتيان بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة  
وكسرا قبل الآخر مع اسم الفاعل • وفتح مع اسم المفعول •

---

(\*) أمثلة ذلك : أفعل نحو أخرق من خرق الرجل • وفعال نحو جبان  
من جبن • و " فعل " نحو : بطل من بطل •  
(\*\*) قدم الناظم بناء اسم المفعول من غير الثلاثي قبل الحديث عن  
صوغه من الثلاثي • لأن اسم المفعول واسم الفاعل من غير  
الثلاثي بزنة واحدة إلا ان ما قبل الآخر يفتح مع الأول  
ويكسر مع الثاني •

ثم رجع الى الحديث عن كيفية صوغ اسم المفعول من الثلاثي . فقال

من ذى الثلاثة بالمفعول متمزنا وما أتى كـ "فَعِيل" فهو قد عدلا

فصوغه قياسا على وزن مفعول وقد يمدل عنه الى فعيل كجريح .

وذيبح ، بمعنى مجروح ومدبج .

ثم بين أنه قد يستغنى عن مفعول بـ "فعل" بفتح الفاء أو "فعل"

بكسر وسكون مثل "النقص" بمعنى المنقوص . و"طحن" بمعنى مطحون .

٤ - عقد ابن مالك الباب الرابع للحديث عن المصادر وأوزانها من الثلاثي

وغيره ، القياس منهما والسماعى ، وقد بدأ بمصادر الثلاثي مجملنة

بقوله :

للمصادر أوزان أبيـهـا

فللثلاثي ما أبدية منتخلا

وبعد عدّ أوزان مصادر الثلاثي مجملنة : سماعية وقياسية رجع يفصل

القياس منها فقال :

فعل مقيس المعدى والفِعُولُ لغيره سوى فعل صوت ذا الفعال جلا

وقد تمّ حصرها كما أوردها في النظم في الآتى :

فعل : بفتح فسكون ويكون مصدرا للفعل الثلاثي المتعدى من فعل بالفتح

وفعل بالكسر نحو ضربه ضربا . ومن الثانى \* لقم لقمًا \*

---

(\*) شرط في التسهيل أن يكون فعل المكسور دالا على عمل بالفهم

كلقم وقضم ولم يذكر هذا الشرط هنا ولعل ضرورة النظم حالت دون

ذكره .



فمَول : بضمّتين ويكون مصدرا في الثلاثي اللازم نحو قعد قعود

مالم يكن فعل صوت • أودالا على حرفّة أو ولاية أو فرار •  
فلمصادرها أوزان تأتي •

فمعال : بضمّ وفتح مقيس في مصدر الثلاثي الدال على صوت نحو : صرخ

صراخا أو داء نحو : سعل سعالا •

فمفل : بفتحتين مقيس في مصدر فعل بالكسر - اللازم نحو : فرح

فرحا •

فمالة : بفتح مقيس في ( فَمَلَّ ) الذي يكون الوصف منه على " فَمِيل " \*

مثل شجع " شجاعة " ، وملح " ملاحه " •

فمولة : بضمّ يكون مقيسا في مصدر ( فَمَلَّ ) الذي الوصف منه على

" فعل " مثل : سهل " سهولة " •

فميسل : مقيس مصدر فعل المفتوح الدال على صوت نحو : صهل " صهيلاً " \*

فمعال : مطارد فيما دل على فرار نحو : نفر " نفارا " وأبى " أباء " •

فمالة : بالكسر مطارد فيما دل على حرفّة مثل كتب " كتابة " ووزر " وزارة " •

---

(\*) لم يذكر الناظم ان فميلا يكون فيما دل على سير مصدر مقيسا ايضا • وقد  
كثر مجيئه في السير نحو : رحل رحىلا • ودمل ذميلا • واستدركه ابن الناظم  
راجع ص ٤٢ من شرحه • كما أهمل فعلان وهو مقيس فيما دل على  
تقلب نحو جال جولانا وخفق خفقانا واستدركه بحرّق انظر ص ٥٢  
وقد ذكر الناظم في تسهيل الفوائد ص ٢٠٥ ما استدركه عليه الشيخان  
فتركه لهما هنا لعله لضرورة النظم ولم ينبه الشيخان على ما ذكره فسي  
التسهيل كما دتيرما •

فعللة ؛ بفتح فسكون مقيس فيما دلّ على المرة نحو " ضربة " و شربة  
" شربة " وقعد " قعدة " .

فعلنة : بكسر وسكون مقيس فيما دلّ على الهيئة . حسن " القعدة "  
وذكر أن هذين البناءين في المرة والهيئة غالباً\*

ولما كان مصدر الثلاثي كشر فيه السماع ، احتاط الناظم بقوله ؛  
وما سوى ذلك مسموع

وعقد الناظم فصلاً في آخر هذا الباب لمصادر ما زاد على الثلاثي

فوضع ضوابط عامة لكيفية صوغ المصادر مما زاد على الثلاثي فبدأ  
بالمبدوء بهمزة الوصل خماسياً أو سداسياً وذكر أن المصدر يأتى  
منه على زنة الماضى مع كسر ثالثه وزيادة مدة قبل الآخر . فانطلق  
المصدر منها " انطلق " ، واستخرج " استخراجا " أما المبدوء بالتاء  
نحو تدرج فصدره يكون بزنته مع ضم الحرف قبل الأخير فيقال  
" تدرجا " . الا اذا كان اللام حرف علة فيكسر ، نحو : تسلقى  
" تسلقيا " . أما الرباعى ، فان كان مجرداً فله مصدران : فعلاً ،  
وفعللة . وان كان الفعل مضمناً على " فعل " فصدره " التعميل "  
نحو : كرم " تكريماً " هذا اذا كان صحيح اللام ، اما إن كان معتمداً  
فصدره يكون على تفعللة نحو : زكى " تزكئة " .

---

(\*) الناظم هنا ذكر اسى المرة والهيئة ضمن ابنية المصادر ولم ينهقد  
لهما فصلاً مستقلاً كما هي العادة .

وما كان على " فاعل " فله مصدران : " فعال " بالكسر ومفاعلة  
بالضم مثل : قاتل " قتالا " و " مقاتلة " .  
وان كان على " أفعل " ، فمصدره " الافعال " كأكرم " اكراما " ، إن  
كان صحيح العين ، واما إن كان معتلها فيحذف أحد الساكنين ويحوض  
عنه التاء كأقام " اقامة " .

ولما كان تصحيح التاء لا زما في مصدرى : الافعال والاستفعال ذكر  
أن المرة تأتي من هذه النوع بالوصف نحو : أقام اقامة واحدة واستخرج  
استخراجة واحدة .

#### ٥ - الباب الخامس المفعل (١) والمفعل ومعانيهما

عقد الناظم هذا الباب لا سم المصدر واسم الزمان والمكان ، من الثلاثي  
وغيره . القياسي ، والسماعي ، وخلاصة قوله في هذا أن لفعل " بفتح  
العين يكون للدلالة على المصدر والزمان والمكان ، من كل فعل ثلاثي  
ليس مضارعة على " يفعل " بكسر العين . ولمعتل اللام ، وما كان  
مضارعه على " يفعل " وليست لانه محتلة فان كان فاءه ، واوا فيقياس  
المصدر واسم الزمان والمكان على " مفعل " بالكسر ، فان لم يكن فاءه  
واوا فيقياس المصدر على " مفعل " بفتح العين وقياس اسم الزمان  
والمكان على " مفعل " بكسر العين .  
وما جاء على خلاف ذلك مما ذكر فهو شان ، وقد بين أن هذا  
المخالف للقياس ضربان أحدهما ما سُمح بوجهين ، مطابقته للقياس ، وعدم

---

( ١ ) لامية الافعال بشرح ابن الناظم ص ٥٠ وما بعدها

مطابقته ، وما سُـمِحَ بوجه واحد مخالفا للقياس .

أما ما زاد على الثلاثة أحرف فيبني منه ما يدل على المصدر والزمان

والمكان على مثال اسم المفعول منه قياسا .

وفي النصلين الأخيرين من الكتاب :

تحدث في الأول عن بناء " مفعلة " للمكان من اسم ما كثر فيه

بشرط كونه ثلاثي الأصل كقولهم أرض مسبعة ومأسدة . أو مزيد

فيه وله اصول ثلاث - كأرض " مفعأة " أى كثرة الأفاعى - وربما

بنوا للمكان اسم ما كثر فيه فعلا على " أفعل " مثل " أفتأت الأرض "

وأما غيردى الثلاثة فلا يصاغ منه وما سمع نادرا فيحفظ يقول :

غير الثلاثى من ذا الوضع ممتنع ور بما جاء منه نادرا قِيلَا

وتحدث في الثاني :- عن اسم الآلة وذكر أنه يصاغ على " مفعل "

بكسر الميم و " مفعال " و " مفعلة " من الثلاثى قياسا مطردا . وسمع

بالضم فى المدق ، ومسقط ومكحلة ومدهن ومنصل . ويجوز

فيها الكسر ان أريد بها الآلات .

طريقته فى عرض الموضوعات :

يسبداً أن هذا الكتاب يمثل طريقة عرض المعلم ومنهجه فى توصيل

المعلومات إلى الدارسين ، يظهر هذا فى الآتى :

١ - ترتيب المادة فى أبواب بحيث يؤدى كل باب إلى الذى يليه فى

تناسق . وقد قسمت الأبواب إلى فصول وكل فصل ضم مباحث كأحدث

ما يكون التأليف العلمى والتعليمية .

٢ - التدرج في تقديم الحقائق العلمية والقواعد الصرفية . فتراه يبدأ  
بالبسيط ثم المتعدد . والكثير قبل الاكثر . فمثلا حين تحدث عن  
أوزان الفعل المجرد بدأ بوزن الرباعي ثم أوزان الثلاثي ، يقول :  
ب(فعل) الفعل ذو التجريد أو (فعلًا)

يأتى ومكسور عين أو على (فعلًا)  
ولما عرض لمضارع الثلاثي بدأ بمضارع " فعل " المضموم العين  
لأنه أقل الأوزان في الاستعمال والتفريعات الصرفية . مخالفًا  
بذلك ما جرت عليه العادة<sup>(١)</sup> في البدء بالمفتوح العين . قصدا  
للتدرج قال :

فالضمّ من فعل النزم في المضارع وافتح

موضع الكسر في المبني من فعلًا

٣ - محاولة الاستقصاء لجوانب المادة . فقد حاول ابن مالك أن يستوفى  
في هذا الكتاب على لطافة حجمه كل جوانب الموضوعات التي طرقها وتتبع  
القياس والسماعى . فهو يعدد ما سمح بالوجهين . وما شذ عن القياس  
في محاولة لحصر ذلك كله . فهو لا يكتفى بالإشارة كأنه أراد لكتابه هذا  
أن يخفى عن كثير غيره .

٤ - يبدو أسلوب الكتاب في عرض المادة سهلا في كثير من الأحيان رغم  
ما فيه من الأبنية الكثيرة والأمثلة النادرة والشاذة إلا ما تراه في أمثلة  
الزيادة .

---

(١) انظر حاشية الطالب بن حمدون على لامية الافعال ص ١١

توضيح :

وضع بعض الباحثين<sup>(١)</sup> هذه المنظومة ضمن مؤلفات الناظم اللغوية .  
دون أن يذكروا لهذا سببا ، فالكتاب صرفي ليس في هذا شك ولا أدنى شبهة ،  
وقد عرضنا موضوعاته فهي مباحث ومسائل صرفية أصيلة ، ونزيد الأمر  
وضوحا وتأكيذا بالآتي :

أولا :- أن كثيرا من النحاة والباحثين ذكرها مع المؤلفات الصرفية  
لا بن مالك كما أشرنا الى ذلك في أول الحديث عنها .

ثانيا :- ان شراحهما صرحوا بأنهم يشرحون كتابا في التصريف ، وليس  
مؤلفا لغويا ، يقول العلامة بحرق<sup>(٢)</sup> : " وبعد فاني كنت شرحت  
القصيدة اللامية في علم التصريف للإمام ابن مالك " .

ثالثا :- وأوضح الأدلة وأقواها ما صح به الناظم نفسه يقول :

"وبعد فالفعل من يحكم تصرفه يحز من اللفظة الأبواب والسبلا"  
ويحلق الشارح<sup>(٣)</sup> على قول الناظم هذا " وإنما خص الناظم رحمه الله  
هذه المنظومة بالفعل لانه أصل من الاسم في التصريف " ويضيف صاحب  
الحاشية<sup>(٤)</sup> " والناظم عبر هنا بالتصرف وفيما يأتي بالتصريف " ولعل الذي  
حملهم على وضعها مع مؤلفات ابن مالك اللغوية ورود بعض الفاظ غريبة في  
هذه المنظومة كما في باب " أبنية الفعل المزيد فيه " .

---

(١) د / بركات : ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٢٩ وغنيم في ابن اللغوي ص ١٠٥

(٢) الشرح الصغير ص ٢

(٣) المصدر السابق نفسه

(٤) الدالاب ابن حمدون على الشرح الصغير ص ٣

٤ - ثلاث رسائل صرفهية :

حفظ كتاب الأشباه والنظائر في النحو \* للإمام السهوي مسئلة ثلاث  
لا بن مالك • يذكرها تحت عنوان : مسألة من أملاء الشيخ ابن مالك  
وهي مسائل قد اكتملت فيها عناصر البحث المنظم ، من حيث الكم والكيف -  
كما سيتضح - مما يجوز تسميتها بالرسائل •

وقد أغفل التحريف بها ، بل الإشارة إليها كثير ممن ترجم لمؤلفات  
الناظم • وحتى الرسائل الجامعية المتخصصة في نحو ابن مالك - والتي  
اطلعت عليها - لم تعرف بها ضمن آثار الشيخ •

وسنقف عند كل واحدة على حدة ، ونثبت تسميتها لابن مالك ونعرف  
بها ونبين موضوعها ومنهجها فيما يلي :

الرسالة الأولى : في " فَعُول و فَعِيل من صيغة المبالغة

توثيق

أولا : جاء في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق (١) " مسألة

من أملاء الشيخ ابي عبدالله محمد بن مالك • أولها بسم الله الرحمن الرحيم  
\* إنَّ رَحِمًا لِلَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ \* (٢) فَعُولٌ وَفُعِيلٌ مُشْتَبِهَانِ فِي الْوِزْنِ

---

(١) فهرس مخطوطات الظاهرية ص ٤٧٣ ، وقد كتبت في طلب تصوير هذه  
المخطوطة فلم يصل عن المكتبة الظاهرية بعد ما يفيد استجابة طلي •

(٢) الآية رقم ٥٦ من سورة الأعراف •

والدلالة على المبالغة " في ١٥ ورقة - ١٨ س برقم ١٥٩٣ .  
وهذا الوصف ينطبق على الرسالة التي أوردها السيوطي (١) حيث جاء  
فيها : الكلام في قوله تعالى : \* إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ \* .  
قال العلامة جمال الدين بن مالك فصول وفصيل مشتبهان في  
الوزن والدلالة على المبالغة " مما يؤكّد أنّ السيوطي اطلع على هذه  
المخطوطة أو أخرى مماثلة لها .

ثانياً :-  
أورد الامام ابن القيم جزءاً كبيراً من محتويات هذه الرسالة في  
كتابه بدائع الفوائد (٢) ، عند كلامه على تفسير قوله تعالى \* إِنَّ رَحْمَةَ  
اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ \* ثم نصّ على مصدره في المسلك الثاني عشر فقال  
" وما رده أيضا أبو عبد الله ابن مالك : فقال هذا القول ضعيف لأن  
قائله إما أن يريد أنّ فعيلاً في هذا الموضع وغيره يستحقّ ما  
يستحقه فصول ، من الجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإما  
أنّ يريد أنّ فعيلاً في هذا الموضع خاصة محمول على فعيل " وسأتي  
هذا  
أنّ نقل بالنص (٣)

ثالثاً :-  
أورد ابن مالك نفسه منها طرفاً بالنص في شرح الصمد (٤)

---

(١) الاشباه والنظائر في النحو ١٣٧/٣ وما بعدها ط/ شركة الطباعة الفنية القاهرة  
(٢) بدائع الفوائد ٣٤/٣ وما بعدها  
(٣) انظر ص ١٠٨ من هذا البحث  
(٤) شرح الصمد لوحة ١٢٦ وما بعدها . مصورتى .



عند قوله : " واحتسرتزباضافة فصول ، إلى فاعل ، من فَعُول بمعنى مفعول ، كركوبة وحلوية ... ومن فَعِيل بمعنى فاعل نحو كريم ، فإذا قُصد به مؤنث لحقته التاء ، وإن لم تلحقه كان ذلك مخالفا للقياس واحتيل له في سبب سوغ كما فَعِيل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ . كل هذا يؤيد نسبها لابن مالك .

### وصف الرسالة :

تقع هذه الرسالة في ١٥ صفحة من الورق المتوسط و٧ صفحات من حجم الأُشباه والنظائر المطبوع .

بدايتها : قال العلامة جمال الدين بن مالك " فصول وفَعِيل مشتبهتان في الوزن والدلالة على المبالغة ... الخ " .

نهايتها : " إلا أنه شبيهه بفَعِيل الذي بمعنى مفعول فأجراه مجراه والله أعلم " .

موضوعها : الفرق بين ( فَعِيل ) و ( فَعُول ) من صيغ المبالغة .

سبب تأليفها : رأى بعض<sup>(١)</sup> العلماء أن سبب إخلاء قريب من التاء فسي قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ لأن فَعِيلًا يجرى مجرى فصول ، في الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولهذا لم تلحقه التاء . فاعترض ابن مالك على هذا الرأي وضمفه ثم أملاه هذه الرسالة في الفرق بين فصول وفَعِيل . وفي سبب إخلاء قريب من التاء كما ضمها رده على ذلك الرأي .

---

(١) هو مجد الدين الروذراوى كما في الأُشباه والنظائر .

### منهجياً :

امتازت هذه الرسالة بوحدة الموضوع \* فهي متخصصة في ( فصيل ) و  
( فَمُـوَل ) من صيغ المبالغة ، تحدد الفرق بينهما في الاشتقاق ،  
والمعنى ، والاستعمال \* .

انتهج فيها ابن مالك منهج المناظرة والحوار الموضوعي ونرى مظهر  
ذلك في الآتى :

أولاً :- بدأ ابن مالك في عرضه للمسألة بذكر القواعد المسلمة  
- في نظره - فقال " فصيل وفصول مشتبهان في الوزن والدلالة  
على المبالغة ، والوقوع بمعنى فاعل ومعنى فمصول " \* .  
ثم بين أن " فصيلاً " أخف من " فصول " ولذلك فارقـه  
في أشياء لخصها :

أ - كثرة الاستغناء به عن فاعل " ، كجليل ، وخفيف \* فهـذه  
الصفات كان حقها أن تكون على " فاعل " لأنها من " فعل يفعل " \*  
فاستغنى فيها بفصيل ولا حظ لفصول في شيء من ذلك \* .

ب - اطراد بنائه من " فعل " بضم الصين كشريف وظريف \* . الخ  
وليس لفصول فعل يطرد بناؤه منه \* .

ج - كثرة مجيئه في صفات الله تعالى وأسمائه \* كسميع وبصير وعلـى ،  
وغنى ، ورقهب \* .

ولم يجىء فصول إلا في رؤوف ، وشكور وودود وغفور \* .

ثم رتب على امتياز فصيل بما ذكره ألا يكون تبعاً لفصول ، فالأولى

أن يكون الأمر بالمكس . وقال " هذا هو الواقع لأنهم خصوا فمولا " المسفيهم معنى فاعل بأن لا تلحقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث " ولهذا فإن فميلا تلحقه التاء الفارقة فيقال : جميل وجميلة وصبيح وصبيحة . " وان كان فمیل بمعنى مفعول أو يصحب الموصوف وقصد تأنيته نحو رأيت قتيلة بنى فلان هذا هو المصروف . وما ورد بخلاف ذلك عد نادرا ، أو تطف في توجيهه بما يلحقه بالنظائر ويبعده عن الشذوذ .

ثانيا :- بعد أن أورد هذه القواعد المسلمة في نظره - قرر أن قريبا ما ندره ، ويتلطف في تخريجهم ، وذكر في ذلك ستة أقوال . أوردتها واحتج لها بالشواهد . وانتهى إلى أن قريبا في الآية لم تلحقه التاء . لأنه إما :

أ - ان فميلا وان كان بمعنى فاعل ، فقد جرى مجرى فمیل الذي بمعنى مفعول ، في عدم لحاق التاء . كما جرى هو مجراه في لحاق التاء حين قالوا : خصلة حميدة وفملة ذميمة . بمعنى محمودة ومذمومة فحمل على جملة وقبيحة في الحاق التاء ، وكذلك قريب في الآية حمل على لا يحسن كجميل " و " كف خضيب " وأشباههما في الخلو من التاء .

ب - أو أنه من باب تأويل المؤنث بمذكر موافق . فتأويل الرحمة بالإحسان .

ج - أن يكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف . فكانت قال : إن مكان رحمة الله قريب .

د - أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أى : إن رحمة

الله شىء قريب .

هـ - أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه . إذا كان

صالحا للحذف والاستغناء عنه بالباقي .

و- أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين . كون الآخر تبعا له

أو معنى من معانيه .

ثالثا :-

بعد عرض تلك المسلمات من القواعد وما رتب عليها من النتائج

عرض الرأى المقابل ، فى قوله : " وبلغنى أن بعض الفقهاء زعم

أن إخلاء " قريب من المحسنين " المشار إليه من التاء ، لم يكن إلا لأجل

أن فِعْلا يجرى مجرى فَعُول على المذكر والمؤنث بلفظ واحد " .

رابعا :-

ثم بعد أن عرض الرأى المقابل كرىضعفه ويفنده بناء على ما

تقدم من / ويضيف إليها أدلة أخرى تلخصها فيما يأتى : <sup>حجج</sup>

ان قولهم : ان فِعْلا يستحق ما يستحقه ( فَعُول ) من الجرى

على المذكر والمؤنث بلفظ واحد . أما أن يريدوا أن ذلك لـ " فِعيل "

مطلقا أو فى هذا الموضع خاصة .

" والأول مردود لاجماع أهل العربية على التزام التاء فى ظريفة

وشريفة " .

والثانى : أيضا مردود . بناء على ما تقدم لـ ( فِعيل ) من المزاي فلايليق

أن يكون تبعا لفَعُول ، ولأن / ذلك حمل <sup>فى</sup> ( فِعيل ) على ( فَعُول )

وهما مختلفان لفظا ومعنى .

ثم استطرد فيما بينهما من فروق في المعانى توكد ما ذهب اليه .

### الشواهد والأدلة في الرسالة :

أكثر ابن مالك من ايراد الشواهد والأدلة يقوى بها حجته ويدحض  
بها رأى معارضيه . فنرى من شواهد :

أ - القرآن الكريم : فقد جاء في هذه الرسالة على لطافة حجمها  
سبع آيات ، فقد احتج لخلو قريب من التاء بقوله تعالى : ﴿ قال من  
يحى العظام وهى رميم ﴾ (١) وعلى جواز حذفها للإضافة بقوله تعالى :  
﴿ وإقام الصلاة ﴾ (٢) . بل انه ليحتج بما قرئ به من غير المتواتر .  
فحين يستشهد على جواز حذف التاء يقول " وعلى هذه اللفظة قرأ  
بعض القراء " ولو أراد الخريج لأعدوا له عدة " أى عدته " (٣) .

ب - واستشهد ابن مالك بالحديث واحتج به في هذه الرسالة فهو يستدل  
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مع الالتفات الى المحذوف  
بقوله صلى الله عليه وسلم : " هذان حرام على ذكور أمتى " أى :  
استدمال هذين - ~~المؤمنين~~ والذهب - .

ج - كلام العرب : شعرا ونثرا . فقد ورد في هذه الرسالة أحد عشر بيتا من  
أشعارهم ، وثلاثة أقوال من مأثور حديثهم ، فمثلا قد احتج على تأويل  
المؤنث بمذكر موافق .

---

( ١ ) الآية رقم ٧٨ من سورة يس -

( ٢ ) الآية رقم ٧٣ من سورة الأنبياء -

( ٣ ) الآية رقم ٤٦ من سورة التوبة .

في المعنى يقول الشاعر (١)

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضمّ إلى كشجه كفا مخضبا

واستشهد على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بقول الشاعر (٢)

قامت تهكبه على قبره من لى من بعدك يا عامر

تركنتى فى الحرب ذا غربة قد خاب من ليس له ناصر

" أى شخص وإنسان ذا غربة " ومثله قول الآخر: (٣)

فلو أنك في يوم الرخاء سألتنى فراقك لم أبخل وأنت صديق

أى : شخص صديق .

وقد يسمي الشاعر أعيانا . فحين استشهد لحذف المضاف وإقامة المضاف

إليه مقامه يقول " وكما قال حسان :

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل

وقد احتج بمأثور الأقوال المربوبة بمثل قولهم " رجل ملولـة

وفروقة ، وامرأة ملولة وفروقة " على أن التاء فهى للمبالغة

د - يحتج بآراء أئمة التصريف دون أن يتقيد بمذهب خاص أو رأى

معيّن . فهو يعتمد على أن جواز حذف الموصوف سائغ بما يحكيه

(١) الأُشى الديوان ص ٨٨ - الانتصاف من الانصاف ٢٧٦/٢

(٢) لم يعرف قائله انتظر الانتصاف ص ٥٠٧

(٣) لم يعرف قائله انظر الدرر اللوامع ١٢٠/١

عن إمام البصريين . بقوله : " وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم  
حائض وطائم كأنهم قالوا شئ حائض " .

ويقول عن جواز تأويل المذكر بمؤنث " من ذلك ما أنشده الفراء (۱)

وقائع في مضر تسمة وفي وائل كانت العاشرة

فتأول الوقائع بأيام الحرب ، فلذلك : ذكر العدد الجارى عليها  
فقال : " تسمة " ،

ويحتج بمذهب الفراء وغيره لجواز حذف التاء الموض للإضافة

فتسمعه يقول " ثم حذفت التاء للإضافة فإنها مسوطة لحذفها عند  
الفراء وغيره من العلماء " .

---

( ۱ ) قائله مجهول انظر الدرر اللوامع ۲۰۴/۲

تمهيق :

أولا :-        بأن منهج الرسالة يدل على ما يتمتع به ابن مالك من قدرة فائقة على المناظرة والحوار العلمي ، وينم عن أسلوب منهجي منظم . فتراه أولا - يعتمد على القواعد التي يمكن الاتفاق عليها من قبل الخصم لتكون أساسا تدور حوله المحاوره ، ويحرض ثانيا الرأى المقابل ليحرر موضع النزاع - كما يقال - ثم يحرض رأى الخصم فى المسألة ، وأدلته أيضا . وأخيرا يحق على الرأى المقابل بالنقض ، وعلى أدلته بالتنديد . وينتهى الى تقرير النتيجة التى تأتى مقنعة أو قريظة من الاقتناع . لأنّها مدعمة بالأدلة والبراهين .

ثانيا :-        كما يدل منهج الرسالة على سماحة الرجل و عفة لسانه وأمانته العلمية ، فهو حين يحرض رأى المخالفين يسوقه بتمامه دون نقص سخل ، ويقدمه دون طعن لقائل أو تجريح لعالم ، فهو يقول فى سماحة " بلفنى أن بمض الفقهاء زعم ... " .



الرسالة الثانية : في مصداق الرباعى :

توثيق :

أورد الإمام السهوطى هذه الرسالة فى كتابه " الأشباه والنظائر فى النحو " (١) وصدرها بقوله " القول فى وسواس - ومن رؤوس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للشيخ محى الدين النواوى رضى الله عنه وعنايه ، سئل ابن مالك عن " وسواس أهومصدر مضاف إليه ذو مقدرة أم هو صفة محضة للمبالغة . فأجاب . . . الفعل الموزون بفعلل ضربان . . . الخ " ما يميز ولقد بحثته جاهدا فيما كتب عن آثار ابن مالك أن أجيد نقل السيوطى فلم أجده الا ما ذكره الشيخ يس العلى نقلا عن المصدر نفسه قال : " وفى الأشباه والنظائر نقلا عن الناظم " وأورد طرفا من هذه الرسالة ما عدا هذا فالباحثون اغفلوا هذا الاثر المصرفى تماما .

غير ان الامام ابن القيم أورد كل محتويات هذه الرسالة فى كتابه بدائع الفوائد (٢) عند تفسير سورة " الناس " وبدأها بقوله : " فاختلف النحاة فى لفظ وسواس هل هو وصف أو مصدر على قولين . . . قال أصحاب القول الآخر : الدليل على أنه وصف أن فعلل ضربان . . . الخ فأورد نص الرسالة واعتمد على أنها القول الراجح ولم ينسبها لابن مالك ولا لأحد غيره من العلماء على أن الرسالة ما يرجح نسبتها لابن مالك - كما سيأتى .

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/٤١ وما بعدها

(٢) بدائع الفوائد ٢/٢٥١ وما بعدها .

وصف الرسالة :

بدايتها : " الفعل الموزون بفعل ضربان : صحيح كدحرج وسرهف

وهو الأصل • والثاني المكرر كهمحم ودمدم وهو فرع •

نهايتها : " ان الوسواس في قوله تعالى (١) \* من شر الوسواس \* هو

الشيطان لا على حذف مضاف • بل على أنه من باب " فلال " المقصود

به المبالغة كثرثار ونظائره • والله اعلم بالصواب انتهى •

موضوعها :

• حصر مصادر الرباعي •

سبب تأليفها : توضح أن " فلال " بالفتح ليس مصدرا ردا على

من زعم مصدرية " وسواس " من قوله تعالى (١) \* من شر الوسواس الخناس \*

منهجها :

ان منهج هذه الرسالة كمنهج سابقتها مما يوكد انه

نسبتها لابن مالك فهي تمتاز بوحدة الموضوع لأنها خاصة بمصادر

الرباعي ، فجاءت وحدة متماسكة انتهى فيها ابن مالك أيضا منهج

المناظرة والحوار الملحق على اساس منهجية وعلمية - في نظري - وتبدو

مظاهر هذا المنهج في الآتي :

أولا :-

• يحرص القواعد التي يمكن الاتفاق عليها لتكون اساس الحوار •

• نلخصها كما جاءت في الرسالة في الآتي :

---

(١) الآية رقم ٤ من سورة الناس •

أ - قال فَعَلَّ ضربان : صحيح ومكرر ، فالأول أصل الثاني . ويحتج لهذه

الأصالة بأمرين : أحدهما - أن الأصل السلامة من التكرار .

وثانيهما - أن المكرر أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه .

ب - للتوحيين - الصحيح والمكرر - مصدران : " فَعَلَّة " و " فَعَلَّال " .

بكسر الفاء .

ج - إن " فَعَلَّالاً " أحق من " فَعَلَّة " والدليل على هذه الأهمية

" لأن " فَعَلَّال " مشاكل لأفعل . الذي مصدره " أفعال " ففى

عدة الحروف والحركات . فَعَمَّل " أفعال " مصدرا لأفعل ، و

" فَعَلَّال " مصدرا لفعلل ليتشاكل المصدران ، كما تشاكل الفعلان ،

ولأن الأصل فى المصدر أن يساين وزنه فعله ، وفَعَلَّال أشدّ مباينة

ل (فعلل) من " فعلة ) وإن كانا سيهين فى الإطراد مع رجحان

" فعلة " فى الاستعمال .

ثانها :-  
\_\_\_\_\_ قرر على ما سبق عرضه من قواعد الآتى :

أ - أن فَعَلَّالاً بالفتح لا يصح أن يكون مصدرا لأن الرباعى الصحيح

له مصدران هما : - فعلة وفَعَلَّال بالكسر ، والرباعى الصحيح الأصل

أصل للرباعى المكرر . ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلا إلا مع

فعلة وفَعَلَّال بالكسر . فلا ينبغى للرباعى المكرر لفرعيته أن يكون

مصدره إلا كذلك .

ولأن " فَعَلَّالاً " بالفتح كثر وقوعه صفة مصوغا من " فعلل " ليكون

نظير " فَعَّال " من الثلاثى . واستندر وقوع " وسواس " و " وعواع "

مصدر لأن حقها أن تكون صفات دالة على المباينة . وحق

ما وقع منها في موقع يحتمل المصدرية والوصفية أن يُحمل على  
الوصفية تخلصاً من الشذوذ ومخالفة المطرد الشائع - كما في وسواس في  
الآية .

ثالثاً :-  
عرض الرأي المقابل ولخصه في قوله " وليس بمحق من زعم  
في شيء من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدر مضاف إليه  
ذو تقدير " .

رابعاً :-  
بمد أن عرض الرأي المقابل ولخصه في إيجاز أخذ يسوق  
الأدلة على بطلانه فقال " ويدل على فساده أمران :  
أحدهما : أن كل مصدر أضيف إليه ذو تقدير فمجرده للمصدرية  
أكثر من استعماله صفة . كِرْضَى وَصَوْمٌ . وَفَعْلَال  
لم يثبت مجرده للمصدرية إلا في وسواس وأخواته ، على  
أن منع مصدريتهما ممكن ثم شرع يورد الشواهد  
على منع مصدريتهما .

ثانيهما : أن المصدر المضاف إليه ذو تقدير لا يؤنث ولا يُثنى  
ولا يُجمع بل يلزم طريقة واحدة ليعلم أصالته في  
المصدرية وفرعيته في الوصفية . فيقال : رجل صوم ،  
وامرأة صوم ، وفعلال الموصوف به ليس كذلك ، لأنثه  
يؤنث ويثنى ويجمع . فيقال : رجل ثرثار وتمتام .  
ويقال امرأة ثرثارة ، وتمتامة ومنه " ربح زفرافة " ،  
ويثنى ويجمع ، كما في الحديث " أبغضكم إليّ وأبعدكم  
منى مجالس يوم القيامة الثرثارون " والفعل من كل ذلك

" فعلل " والمصدر " فعللة " و " فعلال " بالكسر ، ولم ينقل  
في شيء منها " فعلال " بالفتح ، ومن أجاز ذلك كالزمخشري  
فقياسه غير صحيح لأن القياس على النادر لا يصح .

رابعاً :-  
بعد أن عرض القواعد ورتب عليها النتيجة التي ارتضاها وعرض  
الرأى المقابل وفنده ، خلص الى وضع خلاصة موجزة . فقال :  
" فثبت ما قصدته من بيان أصالة الوصفية في ( فعلال ) المفتوح  
الفاء ، وغرابة المصدرية فيه ، وامتناعها منه ، فالقول المرضي  
أن الوسواس في قوله تعالى ﴿ من شر الوسواس ﴾ هو الشيطان لا على  
حذف بل على أنه من باب فعلال المقصود به المبالغة كثرثار ونظائره " .  
شواهد في الرسالة :

إن الشواهد والأدلة التي وردت في هذه الرسالة هي بعينها التي  
استدل بها في أختها الماضية . مما يرجح أيضا نسبتها الى ابن  
مالك .

وهي أدلته التي ألفناها في كثير من مؤلفاته . القرآن  
الكريم - والحديث / الشريف <sup>النبي</sup> ومأثور القول العربي : شمرا  
ونثرا .

فهو يحتج بقوله تعالى (١) ﴿ وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر

---

(١) سورة النحل ، الآية رقم ١٢ .

والنجوم مسخرات ﴿١﴾ .

وبقوله تعالى (١) : ﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾ على أنّ الحال

قد يؤكّد بها عاملها الموافق لها لفظا ومعنى .

ويستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم : " أبغضكم اليّ وأبعدكم مني

مجالس يوم القيامة الثرثارون المتفيمون " على أنّ فعلا لا ليس مصدرا

لأنّه جمع في الحديث ويستدل بما سمع من قولهم : " وسوسة

الشيطان الى النفس داء " على تعيين المصدرية في وسواس لأنّ

سُمع مضافا الى الشيطان ومعلقا به معموله .

---

(١) الآية رقم ٧٩ من سورة النساء .

الرسالة الثالثة : في أفضل التفضيل ::

توثيق : في صحة نسبة هذه الرسالة لابن مالك نقول :

أولا :- أوردها الامام السهوطي في الاشباه والنظائر (١) وصدورها

يقوله: " القول في الحديث الشريف غير الدجال أخوفني عليكم " وسئل ابن مالك أيضا عن قوله صلى الله عليه وسلم " غير الدجال أخوفني عليكم " فلجاب الكلام على لفظه ومعناه .

ثانيا :- أن جزءاً كبيراً منها ورد وفي ذات الموضوع في كتاب ابن

مالك نفسه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " ففي البحث الثاني والاربعين - اتصال نون الوقاية باسم الفاعل من قوله صلى الله عليه وسلم لليهود " فهل أنتم صادقوني " قال : " ولم كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة أيضا في قوله صلى الله عليه وسلم : " غير الدجال أخوفني عليكم " والأصل فيه أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف الى الياء وأقيمت هي مقامه فاتصل " أخوف " بها مقرونة بالنون : كما اتصل " معيني " و" الموائف " بها في البيتين المذكورين (٢)

وقد جاء هذا النص في الرسالة مع تفسير طفيف يقول فيها : " ولا أفعل التفضيل أيضا شبه بالفعل وخصوصا بفعل التعجب فجاز أن تلحقه

---

(١) الاشباه والنظائر ٤٣/٤

(٢) يشير بالموائف الى قول الشاعر :

وليس الموائف ليبرد خائبا فان له أضعاف ما كان أصلا

النون المذكورة فسى الحديث ه كما لحقت اسم الفاعل فى الأبيات المذكورة . .  
فالمعنى غير الدجال أشد موجبات خوفى عليكم ثم اتصلت بالياء  
مصودة بالنون كما تقرر " ه

ثالثا :- أورد جزءا منها ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا عند قوله (١) :  
" فمقتضى الدليل مصاحبة النون - نون الوقاية - للياء مع الأسماء المحرّبة  
لتقريبها خفى الأعراب فلما منوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا  
عليه فى بعض أسماء الفاعلين " قال " فى البخارى أن النبى صلى الله  
عليه وسلم قال لليهود " هل انتم صادقونى " . . . ولما كان لأفعل التفضيل  
شبه بالفعل . . . وخصوصا بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة فسى  
قول النبى صلى الله عليه وسلم " غير الدجال أخوفنى عليكم " . . . الخ

#### وصف الرسالة :

بدايتها :- سئل ابن مالك أيضا عن قوله صلى الله عليه وسلم " غير الدجال  
أخوفنى عليكم " فأجاب الكلام على لفظه ومعناه . . . الخ  
نهايتها :- " . . . هذا ما تيسر فيه والحمد لله "

موضوعها :- " تفصيل القول فى لفظ " أخوفنى " ومعناه " . . . "

سبب تأليفها :- سؤال فحواه لماذا لحقت نون الوقاية " أخوف " وهو اسم وهى  
لا تلحق إلا الفعل المتعدى ؟ وما معناه أيضا بناء على ما يذكر من توجيهه ؟



محتوياتها :

دارت محتويات الرسالة بالرد على السؤالين :

فمن الأول ذكر أن الحاق نون الوقاية بأخوف يحتمل أن يكون

لأحد سببين :

الأول - أن " أخوف " أفضل تفضيل يشبه الفعل وخصوصا

فعل التمجيد فجاز أن تلحقه النون .

الثاني - يجوز أن يكون الأصل " أخوف لي " وأبدلت اللام نونا

كما في ( لمن ) مكان لمل ، وفي رفن بمعنى رفل - وهو

الفرس الطويل .

وعن السؤال الثاني : أي من جهة المعنى - بين أنه يحتمل وجوها

أظهرها : كون " أخوف " أفضل تفضيل من فعل المفصول ويكون

المعنى : غير الدجال أخوف مخوفاتى عليكم ، فحذف المضاف

إلى الياء فاتصل بها أخوف معمودة بالنون .

ويحتمل أن يكون " أخوف " من " أخاف " بمعنى " خوف "

فالمعنى على هذا غير الدجال أشد موجبات خوفاً عليكم ، ثم

اتصل بالياء معمودة بالنون ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات

الأعيان ويكون معنى الحديث على هذا خوف غير الدجال أخوف

خوفى عليكم .

مفهرجيا :

تلك محتويات الرسالة وقد اتبع ابن مالك في عرضها مفهجا  
سديدا نلخص أهم مظاهره في الآتى :

١ - عرض ابن مالك القضية المسئول عنها أولا محررا فيها  
موضع الاشكال والسبب الذى أدى إليه . قال : " أما لفظه فلتضمنه  
إضافة أخوف الى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية وهو انما  
يُحتاد مع الفعل المتعدى لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات"  
ثم أورد تلك المحذورات ثم دفع شبهة لحاق نون الوقاية اسم  
التفضيل ، وهو موضع الاشكال والسؤال .

٢ - يكثر ابن مالك من الشواهد التى تقوى ما ذهب اليه من جواز  
لحوق نون الوقاية " أخوف " . فهو مثلا يحتج على أن " أخوف "  
قد يكون أفضل تفضيل صيغ من فعل المفعول بقوله صلى الله  
عليه وسلم " أخوف ما أخاف على أمتى الأئمة المضلون " .  
ويستشهد لجواز لحاق نون الوقاية باسم الفاعل بقول  
الشاعر (١) :

وليس ممهينى وفى الناس متع

صديقى إذا أعيا على صديقى

---

(١) قائله مجهول كما فى الدرر اللوامع ، وفى شواهد التوضيح ص ١١٨

واستشهد على جواز حذف الواو والاجتزاء عنها بالضمه بثلاثة أبيات  
منها قول الشاعر : (١)

فها لبت الأَطباءُ كأنَّ حوْلِي      وكان مع الأَطباءِ الأَسْماءُ  
٣ - يورد بعض آراء أئمة التصريف يحتج بها ويستند اليها فيما يراه  
من رأى يقول عند استشهاده على جواز صوغ أفعل التفضيل من الفعل الذى  
على وزن " أفعل " ويحتمل أن يكون أخوف من أخاف بمعنى خوف  
ولا يمنع ذلك كونه من غير ثلاثى فأنه على " أفعل " ، وما كان على  
وزن أفعل والثلاثى سواء عند سيبويه فى التفضيل والتمجيب صح بذلك  
مرارا .

ويقول أيضا " كما نبه بالقول واستحوز على قال واستحاذ وكان أولى  
ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين . فمن ذلك ما أشده الفراء من  
قوله : (٢)

فما أدرى وكلُّ <sup>الظن</sup> ظننى      أصلنى الى قوم شراح

فرخم شراحيل دون نداء اضطرارا .

وهذا لا يمنع أن يحتد بالرأى الذى يراه ويجهز به يقول  
" ولا أفعل التفضيل شبه بالفعل وخصوصا بفعل التمجيب فجاز أن تلحقه  
النون المذكورة وهذا أجود ما يقال فى اللفظ  
عندى .

---

(١) لم يحرف قائله انظر الدرر اللوامع ٣٣/١ وانظر خزانة الأدب ٢٢٩/٥

(٢) قائله يزيد بن محمد الحارثى كما فى الدرر وابن محرم كما فى خزانة الأدب  
ورواية الدرر ج ١ ص ٤٣ : فما أدرى وكل الظن ظنى \* أصلنى الى قوم شراحى

٥ - منظومة الأفعال الواوية والهائية :

نسبها لا بن مالك كثير من أصحاب التراجم<sup>(١)</sup> ، كما أوردها السيوطي في  
"المزهر"<sup>(٢)</sup> قال " ذكر الأفعال التي جاءت لا ماتها بالسواو  
وبالياء ، عقد لها ابن السكيت بابا في إصلاح المنطق ، وابن قتيبة في  
أدب الكاتب وقد نظمها ابن مالك في أبيات " ثم أورد المنظومة .  
كما أوردها أيضا الشيخ حسين والي في " كتاب الاملاء " <sup>(٣)</sup>  
وذكرها بتمامها الشيخ عبد الحميد عتتر في كتابه " تصريف الأفعال " <sup>(٤)</sup>  
وقد جاءت بوضع أبيات منها في " ابن مالك وتسهيل الفوائد " <sup>(٥)</sup>  
فليس في صحة نسبتها الى الناظم شبهة .

كما أنها طبعت مرارا . منها نسخ مطبوعة بدار الكتب المصرية بأرقام  
" ٤٥٣ " و " ٥٩٥ " وبمكتبة الأزهر نسخة ط / القاهرة سنة ١٢٧٨ هـ

نسخها المخطوطة

منها بدار الكتب نسخة خطية برقم ( ٤٤٥ صرف ) .

المنظومة :

يحسن أن أورد أبيات هذه المنظومة ، لتكون بين يدي القارئ ،

(١) السيوطي في بغية الوعاة ١ / ١٣٦ ، كبرى زاده في مفتاح السعادة ١ / ١٧

دائرة المعارف الاسلامية ٢ / ٣٨٢

(٢) المزهر ٢ / ٢٧٩ وما بعدها متر محمد جاد المولى وزملائه ط / دار احياء الكتب

القاهرة

(٣) كتاب الاملاء ص ١٢٩ وما بعدها ط / المنار

(٤) تصريف الأفعال ص ١٩١ ط / دار الكتاب العربي

(٥) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٣٥

ليسهل الرجوع إليها عند ابداء الملاحظات على منهجها ، ومتابعتها فهمها  
ثقدمه عليها من دراسة •

قال ابن مالك :

من قد دعوت لهديه ودعيتُه	حمدا لربي والصلاة لأحمد
ثم السلام تلوتُه وتلئتُه	والآل والأصحاب أرباب التقى
في بعض ألفاظ كنحو منيته	اعلم بأن الواو والها قد أنت
وكنوت أحمد كنية وكنيته	قل ان نسبت عزوته وعزيتُه (١)
شيئا يقول قنوتُه وقنيتُه	وطغوت في معنى طنيت ومن قنى
وحنوته: عوجتُه كحنيتُه	ولحوت عودى قاشرا كلحيتُه
ورثوت خيالات مثل رثيتُه	وقلوته بالنار مثل قليتُه
وشأوته: كسبقتُه وشأيتُه	وأوت مثل اثبت قلبه لمن وشى
وحلوته بالحلى مثل حليتُه	وصفوت مثل صفيت نحو محدثي
وطهوت لحما طابخا كطهيتُه	وسخوت نارى موقدا كسخيتُه (٢)
وخزوتُه: كزجرتُه وخزيتُه	وجبوت مال جبهاتنا كجبهيتُه
ومحوت خط الطرس مثل محيتُه	وزقوت مثل زقيت قلبه لطائر
وسحوت ذاك الطين مثل سحيتُه	أحثوكحى الترب قل بهما معا (٣)

(١) عزوت الرجل وعزيتُه : اذا نسبته الى أبيه

(٢) سخا النار : اذا أوقدها فاجتمع الجمر والرماد ففرجه

(٣) حثا الترب : رماه

وَنَقُوتٌ مِّنْ عِظَامِهِ كَنَقِيصِهِ	(١) وَكَذَا طَلُوتٌ طِلاَ الطَّلَا كَطَلَيْتِهِ
(٢) وَكَذَا السَّقَاءُ مَأْوَتْهُ وَمَأَيْتُهُ	وَهَذَا وَتَمُوكُهُ يَتَمَوُّ فِي قَوْلِكُمْ
وَحَشَوْتُ عَدْلِي يَا فَتَى وَحَشِيَّتُهُ	مَالِي نَمَا يَنْمُو وَيَنْمُو زَادَ لِي
(٣) وَفِي الْاِخْتِيَارِ مَنَوْتُهُ كَمَنْبَتِهِ	وَأَتَوْتُ مِثْلَ أَتَيْتُ جِئْتُ فَقَلِمَهُمَا
فَاعْجَبْ لِبَرْدِ فَضِيلَةٍ وَوَشِيَّتِهِ	وَنَحْوَتِهِ وَنَحِيَّتُهُ كَقَصْدَتِهِ
وَأَسْوَتْ جُرْحِي وَالْمَرِيضَ أَسَيْتُهُ	وَأَسْوَتْ مِثْلَ أَسَيْتُ صَالِحًا بَيْنَهُمْ
(٤) وَأَدَوْتُ مِثْلَ حَلَيْتِهِ وَأَدَيْتُهُ	أَدَى وَأَدُو لِلْحَلِيبِ خُنُورَةٌ
مَنْ ذَاكَ أَبِي قَلْبِ بَهْرُوتِ بَهْرِيَّتِهِ	وَأَوْتُ إِنْ تَفَخَّرَ بِأَيْتٍ وَإِنْ يَكُنْ
وَعَطُوتُهُ : غَطِيَّتُهُ وَغَطِيَّتُهُ	وَالسِّيفَ أَجْلَوْهُ وَأَجْلَيْتُهُ مَعَا
وَحَكُوتُ فَعَلِ الْمَرْءِ مِثْلَ حَكَيْتِهِ	(٥) وَجَاوْتُ بِرَمْتِنَا كَذَاكَ جَأَيْتُ بِهَا

- 
- (١) طَلُوتٌ : رَبَطْتُ هُوَ طَلَا بِكَسْرِ الطَّاءِ مَقْصُورٌ مِنَ الْمَحْدُودِ وَهُوَ الْحَبْلُ  
الَّذِي تَشَدُّ بِهِ رِجْلُ الطَّلَا بِفَتْحِ الطَّاءِ وَهُوَ وَلَدُ الطَّبِيبَةِ سَاعَةَ يُولَدُ  
وَكُلُّ صَغِيرٍ مِنْ ذَوَاتِ الظَّفَرِ .
- (٢) مَأَيْتُ السَّقَاءِ : إِذَا وَسَعَتْهُ وَمَدَدَتْهُ حَتَّى يَتَسَحَّ
- (٣) مَنَاءٌ : ابْتِلَاءٌ
- (٤) أَدَى اللَّيْنِ : خَشِرَ لِهَرُوبِهِ ، وَأَدَوْتُهُ : مَخَضْتُهُ
- (٥) جَأَى الْبَرْمَةِ : وَهِيَ الْقَدْرُ : وَضَعُ عَلَيْهَا الْجَاذَةَ وَهِيَ شَيْءٌ  
تَغْطِي بِهِ مِنْ جِلْدٍ وَنَحْوِهِ

ودأوتته كختلته ودأبتته	وحنوت مثل حنيت قل متفطنا
وحبوتته وحببته أعطبته	وحفاوة وحفاية لظفا به
ودهوتته بمصيبة ودهبتته	وخذوت مثل خد يت اجئتك مسرعا
ودحوتته مثل بسطته ودحبتته	وخفا اذا اعترض السحاب بروقه (١)
وكذاك يحكى فى شكوت شكبته	ودنوت مثل دنيت قد حكيا معا
وذروت بالشىء الصبا وذربته	ودعوت مثل دعيت جاء كلاهما
وذروت شيئا فله مثل ذريتته	وكذا اذا درت الرياح ترابها
وفتحت فى : شحوته وشحبتته	ذأوا وذأيا حين تسرع ناقية
واذا انتظرت بقوته ويقبته	ورطوتها ورطبته : لا مستها
وبعوت جرما جاء مثل بعيتته	وربوت مثل رببت فهيم ناشئا
وشروت أعنى الثوب مثل شربته	وسأوت ثوبي قل سأيت : مددته
وسحابنا ورعوتته ورعبتته	وكذا سنت تسنوت وسنى نوقنا (٢)
وعشوتته المألول مثل عشيتته	والضحو والضحي : البروز لشمسنا
شمس كذا بها مضوت مضبته	ضبو وضى : غمرته النار أو
وكذا طبوت صبينا وطببته (٤)	وطبوتته عن رأيه وطببته (٣)

(١) البروق جمع برق • وخفا البرق : لمع لمعا ضعيفا معترضاً فى نواحى  
الغيم •

(٢) سنت الناقة الأرض : اذا سقتها وكذلك السحابة

(٣) طبوته عن رأيه وطببته : صرفته

(٤) طببت الصبي : دعوته

وطحوتُه كدفعته وطحيتُه	(١) والله يطحو الأَرْضَ يطحها معا
(٢) وفأوتُ رأس الشيء مثل فأيتُه	يحلمو ويطحى البحر عند علوه
وكذا الكتاب عنوته وعنيتُه	عنوا وعنها حين تثبت أرضنا
وفلوتُه من قلمه وفليتُه	عجوا وعجيا : أرضعت فى مُهَلَّة
وغطوتُه : آلمته وغطيتُه	(٣) غموماً وغمها حين يسقف بيته
وقفوتُ : جئتُ وراءه وقفيتُه	غفوا اذا ما نمتُ قل هى غفية
(٤) بهما كروتُ النهر مثل كريتُه	وعدوت للحدو الشديد عديتُ قل
ولصوته كذفته ولصيتُه	نضوا ونضيا جئته مستترا
واذا قصدت نحوته ونحيتُه	(٥) ومسوت ناقتنا كذاك مسيتها
واذا طابت عروته وعريتُه	ومقوت طستى قل مقيت : جليته
وطنى وعودى قد بروت برپته	ونأوت مثل تأيت حين بمدت عن
وكذا الصبي غدوته وغذيتُه	وتثوت مثل تثيت نشر حد يشهم
مقو ومقى قادر ما أمسديته	لفوولفى للكلام وهكذا
وحموته المأكول مثل حميتُه	عبنى همتُ تهمو ويهمى دمها

(١) يضحوا الأَرْضَ : يبسطها

(٢) فأوت رأس الشيء : فلقه

(٣) غما البيت : اذا غطاه بالطين والخشب

(٤) كروت النهر : حفرته

(٥) مسى الناقة : أدخل يده فيها لا نقاء رحمها +



### أهميتها :

تبدو أهمية هذه المنظومة في أنها تغدّي ثلاثة أنواع من الدراسات اللغويّة

أولا :- هي أشبه بمعجم لفويّ متخصص ، فقد ضمت ثلاثة وتسميـن  
فعلا مما سُمع في لامه الواو تارة والياء أخرى ، وقد فاقت في عددها  
وإحصائها كثيرا من المصنّفات التي تعرضت لهذا النوع من الأفعال بالحصـر ،  
قميـثلا فإن ابن السكيت قد عقد لها بابا في كتابه اصلاح المنطق (١) ولم  
يذكر سوى سبعة وأربعين فعلا ، والسيوطي في المزهر (٢) لم يزد على  
ثمانية وسبعين منها \* كما ضمت كلمات فانت على بعض المعاجم ، ودليـلا  
على ذلك فإن اللسان والقاموس لم يرد فيهما " أتى " بالواو بمعنـى  
جئت ، كما لم يذكر القاموس ولا شارحه ، ولا الجاسوس عليه ، والياء  
من " عدا " ولا الواو من " أدى " (٣) .

وقد نقلها السيوطي بتمامها في المزهر - كما سبقت الإشارة الى ذلك -

ثانيا :- إن هذه المنظومة بحصرها لهذا النوع من الأفعال تُسهم في  
" علم الصرف " ينصيب وأفر . ذلك أن الفعل المعتل أكثر الكلمات التي  
يُحتاج لمعرفة أصلها عند التصريف ، وتحويل الكلمة من بنية الـى  
أخرى وخصوصا عند إستاد الفعل إلى الضائر ، وما يحتموره من تغيير بالإعلال

(١) اصلاح المنطق ص ١٤١

(٢) المزهر ٤٠/٢

(٣) انظر تصريف الأفعال ص ١٩٢

والإبدال • فتوفر هذه المنظومة كثيرا من الجهد في تتبع المعاجم  
لمعرفة أصول الأفعال •

ولهذا نقلها بعض أهل التصريف في مؤلفاتهم الصرفية كما فعل صاحب  
"تصريف الأفعال" •

ثالثا :-

بحصر هذه الأفعال يسهم ابن مالك في تيسير الرسم الاملائي .  
ذلك أن كتابة الألف اللينة كانت أحد الصعوبات أمام لجنة معالجة  
الصعوبات الاملائية وتيسيرها للناشئين •

ولا يخفى أن رسم الألف في آخر الكلمة الثلاثية رسماً صحيحاً ، يحتاج  
إلى معرفة أصل الألف ، وهي منقلبة عن واو أو عن ياء ، كما لا يخفى  
أن في هذا التفريق عسر على المبتدئين ، وإن في تعلمه للطفل ابتداءً  
وضماً للضائيات أمام المبادئ ، فكيف يلزم الطفل قبل أن يكتب كلمة  
أن يحرف أصلها الاشتقاقى ؟

وحالاً لهذه الصعوبة اقترحت تلك اللجنة أن تُرسم الألف في آخر  
الثلاثي ألفاً بصرف النظر عن أصلها (١) •

وأحسب أن ابن مالك وقد أحصى في منظومه هذه كثيراً من  
الأفعال المنتهية بالألف ، وأنها سُممت واوية ويائية ، قد

---

(١) يراجع مجلة مجمع اللغة العربية ٩٥/٨ وما بعدها •

يسر على ناشئة العربية رسمها الإملائي ، فتلك الكلمات - وهي  
كثيرة الدوران على الألسن وشائعة الاستعمال - فحيث ما رسمها  
المبتدئ صح رسمه ، فمثلا الفعل " طحا " يرسم بالألف  
هكذا - طحا - نظرا لأصلها الواوي • ويرسم - طحي - هكذا  
نظرا لأصلها اليائي ، وكذلك مضارعه • وبقية الأفعال وتصريفها •  
وقد أحس بأهميتها في هذه الدراسة صاحب " كتاب الإملاء "  
فأوردها في كتابه - كما أشرنا الى ذلك -

منهجها :

عرض ابن مالك تلك الأفعال الواوينة والياءينة في منظومته في منهج  
نلح أهم مظاهره في التالي :

أولا :- بدأ بمقدمة موجزة مركزة . أفاد فيها بأن هذه الأفعال  
قد سمعت بالوجهين قال " اعلم بان الواو والياء قد أتت  
في بعض ألفاظ كنحو منيته "

ثانيا :- حين عرض الأفعال قيد بعضها ، وأرسل الأخرى دون قيد  
فما أطلق من الأفعال فقد سُمع بالوجهين في كل معانيه غالبا .  
وما قيده لم يُسمع بالوجهين الا فيما قيد به . فمثلا الفعل  
( فلا ) قيده بالنار فقال : وقلوته بالنار مثل قليته \* احترازا من " قليته "  
بمعنى هجرته ، فلم يُسمع إلا بالياء (١) . وكذلك الفعل " سخا " في  
قوله :

\* وسخوت ناري موقدا كسختها \*  
احترازا من سخا بمعنى أعطى . فهي بالواو غالبا (٢) .

ثالثا :- إن ابن مالك يورد أمثلة متنوعة من اشتقاق الفعل . فتارة  
يمثل بالمضارع ، وتارة بالمصدر وكثيرا بالماضي مسندا الى ضمير الرفع

---

(١) وانظر تصريف الافعال ص ١٩٢

(٢) المصدر السابق

كأنه يقدم نماذج لتضاريف الكلمة وأن الوجهين مسموعين في كل  
تضاريفها .

أسلوبها :

نظم رفيع كأرقى النماذج الأدبية ، أفرغ فيه ابن مالك شوارد  
اللغة في قالب من التعبير الجميل لا يحس القارئ جفافاً في عباراتها  
ولا نشازاً في موسيقاها .

" وأنت ترى أن الناظم قد قدم المثال الواو للفعْل على الياء " <sup>١</sup>  
والتزم ذلك في كل الأبيات حتى ظهرت القصيدة وكأنها التزم فيها  
ما لا يلزم . " (١)

---

(١) د / هريدي / ابن مالك وأثره في النحو ر / م في / اللغة العربية  
الأزهر .

استدراك :

إن أحد العلماء<sup>(١)</sup> - وهو يدرس هذه المنظومة الواوية واليهائية علق على بعض أفعالها بمثل قوله : " لم أجده " ، أو " لم أعثر عليه . . . الخ " .

وأود أولاً أن أسجل للباحث اعترافاً بالجهد الذي بذله في سبيل العثور على أفعال المنظومة في كتب اللغة . وثانياً : إن الباحث كان عظيم الثقة في ثروة ابن مالك اللغوية ، حسن الظن بعلمه وإطلاعه . ولهذا ردد قوله " ولكن ابن مالك مطلع ثقة " ولكن ابن مالك حجة .

ولقد كشف البحث عن ورود بعض تلك الأفعال في كتب اللغة والبيان :

١ - قال ابن مالك : " وأتوت مثل أتيت : جئت ، فقلهما " .

قال الباحث<sup>(٢)</sup> : " لم يذكر اللسان ولا القاموس أتوت بمعنى جئت والذي من الواو بمعنى آخر " .

نعم قد ورد الفعل ( أتوت ) بمعنى جئت كما ذكر الناظم في مقاييس اللغة<sup>(٣)</sup> وفي الصحاح<sup>(٤)</sup> ، وفي تهذيب اللغة<sup>(٥)</sup> . وفي إصلاح

---

(١) هو الشيخ عبد الحميد عنتر في كتابه " تصريف الأفعال " ص ١٩١ وما بعدها

(٢) تصريف الأفعال ص ١٩٢

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس ٥٠/١

(٤) مادة ( أتى )

(٥) تهذيب اللغة : الجوهري ٣٥٢/٤ مادة ( أتى )

المنطق (١) وهذه عبارته " أتوت وأتيت " ثم احتج لأتوت بقول الهذلي (٢)

يا قومي مالي وأيا ذويب كنت إذا أتوته من غيب  
يشم عطفي ويبرز ثوبي كأنما أربته برييب

٢ - قال ابن مالك :

" أدى وأدو للحليب خثورة "

قال الباحث (٣) : " الذي في كتب اللغة أدى اللبن يأدى : خُشِر

لهروب ولم أعثر على الواو منه ... "

وأقول : قد ورد الواو من هذه المادة كما ذكر الناظم فقد جاء

في تهذيب اللغة (٤) " عن أبي عبيدة عن الأصمى أدا اللبن ... وأدوت

اللبن أدوا إذا مخضته . وأدوت في مشى أدوا وهو المشى بين المشيين

ليس بالسريع ولا البطيء ... " وجاء في لسان العرب (٥) " أدى

أدوا ، وأدى أديا ، خُشِر لهروب ، يائية وواوية الجوهرى أدوت

وأديت خثلته .

---

(١) اصلاح المنطق : ابن السكيت ص ١٤١

(٢) خالد بن زهير الهذلي

(٣) تصريف الأفعال ص ١٩٢

(٤) تهذيب اللغة الجوهرى ٢٢٩/١٤

(٥) لسان العرب مادة " أدا " مجلد ١٤ / ص ٢٤

٣ - قال ابن مالك :

\* وربوت مثل ربيت فيهم ناشئا \*

قال الشيخ الباحث (١) : " لم تذكر كتب اللغة ربيت بفتح الراء من الياثي والذي فيها ربوت وربيت وهذا كرضيت ويسعد أن يريد ابن مالك مثل هذا " .

وأعتقد أن تمثيل ابن مالك بربيت على الياثي من هذه المادة سواء بفتح الراء أو كسرهما لا يُعَد فيه فقد جاء في مقاييس اللغة (٢) " الراء والباء والحرف المعتل يدل على أصل واحد وهو الزيادة والنما والعلو " .

علي أني قد وجدت الراء بالفتح " رَبَّيْتُ " في أدب الكاتب لابن قتيبة (٣) " ربوت في بني فلان وربيت فيهم " ضبطت بالفتح وقد أشرف على التحقيق الشيخ محمد محي الدين ومما يدل على أن الفتح مقصود ضبطت به أيضا في الكتاب نفسه في طبعة ليدن (٤) وجاء في هامش الصفحة ربيت بالكسر لفظة .

---

(١) تصريف الافعال ص ١٩٣

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٣/٢

(٣) ادب الكاتب لابن قتيبة تحقيق الشيخ محمد محي الدين ص ٢٨٢

(٤) ادب الكاتب لابن قتيبة طبعة ليدن ص ٣٨٩ وهامشها



توضيح :

ذكرت هذه المنظومة في آثار ابن مالك الصّرفيّة ، لأنّ التّفسيرات  
التي تلحق آخر الفعل الناقص - واويا كان أويائها - وخصوصا  
عند اتصاله بضمائر الرفع ، من القلب والإعلال ... الخ هي  
تفسيرات صرفية و قصد الناظم لهذا واضح من عرضه الأفعال  
مسندة الى الضمائر .

٦ - تحفة المودود في المقصور والمدود :

جاء ذكره ضمن مؤلفات ابن مالك في بغية الوعاة (١) ونفسح  
الطيب (٢) للمقري ، ودائرة المعارف الاسلامية (٣) ، وابن  
مالك وتسهيل الفوائد (٤) وفي منظومة المؤلفات جاء عنه وعن  
شرحه :

وصنف في المقصور أيضا قصيدة      وضمنها المدود أيضا فكما  
واتبعها شرحا لها متضمنا      بيان معانيها بها متكفلا

نسخه المطبوعة والمخطوطة :

طبعت التحفة مجردة من الشرح في القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ  
ومنها نسخ مخطوطة بدارالكتب تحت رقم ( ٥٢ لفة ) وبمكتبة  
الأزهر برقم ( ١١٥ ) ومنها بمركز البحث نسخة مع  
شرحها .

---

(١) بغية الوعاة ١ / ١٣٢

(٢) نفع الطيب ٢ / ٤٣٠

(٣) دائرة المعارف الاسلامية ٢ / ٣٨٢

(٤) ابن مالك ص ٣١

التحفة :

وإذا رجعنا الى الكتاب نفسه وجدناه منظومة همزية عدد

أبياتها ١٦٢ بيتا جاء في أولها :

بدأت بحمد الله قهوسنا وللنطق منه بهجة وبرها

وأهديت مختار السلام مصليا على المصطفى الموحى إليه شفاء

وبالآل والأصحاب ثبت منها بخير الثناء ، إذ هم به جدراء

وجاء في ختامها :

وذي تحفة المودود تمت محيطه بما اهتم باستقصائه الأدياء

ولا بد من حمد لاله وشكره فانه لدى البدء والانتها سنا وسنا

موضوعها :

قد أشار الناظم في مقدمته بحمد الله والثناء عليه والصلاة

والسلام على رسوله ، الى موضوع منظومته ، وهو حصر ما سُمع من الأسماء

مقصورا ومدودا والى أهمية ذلك فقال :

وبعد ، فإن القصر والمد من يحط بعلمها يستسنه النبهاء

وقد يسر الله انتهاج سبيله بنظم يرى تفضيله البصراء

له ( تحفه المودود ) تسهية فقد تأتي بهذا للمراد جلاء

حوى كل بيت منه لفظيين وجها بوجهين في الحكيم فهو ضياء

وقد حوت الموضوعات الآتية :

- باب " ما يُفتح أوله فيقصر ويمدّ باختلاف المعنى "
- باب " ما يفتح أوله فيقصر ويكسر فيمدّ باختلاف المعنى "
- باب " ما يكسر فيقصر ويمدّ باختلاف المعنى "
- باب " ما يُضمّ فيقصر ويفتح فيمدّ والمعنى مختلف "
- باب " ما يُضمّ فيقصر/ <sup>ويكسر</sup> فيمدّ باختلاف المعنى "
- باب " ما يكسر فيقصر ويفتح فيمدّ باختلاف المعنى "
- باب " ما يكسر فيقصر ويمدّ والمعنى واحد "
- باب ما يكسر فيقصر/ <sup>ويضمّ</sup> فيمدّ والمعنى واحد
- واخرها باب ما يُضمّ فيقصر ويمدّ والمعنى واحد

ففي كل باب من هذه الأبواب التسعة يستقصى ما سُمع فيه  
القصر والمد . ففي الباب الأول " ما يفتح أوله فيقصر ويمد  
باختلاف المعنى " نجد مثلا هذه الأسماء :

هوى . هوا . صفا . صفا . جدا . جدا .  
ثرى . ثراء . فنا . فنا . صرى . صكرا .  
الحيا . الحياء . جلا . جلا .

فهي ستة عشر اسما في أربع (١) أبيات على النحو التالي :

أطلعت الهوى فالقلب منك هوا	قسا كصفا مذ بان عنه صفا
فخل جدا ما أن يدم جداوه	فسيان فقر في الثرى وثرء
كفى بالفنا قوتا لنفس فناوه	قريب ويخنيه صرى وصرء
رُزقت الحيا كن للحيا ملازما	فبعد الجلا يخشى عليك جلا

---

(١) وهذا معنى عبارة الناظم - حوى كل بيت منه لفظتين وجها بوجهين

في الحكمين فهو ضياء .

أهميتها :

إن تحفة المودود على لطافة حجمها فقد أوفت وأحاطت  
كما يقول الناظم بما اهتم باستقصائه الأديباء . وجمعت عددا من  
الأسماء المقصورة والمدودة أربى على الستمئة اسما . وهو  
كما ترى يدل على سعة الاطلاع التي يمتاز بها ابن مالك . ولهذا فقد  
نالت شهادة الكمال في بابها من العلماء قديما وحديثا يقول  
السهوطي (١) : " وما مرجعه السماح قصرا ومدا فيه كتب  
مؤلفه قال : ابوحيان ومن أجمعها وأكملها تحفة المودود لابن مالك "  
ويقول الشيخ محمد الطنطاوي (٢) : " قد ألفت في المقصور والمدود  
كتب عدة أشهرها تحفة المودود في المقصور والمدود لابن مالك . "

---

(١) همع الهوامع ١٢٤/١ والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٣٢٦/٥ .

(٢) تصريف الاسماء ص ١٢٦

٧ - شرح التحفة :

اتبح ابن مالك منظومته " تحفة المودود في المقصور والممدود " بشرح ذكره كثير من أصحاب التراجم<sup>(١)</sup> ، ويجوزتى منه نسخة مصوره من م/م صورّ على مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم ( ٦٠٩٧ م ) والهيك وصفها :  
تقع في ٢٠ لوحة تكون أربعين صفحة ، كُتبت بخط النسخ العادي مضبوط بالشكل في كثير من المواضع .

بدايتها : " بصد البسمة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم " .  
قال الفقير الى رحمة ربه المستوهب مغيرة ذنبه محمد بن عبيد الله ابن مالك . . . . "

نهايتها : " والحمد لله كما يحب ربنا ويرضى " . كملت بحمد الله وتوفيقه .

الناسخ : محمد بن محمد بن أحمد السخاوي .

تاريخ النسخ : سنة ١٢٥١ هـ .

---

(١) راجع بغية الوعاة ١٣٣/١ ، ونفع الطيب ٢ / ٤٣٠ .

منهجه في الشرح :

من استعراضنا لهذا الشرح يمكن أن نلخص منهجه في الآتي باختصار :

أولاً :-  
يبدأ بالبيت من التحفة، ويتبعه بالشرح ، يتناول المفردات ، ويبين معانيها المختلفة ، ويستشهد لما ذكر من المعاني ثم يتطرق في بعض الأحيان إلى استعمال الكلمة ، تنبيهاً وجمعاً . وإن منعت من ذلك لسبب بينه أيضاً .

ثانياً :-  
يورد ابن مالك كثيراً من الشواهد يرجع بها ما يختار ، من رأى أو معنى ، أو يوضح به ما خفى من مدلول الكلمة . وهى ما ألفناه من شواهد ، القرآن الكريم والحديث الشريف وكالم العرب . ويستشهد أيضاً بأقوال أئمة اللغة ويرجع عنها ما يراه راجحاً .  
ثالثاً :-  
ان الغالب على أسلوب هذا الشرح الإيجاز والاختصار مع الوفاء بالمراد .

رابعاً :-  
يمتاز الشرح بنصاعة العبارة ، وسهولة العرض . ونسوق مثلاً  
يتضح منه ما أبديناه من ملاحظات على منهجه في الشرح . قال في المنظومه (١) :

أطعت الهوى فالقلب منك هواء  
فساكفا مذ بان عنه صفاء



قال فى الشرح : " المهوى : بالقصر هوى النفس . وبالمـد مصدر  
هوى الشئ إذا خلا . قال جرير :

قصب هوت أجواقهمـا لو ينفذون من الخوارة طاروا

ثم قيل : لكل خال هواء . كما قيل : إخلاء ، ولأنه مصدر فى  
الأصل لم يجمع فى قوله تعالى \* وأفندتهم هواء \* (١) .

قال أبو إسحاق الزجاج : معناها منخرقه لأتى شيئاً وقال :  
غيره لا عقول لها ، والمعنيان متقاربان قال زهير :

كان الرجل منها فوق صعل من الظلمات جوؤه هواء

والصفا : بالقصر جمع صفاة ، وهى الصخرة الملساء وبالمـد  
ضد الكدر " وهكذا الى آخر الشرح .

---

(١) الآيه رقم ٤٣ من سوره ابراهيم

كلمته :

لما كان المقصور والمدود مما يهتم بهما الصرفيون كثيرا ، ولا سيما في باب كيفية التثنية والجمع والتصغير والتكسير والنسب ، وضمت هذا الكتاب ضمن مؤلفات ابن مالك الصرفية برغم أنه يتناول المسموع منيما . فالسماعي خاضع للتغيرات التي تمتص القياس لا فرق بينهما . وقد رأى بعض النحاة أن في ذكر المسموع أيضا نوعا من الحصر يدخله في باب القياس ، يحضد صنفنا هذا . يقول (١) السيوطي : " قال أبو حيان وإنما ذكرت هذه الأقسام [ يعني أقسام المقصور والمدود وما فيه وجه أو وجهان ] في كتب النحو وإن كان مدركها السماع لأن للنحو فيها خطأ ، وهو حصر ما جاء من ذلك ، فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا ، لم يقبل منه إلا بثبت واضح عن العرب ، فصار في حصر هذه الأقسام نوع من القياس النحوي . "

---

(١) منهج السالك لأبي حيان ص ٣٤٤  
والأشباه والنظائر ١٢٠/٢

## الفصل الثاني

### مؤلفات عولج فيها الصّرف إلى جانب النّحو

تمهيد :

على الرغم من انفصال علم الصّرف عن النّحو في مجال التّأليف منذ عهد المازني — كما سبق به البيان — إلا أنّ النّحاة سلّكوا في مجال التّأليف منهج المزج بين مسائل العّلمين في مؤلفاتهم أيضا ، وان أخذت الأبواب الصّرفية وضعا متميزا ، فهي غالبا تأتي بعد الأبواب النّحوية في آخر الكتاب ، ولعل مرد ذلك إلى الشعور بالتجانس بين العّلمين — رغم استقلالهما — وخصوصا المسائل الصّرفية التي لها علاقة بالمركبات يقول ابن عصفور (١) : " ومن هذا اختلاف صيغ الاسم التي تمتوره من التّصغير والتّكسير . . . الخ وهذا النّحو من التّصريف جرت عادة النّحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف " . ولسبب آخر أشار إليه ابن جنّي في قوله : " لما كان هذا العّلم — أي التّصريف — عويضا صعبا بدئ قبله بمعرفة النّحو ثم جىء به بعد ليكون الارتياض في النّحو موطئا للدخول فيه . . . " (٢) وقد ظلّ منهج المزج بين العّلمين في التّأليف عند المتقدمين يسير جنبا إلى جنب مع منهج استقلال الصّرف بالتّأليف ، وقد سلّك ابن مالك المنهجين . أفرد

---

(١) الممتع في التّصريف ص ١

(٢) المنصف ص ٢

الصرف بموء لفات مستقلة كما سبق به البيان ، وعالج المسائل الصرفية  
الى جانب المسائل النحوية في مؤلفات إليك تفصيلها :

### ١ - الألفية :

وهي منظومه في نحو ألف بيت من مزدوج الرجز . جاء في أولها :

قال محمد هو ابن مالك                      أحمد الله ربي خير مالك  
مصليا على النبي المصطفى                  وآله المستكلمين الشرفا  
واستعين الله في ألفية                      مقاصد النحو فيها محويّة

وهي خلاصة منظومته الكبرى " الكافية الشافية " في علمي النحو  
والصرف كانت الألفية تلخيصا وتحريرا لمسائل العلمين يقول ناظمها :

وما يجمعه عنبت قد كمل                      نظما على جلّ المهيمات اشتمل  
أحصى من الكافية الخلاصة                  كما اقتفى غنى بلاخصاصة

### مكانتها :

الألفية أشهر كتب ابن مالك على الإطلاق ، وقد يصرّف بها  
ناظمها أحيانا فيقال : " ابن مالك صاحب الألفية الشهيرة " (١) وهي  
لشهرتها كثيرا ما ينصرف الذهن إليها عند إطلاق النحاة المتأخرين  
وان قلنا ان شهرتها في علم " النحو والصرف " فاقت حتى كتاب سبويه  
و " مفصل " الزمخشري ، و " كافية " ابن الحاجب ، لا نعدو الحقيقة .

---

(١) علم اللغة د / علي عبد الواحد ص ٦٥

ذلك أنه إذا اشتهرت هذه الألفية في دوائر المتخصصين وعنده المتقدمين في مراحل التحليم ، فإن الألفية كانت هي الأصل الذي يحفظ قبل دراسته النظامية . وهي الكتاب الذي تقاسم مراحل الدراسة باعتبار شروحه سهولة وصعوبة ، وتوسعا وإجازا . ولقد امتدت شهرتها خارج حدود المربيه فنقلت الى لغات أخرى (١)

وقد وجدت من عناية العلماء والدارسين ، ما قل أن يحظى بها كتاب في بابها - فقد جدوا فيها خلاصة النحو والصرف ، فهاموا بها وتعشقوها يقول أحدهم (٢) :

خلاصة لا أبغى بها بدلا      مستخرقا درسها في كل أوقاتي  
قد جمعت لب علم النحو مختصرا      نظما بديما حوى جل المهمات  
قل لا بن مالك إني قد شفقت بها      لم يأت مثل لها يوما ولا يأت  
ويقول أحد المفارسة :

لقد مزقت قلبي سهام جفونيها      كما مزق اللخمي مذهب مالك  
وقلدت إذ ذاك الهوى لمرادها      كتقليد أعلام النحاة ابن مالك

شروحيها :

وتبدو مكانة الألفية وأهميتها وعناية العلماء بها في هذه الشروح والتعليقات الكثيرة . فقد ذكر صاحب كشف الظنون (٣) أسماء أربعين

(١) انظر تاريخ أدب اللغة العربية ١٥٠/٣

(٢) حاشية ابن حمدون على المسكودي ٤/١

(٣) انظر كشف الظنون ١٥١/١ ط / مكتبة المثني بغداد ونحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ١٥٧

من شارحي الألفية نثرا ، واثنون شرحاها نظما ، واثنون اكتفيا بنثرها ،  
واثنون اختصارها ، وواحد شرح أحد المختصرين ، كما ذكر سبعا  
كتبوا حواشي عليها ، واثنون أعرباها . هذا عدا من علقوا على الشواهد  
شرحا وتوضيحا ، ونذكر على سبيل المثال من شرحها :

- ١ - شرح ابن الناظم المسمى " الدرة المضيئة " .
- ٢ - شرح أبي حيان المتوفى ( ٧٤٥ هـ ) المسمى " منهج السالك " .
- ٣ - شرح ابن أم قاسم المرادي المتوفى ( ٧٤٩ هـ ) المسمى - التوضيح
- ٤ - شرح ابن المظفر الوردى المتوفى ( ٧٤٩ هـ ) المسمى - تحرير  
الخصاصة في تفسير الخلاصة .
- ٥ - شرح الامام ابن القيم الجوزية المتوفى ( ٧٥١ هـ ) المسمى " ارشاد  
السالك لحل ألفية ابن مالك " .
- ٦ - شرحها ابن هشام المتوفى ( ٧٦٢ هـ ) شرحين أحدهما : " أوضح  
المسالك والآخر دفع الخصاصة " عن قرأ الخلاصة وهو أريحه  
مجلدات كما جاء في بغية الوعاة ( ١ )
- ٧ - شرح ابن عقيل المتوفى ( ٧٦٩ هـ )
- ٨ - شرح محمد بن جابر الهواري المتوفى ( ٧٨٠ هـ )
- ٩ - شرح المسكودي المتوفى ( ٨٠١ هـ )
- ١٠ - شرح إبراهيم بن موسى الأنهاسي المتوفى ( ٨٠٢ هـ )
- ١١ - شرح الأشموني المتوفى ( ٨٧٢ هـ ) المسمى منهج السالك .
- ١٢ - شرح السهوطي المتوفى ( ٩١٠ هـ ) المسمى البهجة الرضينة .

ونذكر يدبر الدمين للعيني أن لمين مالك شرح الخلاصة لهضاه ولم  
أجد لهذا الرأي ما يؤيده ، وقد تشكك فيه أيضا المسيوطي  
عندما سرد مصنفات الناظم قال :

وقيل شرحا للخلاصة فاستمع وفي النفس من تصحيح ذالقول ما غلا<sup>(١)</sup>

الموضوعات للصرفية في الخلاصة :

عالج ابن مالك في ألفيته أهم المسائل النحوية والصرفية ، وقد

عالج من أبواب التصريف ما يأتي :

- ١ - صوغ المبالغة
- ٢ - أبنية المصادر
- ٣ - أسماء الفاعلون والمفعولون
- ٤ - الصفة الشبيهة باسم الفاعل
- ٥ - أفعل التمجيد
- ٦ - أفعل التفضيل
- ٧ - التأنيس
- ٨ - المقصور والمدود
- ٩ - جمع التكسير
- ١٠ - التصغير
- ١١ - النسب
- ١٢ - الوقف
- ١٣ - الإمالة

١٤ - للتصريف

١٥ - زيادة همزة الوصل

١٦ - الإبدال

١٧ - الإعلال

١٨ - الإدغام

تلك أهم الأبواب الصرفية التي شطتها الخلاصة ، وقد تناول كل باب عددا من المباحث يحسن أن نورد لها بلختصر :

١ - صيغ المبالغة : أورد الناظم خمسا من صيغها المشهورة \* وهي " فَعْلَلٌ " و " مِفْعَالٌ " و " فَعُولٌ " و " فَعِيلٌ " و " فَعِيلٌ " .

٢ - وفي باب أبنية المصادر : تناول المباحث التالية :

أ - مصادر الثلاثي بصيغته الثلاثة : القياسي منها والسماعي

ب - مصادر غير الثلاثي وأوزانها

ج - اسم المرة واليهة .

٣ - باب أسماء المفاعلين والمفعولين : وضم ما يأتي :

أ - صوغ اسم الفاعل من الثلاثي ومن غيره .

ب - اسم المفعول وبناءه من الثلاثي ومن غير الثلاثي وما ينوب عنه .

٤ - وفي باب الصفة المشبهة باسم الفاعل : تحدث عن علامتها المميزة لها

وشروط صوغها وأوجز ذلك في قوله :

صفة استحسن جسر فاعل      معنى بها المشبهة اسم الفاعل

وصوغها من لازم لحاضر      كظاهر القلب جمهل الظاهر



٥ - أما باب التعجب : فذكر فيه صيغتي التعجب القياسيتين وهما : " أفعل " و

" أفعل به " وشروط صوغهما \* وهي كما جاءت في النظم - أن يكون ما بُني منه صيغة التعجب فعلا ثلاثيا ، متصرفا ، قابلا معناه للمفاضلة ، تاما ، غير منفي ، ليس الوصف منه على أفعل ، فصلا ،

ولا مبنيا للمجهول .

ثم ذكر الناظم حكم ما فقد بعض هذه الشروط وكيفية التوصل

إلى التعجب منه .

٦ - وفي باب أفعل التفضيل : أجال الناظم إلى باب التعجب في كيفية

صوغ أفعل التفضيل فقال :

صغ منه مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

وما به إلى التعجب وصل لما تبع به إلى التفضيل صل

٧ - وشمل باب التأنث : المباحث التالية :

أ - علامتي التأنث . وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة .

ب - ما يستدل به على تأنث ما لا علاقة فيه .

ج - ما يستوى فيه المذكر والمؤنث من الصفات وما لا تلحقه التاء الفارقة

وهي كما جاءت في النظم فعول - بمعنى فاعل - مفعال ،

مفعل ، مفعول . وقال : ما لحقته التاء من هذه فشاذ .

د - أوزان ألف التأنث المقصورة والممدودة .

٨ - كما تناول باب المقصور والممدود : المباحث التالية :

أ - ضابط المقصور والممدود . والسماعي والقياسي منيما وأوزان القياس .

ب- كيفية تثنيتهما وجمعهما •

ج- قصر الممدود ومد المقصور في الاضطرار

٩- أما في باب جمع التكسير : فقد تحدث عن جموع القلة وأوزانها وحصرها

في بيت واحد فقال :

أَفْعِلْهُ أَفْعُلْ ثُمَّ فِعْلَةٌ      تَمَّتْ أَفْعَالٌ جَمْعُ قَلَّةٍ

كما سرد أوزان جموع الكثرة وأفاض فيها ، وفي نيابة بعضها عن بعض  
سماعاً •

١٠- وفي باب التصغير : تناول المباحث التالية :

- ١- أمثلة التصغير والتغيير الذي يلحق الاسم عند تصغيره • وذكر أمثلته المشهورة : ( فُعِيل ) و ( فُعِيْل ) و ( فُعِيْلِيل ) • وأن الأول للثلاثي والأخرين لغيره ، وأنه يتوصل إلى تصغير الاسم بما يتوصل به إلى تكبيره ويجوز تحويض الياء عن المحذوف •
- ٢- حكم ما صُغِرَ مخالفاً للقياس •
- ٣- المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير •
- ٤- ما لا يعتمد به عند تصغير الاسم من اللواحق •
- ٥- تصغير الاسم المختوم بألف التأنيت •
- ٦- تصغير ما حذف منه حرف •
- ٧- تصغير الترخيم
- ٨- تصغير المؤنث بلا تاء
- ٩- ثم قرر أن التصغير من خصائص الاسم المتمكن أما المبنيات فلا تُصَغَّرُ ومط سُمِّحَ من ذلك فهو شاذ •

١١ - وشمل باب النسب : المباحث الآتية :

- أ - علامة النسب ، وما يحذف من أجلها ، وملخص قوله في هذا :  
أن علامة النسب ياء ، مشددة تلحق آخر المنسوب ، وتحذف من  
أجلها الياء الموجودة في آخر الاسم قبل دخولها ، وتاء  
التأنيث ، وألف التأنيث على أحكام مفصلة .  
ب - أحكام تتعلق بالاسم عند إرادة النسب إليه .  
ج - النسب إلى " فَمَيْلَة " و " فَمَيْلَة " و " فَمَيْل " .  
د - النسب إلى الممدود ، والمركب بأنواعه ، وإلى ما حذف منه حرف  
أو أكثر ، وما وضع على حرفين .  
هـ - ما ينوب من الأوزان عن ياء النسب ، وحصرها في قوله :

ومع " فاعل " و " فَعَال " و " فَعِل " في نسب أغنى عن الياء فقبل

١٢ - أما بلب الوقف : فقد تناول مسائل الوقف على المعنون ، والمقصود

والمفقوص ، وما آخره هاء تأنيث ، وفصل القول في هذا كله كما شمل :  
الوقف بنقل الحركة ، من الصحيح ، ومن الميموز ، وأشار إلى خلاف  
الكوفيون والبصريين في نقل الفتحة من سوى الميموز .

١٣ - وفي باب الإمالة : تحدث عن أسباب الإمالة ، ومنعها مع المستعلى

أو الرأ ، وعن حكم الإمالة مع المتصل من سببها والمنفصل . وقرر  
أن الإمالة من خصائص المتمكن من الأسماء فلا يمال غير المتمكن إلا  
سماعا .

١٤- أما باب التصريف فقد شمل : المباحث الآتية :

- ١- ما يدخله التصريف وما لا يدخله وأجمل ذلك في قوله :
- حرف و شبيهه من الصرف برى وما سواهما بتصريف حـرى
- ٢- الاسم المجرد والمزيد فيه وأوزانها •
- ٣- الفعل المجرد والمزيد فيه وأوزانها •
- ٤- ضابط الحرف الأُصلي والزائد وفيه يقول :
- والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتياي
- ٥- الميزان الصرفي •
- ٦- حروف الزيادة ، ومواضع زيادة الألف ، والياء ، والواو ،  
والهمزة ، والميم ، والنون ، والتاء ، والياء ، ، ، الخ وختم  
هذا الفصل بقوله :
- وامنع زيادته بلا قيد ثبت وإن لم تبين حجة كحظت
- ١٥- أما في باب همزة الوصل : فقد ذكر أنها همزة زائدة يـؤتى بها  
للتوصل للنطق بالسكان وأنها تثبت في الابتداء وتسقط في درج الكلام •  
ثم حدد مواضعها في الأفعال • أما في الأسماء فقد ذكر عشرة أسماء  
جاءت فيها همزة الوصل سماعا وهي : اسم ، واست ، وابن ، وابنه ، وابنم ،  
واثنين ، واثنون ، وامر ، وامراه ، وايمن في القسم ، وقد ألحق همزة  
(ال) بها •
- ١٦- وفي باب الأبدال :  
تحدث الناظم عن مباحث كثيرة نذكر منها الآتي :
- ١- الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا وجمعها في : " هـدأت  
موطيا " •

٢- إبدال هذه الحروف من بعض وأثر ذلك في تغيير البنية حذفاً

وقلباً ونقلاً .

١٧- أما الإعلال : فقد أدرجه الناظم في باب الإبدال وشمل حديثه

الإعلال بالنقل ومواضعه ، والإعلال بالحذف ومواضعه ، كل ذلك في

فصول شملت مباحث كادت تستوفي القول في قضايا الإعلال .

١٨- وأخيراً عقد الناظم باب الإدغام : وتناول فيه ، حكم الإدغام ، وإدغام

المثلين المتحركين في أول الكلمة وحكمه ، ما يجوز فيه الإدغام والفك ،

وما يتمين فيه الإدغام / يقول عن الأخير <sup>والفك</sup> من

وفك أفعل في التصجب التزم والتزم الإدغام أيضا في هلم

مُهِجِه :

يمكن تلخيص منهج الناظم في عرضه للموضوعات الصرفية فسي خلاصته فيما يأتي :

١ - بدأ ابن مالك في عرضه بالموضوعات النحوية • الكلام وما يتألف منه ... الخ الى أن وصل الى باب ( افعال اسم الفاعل ) فضمنه صيغ المبالغة • ثم سرد أبوابا صرفية هي : أبنية المصادر ، أسماء الفاعلين والمفعولين ، الصفة المشبهة ، أفعل التعجب ، وفصله عن أفعل التفضيل بباب ( نعم وبئس ) ثم رجع الى الأبواب النحوية : النعت ، والتوكيد ... الى باب ( الحكاية ) ثم جاءت الأبواب الصرفية متتابعة الى آخر المنظومة •

فانت ترى من هذا العرض أن ابن مالك يمزج أحيانا بين المسائل الصرفية والنحوية في باب واحد لمناسبته بين مسائل المعلمين • لا يسير الفصل بينهما ، فمثلا صيغ المبالغة ذكرها ضمن افعال اسم الفاعل ، لأنها تعمل عمله • وتحول صيغة اسم الفاعل إلى صيغها ، وما يقال هنا يقال أيضا عن ( التعجب ) فالباب يجمع كيفية صوغ صيغته القياسيتين وأثرهما الإعرابي ، وكذلك اسم التفضيل ، وأحيانا تتداخل الأبواب الصرفية مع الاحتفاظ لكل بسماء وحدوده ، كما في باب ( نعم وبئس ) وما جرى مجراها بالنسبة لباب التعجب والتفضيل • وثالثا تأتي الأبواب الصرفية في آخر الكتاب وهذه الظاهرة نراها فسي أغلب مؤلفات الناظم التي عالج فيها الصرف الى جانب النحو •

ب - امتاز الألفية بالإيجاز فهي على حد قول ناظمنا  
تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجزاً ولكنه نظم  
محيط بالمهم من مسائل العلمين : النحو والصرف . وقد صرح الناظم  
بذلك في قوله :

نظماً على جمل المهمات اشتمل

ولأنها مختصرة من الكافية الشافية، كانت أقلّ منها فيما عالجت من  
موضوع العلمين في تفصيل أحكامهما .

ج - نرى ابن مالك في الألفية يتعرض لآراء الصرفيين المختلفة

دون بسط للأدلة والشواهد التي ترجح حجج الفريقين / أو ترجح  
اختياره ، وذلك مردّه لقيود النظم فيقول مثلاً :

وقصر ذى المدّ اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

دون أن يفصل هذا الخلاف وموقفه منه ، على خلاف عاداته في كتبه النثرية .  
ومن هنا يبدو ابن مالك في الألفية صاحب اتجاه يختلف عما نراه في غيرها  
من مؤلفاته النثرية ، لهذا قال بعض الباحثين (١) \* " أن المصنّف يقرر  
بالألفية مذهب البصريين ، لأنه المذهب السائد ، وعليه الأثرية  
من النحاة " . والألفية كتاب للمبتدئين فأراد أن يكون محفوظهم مطابقاً  
لما عليهم الكثرة \* . ونضيف أيضاً ولينأ بهم عن الخلاف ، والاستطراد  
بذكر التفاصيل .

د - تمتاز الألفية بكثرة الأمثلة التي توضح القواعد وتقربها

---

(١) الشيخ يحيى الأسيوطي في ابن مالك وأثره في اللغة العربية ص ١٠٠

الى الفهم • فلكل قاعدة مثال ينطبق عليها ، ويكون لها بمثابة التوضيح  
فمثلا يقول في باب همزة الوصل :

للوصل همز سابق لا يثبت      إلا إذا ابتدئ به كاستثتوا  
وهو لفعل ماضٍ احتوى على      أكثر من أربعة نحو انجلى

وفي باب الإبدال يقول :

والمدّ زيد ثالثا في الواحد      همزا يرى في مثل كالفلاسد

وهكذا •

ولكل ما تقدم يمكن القول ان الألفية تمثل النظم العلمى التعلیمی  
في أرقى مستواه • مما ضمن لها الذیوع والانتشار في معاهد  
العلم وحلقات الدرس •



٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

لا يجد الباحث عناء في صحه نسبه هذا الكتاب لابن مالك . فقد  
ذكرته جميع المراجع التي تحدثت عن ابن مالك واثاره العلمية . كما  
أن الكتاب صدر عن - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة -  
بتحقيق د / محمد كامل بركات وفي مقدمته حديث مستفيض عن نسبته  
وعن نسخه المخطوطة . فلا داعي لذكر شيء من ذلك .

مكانة التسهيل :

يُعد التسهيل بين كتب النحو - في نظري وفي نظر كثير من العلماء  
والباحثين - من أعلاها مكانة ومن أعظمها قدرا . وذلك من حيث  
سعة مادته ، ودقته تبويبه ، بل ويمتد موسوعة لآراء النحاة  
والصرفيين . فقد جمع من آرائهم ما تفرق في كتب متعددة ومصادر غير  
معروفة .

ونقتطف هنا جملا مما نمته بها أئمة النحو وأعلامه . يقول (١)  
أبوحيان : " فإنَّ ( تسهيل الفوائد ) أبداع كتاب في فنه ألف وأجمع  
موضوع في الأحكام النحوية صنف . " ويضيف : " ولا يكون تحت أديم  
السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله " (٢) ويقول الدماميني (٣) " فلا يخفى  
أنَّ ( تسهيل الفوائد ) كتاب جُمع الفوائد جُمع كثرة ، وافصحت كلماته التي

(١) التذييل والتكهيل خ / د لوجه ١ وأبوحيان النحوى ص ٣٥٤

(٢) المصدر السابق ونفع الطيب ٤٢٨/٢

(٣) تعليق الفرائد م/م لوجه ٣ وما بعدها .

غلت قيمتها فكانت كل كلمة منه درة ٠٠٠ وإذا عدّ غيره من المصنّفات  
فلا شك في أنّ الصمدية عليه ، طالما جاد بالنفع المتعدى فكان شكره  
لازماً وقال الصفدي وقد عناه سعد الدين بن عربي بقوله : (١)

إنّ الامام جمال الدين فضله      إلاّ هه ولنشر العلم أهله  
أملى كتابا يسمي الفوائد      لم يزل مفيدا لذى لب تأمله  
فكلّ مسألة في النحو يجمعها      إنّ الفوائد جمع لا نظيره

شروحه :

وجد التسهيل من عناية الملما ما يدل على مكانته وأهميته . فقد  
تعددت عليه الشروح المطولة والمختصرة . نذكر منها على سبيل  
التمثيل :

- ١ - شرح أبي عبدالله بن هانيء اللخبي المتوفى سنة (٣٣٢هـ) وقد  
بلغت عناية الشيخ أبي حيان بالتسهيل درجة كبيرة فقد شرحه  
ثلاثة شرح \*  
٢ - أحدها : التذييل والتكميل ، ثم اختصر هذا في ارتشاف الضرب .  
٣ - ثانيها : التخييل للملخص من شرح التسهيل .  
٤ - ثالثها : التكميل لشرح التسهيل قال في مقدمته : " لما تكمل  
شرح الخمسون التي لم يشرحها المصنّف . . سميناها التكميل  
لشرح التسهيل " (٢) .

---

(١) قال السيوطي ان الذي عناه سعد الدين هو كتاب يسمي الفوائد لخص منه  
التسهيل راجع بغية الوعاة ١ / ١٣٦  
(٢) وانظر " أبوحيان النحوي " ص ٤٥٠

- ٥ - شرح بدر الدين أبي الحسن المعروف بابن أم قاسم المرادي المتوفى  
( ٧٤٩ هـ )
- ٦ - شن ابن هشام الأنصاري المتوفى ( ٧٦١ هـ ) .
- ٧ - شرح بدر الدين بن محمد الدمايني المتوفى ( ٧٦٣ هـ ) المسمى  
تخليق الفرائد .
- ٨ - شرح محي الدين بن يوسف المعروف بناظر الخيش المتوفى ( ٧٧٨ هـ )  
المسمى - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد .
- ٩ - شرح ابن عقيل المتوفى ( ٧٦٩ هـ ) المسمى - المساعـد  
على تسهيل الفوائد .
- ١٠ - شرح محي الدين بن أبي قاسم العبادي الأنصاري نحوي مكة  
المتوفى ( ٨٨٠ هـ ) المسمى - هداية السبيل .

## منهج التسهيل :

وضع ابن مالك لكتابه مقدمه تكشف بوضوح عن اسم الكتاب ، وموضوعه ، وطريقه عرضه جاء فيها :<sup>(١)</sup> " هذا الكتاب فى النحو جعلته بحون الله مستوفيا لأصوله مستوليا على أبوابه وفصوله ، فسببت لذلك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - فهو جدير بأن يلقى دعوته الأديباء ، ويحجبت مبادئه النجباء . ويحترف الحارون برشد المقرئ بتحصيله ، وتألف قلبهم على تقديمه وتفضيله . فليثق متأمله ببلوغ أهله ، وليتلق بالقبول ما يرد من قبله ، وليكن لحسن الظن ألفا ، ولدواعى الاستبعاد مخالفا ، فقلما حلى محل بالاستبعاد ، الا بالخيبه والابعاد ، وإذا كانت العلوم منحا اليه ، ومواهب اختصاصيه ، فهو مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين أعاننا الله من حسد يسد باب الانصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف ، وألهمنا شكرا يقتضى توالى الآلاء . ويقضى بانقضاء اللاؤاء . وهأنا شارح فيما اتدبت اليه مستحيئا بالله عليه ختم الله لى ولقائه بالحسن .

تلك فاتحه الكتاب أوردتها كاملة ، لأنها تفصح عن منهجه وطريقه عرضه فأنت ترى فيها بوضوح ما يلى :

أولا :- حدد المصنف موضوع كتابه فهو كتاب فى النحو بمعناه الواسع

الذى يشمل الصرف ، جامع لأصول الفن بنوعه .

---

(١) تسهيل الفوائد ص ١

ثانياً :-            إن مادة الكتاب قد وضعت بطريقة جديدة مبتكرة • وهي طريقة التبريد والتفصيل التي أشار إليها في قوله " مستولها على أبوا بـه وفصوله " (١) .

ثالثاً :-            إن ابن مالك ينزع منزع التجديد والاجتهاد في النحو معتزاً بشخصه ، كامل الثقة في أن المعلم يفتح الميهة ، قد يؤتى منها بعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين •

والمأمل في التسهيل يرى مظاهر هذا الاجتهاد واضحة • فإن له كثيراً من الآراء الاجتهادية - يأتي الحديث عنها في حينها من البحث - إن شاء الله - كما يرى مظاهر الاجتهاد في موقفه من آراء النحاة والصرفيين فهو لم يقبل من آرائهم إلا ما ثبتت قوته ورجح دليله وخالفهم فيما سوى ذلك • وحسبك بهذا مظهراً من مظاهر الاجتهاد والاعتزاز به • فنراه في التسهيل " قد خالف البصريين في ست مسائل وخالف الكوفيين في أكثر من ستين مسأله ، وخالف الأكرهين في نحو أربع مسائل ، وخالف أبا زيد في مثلها ، وخالف الخليل في ست • وخالف يونس في إحدى عشر مسأله • وخالف سيبويه في ثمان مسائل ، وخالف الكسائي في نحو ثلاثين مسأله ، وخالف ابن ولادة في مسأله ، وخالف كلا من قطرب وثلج في ثلاث مسائل ، والأخفش في سبع وأربعين مسأله ، والفراء في خمس وأربعين مسأله ، والبرد في ثمان وعشرين مسأله ، والمازني في ثلاث عشرة ،

---

(١) انظر ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٦٥

وابن السراج في إحدى عشرة ، والزجاج في اثنتي عشرة ، والجرمي  
في ست مسائل ، وهشاما في مثل ذلك ، والفارسي في ست عشرة مسألة ،  
وابن الأنباري في تسع مسائل ، والزمخشري في مثلها ، والرماني في  
ثلاث ، وابن جنبي في مثلها ، وخالف السيرافي في أربع ، وابن كيسان  
في ست ، والزجاجي في مسألتين ، وابن عصفور في مثلها ، وابن  
برهان في ثلاث ، وابن خروف في أربع ، وابن درستويه في مسألتين ،  
وكلاهما من خلف والجرجاني والأخفش الأصغر وابن السيد وابن هشام  
الخضراوي والشلوبين في واحدة " (١) .

---

(١) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٦٧

الموضوعات الصرفية في التسهيل :

تناول ابن مالك المسائل الصرفية في تسهيله بجانب المسائل النحوية ،  
فجاءت الموضوعات الصرفية في اثنين وعشرين بابا ، ضمت أربعة وسبعين  
فصلا على النحو التالي :

- ١ - باب كيفية التثنية وجمع التصحيح : وفيه فصلان : الأول ما يتم  
في التثنية من محذوف اللام ، والثاني ما يجمع بالالف والتاء  
قياسا .
- ٢ - باب التمجيد وقد ضم فصلين هما : أ - همزة أفعل ، وب - بناء  
الفعالين من الثلاثي المجرد .
- ٣ - باب أفعل التفضيل .
- ٤ - باب اسم الفاعل ، وشمل صيغ المبالغة .
- ٥ - باب للصفة المشبهة .
- ٦ - باب أبنوه الأفعال ومعانيها : وانتظم الفصول الآتية  
أ - فصل حق عين " فُعل " الفتح  
ب - انفراد الرباعي بِفَعَّلِي  
ج - اسم الفاعل من متعدي فُعل على فاعل  
د - فصل من مثل المزيد فيه " أفعل " .  
هـ - فصل يقال للمعتل الفاء مثال  
و - صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف  
أوله .
- ٧ - باب همزة الوصل : وفيه فصل . لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا  
في الضرورة .

- ٨ - باب مصادر الفعل الثلاثي
- ٩ - باب مصادر غير الثلاثي وفيه فصلان :
- أ - تلزم تاء التأنيت الإفعال والاستفعال
- ب - فصل يجيء المصدر على زنة اسم المفعول
- ١٠ - ما زيدت المهم فيه أوله لغير ما تقدم وليس لصفه وفيه فصل واحد هو : يصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل . . . . . مفعله .
- ١١ - باب التذكير والتأنيت . وضم فصلين : أحدهما ، الغلاب في الصفات المختصة بالاناث ، وثانيهما ، لا تلحق التاء غالباً صفه على
- مفعل .
- ١٢ - باب " الفى التأنيت "
- ١٣ - باب " المقصور والمدود "
- ١٤ - باب التقاء الساكنين ، وفيه فصلان : أحدهما ، تفتح " من " مع حرف التعريف وشبهه والآخر ، استعحب بنوتهم ادغام الفصل المضعف .
- ١٥ - باب " النسب " : وفيه أربعة فصول :
- ١ - يقال في فعيلة ، فَعَلِي
- ٢ - لا يجيز في النسب من المحذوف الفاء والعين إلا الممثل اللام
- ٣ - تبدل الهمزة ياء في نحو سقاية .
- ٤ - قد تلحق ياء النسب أسماء أبعاف الجسد .
- ١٦ - باب " أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره " وشمل الفصول الآتية :
- ١ - تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ .



- ٢- " أفْعُل " لا سم على " فَعْل " صحيح الميّن .
- ٣- من أمثله الكثرة " فَعَال " .
- ٤- " أفعال " لا سم ثلاثي لم يطرد فيه " أفْعَل " .
- ٥- " أفْعِلَة " لا سم رباعي مذكر بجمدة ثالثة .
- ٦- من أمثله الكثرة " فَعْل " وغير فواعل وفعايل من المسارحهما  
فتى البنية لكل ما زاد على ثلاثه أحرف .
- ٧- تجوز مماثلة مفاعل لمفاعل ، من أسماء الجمع مما لا واحد  
له من لفظه .
- ٨- يجمع العلم المرتجل والمنقول .
- ٩- يجمع اسم الجمع وجمع التكسير .
- ١٨- أما باب التصغير فقد شمل ستة فصول هي :
- أ- يرد إلى أصله في التصغير والتكسير
- ب- تلحق تاء التانيث في تصغير ما لم يشذ من مؤنثه بلا علامة
- ج- تصغير أسماء الجمع وجمع القلة
- د- قد يستغنى بمصغر عن مكبره
- هـ- لا يصغر غير المتمكن إلا " ذا " و " الذي " وفروعهما
- و- تصغير الترخيم .
- ١٩- أما باب ( التصيف ) فقد كان في ثمانية وعشرين فصلاً عالجت  
كثيراً من أحكام التصريف وما يتعلق بالأصالة والزيادة ، ومواضع الزيادة .
- والاعلال بالقلب والنقل والحذف والابدال وما يتصل به .
- ٢٠- وكان باب الادغام في أربعة فصول .
- ٢١- باب الاماله
- ٢٢- باب الوقف

المصطلحات الصرفية في التسهيل :

عقد ابن مالك فصلا (١) لأهم المصطلحات الصرفية وأجملها في الآتي

المثال : هو ما كان لمعتل الفاء كـ " وعد "

الأجوف : لمعتل الميم كـ " قال "

الناقص : لمعتل اللام مثل " غززا "

اللفيف المقرون : لما اتصل فيه حرفا علة نحو " هوى "

اللفيف المفروق : لما انفصل فيه حرفا علة نحو " وفي "

طريقته "عرضه للموضوعات الصرفية" :

نرى ابن مالك يتخذ طرقا عدة في عرضه للموضوعات الصرفية - فهو

مثلا :

أ - يمزج المسائل النحوية والصرفية في باب واحد ففي باب " المثني

والمجموع على حده " نراه يتحدث في أول الباب عن معنى التثنية ،

وعلامة المثني ، وما يلحقه من تغيير ، ثم حركة النون مكسورة ، أو

مفتوحة على لفه ، وكذلك عن الجمع ، ثم يذكر اعرابهما في حالاته

الثلاث ، وما يقتضيه من العوامل ثم اتباع الباب بكيفية التثنية

والجمع بنوعيه .

وكذلك فعل في باب التعجب ، تحدث في أوله عن نصب المتمجب

منه ، وثني بالحديث عن همزه أفعل ، ثم عقد في الباب فصلا

لبناء الفعلين من الثلاثي وشروطه ، وما يتوصل به للتعجب عند فقد

بعض الشروط . ومثل هذا نراه أيضا في باب الصفة المشبهة .  
وقد يقع أحيانا الباب الصرفي مجاورا للباب النحوي لملاقة وثيقة  
بينهما لا تحتم المزج ولكنها تقتضى المجاورة ، فمثلا وضع المصنف  
باب "أبنه الأفعال ومعانيها" و "أبنه المصادر" بعد انقضاء  
الكلام عن حال العامل ومفعولاته .

جـ - يذكر بقية الأبواب الصرفية متتابعه في آخر الكتاب عن باب  
التذكير والتأنيث ، والنسب ، وأمثلة الجمع ، والتصغير <sup>للم</sup> برب الأحكام  
الصرفية تحت باب "التصريف" .

غير أنه في هذا الكتاب ، وضع باب الادغام ، والامالة ، والوقف  
بعد باب "مخارج الحروف" . وأحسب أن هذا منهج حسن ، لأن  
معرفة مخارج الحروف هي أساس ما يليها من الادغام والامالة . الخ  
كما قدم الامالة على الوقف ، وعكس في الألفية قال الأشموني معلقا  
على ذلك (١) : " وما في الألفية أنسب لأن أحكام الوقف أهم " ويمكن  
القول أن ما في التسهيل أقرب الى طبيعته التأليف . لأن الوقف  
يشبه النهاية المناسبه لخاتمة الكتاب " كما أن الوقف  
يعرض لآخر الكلمة ، والامالة تكون في وسطها وآخرها " (٢) .

---

(١) الأشموني بحاشية الصبان ١٦٣/٤

(٢) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٨٤

ملاحظته على أسلوب التسهيل :

سلك ابن مالك في هذا الكتاب سبيل الاختصار والإيجاز مما  
قد يؤدى إلى خفاء المراد في بعض الأحيان . كقوله (١) " تحذف  
ألف ( الأفعال ) و ( الاستفعال ) ويمحوس عنها في غير ندور ( ها )  
التأنيث ، وربما صحح الأفعال والاستفعال وفروعهما ، ولا يقاس على  
ذلك مطلقا خلافا لأبي زيد ، بل إذا أهمل الثلاثي " .

ففى هذه العبارة مسألتان ورد فيهما الخلاف الصرفى . الأولى  
حذف التاء المحوس ، والثانية ما سُمح غير محل من أفعل واستفعل  
وفروعهما ، ففى هذه المسألة ثلاثة آراء ، انفرد ابن مالك بأحدهما .  
ولكن العبارة موجزة تكاد تخل بالتفصيل وتوجيه الخلاف .  
ولعل مرد ذلك إلى أن أسلوب التسهيل هو أسلوب المتون ، الذى  
من أهم خصائصه الإيجاز الذى يشير ولا يطيل .

---

(١) التسهيل ص ٣١٢ .

٣ - شرح تسمييل القوائد وتكميل المقاصد :

اتبع ابن مالك كتابه " التسمييل " بشرح ، جاء ذكره في بغية الوعاء (١) وأشار إليه ناظم المصنفات بقوله :

ولا سيما التسمييل لو تم شرحه لكان كبحر ماج عذبا وسلسلا  
ولكن لابن مالك وصل بشرحه إلى باب مصادر غير الثلاثي ، ثم توقف ، ولم  
يتمه . وذكر الصفدي (٢) أنه كتبه ، وكان كاملا عند شهاب الدين أبي بكر  
بن يعقوب الشافعي تلميذه ، فلما مات المصنف ظن أنهم يحبسونه  
مكانه ، فلما خرجت منه الوظيفة ، تألم لذلك ، فأخذ الشرح وتوجه  
لليمن غاضبا على أهل دمشق . وبقي الشرح معروفا بين أظهر الناس  
في هذه البلاد .

هذا ، وقد نشرت مكتبة الأنجلو المصرية الجزء الأول من هذا الشرح  
بتحقيق د / عبد الرحمن السيد ، ووثق نسبه لصاحبه وتحديث عن نسخة  
المخطوطة وقد أغانا عن الكلام في ذلك .

أهمية هذا الشرح :

يمكن القول - دون مغالاة - أن شرح ابن مالك لتسمييله ، هو  
الذي فتح باب الشرح ، وحفز الهمم ، لتسئال على التسمييل تلك العناية

---

(١) بغية الوعاء ١/١٢٤ وما بعدها

(٢) المصدر السابق .

الفائقة التي حظى بها ، ولقد كان مصدرا مهما لكثير من شراح التسهيل ،  
وقفوا من خلاله على غرض المصنّف ، واتبعوا منهجه ، بل وآراءه في بعض  
الأحيان ، فابن عقيل في " المساعد على تسهيل الفوائد " مثلا يذكره  
صراحة في ٢٦ موضعا من الجزء الأول فقط (١) مثل قوله (٢) : " وذهب  
بعض النحويين الى أنه ليس له إلا مرثيتان - أي اسم الإشارة - قريبي  
وبعدي : فما تجرد عن كاف ولام للقريبي ، وما صاحب الكاف بلا لام ،  
أوبلام للبعدي ، وصححه المصنّف في الشرح ، قال : وهو الظاهر من كلام  
المتقدمين ، ونسبه الصغار الى سيبويه ."

#### خطبة الشرح :

وضع ابن مالك لشرحه مقدمة ، أوجز فيها منهجه وطريقة هرضه  
قال : " . . . أما بعد ، فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسوي  
بـ " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " بكتب تشتمل على ما خفي من مسأله ،  
وتقرير ما انتفى من دلائله ، على وجه يظفر معه باتمّ بيان ، ويستغنى  
فيه بالخبر عن العيان ، فأحمدت ما أشار اليه ، وعدت الى تحصيل ما  
نبه عليه لأن الملتبس بعمون الله هين ، واسعاف ذوى الأهلية متمين ،  
والله أرجو لانقياد الحقائق ، وإيجاد الفوائق لا اقتدار إلا بتقديره . . . . "

فهذا الشرح أراد المصنّف كتابا شارحا لأصله مبينا ما خفي من مسأله  
كاشفا لما انبهم من حقائقه وعباراته ، لتبدو واضحة للعيان ليتم بها حسن

---

(١) انظر مقدمة تحقيق المساعد ص ب

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ص ١٨٥

الانتفاع . فمن هذه المقدمة ، ومن استعراضنا للشرح يمكن الحديث عن  
طريقة عرضه .

منهجه :

امتاز هذا الشرح بسمات نلخص أهمها فيما يأتي :

أولا :- يورد المؤلف ألفاظا من التسهيل مصدرية بـ " ص " ويجيء بعدها  
الشرح مسبقا بهذا الرمز " ش " يبدأ بذكر محترزات التعريف إن  
وجدت . مع الاستقراء لألفاظ المتن . ثم يرد على ما قد يبدو من  
اعتراض على ما قرر في الأصل أوفى الشرح يقول (١) مثلا : ص " التثنية  
جعل الاسم القابل دليل اثنين ، متفقين في اللفظ غالبا ، وفي المعنى  
على رأى .

ش " جعل الاسم " أولى من جعل الواحد . لأن المجهول مثنى  
يكون واحدا : كرجل ورجلين ، ويكون جمعا : كجمال وجمالين ،  
ويكون اسم جمع : كركب وركابين . وليس المراد بالجمل وضح الواضح ،  
فيدخل في الحد نحو : ( زكا ) من الموضوع لأثنين . بل الجمل  
تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه . وقيد " الزيادة " لئلا  
يدخل المصدر المجهول لأثنين خبرا أو وصفا . نحو هذان رضا .  
ومرت برجلين رضا .

وقيد الاسم ( بالقابل ) تنبيها على أن من الأسماء غير قابل للتثنية ،  
كالمثنى والمجموع على حده ، وللزوم الثقل بجمعه وتثنيته ، والسدى

---

(١) شرح التسهيل ص ٦٢ ط / الأنجاو مصرية

لا نظيره في الأضداد ، وأسماء العدد غير مائة وألف .  
ولما كان من المثني ما مفرداه متفقا للفظ وهو المقيس كرجلين . وما  
مفرداه مختلفا للفظ ، وهو محفوظ كالقمرين في الشمس والقمر ،  
نهيت على ذلك بقولي ؛ " متفقين في اللفظ غالبا " وبقولي " فسي  
المعنى على رأى " على خلاف في المختلفى المعنى : كعين ناظرة  
وعين تابعة . وأكثر المتأخرين على منح تشنية هذا النوع وجمعه  
والأصح الجواز " فأخذ يرد على المانعين ويؤيد ما ذهب  
اليه .

ثانيا :-  
يكثرا بن مالك من سوق الشواهد والأدلة التي تؤيد رأيه وتسد  
حجته ، من القرآن الكريم والحديث الشريف . وكلام العرب : ويفيض  
في ذلك إفاضة تدل على سعة الاطلاع وكثرة محفوظه من ذلك .  
مثلا عند الكلام عن وضع الجمع موضع التشنية وأنه أحق من  
لفظ الأفراد مع جواز الأفراد أيضا يقول (١) : " ولكن الجمع به أولى  
جاء بالكتاب العزيز نحو ﴿ فقد صفت قلوبكما ﴾ (٢) و ﴿ فاقطعوا  
أيديهما ﴾ (٣) وفي قراءة ابن مسعود " فاقطعوا أيمنهما " ، وفي  
الحديث " إذرة المؤمن من إلى أنصاف ساقيه " وجاء لفظ الأفراد  
أيضا في الكلام الفصيح دون ضرورة ومنه الحديث في وصف

---

(١) شرح التسهيل ص ١١٦ وما بعدها

(٢) الآية رقم ٤ من سورة التحريم

(٣) الآية رقم ٣٨ من سورة المائدة



وضوء النبي صلى الله عليه وسلم : " ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما " ولم يجىء لفظ التثنية إلا في الشعر كقوله (١)

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترفع

ثالثا :- قد يحيل المؤلف أثناء شرحه إلى ما سبق ذكره أولا يأتي

بيانه كقوله مثلا : " فاخرت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى تأتيه (٢)

إن شاء الله " وقد يتحدث في موضوع قيل حينه لمناسبة يراها •

فمعد الكلام على كيفية التثنية وجمعي التصحيح يبدأ بتعريف

كل من المقصور والمنقوص والممدود ويذكر سبب ذلك بقوله (٣) :

" تبيين كيفية التثنية وجمعي التصحيح مفتقرة إلى معرفة المقصور

والمنقوص والممدود ، حتى إذا جرى في الباب ذكر بعضها لم يجبهل

المعنى به ، فالمقصود هو الاسم ٠٠ الخ "

رابعا :- يشير ابن مالك أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة وما ورد منها

في اللفظ الواحد فمن ذلك قوله وهو يتكلم على الأسماء الست " في

الغم تسح لفات فتح الفاء وكسرها ، وضمها ، مع تحقيق الميم والنقص •

وفتحها وضمها مع تشديد الميم ••• وفتحها وضمها مع التخفيف والقصر •

وحكى ابن الأعرابي في التثنية فموان وفميان ، فليس بمصيب من زعم

---

(١) القائل : أبو ذؤيب الهذلي انظر: الدرر اللوامع ٢٧/١ وشرح شواهد

مفني اللبيب ٥١/١

(٢) شرح التسهيل ص ١٦٩ وانظر مقدمه ص ٣٩ م

(٣) شرح التسهيل ص ٩٦ •

أن التشديد لم يستعمل في غير الضرورة . بل إن الصحيح أن للفهم  
ثلاث مواد أحدها ( ف م ي ) والثانية ( ف م و ) والثالثة  
( ف م م ) وكلها اصول متوافقة في المعنى . . . . . واللمعة للتاسع النقص  
واتباع الفاء للميم في الحركة الاعرابية وغيرها . (١)

خامسا :- ابن مالك في هذا الشرح يكثر من ذكر الآراء المختلفة لعلماء التصريف (٢)

كما في التسهيل ولكنه في الشرح يجد للقول سعة بتعقب الآراء  
بالتأييد والإثبات ، أو بالنقض والتفنيد . فحين رأيناه يشير إلى  
الخلاف أو الوفاق مجملا في التسهيل كقوله : " وينصب كائنا  
بالألف والتاء بالفتحة على لغة ، وليس الوارد من ذلك واحد  
مردود اللام خلافا لأبي علي " تراء يبسط القول في الشرح عن هذا  
الخلاف ويفند رأي أبي علي يقول (٣) : والضمير من قولي وينصب  
كائنا بالألف والتاء عائد إلى المعتل اللام المعروض منها تاء التانيث ،  
أي إذا جمع هذا النوع بالألف والتاء ، جاز عند بعض العرب  
أن ينصب بالفتحة كقول بعضهم : سمعت لغاتهم . . . .  
وزعم أبو علي أن قول من قال : سمعت لغاتهم ، بالفتح لا يحمل  
على أنه جمع ، بل على أنه مفرد رد لإمه قلب الفاء ، وهذا الذي  
ذهب إليه مردود من أربعة أوجه :

---

(١) المصدر السابق ص ٥١ و ٤٣ م

(٢) انظر مقدمة الشرح ص ٣٦ م

(٣) شرح التسهيل ص ٩٤ وما بعدها .

أحدها : أن جمعية لفات في غير " سمعت لفاتهم " ثابتة بإجماع

والأصل عدم الاشتراك لا سيما بين أفراد وجمع .

الثاني : أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة . فلوردت

لكان ذلك جمعا بين عوض ومغوض منه ، وذلك منسوخ .

الثالث : أن قائل " تحيزت ثباتا " يصف مشتار عسل من شق جبل

والعادة جارية بأن النحل التي تكون هناك إذا نُظِرَتْ

بالأيام وهو الدخان ، اعتزلت مع يعاسيبها ثبة ثبة ،

فمعتى ثبات اذن جماعات لا يستقيم المعنى بغير ذلك .

الرابع : أن بعض العرب قال : رأيت ثباتك بفتح التاء . حكاه ابن

سيده وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها إدعاء الأفراد .

فبطل قول أبي علي بطلانا جليا غير خفي .

سادسا :-

يكثر ابن مالك من التعليل في هذا الشرح كثرة مفرطة فلا يكاد يذكر

قاعدة أو حكما إلا واتبعه سببا وعلة ، وترى في تعليقه قوة العارضة

ونصاحة البيان . وهاك بعض الأمثلة لتعليقه :

أ - " الهمزة من صحراء وأربعا وقاصوا ونحوها من المؤنث ،

مبدلة من ألف التانيث لا موضوعة للتانيث خلافا للكوفيين والأخفش ،

ويدل على ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن كون الألف حرف تانيث ثابت في غير هذه الأمثلة

بإجماع ، وكون الهمزة للتانيث في غير هذه الأمثلة منتف بإجماع ، وابدال

همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع . والحكم

على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الاجماع

المذكور ، فيتمين الأُخذ به .

الوجه الثاني : أن القول بذلك مكمل لما قصد من توافق هاء التانيث وألفه وتركه مفوت لذلك ، فوجب اجتنابه ، وذلك أنهم الحقوا هاء التانيث بألفه في التزام فتح ما قبلها وجواز إمالته ، فألحقوا ألفه بهاءه في مباشرة المفتوح تارة ، وانفصالها بألف زائدة تارة ، فسكروى نظير تمرة ، وصحراء نظير أرطاة ، وتوصل بذلك إلى ابدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور حركة الاعراب وهذه حكمة لم يبددها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف فوجب اعتقاد صحته .

الوجه الثالث : أن الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الأصلية في استحقاق السلامة في التثنية والجمع والنسب فكان يقال بدلا من صحراويين وصحراوات . وصحراوي : صحراء ان صحراءات وصحرائي . كما يقال : قثاء ان وقثاءات وقثائي . بل كانت همزة صحراء أحق بالسلامة ، لأن فيها ما في قثاء من عدم البدلية كما زعموا ، وتزيد عليها أنها دالة على معنى ، وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى فتثبت ما أردناه والحمد لله (١)

(٢) ب - استعمال العطف بدل الجمع يعلل لمنع ذلك بقوله :

" وأما استعمال العطف في موضع الجمع فلا سبيل إليه لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضفاف كثيرة ، لأن الجمع ليس محدودا

(١) شرح التسهيل ص ١٠٠ وما بعدها

(٢) المسدر السابق ص ٧٣

فندكر آحاده معطوفا بعضها على بعض كما فعل بالمشى • فلو كان  
الجمع مدلولا عليه ببعض ألقاظ العدد جاز استعمال المطف •

ج - ويملل للاستفناء بتثنية " اللذان واللتان " عن " <sup>(١)</sup>  
" اللذيين واللتيمن " بقوله : " اعتبروا أخف اللغات وان كانت  
أقل من الذى والتى • وذلك أن المفرد أخف من المشى • وخفف  
جوازا بحذف الياء • فلما قصدوا التثنية وهى أثقل من الافراد وأصح  
الى التخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان فى الافراد جائزا • "

#### الموضوعات الصرفية فى شرح التسميل :

برغم أن المؤ لف لم يتم شرحه ، أو عبارة أوضح لم يصل إلينا كاملا ،  
إلا أن المسائل الصرفية فى هذا الجزء الذى بين أيدينا قد نالت  
حظا من جهد المؤ لف فى شرحه ، فقد عالج فيها الأبواب الآتية :

١ - باب المشى والجمع على حده وشمل المباحث الآتية :

أ - تعريف التثنية وعلاماتها

ب - تثنية المتفق اللفظ المختلف المعنى

ج - حكم نون المشى

د - الملحق بالمشى

هـ - قيام العطف مقام التثنية

و - الجمع

ز - جمع التصحيح وعلاماته •

ح - شروط ما يجمع تصحيحا •

ط - نون الجمع وأخواتها •

---

(١) المصدر السابق ص ٢١٣

٢ - باب كيفية التثنية والجمع وتناول المباحث الآتية :

أ - الاسم الصحيح عند ارادة تثنية وجمعه وما يلحقه من تغيير .

ب - المقصور والممدود وتثنية كل منهما وجمعه تصحيحا .

ج - تثنية وجمع المحذوف اللام

د - جمع المؤنث السالم القياسي والسماعي

هـ - ما يجمع بالالف والتاء قياسا

٣ - باب أبنية الأفعال ومما نبيها :

وقد أفاض المؤلف في هذا الباب كثيرا . فقد تناول بالحديث

أنواع الابنية المختلفة ودلالاتها ، ونيابة بعضها عن بعض .

٤ - باب همزة الوصل .

٥ - باب مصادر الثلاثي .

وقيل تمام هذا الباب انتهى الشرح .

٤ — شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح :

---

ذكر هذا الكتاب منسوبا لا بن مالك كثير من المؤرخين والباحثين .  
وقد أشار اليه ناظم المصنفات يقول :

وأعرب توضيحا أحاديث ضمنت صحيح البخارى الإمام وسهلا  
ويكفيه ذا بين الخلائق رفعة وعند النبی المصطفى متوسلا

وقد نشرت مطبعة البيان المرقى شواهد التوضيح لا بن مالك بتحقيق

المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٦هـ سنة ١٩٥٧م .

موضوع الكتاب وسبب تأليفه :

إنَّ عنوان الكتاب يدل على موضوعه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات  
الجامع الصحيح " فهو عبارة عن مناقشات لمشكلات لغوية ونحوية وصرفية  
وردت في بعض أحاديث الجامع الصحيح للإمام البخارى رضى الله عنه .

ولم يذكر ابن مالك في مقدمته سببا لتأليف كتابه . ولكن نجد دافعه  
لهذا التأليف وأضحى فيما رآه القسطلانى على نسخة خطية (١) من  
صحيح البخارى بخط ابن مالك نفسه قال : " سمعت ما تضمنه هذا المجلد  
من صحيح البخارى بقراءة سيدنا العلامة الحافظ . . شرف الدين أحمد اليونينى  
رضى الله عنه . . وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين فى نسخ  
معتمد عليها . فكلما مر بهم لفظ ذو أشكال بينت فيه الصواب ، وضبطته

---

(١) نسخة الامام الحافظ اليونينى تلميذ ابن مالك .

على ما اقتضاه على بالمربية ، وما افتقر الى بسط عبارة ، واقامة دلالة  
أخرت أمره الى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج اليه من نظير  
وشاهد ليكون الانتفاع به عاما والبيان به تاما ان شاء الله تعالى  
كتبه محمد بن عبدالله ابن مالك حامد ومصليا \* (١) وهذا الجزء  
الذي أشار اليه هو كتابه شواهد التوضيح .

منهجه :

ان المطلاع على كتاب ابن مالك ، شواهد التوضيح ، يرى ان منهجه  
يمتاز بهذه السمات :

أولا :-

يقدم المؤلف الحديث النبوي بسند مختصر ، ثم يذكر ما جاء له  
من رواية أو روايات أخرى إن وجدت ، ويحدد المشكلة اللغوية  
أو النحوية أو الصرفية في الحديث أو في الرواية الثانية التي أوردها  
ثم يسوق لها من الشواهد العربية الموثوق بها ما يقوى توجيهه  
واختياره . فمثلا عند قوله صلى الله عليه وسلم : \* فمن كانت هجرته  
الى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه \*  
يقول :

\* قلت : \* دنيا \* في الأصل مؤنث الأذني ، وأدنى أفعل تفضيل  
وأفعل التفضيل اذا تكبر لزم الافراد والتذكير . وامتنع تأنيثه وجمعه  
فكان حقه ألّا يستعمل الا كذلك كما لا يستعمل قصوى وكبرى . .  
إلا أن \* دنيا \* خلعت منه الوصفية غالبا ، وأجرى مجرى ما لم

---

(١) راجع مقدمة الاستاذ احمد محمد شاکر / صحيح البخارى ط / احياء التراث  
العربي / بيروت وخاتمة تحقيق شواهد التوضيح ص ٢٢٠



يكن قط وصفا مما وزنه " فعلى " كرجعى وبهوى . . .

ثم أخذ يورد من الشواهد ما يدل على توجيهه من أنه يجوز استعمال  
" دنيا " استعمال ما لم يرد ، إلا أسما .

ويقول فى البحث الرابع عشر عند الحديث " أمرنا أن نخرج الحيض  
يوم العيدين " الأصل يوى العيدين .

قلت : فى هذا الحديث توحيد ( اليوم ) المضاف الى العيدين  
وهو فى المعنى مثنى ، ولو روى بلفظ التثنية على الأصل ولفظ  
الجمع - لا من اللبس - لجاز . وفيه وفى أمثاله ثلاثة أوجه  
. . . الخ . . . وأخذ يذكر هذه الأوجه الثلاثة ويحتج لها .

ثانيا :-  
قد أكثر ابن مالك فى كتابه من الشواهد كثرة عظيمة تدل على  
تمكنه من الأدلة وعظيم إحاطته بها ، وبراعته فى تناولها  
بالأسلوب الذى يقوى حجته ويؤيد اختياره . ومثلا واحدا يضع  
أيدينا على شواهد التى اعتمدها : من القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ،  
والحديث النبوى الشريف ، ومأثور القول العربى الفصيح . فلنستمع  
إليه يحتج لجواز حذف همزة الاستفهام بقوله (١) : " وقد كثر  
حذف الهمزة اذا كان معنى ما حذف منه لا يستقيم بدونها كقولسبه  
تمالى : (٢) \* وتلك نعمة تمنىها على \* قال أبو الفتح " وغيره " :

(١) البحث الثامن والعشرون - حذف همزة الاستفهام ص ٨٧

(٢) الآية رقم ٢٣ من سورة الشعراء

أراد أو تلك نعمة ؟ ومن ذلك قراءة ابن محيصن : " سواء عليهم  
أنذرتهم " (١) بهمزة واحدة . ومنه قراءة أبي جعفر " سواء عليهم  
استغفرت لهم " (٢) بهمزة وصل ، ومن حذف الهمزة : لظهور المعنى  
قول الكمي :

ظربت وما شوقا الى البيض أطرب

ولا لعبا مفر وذو الشيب يلعب ؟

أراد أو ذو الشيب يلعب ؟

ومثله قول الآخر (٣) :

فاصبحت فيهم آمنا لا كمعشر أتوني فقالوا : من ربيعة أم مضر ؟

أراد : أمن ربيعة أم مضر ؟ . ومن حذف الهمزة قبل ما النافية  
عند قصد التقرير ما أنشده البطيوسي من قول الشاعر :  
(٤)

ما ترى الدهر قد أباد معدا وأباد القرون من قوم عاد

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلى الله عليه وسلم :

" يا أباذر عيرته بأمه " ، أراد أعيرته ، ومنه قول النبي

صلى الله عليه وسلم : " أتاني آت من ربي فبشرني أنه من ميات

من أمتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت وإن زني وإن سرق

قال وإن زني وإن سرق " أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) الآية : ٦ من سورة البقرة

(٢) الآية : ٦ من سورة المنافقون

(٣) قائله عمران بن حطان انظر شواهد التوضيح هامش ص ٨٨

(٤) لم أشر على قائله .

" أو إن زنى وإن سرق " . ومنه حديث ابن عباس رضي الله عنهما : " إن رجلا قال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه " وفي بعض النسخ " أفأقضيه " .

### تعلیق

إن ابن مالك ينتهج في هذا الكتاب منهجا رائدا ، تستشرفه الدراسات اللغوية والصرفية . فان معالجة القواعد من خلال النصوص ينفي عليها سهولة وعدوابة ، ويزيل عنها الجفاف والغموض والعقم .

### الموضوعات الصرفية في الشواهد :

بذلك الأسلوب الجميل والمنهج الرائد حوى كتاب " شواهد التوضيح " واحداً وسبعين بحثاً في مشكلات لغوية ونحوية وصرفية . جاءت المسائل الصرفية في مباحث متفرقة لمناسبات مختلفة . وقد تناول الأحكام الصرفية الآتية :

١ - حكم اجتماع الواو والياء . في البحث الأول عند قوله صلى الله عليه وسلم : " أو مخرجي هم " .

٢ - نقل حركة الهمزة . وابدال الهمزة بمجانسها . في البحث السادس والعشرين - عند قوله صلى الله عليه وسلم " ولكن خوة الاسلام " . كما تعرض لأحكامها أيضاً في البحث الرابع والخمسين والبحث السادس والستين .

٣ - جواز تأنيث المذكر اذا أول بمؤنث في البحث السابع والعشرين .

٤ - حذف همزة الاستفهام في البحث الثامن والعشرين .

- ٥ - اتصال نون الوقاية باسم الفاعل البحث الثاني والاربعين عند قوله صلى الله عليه وسلم " هل انتم صارقون " .
- ٦ - ابدال همزة " افتصل " وما كان على وزن افتصل مما فاءه ، واوا أوياء ، والسماعي والقياسي . في البحث الحادى والستين عند قول عائشة رضى الله عنها : " أمرها أن تترز " .
- ٧ - اجراء الوصل مجرى الوقف في البحث الخامس والستين عند قول الملك لعبدالله بن عمر رضى الله عنهما : " لن ترع لن ترع " .
- ٨ - افراد المضاف المثنى في البحث السادس والستين وتعرض في هذا البحث أيضا لصوغ المضارع من المضعف : القياسى والسماعى .
- ٩ - كسر حرف المضارعة وما فيه من لفات في البحث الثامن والستون .

٥ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ :

ألف ابن مالك في النحو والصرف مقدمة سماها " عمدة الحافظ وعدة اللافظ " ذكره الدماميني في تعليق الفرائد (١) ، وابن شاكرفي فوات الوفيات (٢) والسيوطي في بغية الوعاة (٣) ، والقري في نفح الطيب (٤) وكبرى زاده في مفتاح السعادة (٥) ، والزركلي في الأعلام (٦) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٧) .

وعمدة الحافظ رسالة مختصرة في هذين العلمين " ذكر الأستاذ المحقق أحمد يوسف نجاتي أن له أيضا العمدة " ثم شرحه ، وشرحه كذلك أبو أمانة النقاش المتوفى سنة ٧٦٣ هـ وأبو ياسر بن عمار المالكي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ ، وابن العطار علي بن إبراهيم بن داود الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٤ هـ " (٨) .

(١) تعليق الفرائد ص ٢

(٢) فوات الوفيات ص ٤٥٣/٢

(٣) بغية الوعاة ١٣١/١

(٤) نفح الطيب ٤٢٥/٢

(٥) مفتاح السعادة ١١٦/١

(٦) الأعلام ٩٣١/١

(٧) دائرة المعارف الإسلامية ٣٨٥/٢

(٨) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٢١

٦ - شرح العمدة :

اتبع ابن مالك مقدمته تلك - عمدة الحافظ وعدة اللافظ -  
بشرح ضافه عُرِف في بعض المصادر (١) بـ " شرح العمدة "  
وفي بعضها (٢) بـ " العمدة وشرحه " .

نسخة المخطوطة :

والكتاب لم ينشر على الناس مطبوعا - حسب على - إلا الجزء الأول  
منه (\*) وتوجد منه نسخة مخطوطة في برلين برقم ( ٦٦٤٢ ) والرباط  
٢٤٥ والقاهرة ثان ( ١٣١/٢ )<sup>(٣)</sup> ، وبمكتبة الأزهر نسخة تحت  
عنوان " تنبيهات ابن مالك على مقدمته " عمدة الحافظ وعدة اللافظ "  
برقم ( ٢٣٤٧ ) السقا ووجدت منه نسخة مصورة بمركز البحث العلمي بكلية  
الشرعية بمكة المكرمة على " ماكرولم " أخذ من مخطوطة مكتبة الأوقاف  
العامة ببغداد رقم ( ١٤١٨ ) ومنه أخذت هذه الصورة التي اعتمدت عليها  
في هذه الدراسة .  
وقد وجدت الشرح محققا بكلية اللغة العربية أخيرا . وقد استفدت منه  
في المقارنة بين النص المخطوط والمحقق .

---

(١) انظر بغية الوعاة ١٣١/١ .

(٢) الدماميني تعليق الفرائد ص ٢

(٣) تاريخ الأدب العربي ٤٩٤/٥

(\*) أفادني بنشر الجزء الأول د/عبد المنعم هريدي وهو الذي قام بتحقيقه

واعتذر عن اعطائي نسخة منه وقد بحثت عن هذا الجزء الذي نشر في المكتبات  
العامة بالقاهرة فلم أعثر عليه ، ووجدت في تحقيق الشرح المخطوط بمكتبة  
كلية اللغة العربية بالأزهر ما كفاني مؤنة البحث عن الذي نُشر .

وصف مصورتى :

عنوانها : " شرح العمدة فى النحو "

خطها : نسخ عادى غير مشكول لا يخلو من بعض الأخطاء الإملائية

التي لا تغير المعنى ، تقع فى ١٥٥ لوحة تكوّن ٣١٠ جانباً من القطع الكبير مسطرتها ٢٣ سطراً .

بدايتها ونهايتها : جاء فى أولها بعد البسطة " قال الشيخ

جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك . وانتهت بهذه العبارة " تم الشرح بمون الله وحسن توفيقه " .

وفى صفحة أخيرة بيت من الشعر ، ثم عبارة " عدد أوراق هذا الكتاب

١٥٤ ثم تملكات .

ملاحظة : خلت النسخة من التعليقات . وتاريخ النسخ .

واسم الناسخ .

موضوعه :

وإذا عدنا الى الكتاب نفسه فإننا نجد فى أوله مقدمة مختصرة كمادة

ابن مالك فى ايجاز مقدمات مصنفاته ولكنها كاشفة عن غرضه : " قال

حامدا ومصليا ومسلما هذه تنبيهات مختصرة يستبان بها على ما

تضمنته مقدمتى الموسومة " بعمدة الحافظ وعدة اللافظ " والله

المرجو لتيسير الصواب وتوفير الثواب وأنه مقبل الأعمال ، ومبلغ الآمال . "

فموضوع الكتاب اذن هو شرح لمتن العمدة الذى عالج فيه الصنف

الى جانب النحو .

منهجه في الشرح :

من تلك المقدمة الموجزة التي وضعها المؤلف لشرحه و من تتبع الشرح نفسه يبدو منهجه وتوضح طريقة عرضه في الآتى :

أولا :-

يجتزئ الشاچ من الأصل - المتن - جملة أو جملا مصدرية ب (ص)

ثم يبدأ الشرح مصدرا ب (ش) يبدأ أولا بذكر محترزات التمرير

وقيوده ان وجدت ثم يبين مراد المتن ويوضحه فمثلا قوله :

" ص جمع السلامة ذوالألف والتاء لأعلام المؤمن مطلقا ،

وأعلام المذكر المؤمن بالتاء ، ولكل شائع ذى علامة ٠٠٠ الخ " (١)

"ش جمع السلامة ، فبذكر الألف والتاء خرج التشبيه بالمتنى ،

وتقيده بذكر الألف والتاء أجود من تقيده بالتأنيث ، لأنَّه

قد يكون لمذكر كـ الحج أشهر معلومات \* (٢)

وينبغى أن يعلم أن هذا الجمع : مقيس وغير مقيس ، فالمقيس

سنة أضرب :

أحدها : جمع أعلام المؤمن مطلقا ، أى : بتاء التأنيث كانت كـ "مئة"

أو بالألف كـ "سعدى" أو بلا علامة كـ "هند" .

والثانى : جمع أعلام المذكر المؤمن بالتاء كـ "طلحة ٠٠٠" وعلى

هذا النحو يفيض في الشرح .

(١) لوحة ١٤٢

(٢) الآية رقم ١٩٧ من سورة البقرة



ثانيا :- يكثر من ذكر الآراء المختلفة في للمسألة الواحدة يعرضها أولا

ثم يرجع بينها ثانيا ويقوى اختياره وترجيحه ثالثا .

فمثلا عند الكلام في الفصل بين " فعل التعجب والتمعجب منه " يقول : (١)

" وجواز الفصل بالظرف وعديله المتعلقين بفعل التعجب ، هو

مذهب الجرمى والفراء والفارسي ، وهو اختيار ابن خروف والشلوبين ،

قال الشلوبين : حكى الصيمرى أن مذهب سيويه منع الفصل بين فعل

التمعجب ومعموله والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور ."

ثالثا :- تلاحظ أن ابن مالك في الشرح يسند الحديث الى نفسه أحيانا

كقوله : " وقد نبهت على ذلك " (٢) . و " نبهت بذلك . . . . "

" وكان تنبيهي " (٢) .

وقد يستعمل كلمة المصنّف في بعض الأحيان لعبارة المتن كقوله : (٣)

" قال المصنّف " .

رابعا :- يكثر ابن مالك في شرحه من سوق الشواهد العربية يقوى بها

حجته ، أو يوضح بها قاعدة ، وهو شواهد التي الفناها - القرآن

الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، ومأثور القول ؛ شعرا ونثرا ، فلنستمع

اليه يقول (٤) " ونبهت بذلك على أن هذا الجمع - جمع المذكر السالم -

(١) لوحة ١١٢

(٢) انظر لوحة ٠٩٩ - ١٤٥

(٣) انظر لوحة ١٤٥

(٤) لوحة ١٤٥

يجوز استعماله فيما لا يعقل ، ، اذا نزل منزلة من يعقل ، بأن  
ينسب إليه ما ينسب الى العقلاء ، كالسجود والتسبيح والطاعة ، فمن  
ذلك قوله تعالى (١) : \* إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ  
رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ \* ومنه قوله تعالى (٢) : \* فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ  
إِيْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ \* .

ويستشهد على صوغ اسم الهيئة من الثلاثى بزنة " فَعَلَةٌ " بقوله :  
صلى الله عليه وآله اذا قتلتم فأحسنوا القتلى ، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة " (٣) .

خامساً :-

يورد أحيانا كثيرة اللغات المسموعة في اللفظ الواحد ويرجح

بعضها على بعض فمثلا جاء في السَّحْج (٤) : " وتصحيح ما عينه " واوا "

كصون ، ومقوود لغة ضعيفة ، وكذلك قولهم في " مشوب "

مشيب ، وفي مهيب مهيووب ، والأول أسهل لأنه محمول

على شيب والثاني أضعف لأنه محمول على هوب وهى لغة

ضعيفة .

الموضوعات الصرفية في شرح الحمدة :

عالج ابن مالك في " عمدة الحافظ وعدة الالفاظ " وشرحه بجانب

النحو الموضوعات الصرفية الآتية :

(١) الآية رقم ٤ من سورة يوسف

(٢) الآية رقم ٤١ من سورة فصلت

(٣) لوحة ١٠٧

(٤) لوحة ١٠٤

اسم الفاعل ، صيغ المبالغة ، الصفة المشبهة ، اسم  
المفصول من الثلاثي و من غيره ، أبنية المصادر من الثلاثي  
وغيره ، اسم المرة واسم الهيئة ، المصدر الميمي ، اسمى  
الزمان والمكان ، أفعال التعجب ، اسم التفضيل ، التانيث ، النسب ،  
كيفية التثنية والجمع ، جمع التكرير ، التصغير ، الوقف .

### تعليقات :

- أ - نلاحظ من قائمة الموضوعات أن ابن مالك - على غير عادته -  
لم يستوفى دراسة كل الموضوعات الصرفية ، كما عوّدنا في كثير من  
مؤلفاته التي عالج فيها الأبواب الصرفية بجانب الأبواب النحوية .  
فهو مثلاً لم يذكر باب " التصريف " وباب الاعلال والابدال وغيرهما  
من أحكام الصرف التي درج المؤلف وغيره على ذكرها تحت باب  
" التصريف " دون أن يذكر لذلك سبباً ولعل مرد ذلك إلى أن  
" الحمدة " كتاب مختصر موجز يتضح هذا من مقدمة الشرح إذ جاء  
فيها : " مقدمتي الموسومة بعمدة الحافظ " فمراعاة للاختصار ذاك اكتفى  
بتلك الموضوعات الصرفية دون أن يستوعب كل قضايا التصريف .
- ب - وضعت كل مادة من مواد الكتاب تحت فصول وعالج كل  
فصل قواعده ومسائله في صورة مترابطة ، فلم يزد في الشرح باباً أو  
فصلاً ، لم ترد الإشارة إليه في المتن ، إلا في حديثه عن كيفية  
التثنية والجمع أفعال للمقصود والمنقوص والممدود في إيجاز لمناسبة  
كيفية تثنية وجمع ما آخره ألف أو ياء أو همزة .
- ج - أسلوب الشرح نثر مسلسل عذب ، كاشف عن أصله في بيان ووضوح .

فلا يكاد يذكر قاعدة إلا ويتبعها مثالا أو أمثلة توضحها ، استمع  
اليه يقول (١) :

\* ويصاغ من فعل المفعول المأمون فيه اللبس ( أفعل تفضيل )  
كما صيغ منه فعل تمجب فيقال زيد أبخت من عمرو وأنى علينا من  
خالد ، وأنى بحاجتك من أخيك ، ولا أحرم ممن عدم الانصاف ،  
كما يقال في التمجب ما أبخته وما أوفاه وما أعناه ، وما أحرم ممن  
عدم الانصاف . ولا يصاغ أفعل تفضيل من غير فعل ، إلا بسماع  
ولا من فعل المفعول المحذور فيه اللبس . . . فإن أمن . . . فلا مانع  
فلذلك قالوا في المرجوين . والمخوفين ، والمكروهين والمحبوبين  
هذا أرجى وهذا أخوف وهذا أكره وهذا أحب . \*

٧ - الكافية الشافية :

الكافية الشافية الكبرى منظومة تناولت على النحو والصرف بإفاضة  
واسهاب . فهي تقع في نحو ثلاثة آلاف بيت من مودج الرجز وبالتحديد  
تضم ٢٧٩ بيتا . جاء في أولها :

قال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهد

الحمد لله الذي من ربه توفيق من وفقه لحمده

ويقول عنها ناظمها :

وهذه أرجوزة مستوفية عن أكثر المصنفات مهنية

فمن دعاها قاصدا بالكافية مصدق ، ولو يزيد الشافية

وجاء في ختامها :

وقد جمعت نظم هذا الباب مكلا أبواب ذا الكتاب

هذا وقد عني بتحقيقها ودراسة منهجها مقارنا بالألفية أستاذي الفاضل  
د / راشد الراجح الشريف . فقد أغنانا عن ذلك وعن توثيق نسبتها ، وذكر  
نسخها المخطوطة والمطبوعة . أما ما اشتملت عليه من موضوعات صرفية  
فنذكره ضمن شرحها .

٨ - شرح الكافية الشافية . المسي " بالوافية :

شرح ابن مالك منظومته " الكافية الشافية " بشرح عرف بـ " الوافية " ذكره الدماميني (١) ، والسبيوطي (٢) ، والمقري (٣) ،

(١) تعليق الفرائد ص ٢

(٢) بغية الوعاة ١ / ١٣٢

(٣) نفع الطيب ٢ / ٤٣٠

والزركلي (١) ، و/بركات (٢) كما جاء ذكره في نظم المصنفات .

و " كافية " مشروحة أصبحت تفي لعمري بالعلمين فيها

تسهلا .

#### نسخة المخطوطة :

الكتاب لم يطبع - حسب علي - توجد منه نسخ خطية - كما يقول

بروكلمان (٣) - " شرح المؤلف بائنة ١٣١/١ ، وبتحوا الوافيه

بالظا هرية ٦٨ ، ١٥٢ القاهرة ثان ١٣٤/٢ ، والجزائر ١/٦٢ .

#### صورة المخطوطة :

أخذت هذه المصورة التي اعتمدت عليها في دراسة هذا الكتاب من

" ميكروفلم " مصور على مخطوطة دار الوثائق القومية (٤) برقم ( ٦٤٥ نحو) .

#### خطها :

كبت المخطوطة بخط النسخ الجميل مع الضبط التام . ووضعت أبوابها

وفصولها بصورة متميزة وبالحروف البارزة وهي تقع في ٢٦٦ لوحة من

القطع الكبير مسطرتها ٢١ سطرًا .

#### بدايتها ونهايتها :

بعد البسمة " قال الشيخ الإمام العلامة ترجمان الأدب وحافظ لسان

---

(١) الاعلام ٩٣٧١

(٢) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ١٩

(٣) تاريخ الأدب العربي ٢٧٨/٥

(٤) تفضل وأغارنيه مشكورا استاذي المفضل الدكتور راشد الراجح الشريف جزاه الله

خيرًا على صادق تعاونه .

الحرب أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجبلي ولعلها بداية  
لأحد تلاميذه .

وآخر أبيات الكافية التي ختمت بها ثم عبارة : " آخر الكتاب والحمد  
لله . . . . "

### مقدمة الشرح ومنهجه :

وضع ابن مالك لشرحه مقدمة ، جاء فيها :  
" سألتني بعض الأديب المعتنين بحقائق الأنبياء ، أن أتلو " الكافية  
الشافية " بشرح تخف به المؤنة ، وتحف به المعونة ، يكون  
به الغنى مضمونا ، والمعناء مأمونا ، فأجبت دعوته دون توقف ،  
وانجزت عدته دون تخلف ، واستوهبت من الله التلطف في حسن  
التصرف . . . . والتأمن من التعسف والتكلف ، مفتحا بخلوص النيّة ،  
مختتما بحصول الأمانة ، إنّه واهب كل خير ، كاف كل ضير "  
أوردت هذه المقدمة كاملة لأيدى عليها ملاحظات في تلخيص في إنجاز غرض  
السموّ لف من تأليف وطريقة عرضه للموضوعات التي عالجهما .

أولا :-  
بيّن المؤلف أن موضوع كتابه هو شرح " الكافية الشافية ، كما  
بيّن أسباب تأليفه ملخصا لها : في اجابة بعض السائلين ممن  
لا يسعه ردّ دعوتهم بأن يشرح نظم " الكافية الشافية " كما أشار  
إلى أهمية هذا الشرح للدارسين عامة .

ثانيا :-  
أن هذا الشرح يمتاز باليسر والسهولة : لتخف به المؤنة ، وتحف  
به المعونة . ليس فيه تكلف ولا تعسف ، وفي أسلوب بسيط سهل

وقد أوفى ابن مالك بوعده فجاء شرحه سهلا ميسرا ، وهذا  
يلمسه في وضوح - كل مطلع عليه ، هرقارى له \*

ثالثا :- انه شرح مبسوط كثر فيه الأمثلة فلكل قاعدة مثال أو أكثر

يوضحها • وكثر فيه الشواهد فلكل قاعدة شاهد أو أكثر يقويهما •  
بسطت فيه آراء النحاة والصرفيين ، فجاء الكتاب موسوعة مفنية  
عن كثير من المصنفات في علمي النحو والصرف ، أو كما يقول مؤلفه :  
" ليكون به الفنى مضمونا • وقد سبقت أمثلة لذلك حين تناولت  
الحديث عن " شرح ابن مالك المأخوذ من كافيته ، فلا داعى  
لاعادة ذلك مرة أخرى •

الموضوعات الصرفية في " الواقية " :

سبق القول بأن متن هذا الشرح هو " الكافية الشافية " التى  
عالجت مسائل الملمين - النحو والصرف - غير أن ابن مالك جرد أبوابها  
من الصرف مستقلة متنا وشرحا في كتابه " شرح ابن مالك على تعريفه المأخوذ  
من كافيته " كما سبق به البيان • وأبقى الأبواب الصرفية التى تتداخل  
في أبواب النحو عادة أولها علاقة بالمركبات كما قيل • وهى عشرة أبواب  
على النحو التالى :

صيغ المبالغة ، الصفة المشبهة ، أفعال التعجب ، اسم  
التفضيل ، التانيث ، المقصور والممدود ، كيفية التثنية والجمع ،  
جمع التكسير ، التصغير ، النسب •



تعليق :

لست في حاجة إلى بسط القول في طريقة عرض الشيخ  
لهذه الموضوعات في شرحه ، فقد سبق القول في منهجه  
مفصلاً حين الحديث عن منهجه (١) في شرح ابن مالك  
على تصريفه للأخوند من كافيته \* فهذا الأخير جزء من  
الشرح كله ثم جرد في كتاب منفصل \*

---

(١) انظر ص ٧٩ وما بعدها من هذا البحث \*

٩ - المقدمة الأُسديّة :

ذكرها بهذا الاسم منسوبة الى ابن مالك الصفدى فى الوافى بالوفيات (١) ،  
وابن شاکر فى فوات الوفيات (٢) والسينوطى فى بغية الوعاة (٣) ،  
والمقبرى فى نفع الطيب (٤) ود / بركات فى ابن مالك وتسهيل  
الفوائد (٥) .

وصف صورتى :

وبين يدي من هذا الموء لف نسخة مصورة من " ميكروفلم " بمكتبة مركز  
البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى / بكلية الشريعة / مكة المكرمة - صور  
على مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم ( ٩٦٦٩ ) .

خطها /

كتبت بخط النسخ الجميل خاليا من الضبط ، تقع فى ٢١ لوحة  
تكوّن ٤٠ جانبا مسطرتها ١٦ سطرًا ، بها تعليقات كثيرة فى  
الصفحتين الأولى والأخيرة بخط غير واضح .

اسم الناسخ : يوسف بن الشيخ محمد بن الشيخ عبد الحيدرى الصيرى .

تاريخ النسخ : اليوم السابع عشر من شهر ردى القعدة سنة ١١٢٠ هـ

بدايتها : فى الصفحة الأولى مكتبة الأوقاف العامة / بغداد / المقدمة

الأُسديّة الموء لف : ابن مالك ، وفى الصفحة الثانية : قال الشاعر ٠٠٠ الخ

(١) الوافى بالوفيات ٢٠٦/١

(٢) فوات الوفيات ٤٥٣/٢

(٣) بغية الوعاة ١٣٢/١

(٤) نفع الطيب ٤٢٤/٧

(٥) ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٢٣

ونهايتها : عبارة " انتهت المقدمة الموسومة بالحدود " وبقية

المبارة غير واضحة .

المقدمة :

إذا عدنا للمخطوطة نفسها وجدناها رسالة تعالج مشكلات نحوية وصرفية

ولغوية .

قال الصفدي (١) هو يترجم لتقى الدين الأُسْد ولد الناظم : " والمقدمة

الأُسدية لوالده أيضا وهي صغيرة نثر وضحتها باسمه " وقال المقرئ (٢)

" والمقدمة الأُسدية وضحتها باسم والده الأُسْد " .

منهجها وطريقة عرضها :

ليس للكتاب مقدمة تفصح عن غرض ، تأليفه ، وموضوعه أو تبين

منهجها . ولكن من استعراض الكتاب يمكن أن نلمح السمات الآتية :

أولا :-

يبدأ المؤلف ببيت من الشعر يقدمه بقوله قال الشاعر ثم يناقش

المفردات من الناحية اللغوية والصرفية ، ثم يعرب البيت كله وأخيرا

يتحدث عن المعنى في إيجاز ، ويعلق عليه بما يدل على الاستحسان

كما في قوله " في منتهى السباحة " . (٣)

ثانيا :-

يسوق الشواهد كما دته من القرآن الكريم وقراءته ورسمه يقوى

(١) الوافي بالوفيات ١/٢٠٦

(٢) نفح الطيب ٢/٤٢٤

(٣) انظر لوجه ٢ و ١٢

بها ما يراه من رأى ومذهب فمثلا يجتج لجواز حذف حرف النداء  
تخفيفا بقوله (١) تعالى : ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ (٢) .  
ويستشهد لجواز رسم لام التوكيد منفصلا عما بعده بقوله (٣) " ونظيره  
فى التنزيل ﴿ فمال الذين كفروا ﴾ (٤) ﴿ ومال هذا الرسول ﴾ (٥) . . . . . تكتب  
منفصلا فى المصاحف . "

ثالثا :-

يتعرض للآراء المختلفة فى إيجاز دون أن يبسط القول  
فيها والترجيح بينها - كما هى عادته فى كتبه النثرية - فمثلا  
يقول (٦) " وتعلم أصلها تتعلم حذف إحدى التاءين ، قال  
البصريون وسيبويه أنها الثانية ، وقال الكوفيون أنها  
الأولى . "

أسلوبها :

إن أسلوب المقدمة يمتاز بالبساطة والسهولة ، ولعل المؤلف قصد الى  
ذلك قصدا ، لأن هذا الكتاب كما يقول المقرئ : (٧) وضعه لولده  
تقى الدين الأسد وهو صاحب متجر وليس له فى العلم شأن يذكر .

(١) لوحة ٢

(٢) الآية رقم ٢٩ سورة يوسف

(٣) لوحة ٨

(٤) الآية رقم ٢٨ من سورة الماعج ﴿ فمال الذين كفروا قبلك مهطعين ﴾

(٥) الآية رقم ٧ من سورة الفرقان ﴿ وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ﴾

(٦) لوحة ١٥

(٧) نفع الطيب ٤/٤٢٤

كما أن ابن مالك جنح في هذا الكتاب الى ما يشبه الألفاظ النحوية  
كانه أراد بها التسلية والترغيب في طلب علم العربية كقوله (١) " قال  
الشاعر :

" أكلت دجاجتين وديكتين .....

..... وديكتين ليس بتثنية " ديكة " حتى يكون معطوفا عليه بل  
صفة لدجاجتين ونصبها بالياء ، والوديك فعيل من الودك وهو الدسم  
أى : سميتين .

الموضوعات الصرفية في " المقدمة الأُسدية " وطريقة عرضها :

ليس للمقدمة فهرس موضوعات وليس لها أبواب وفصول . وإنما أدار  
المؤلف مباحثها حول ٢٦ بيتا من الشعر . يقدم البيت - كما  
قلنا - ويناقش ما فيه من مسائل لنحوية وصرفية ونحوية .  
فقد ضمت مسائل صرفية متنوعة جاءت في ثنايا مناقشته للأبيات  
التي كانت محور مباحث المقدمة ، فمثلا عند قوله (٢) " قال آخر :

أقول لعبدالله لما لقيته ونحن بوادي الروم هذا القنطري  
أعلم أن أصل " الله " اله من ألها اذا عُد فهو مصدر بمعنى  
مفعول ، معناه مالوه ، أى : معبود ، أدخلت عليه لام التحريف ،  
فصار الاله ، ونقلت كسرت العين الى اللام ، وحذفت الهمزة على غير  
قياس ثم فُخِم بعد الفتح والضم . لرفع الالتباس باللات اسم الصنم عند

(١) لوحة ١٢

(٢) لوحة ٤

الوقف ، وعدم النقل ، دون الكسر للنقل ، فصارت اللام عوضا من الهمزة فبقى " اللّ " يمثل هذه الطريقة عالج المباحث الصرفية الآتية :

- ١ - بعض أحكام الوقف (١)
- ٢ - حذف احدى الهمزتين تخفيفا (٢)
- ٣ - حذف احدى التاء بين المبدؤ وبهما المضارع (٣)
- ٤ - حكم اجتماع الواو والياء (٤)

كتاب ليس لابن مالك :

البرود الضافية والمقود للضافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية "

نسب أحد الباحثين (٥) هذا الكتاب لابن مالك قال : " ثم إن ابن مالك

شرح كافية ابن الحاجب شرحا ما تزال مكتبة - عارف حكمت في

المدينة تحتفظ بنسخة منه . . . بعنوان البرود الضافية والمقود الضافية

الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية . "

وقد أهمنى أمر هذا الكتاب جدا للأسباب التالية :

---

(١) لوحة ٨

(٢) لوحة ١٠

(٣) لوحة ١٥

(٤) لوحة ١

(٥) هو الاستاذ طارق عون الجنائى فى " ابن الحاجب وآثاره ومذهبه " ر/م

ص ٧٦ ط / أسعد / بغداد .

أولاً :-  
لم تذكر كتب التراجم لابن مالك كتاباً بهذا العنوان إلا ما أحال  
عليه الباحث ، من مجلة العرب ٢٤٣/٣ ، كما أن الباحثين فى  
نحو ابن مالك لم يذكروا له كتاباً بهذا الاسم - حسب على -

ثانياً :-  
إذا صحت نسبة هذا الكتاب لابن مالك ، فهو من آثاره النحوية  
ما دام شرحاً لكافية ابن الحاجب ، يمكن أن يتعرض فيه الناظم  
لبعض المسائل الصرفية ، التى علينا دراستها وبيان جهده فيها .

ثالثاً :-  
إذا ثبت ان الكتاب لابن مالك يكون نموذجاً لمنهجه فى شرح  
مؤلفات غيره من العلماء ، لا نرى لم أجد - فيما وقفت عليه - كتاباً  
لابن مالك يشرح فيه كتاباً لغيره من السابقين .

لهذه الأسباب ولغيرها سافرت الى المدينة المنورة ، وبعد زيارة مسجدها  
الشريف ، والتحية على سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام ، قصدت مكتبة  
شيخ الاسلام عارف حكمت ، وقد كانت المكتبة مغلقة لمدة ثلاثة  
أشهر خلت ولكن بتوفيق الله - تعرفت على أمينها (١) بعد جهـد  
وشرحت له ما جئت من أجله . فلبى الرجل طلى فى شهامة ومروءة ،  
رغم أنه فى اجازة رسمية ، وذهبتنا معا الى المكتبة ، وشرعت فى تنفيذ  
مهمتى ولكنى فوجئت بالحقيقة التالية من الفهرس العام .

رقم الكتاب : ٢٥٠٣ - تصنيف ٤١٥/٢٠

---

(١) هو الشيخ على العلوى

اسم الكتاب : البرود الضافية والمقود الصافية الكاهلة للكافية

بالمعاني الثمانية وافية •

اسم المؤلف : تأليف الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري •

لنسخه : أحمد بن سعيد القرشي عام ٩٧٢ م

هكذا وردت الحقيقة في الفهرس العام للمكتبة دون عناء • فلم أكتف بهذا  
فطلبت المخطوط لعل كاتب الفهرست لم يكن دقيقا في نقله فوجدت  
أن الورقة الأولى تحمل اسم الكتاب كاملا - وكلمة " لمولانا جمال الدين "  
فقط • وفي الورقة الثانية خُطية الكتاب استمرت الى الورقة التي تليها  
وفي آخر الخُطية قال مولانا جمال الدين ثم الشرح ••• وفي الورقة  
الأخيرة عبارة " انتهى والله أعلم " ثم اسم الناسخ •

فالكتاب لا يحمل ما يدل على مؤلفه صراحة • ثم استعرضت الكتاب  
صفحة صفحة فتبين لي من قراءة الخُطية واستعراض موضوعات المخطوط  
ما يقوى ظني من أن الكتاب ليس لابن مالك ذلك :

١ - أن الخُطية طويلة جدا على غير ما ألفنا من افتتاحيات ابن مالك

لمؤلفاته التي اتسمت بالايجاز والتركييز • فخُطية " البرود الضافية "  
على طولها تحدثت عن موشوعات شتى ، ما رأيتها في مقدمات كتب الناظم ،  
مثل الحديث عن نشأة النحو وفوائد العربية في الدنيا والآخرة وأنها  
لسان أهل الجنة ••• الخ

٢ - لفت نظري في الخُطية الصلاة والسلام على الامام على رضى

الله عنه يقول المؤلف " ••• سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى



الله عليه وعلى آله ما طلع نجم أو غرب وعلى ابن عمه وشريكه فـى  
النصب الذى أسس قواعد الأعراب ورثب ، وعليه سلم الله ما لحن لحن  
أو أعرب " ولم أر مثل هذا فى خطب ابن مالك بل ان الامام على رضى  
الله عنه حين يرد ذكره فى كتب المؤلف فكثيرا ما يترضى عنه مثل قوله  
فى شرح التسهيل (١) " وقال على رضى الله عنه " وقوله أيضا " ومن ذلك  
قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلى وفاطمة رضى الله عنهما " (٢) .

ذكر المؤلف فى خطبته أنه كان يدرس كافية ابن الحاجب " فيما

غير من الحقب . وألقيت عليها مذاكرة على جماعة من الطلب " .

ولم يعرف عن ابن مالك أنه كان معنيا بكافية ابن الحاجب .

إن أسلوب الكتاب عموما ومعالجته لموضوعات الكافية لا يدل على أن مؤلفه

كان ذا قدم راسخة فى هذا الفن ، ولهذا أشك أيضا أن يكون الكتاب

لا بن هشام ، فضلا أن يكون لابن مالك .

فبعد أن توصلت الى هذا الاقتناع وبأن الكتاب ليس لابن مالك توجهت

لأمين المكتبة - وهو رجل عالم بتاريخها ويعرف كل شىء عنها تقريبا -

بهذا السؤال : " رأيت فى الفهرس الحام للمكتبة أن هذا الكتاب لجمال الدين

بن هشام الأنصارى . وليس فى الكتاب ما يؤكده هذا ؟ ، إذ أن الكلمة

الوحيدة - لمولانا جمال الدين - لا تفيد هذه النسبة لأن جمال الدين لقب

---

(١) شرح التسهيل ص ٤٧

(٢) المصدر السابق ص ١١٧

لبعض من العلماء منهم ابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن هشام ؟ فكيف  
عرفتم انه لابن هشام ؟ " قال : " إن هذا الفهرس نقل نقلا حرفيا من  
سجل سابق كتب وفق بطاقة كانت مرفقة مع كل مؤلف " فهو مؤلف كـ  
ان الكتاب لابن هشام وليس لابن مالك وهذا ما قصدته والله أعلم .

مؤلفات مفقودة :

تلك هي مؤلفات ابن مالك التي قد رلى الاطلاع عليها في المكتبات  
العامة والخاصة .

وقد ذكرت له المراجع بعض مؤلفات ( نحوية وصرفية ) لم  
استطع الوقوف عليها منها :

- ١ - الفيصل على المفصل - ذكره السيوطي في المزهري (١) .
- ٢ - المؤصل في نظم المفصل . جاء ذكره في نفع الطيب (٢) وبغية  
الوعاء (٣) .
- ٣ - اكمال العمدة وشرحه . أشار اليه ناظم المصنفات في قوله :  
وآخر سماه باكمال عمدة مزك عليها في البحوث وعللا  
وصنف للاكمال شرحا ميثا معانيه حتى غدت ربة انجلا
- ٤ - فتاوى في الصربية . ذكره السيوطي في بغية الوعاء وحاجي  
خليفة في كشف الظنون (٤) .

---

(١) المزهري ١/٢٨٨ ب

(٢) نفع الطيب ٢/٤٢٣

(٣) بغية الوعاء ١/١٣٢

(٤) كشف الظنون ٢/١٩٥

- ٥ - ارتشاف العنرب • ذكره الزركلى فى الاعلام وتشكك فى  
نسبه لابن مالك د / عبد الرحمن السيد (١) .
- ٦ - النكت على كافيه ابن الحاجب • ذكره الشيخ يس العلمى فى  
حاشيته على التصريح (٢) .

ومن الكتب الصرفية التى قيل انه ألفها ولم أعثر عليها أيضا :

- ١ - شرحه على لامية الأفعال • ذكره المقرئ فى نفع الطيب (٣) .
- ٢ - الوفاق فى الابدال • جاء ذكره فى نظم مصنفات ابن مالك  
وألف فى الابدال مختصرا له دعاه الوفاق فاق تصنيف من خلا

---

(١) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ر / م / خ / دار العلوم ص ٣٩

(٢) حاشية يس على التصريح ٥٧/١

(٣) نفع الطيب ٤٢٤/٢

### الفصل الثالث

#### منهجه في هذه المؤلفات

لقد وقفت مع كلِّ مصنف من مصنفات ابن مالك الصرفية والتي عالج فيها الصرف والنحو معا ، وقفة حاولت أن أبين فيها منهج المؤلف في كلِّ كتاب على حدة . وهذه وقفة أخرى أحاول فيها إبراز السمات المشتركة لخصائص منهج ابن مالك في مؤلفاته عموما ، ويجمع خصائص منهجه التأليفى - فى نظرى - ظاهرتان هما : طبيعة المعلم ، ونزعة التحرر . فهاتان النزعتان يبدو أنهما جماع خصائص منهج المؤلف فى مؤلفاته ، واليك التوضيح :

#### أولا - طبيعة المعلم :

قضى ابن مالك فترة طويلة من حياته فى ممارسة مهنة التعليم ، ومعايشة حلقات الدراسة . فاكسب هذه الطبيعة مع استعداد فطرى يبدو فى هجر الأوطان ومفارقة الخِلان الى مناهل العلم والعرفان وقد انعكست آثارها على مؤلفاته و يبدو ذلك فى :

أ - توخى السهولة والتيسير فى اختيار الآراء وفى عرض المادة فهو يصرح كثيرا بأنه اختار هذا الرأى أو ذاك لأنه الأسهل والأيسر عن التكلف والتعقيد . ( ١ )

وحين يعرض مادته العلمية يلتزم لها أيسر السبل وأقرب المسالك

---

( ١ ) شرح التسهيل ص ٤٥ م

الى نفس القارئ . ظهر هذا في دقة تنظيم اكثر مؤلفاته في ابواب  
وفصول مرتبة منسقة . ولعل كل هذا يفسر اتجاه الناس الى كتب الناظم  
قارئين ومقرئين . وسبب انتشارها في مجالس العلم ومراحل الدراسة المختلفة .

ويمكن القول أن محاولات التيسير والسهولة التي ينشدها المؤلف في  
مؤلفاته هي التي حدثت به أيضا أن يكثر من النظم التعليمي . حتى  
كاد أن يبلغ فيه النهاية . وقد بلغت جملة مؤلفاته نظما خمسة عشر  
مصنفا ولا يخفى ما في النظم من معونة الدارسين على حفظ القواعد وسرعة  
استحضارها . وتكفي " الألفية " على هذا مثلا . فهي منذ تأليفها  
والي اليوم . قل أن نجد من طلاب العربية من لا يحفظها أو يحفظ قدرا  
كبيرا من أبياتها . مع ما - يمتاز به نظم ابن مالك من روعة وسبك . (١)

ب - وتبدو طبيعة المعلم كذلك في تعهد ابن مالك المستمر لمؤلفاته  
" فقد كان رحمه الله يمني بتحريرها ويولج بتهديبها فيزيد وينقص وينقح  
ويخلص " (٢) لتبدو دائما متناسبة مع مراحل الدارسين وقدرات تحصيلهم ،  
فهو يختصر المطول منها - لأنه كما قيل ومن التطويل كُلت الهمم - فقد  
لخص " الكافية الشافية " في " الخلاصة " . ويشرح الموجز الفاضل منها  
ليقربه الى الفهم " لتحف به المعونة وتخف به المؤنة " فقد شرح كثيرا  
من مؤلفاته مثل " الكافية الشافية " و " العمدة " و " التسهيل " و " تحفة  
المودود في المقصور والمدود " لتناسب قدرة الطالبين " من مبتدئ وشاد ،

(١) انظر ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٤٤

(٢) للتذليل والتكميل / م ج ١ لوحة ٢٠٢ .

ومنته ، فجمع فيها بين وجيز ووسيط ، وبسيط حبا في تعميم  
النفح (١)

ج - تنوع الأساليب • شأن المعلمين ، فنراه كثيرا يستخدم أسلوب  
الحوار • فيخاطب حيناً • ويستفهم • ويوجب أحيانا آخر • ويسوق  
الأمثلة في معظم الأحيان ولا يخفى ما في مثل هذا الأسلوب من مساعدة  
على الفهم وتنشيط الذهن فاسمه يخاطب (٢) :

وضاعف اللام اذا أصل بقى كراء جعفر وقاف فستق

فإن يك الزائد ضعف الأصل فاجعل له في الوزن ما للأصل

واحكم بتأصيل حروف سمسس ونحوه والخلف في كللم

وتستمع بمناقشته وحواره حين تقرأ قوله في شرح التسهيل : " ومنع

الفراء ( فِعِلَات ) مطلقا ، واحتج بأن فعلات يتضمن " فِعِلا "

وفعل وزن أهمل ، إلا فيما ندر كإبل ويلز ، ولم يثبت سيويه ، إلا بـلـزاء ،

وما استقل في الأفراد حتى كاد يكون هملا حقيق بأن يهمل ما يتضمنه

من أمثلة الجموع • لأن الجمع أثقل من المفرد • والجواب من أربعة أوجه :

أحدها : أن المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستثقل فيه ما يستثقل

في الجمع لأنه معرض لأن يتصرف فيه بتثنية وجمع ونسب ، وإذا كان

على هيئة مستثقلة يضاعف استثقالها بتعرضها هي فيه الى استعمالات

متعددة ، بخلاف الجمع فإن ذلك فيه مأمون . . . الخ (٣)

(١) نشأة النحوص ٢٢٥

(٢) الألفية باب التصريف

(٣) شرح التسهيل ص ١١٢

أما الأُمثلة التي يسوقها المؤلف فهي في كثير من الأحيان ذات قيم  
ترغب في طلب العلم والتحلي بكمال الأخلاق كأنها مقصود ومنتقاة  
بحذق لهذا الغرض، مع ما يراود منها لتوضيح القاعدة. وحسي أن

اكتمى بنماذج مما جاء في النظم :

(١)

يقول عند صوغ اسم المفعول :

معناه كالمعطى كافا يكتفى

فهو كعمل صيغ للمفعول في

معنى كحمود المقاصد الورع

وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع

(٢)

وفي الصفة المشبهة باسم الفاعل يقول :

كظاهر القلب جميل الظاهر

وصوغها من لازم لحاضر

(٣)

وفي التعجب جاء قوله :

أرى خليلينا وأصدق بهما

وتلوأفعل انصبت كما

(٤)

أجود كفيه وأجود بهما

أو ما تمجبا أفاد نحوما

(٥)

وفي المدح بنعم قال :

كالعلم نعم المقتنى والمقتنى

وإن يقدم مشمره كفى

(٦)

وفي تخفيف فيعلولة قال :

حتما كئيب غيبوية عن الخنا

وعين فيعلولة احذف ليونا

(١) الألفية باب اعمال اسم الفاعل

(٢) الألفية ص ٤٠

(٣) المصدر السابق ص ٤٠

(٤) الكافية باب الاعلال

(٥) الألفية باب نعم وئس

(٦) الكافية باب الاعلال

ثانياً - لزعة التحرر :

نزع ابن مالك في كثير من مؤلفاته منزع التحرر ، ونبذ المذهبية .  
حتى لتعد هذه الظاهرة من سمات منهجه في التأليف .

فالمؤلف يذكر في كثير من كتبه آراء النحاة والصرفيين السابقين والمعاصرين  
على مختلف مذاهبهم وتباين اتجاهاتهم ، يعرضها في أمانة و يناقشها  
ببصيرة ، فيقبل منها ما رجح دليله ، ويرد منها ما ضعف مأخذه ، دون  
تمصب لفريق على فريق ، بل إن البصريين والكوفيين عنده سواء ، وإن  
القارئ لا شك واجد في مؤلفات ابن مالك ما يشمره بمكانة الفريقين  
عنده . يقول في باب التنازع (١) :

والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا أسرة  
" ويعنى بخيرهم الكوفيين - و ( ذا أسرة ) تعنى الجماعة القوية " (٢)  
ويقول في باب الوقف (٣) :

والنقل من سوى الميموز لا يراه بصرى وكوف تقى لا  
وعند الحديث عن فتح عين " فعمل " الدال على الغلبة يقول في لامية  
الأفعال (٤) :

وفتح ما حرف حلق غير أوله عند الكسائي في النوع قد حصل  
والأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة سيأتى لها تفصيل إن شاء الله .

---

(١) الألفية .

(٢) الأشموني بحاشية الصعديان ١/٢ - ١

(٣) الألفية

(٤) لامية الأفعال بشرح ابن الناظم ص ١١



## الباب الثاني آراؤه الصّرفيّة

ويُنْتَظَمُ هَذَا الْبَابُ أَرْبَعَةَ فصولٍ

الأول : الآراء التي انفرد بها .

الثاني : الآراء التي زججها .

الثالث : الآراء التي عرضها دون ترجيح .

الرابع : مسائل اختلف فيها الرأي عند ابن مالك

## الفصل الأول

### الآراء التي انفرد بها

إن ابن مالك لم يكن مقلداً لغيره ، ولا ناقلاً لآراء من سبق فحسب وإنما كان إماماً مجتهداً ، له في علم الصرف آراء مبتكرة لم يسبق إليها - فيما أعلم - وحق لأحد الأساتذة الباحثين أن يسميه " ابن مالك سيويه زمانه " (١) وهي آراء شملت معظم أبواب التصريف - كالتثنية والجمع بنوعيه ، والتصغير والنسب ، والوقف والإعلال والإبدال والأبينية وأوزانها - وهي فصيحة معظمها قوية مؤيدة من الأصول والشواهد عميقة الأثر اعتمدها حذائق أهل التصريف من بعده ، وسادت في مؤلفاتهم نعرضها في المباحث الآتية :

### المبحث الأول - ألفاظ ملحقة بالمتنى :

ذهب ابن مالك إلى أن " كرتين ، وأخويك ، وحنانيك ، والقمرين ، والأبوين ، ملحقة بالمتنى وليست مثناة حقيقة ، وإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللفظة لا الاصطلاح كما يقال لا سم الجمع جمع " (٢) قال السيوطي (٣) : " ونوزع فيها بإمكان كونها مثناة حقيقة " وهذا النزاع كما أشار إليه السيوطي هو ما صح به ابن هشام من قبل قال (٤) : " وأخراج هذا النوع من باب المتنى لا يُعرف لغير الناظم ولا نجد أحداً يذكره فيما

(١) الأستاذ / عبد المال سالم مقال : مجلة العربي العدد ١٦٦ ص ١٣١

(٢) شرح التسهيل ص ٦٧ - وهمع الهوامع ٤٠ / ١

(٣) همع الهوامع ٤٠ / ١

(٤) النكت النحوية م / م لوحة ٣٥

حمل على المثنى سواء لعلمهم بشمول المثنى له \* .

### الترجيح :

والذى أراه أن ما ذهب إليه ابن مالك فيه عمق ودقة ، لأن التعميمات في لغة القواعد محميات \* وذلك أن قاعدة المثنى المفهومة من حدّه لا بد أن تميزه من غيره \* لأن من شرط الحدّ أن يكون مانعا من دخول غيره معه \* وحد المثنى " هو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه " (١) .

وهذا الحدّ مانع من دخول ما سماه ابن مالك بالملحق بالمثنى \* إما لعدم الدلالة على اثنين كما في القمرين \* أو لإرادة التكثير كما في كرتين من نحو قوله تعالى (٢) \* ارجع البصر كرتين \* لأن المعنى كرات إذ لا ينقلب البصر خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ، وكذلك الأمر في حنانيك من قولهم سبحان الله حنانيك \* أو يراد بها المثنى في اللفظ دون المعنى كالأخوين من قوله تعالى (٣) \* فأصلحوا بين أخويكم \* فإرادة المعنى واضحة (٤) فجعل تلك الألفاظ ملحقة بالمثنى - كما ذهب اليه ابن مالك - أدق من كونها مشناة حقيقة ، ومع ذلك لا يمنع ابن مالك من إطلاق لفظ المثنى عليها لغة \* أما الاصطلاح المبني على القاعدة فيمنعه \* كما أن النحاة اتفقوا على ألفاظ الحقوها بجمع المذكر السالم لفقد بعض الشروط ليست بجمع مثل " عشرون وبهايت " وأرضون وعليون والسنون " فكذلك ما يلحق بالمثنى (٥) .

(١) شرح التسهيل ص ٢١ وهداية السبيل م / م لوحة ١٧

(٢) الآية رقم ٤ من سورة الملك وتامها \* ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر

(٣) الآية رقم ١٠ من سورة الحجرات \* خاسئا وهو حسير \*

(٤) همع الهوامع ٤٠ / ١

(٥) منبرج السالك للأشموني ت / محمد محي الدين ٦٣ / ١

المبحث الثاني : تثنية اسم الجمع والجمع المكسر بخير زنة منتباه :

جوّز ابن مالك تثنية اسم الجمع وجمع التكسير بغير زنة مشبهاه قياسا على ما سُمع من ذلك (١). كقوله تعالى (٢) : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئْتَيْنِ الثَّقَاتِ ﴾ وقوله تعالى (٣) ﴿ يَوْمَ اتَّقَى الْجَمْعَانِ ﴾ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " مثل المنافق كالشاة العائرة بين الفئتين " وما ذهب اليه ابن مالك من القياس في تثنية ما ذكر يخالف جمهور الصرفيين . قال أبو حيان (٤) : " ما ذهب اليه يخالف ما عليه الناس فانهم نصوا على تثنية اسم الجمع وجمع التكسير مسموح لا مقيس . . . وكل ما أُرد من ذلك نادر ، نص على منع القياس فيه سيويسه والجرمى والفرأ وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين " . وقال الدماميني (٥) : " ونص غيره على أن ذلك مقصور على السماع " .

---

(١) شرح التسمييل ص ١١٥ وانظر همع الهوامع ٤٣/٢

(٢) سورة آل عمران الآية رقم ١٣ من سورة آل عمران

(٣) الآية رقم ١٦٦ من سورة آل عمران

(٤) هداية السبيل خ / م لوحة ٤٠

(٥) تطليق الفرائد ص ٣٢٣ ت / محمد عبد الرحمن المفدى

ر / د ، خ / كلية اللغة العربية الأزهر .

### الترجيح :

قال ابن مالك (١) : " مقتضى الدليل ألا يستثنى ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية ، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد ، فاستغنى عن المدف بالتثنية " .

وفى نظري أن في هذا القول كفاية لترجيح ما ذهب إليه الناظم من جواز تثنية اسم الجمع ، وما سُمع من ذلك يعضده ، ولأن اسم الجمع يشبه المفرد ، فله نظير في الأحاد (٢) فكل ذلك يجوز تثنيته قياساً ، ولكني لا أرى ما يسوغ قياس تثنية جمع التكسير وهو قد فُقدت فيه بعض هذه المرجحات ، فلا يكون هو واسم الجماع سواء ، كما يمكن الرجوع إلى مفرده حال التثنية ، وقد أدرك ابن مالك نفسه هذا الفرق بينهما حيث قال : " ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى ، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر " (٣) فينبغي أن يقصر ما ورد من تثنية الجمع المكسر على السماع .

---

(١) شرح التسهيل ص ١١٥ ، وهمع الهوامع ٤٢ / ١

(٢) حاشية الخضري ٤٠ / ١

(٣) شرح التسهيل ص ١١٥ - وهمع الهوامع ٤٢ / ١

المبحث الثالث : زيادة النون في المثني والجمع :

اختلفت آراء الصرفيين في سبب زيادة النون في المثني والجمع السببية  
سبعة آراء (١) . يهيمنا أن نذكر رأي ابن مالك في سبب زيادتها ونقارن  
بينه وبين أشهر تلك الآراء .

فابن مالك يرى أنها زيدت لرفع توهم الإضافة ، في نحو : رأيت بنين  
كرماً ، وناصرين باغين ، والإفراد في الإشارة ، والمنقوص والمقصور  
نحو : هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين ، فلولا النون لا لتبس حال  
الإضافة بحد منها والمفرد بالمثني فيما ذكر (٢) .

وأما أشهر آراء الصرفيين في سبب زيادتها هو ما ذكر منسوباً لابن  
كيسان (٣) وهو أنها عوض عن تنوين المفرد وقد أورد ابن مالك  
على هذا الرأي اعتراضات قوية كافية لتضعيفه وتفنيدته قال (٤) " وليست  
عوضاً من تنوينه ، لثبوتها فيما لا تنوين في واحده نحو : يا زيدان ،  
ولا رجلين فيها " ونضيف الى ما أورد ابن مالك اعتراضاً آخر وهو :  
" أن هذه النون تثبت مع الألف واللام " (٥) وهي اعتراضات غير مدفوعة .

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١١١ وشرح التسهيل ص ٨١ وجمع الهوامع  
٤٣/١ وتعليق الفرائد ص ٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ص ٨١ وجمع الهوامع ٤٣/١

(٣) جمع الهوامع ٤٣/١ وابن كيسان النحوي ر / م ص ٢٧٧ خ / م

(٤) شرح التسهيل ص ٨١ وجمع الهوامع ٤٣/١

(٥) جمع الهوامع ٤٣/١

الترجيح :

إنَّ ما ذهب اليه ابن مالك من أنَّ هذه النون زيادتٌ لرفع توهم  
الاضافة أو الافراد ، يبدو - في نظري - قويا وذلك - لسلامته  
من تلك الاعتراضات ، ولسبب آخر مهم ذلك : أنَّ توهم الاضافة  
أو الافراد وارد بدون زيادتها . فسلامة المعنى وازالة اللبس موجبة  
لزيادتها فمثلا : " قولنا سافر خليلان : موسى ومصطفى ، نفهم  
أن موسى ومصطفى هما الخليلان ، وأنَّهما اللذان سافرا ، بخلاف  
ما لوقلنا : سافر خليلا موسى ومصطفى ، بفير النون ، فاننا  
نفهم اضافة كلمة " خليلا " الى موسى ، ويتبع هذا أن الخليلين  
هما اللذان سافرا دون موسى ومصطفى ، والفرق بين المعنيين كبير " (١)

تعليق :

زعم أحد الباحثين<sup>(٢)</sup> أنَّ مثل هذا البحث - في زيادة النون -  
شكلى لا طائفة تحته . وفي ظني - ليس كما زعم - لأنَّ بحثنا  
تترتب عليه صحة المعنى لهو بحث في الجوهر والصميم .

---

(١) منهج السالك للأشمونى ٧٥/١ ود / عباس حسن / النحو الوافى

٠١٥٦/١

(٢) الاستاذ الدعجاني / ابن كيسان النحوى ر / م / ص ٢٧٧ خ / م

المبحث الرابع : ذان وتان والذان واللذان :

ذهب الصرفيون الى أن " ذان وتان والذان واللذان " صيغ وضعت  
للمثنى ، وليست مثناة حقيقية . وانفرد ابن مالك بالرأى ذاهبا الى أنها  
مثناة حقيقية . (١)

وجاء في همع السوامح : " أما ذان وتان والذان واللذان " فقول انهما  
صيغ وضعت للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي - ونُسب للمحققين وعليه  
ابن الحاجب وأبو حيان . وقيل إنها مثناة حقيقية وهو رأى ابن مالك<sup>(٢)</sup>

الترجيح :

يبدو أن ما ذهب اليه ابن مالك راجح وله سنده ذلك :

- ١- ان هذه الصيغ معربة بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجسرا  
كأعراب المثنى ، ولو وضعت ابتداء لكان البناء أشبه بها<sup>(٣)</sup>
- ٢- ان لهذه الصيغ مفردات وهي ذا ، وتا ، والذي ، والتي .  
فصولت في التثنية معاملة المفرد من غيرها ، فلحققتها علامتا التثنية كما  
يفعل بالأسماء المتمكنة<sup>(٤)</sup> . ومن هذا كله أرى أن ما ذهب اليه ابن  
مالك ليس ما ينممه .

---

(١) المدارس النحوية ص ٣١٥

(٢) همع السوامح ٤٢ / ١

(٣) المصدر السابق

(٤) شرح التسهيل ٢٦٩



المبحث الخامس : تكسير الخماسي الأُصول :

ذهب ابن مالك إلى أن جمع الاسم الخماسي الأُصول جمع تكسير قياسي لا شذوذ فيه ولا استكراه جاء في الخلاصة : (١)

وبفمالمع وشبيهه انطلقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى

من غير ما مضى ومن خماسي جرد ، والآخرا نف بالقياسي

قال شارحه (٢) : " وأشار بقوله : " ومن خماسي جرد الآخرا نف

بالقياسي " إلى أن الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على فعالل قياسا ويحذف خامسه نحو ( سفاح ) في سفرجل و ( فرازد ) في فرزدق و ( خوارن ) في خورنق .

وما ذهب إليه ابن مالك من قياسية تكسير الخماسي الأُصول يخالف ما كان عليه الصرفيون من أن تكسير هذا النوع مستكره ولا يلجأ إليه ، إلا إذا سئل عنه . جاء في التذييل والتكميل (٣) : " واختلفوا في جواز تكسير الخماسي الأُصول فمنعه ابن ولاد البتة ، وقال سيبويه : لا يكسرونها إلا على استكراه ، وقد يوب سيبويه على تصغير الخماسي الأُصول ولم يوب على تكسيه . فإن جاء شيء منه مكسرا فعلى استكراه ، والمصنّف - يعني ابن مالك - أجرى جمع التكسير في ذلك مجرى التصغير حتى أنه

(١) الألفية باب جمع التكسير

(٢) ابن عقيل على الألفية ت / محمد محي الدين ٤٧٣/٢ وانظر

الأشعوني ١٠٩/٤

(٣) التذييل والتكميل لابي حيان م/م ج٦ / لوحة ٢٧

جعل جمع التكسير في ذلك أصلاً ، وأحال عليه للتصغير فقال في بعض  
كلامه في التصغير (١) " يتوصل الى مثال فُعَيْلٍ " فيما يَكُتَّر على  
مثال مفاعل أو مفاعيل بما يتوصل اليهما فيه ، وللحاذق فيه من  
الترجيح والتخيير ماله في التكسير . . . الخ " .

وقد شرح الرضى قول الشافعية : وتكسیر الخماسی مستكره كتصغيره  
بما يمكن أن يكون سبباً في استكراه جمع الخماسي الأصول عندهم . قال :  
" استكره تصغير الخماسي <sup>في الأصل</sup> لا نك تحتاج فيهما الى حذف حرف  
أصل منه ولا شك في كراهته " (٢) ويضيف الملبس سبباً آخر  
في قوله : " قال بعضهم أما الخماسي فلا يكسر إلا على استكراه لانه  
مستثقل لكثرة حروفه فلوجمع بجملتها لا زداد ثقلاً . قال  
سيبويه : لا يزال الاسم في سهولة حتى يبلغ الخمسة فيرتدح .  
قال السيرافي : معناه : لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيروه " (٣) .

### الترجيح :

والذي أراه أن ما ذهب اليه ابن مالك من جواز تكسير الخماسي  
الأصول دون استكراه قوي وراجح . لأن جمع هذا النوع ضرورة

(١) العبارة في تيسيل الفوائد ت / د . بركات ص ٢٨٥

(٢) شرح الشافعية ١٩٢ / ٢

(٣) حاشيته على التصريح ٣١٥ / ٢

في الاستعمال • فعطف المفردات غير المتناعية فيه تمذروا وتقل • فماذا يفعل المتكلم والكاتب اذا منع من جمعه حتى يسأل عنه كما يقول السيرافي ؟ وفيما ذهب اليه ابن اليفدغ هذا الحرج • أما تحليلهم لمنع جمعه " لما فيه من كثرة الحروف فلو جمع بجمعتها لآزاد ثقلا " فهذا قد تخلص منه باتفاقهم على حذف خامسه • أما انه مستكره لما فيه من حذف حرف أصله منه " فهو تخيير لا بد منه للمخالفة بين المفرد والجمع وليتأتى جمعه على صيغة من صيغ الجموع المعروفة ، كما أنهم جوزوا التمويض عن المحذوف •

هذا وقد اعتمد مذهب الفاضل في قياسية تكسير الخماسي الاصل كثير من الصرفيين من بعده • كما فعل ابن عقيل في شرحه للألفية (١) ، وابن هشام في توضيحه ، والازهرى في تصريحه (٢) والاشمونى في منهجه ، والصبان في حاشيته (٣) والسيوطى في هممه (٤)

---

(١) شرح ابن عقيل ت / محمد محى الدين ٤٧٣/٢

(٢) التصريح على التوضيح ٣١٤/٢

(٣) الأشمونى بحاشية الصبان ١٠٩/٤

(٤) همع الهوامع ١٧٤/٢

المبحث السادس: جمع فعلاء التثنية لا أفضل لها:

منع كثير من الصرفيين جمع فعلاء جمع سلامة مطلقا وأستثنى ابن مالك من هذا الاطلاق ( فعلاء ) التي لا " أفضل " لها فجوز جمعها بالالف والتاء قياسا .

جاء في همع الهوامع (١) " أما فعلاء التي لا أفضل لها ، من حيث الوضع كإمرأة عجزاء ، أو من حيث الخلقة كإمرأة عذراء ، فقال ابن مالك بجواز جمعها بالالف والتاء . . . . ومنعه غيره "

الترجيح:

منع كثير من الصرفيين جمع فعلاء كحمراء بالالف والتاء قياسا على منع مفرداتها من جمع السلامة بالواو والنون . وأمثال عجزاء وعذراء مما ذكر ابن مالك لا يجرى عليه هذا القياس لأنها لا مذكور لها فهي مختلفة عن مثل حمراء وقد احتج ابن مالك لما ذهب إليه من جواز جمع هذا النوع قياسا على ما سمع في أمثاله قال (٢) : " على أن الجمع بالالف والتاء مسموع في " ضيفا " وهي الناقة التي خيفت أي اتسع جلد ضرعها . وكذلك سمع في " دكاء " وهي الأكمة المنبسطة ، وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء وهطلاء وشوكاء فسي أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفضل فثبتت ما أشرت إليه والحمد لله . "

(١) همع الهوامع ٢٢/١ وانظر النكت النحوية للسيوطي م/م ٣٠

(٢) شرح التسهيل ص ١٢٤

المبحث السابع : ما يُفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء :

مثل شجر وشجرة ، وترك وتركى ، هذا النوع يسمىه البصريون  
اسم جنس وهو عند الكوفيين جمع تكسير (١) .

ونذهب ابن مالك الى أنه اسم جمع جاء في التسهيل (٢) : " أو يتميز  
من واحده بنزع ياء النسب ، أو تاء التانيث مع غلبة التذكير ، فإن كان  
كذلك فهو اسم جمع " قال أبو حيان (٣) : " قد أورد ابن مالك في  
اسماء الجموع جملة مما بينه وبين واحده تاء التانيث ، أو ياء النسب ،  
وأصحابنا لا يسمون هذا النوع اسم جمع بل يسمونه اسم جنس " .

الترجيح :

إن اسم الجمع واسم الجنس يشتركان في أمور منها :

- ١ - عدم ورودهما بلفظ الجمع (٤)
- ٢ - تصغيرهما على لفظهما فنقول في " ركب " رُكيب ، قال أجبّة  
بن الحلاج (٥) :
- والشرما يتبع القواضيَا  
أخشى رُكيبا أو رُجِلا عاديَا  
ونقول في " شجر " شُجِير .

(١) الرضى على الشافية ١٩٣/٢ ، وتصريف الاسماء ص ٢٤١

(٢) تسهيل الفوائد ص ٢٦٧

(٣) ارتشاف الضرب م / م لوحة ١٨٧

(٤) تهريف الاسماء ص ٢٤١

(٥) شواهد الشافية للبغدادي ١٥٠/٤

٣ - النسب اليهما على لفظهما (١) : فنقول في النسب الى قوم ، وترك :  
قوى وتركي • ويكون التفريق بالقرائن فيما يروّجح في لبس  
لتحديد نوع المنسوب اليه في الأخير فمواضع الاشتراك بينهما  
يمكن أن تعتمد حجة على جمعها في تسمية واحدة ( اسم جمع )  
كما ذهب اليه ابن مالك •

تعلیق :

برغم أن رأى ابن مالك المتقدم له حظ من التوجيه كما ذكرنا إلا أن قد  
جاء في إحدى نسخ التسهيل قوله بجواز تسمية - ما يفرق بينه وبين -  
واحدة بالتاء أو الياء - ( اسم جنس ) كما يسميه البصريون • قال :  
" ... فان كان كذلك فهو اسم جمع أو اسم جنس " (٢) والمعبارة الأخيرة -  
أو اسم جنس - الظاهر أن أبا حيان لم يطالع عليها ، ولم أجد لها كذلك  
في نسخة التسهيل التي شرحها أبو حيان في التذييل والتكميل • وهذا  
واضح أيضا من تعقبه على عبارة المصنف " فهو اسم جمع " يقوله : " وغير  
هذا المصنف يسمي مثل هذا اسم جنس " (٣) كما في ارتشاف الضرب •

وان صحت نسبة العبارة التي فيها قوله - أو اسم جنس - كما في نسخة  
التسهيل المحققة • يكون لابن مالك رأيان فيما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء  
أو الياء • يسميه ( اسم جمع ) ولا يمنع أن يسمي ( باسم الجنس ) كما يسميه  
البصريون • ولكن يبدو أن الأول مراده والله أعلم •

(١) الأشموني ١٤٨/٤

(٢) راجع هامش ص ٢٦٧ من تسهيل الفوائد ت / د • بركات

(٣) التذييل والتكميل م / م ج ٦ لوحة ٢ الجانب الايمن

المبحث الثامن : الاستغناء بتفسير أحد المترادفين عن تفسير الآخر :

ذهب ابن مالك الى أن الاستغناء بتفسير أحد المترادفين عن  
تفسير الآخر مطرد إن جمعتهما أصل واحد \* (١)

توضيح واعتراض :

جاء في ارتشاف الضرب (٢) \* قال ابن مالك يطرد الاستغناء بتفسير  
أحد المترادفين عن تفسير الآخر ، ان جمعتهما أصل واحد ، مثال ذلك :  
جلّيس بمعنى مجالس ، فيجوز في تفسير جلّيس " مجلّيس " ، وفي  
تفسير مجالس " جلّيس " . وهذا الرأي الذي ذكره لم أراه لغيره ،  
فينبغي التوقف فيه حتى تنقله أئمة العربية المستقرئون للسان العرب \*

ترجيح :

إن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز الاستغناء بتفسير أحد المترادفين  
عن تفسير الآخر اجتهاد موفق ، ورأى له من القياس ما يؤيده وذلك :

أولا :- اشتراط ابن مالك أن يجمع المترادفين أصل واحد كجلّيس ومجالس .  
فقد جمعتهما مادة ( ج ل س ) والأصل الجلوس فكأنهما

(١) تسهيل الفوائد ص ٢٨٧

(٢) ارتشاف الضرب خ / م لوحة ١٥٢ ، وانظر همع الهوامع ص ١٢٨

١٩٠/٢ وابوحيان النحوى ص ٣٤٦ .

لفظ واحد مادة ومهني ، مما يقوى جوار الاستغناء بتصغير  
أحدهما عن تصغير الآخر ،

ثانيا : — كثر الاستغناء في باب التصغير ، فقد استغنوا مثلا بمصغر  
دون مكبره ، نحو : الكميّ ، والكميت ، والثرياء ، واستغنوا بتصغير  
مهمل عن تصغير مستعمل ، كقولهم في مغرب ( مغيربان ) وفي  
عشية ( عيشية ) .

وقد نقل السيوطي عن إمام النحاة أنه لا تصغر الاتي ، والواتي  
واللائى استغناء بجمع الواحد المحقر وهو ( اللتيات ) جمع  
اللتيا ( ١ ) كما استغنوا بتصغيره " تا " عن تصغير " ذى " .  
والباب واحد فيحمل عليه ما ذهب إليه الناظم قياسا . كما  
كثر الاستغناء في لغة العرب عموما ( ٢ ) .

### المبحث التاسع : كيفية تصغير الثنائي وضعاً :

اتفق الصرفيون على تصغير ما وضع على حرفين مثل " من " و " عن " .  
مضى بهما ، فيزاد على آخره — عند التصغير — حرف علة ، لتصغير  
الكلمة ثلاثية يتأتى منها مثال " فحَيْل " يقول سيبويه :  
( ٣ )

( ١ ) همع الهوامع ١٩١/٢

( ٢ ) انظر الأشباه والنظائر في النحو ٥١/١ وما بعدها

( ٣ ) الكتاب ت / عبد السلام هارون ٤٥٤/٣



" في تصغير عن و أن هذه " عُنِيَ " و " أُنِيَ " ، وذلك أن هذه الحروف قد نقصت حرفا وليس على نقصانها دليل ، من أى الحروف هو؟ فتحمله على الأكثر ، والأكثر أن يكون النقصان ياء " .

وانفرد ابن مالك بوجه آخر ، وهو: تضعيف الحرف الثاني . جاء في ارتشاف الضرب (١) " والثنائي وضعنا ذكر أصحابنا الله يجعل لامه حرف علة قولاً واحداً ، وزاد ابن مالك أنه يجوز أن يضعف الثاني من جنسهما فتقول في " أف " مسى به " أفيف " .

### الترجيح :

ظاهر أن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز تضعيف الحرف الثاني من الثنائي وضعنا له حظ من التوجيه ذلك :

١ - أنه إذا صح أن يزداد على الكلمة حرف من غير جنسها ليتأتى تصغيرها عن مثال " فَمِيل " فَأَنَّ يزداد حرف من جنسها أولى ؛ كما أن زيادة حرف الملة تقتضى تغييرات ليست لازمة في ما ضعف ثانيه ، وما لا يقتضى تغييرات أولى من زيادة ما يستلزمها .

٢ - وزيادة التضعيف في التصغير قياسا على النسب فيما وُضِع على حرفين فإن كلمة الصرفيين مجتمعة على تضعيف الثنائي وضعنا عند النسب والتصغير والنسب يشتركان في كثير من الأحكام (٢) . وإن كان ابن مالك يرى أن زيادة حرف الملة أولى (٣) .

(١) ارتشاف الضرب م / م لوحة ١٤٠ والتذييل والتكميل م / م ١٦ لوحة ٤٢

وانظر همع السهام ١٨٧ / ٢

(٢) انظر الرضى على الشافية ٦٠ / ١

(٣) الأشموني ١٢٤ / ٤

### البحث العاشر : تصفير نحو حرب و فرس و نساب

أجمع الصرفيون على أن تصفير نحو : حرب و عرب و قوس و فرس و ناب بدون تاء التانيث كقولهم : حَرِيب ، و عَرِيب ، و قَوَيْس ، و فَرَيْس ، و يَنْيب ان ذلك شاذ لأنه ثلاثي مؤنث (١) .

و ذهب ابن مالك إلى أن تصفيرها بدون تاء ليس شاذاً ، لأنَّ نَبَاً في الأصل مصدر ، أو أسماء جنس تُحمل على المذكور .

قال أبو حيان : (٢) " الاسم المؤنث إن كان ثلاثياً مصدراً في الأصل نحو حرب ، أو اسم جنس مذكراً في الأصل نحو : ناب ، لم يدخله التاء في التصفير ، كذا قال ابن مالك و عدَّ الناس ذلك من الشاذ الذي لم تدخله التاء في التصفير .

### الترجيح :

تلك الكلمات التي حكم الصرفيون عليها بالشذوذ تدخل في القاعدة بما ذهب إليه ابن مالك فتضييق دائرة الشذوذ .

جاء في تسهيل الفوائد (٣) : " تلحق تاء التانيث في تصفير ما لم يشذَّ

---

(١) الرضى على الشافية (ت) الشيخ محمد نور الحسن وزميله ١٤٠/١

و همج الهوامع ١٨٩/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب خ / م لوحة ١٤٥

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٨٦

من مؤنث بلا علامة . . . إن لم يكن مصدرا في الأصل ولا اسم جنس  
مذكر الأصل .

ولو ن تلك الكلمات التي حكم الناس عليها بالشذوذ - كما جاء في ارتشاف  
الضرب - يمكن رد أكثرها إلى ما يخرجها عن دائرة الشذوذ .

فحرب مصدر في الأصل من " حَرَبَ " وعرب مصدر " عَرَبَ " <sup>(١)</sup>  
كفرج وقوس وناب وفرس ، أسماء جنس ، تقع على المذكر والمؤنث  
فتصنيفها بلاتاء حملا على الأصل أولى من الحكم عليها بالشذوذ .

جاء في التذييل والتكميل : " قوله : إن لم يكن مصدرا في الأصل . أى  
إن كان مصدرا في الأصل فلا تلحقه التاء مثل ذلك : الحرب الأصل  
مصدر حرب أى حاربته تحرب المال والنفس كما تقول عدل على معنى  
عادله ثم أُجريت مجرى الاسم . إن يكن اسم جنس مذكرا الأصل :  
ومثال ذلك فرس وناب أما فرس فهو اسم مذكر يقع على الذكر والأنثى  
تحوانسان ، وأما ناب سميت بالناب الذى هو الضرس وهو مذكور  
فصنّف فرس وناب على التذكير الذى فى الأصل " (٢) .

---

(١) انظر الرضى على الشافية ١/٢٤١

(٢) التذييل والتكميل لأبى حيان م / م / ج ٦ / لوحة ٤٧

المبحث الحادى عشر : تصفير أفعال التعجب :

ذهب ابن مالك إلى أن " أفعال التعجب لا يصغر وما ورد من ذلك  
(١)  
كقول الشاعر:

\* ياما أميلح غزلانا شدن لنا \*

شاذ مقصور على السماع (٢) . و تعقبه أبو حيان بقوله (٣) : " وقول  
ابن مالك وشذ تصفير أفعال مقصورا على السماع قول من لم يطلع  
على كلام النحاة فى هذه المسألة . وهو مطرد عن سيبويه وغيره من  
البصريين والكوفيين " .

توضيح :

ملخص كلام النحاة فى هذه المسألة . ان الكوفيين (٤) أجازوا تصفير  
أفعال التعجب مطلقا لأن (أفعال) اسم عندهم . وجريا على مذهبيهم  
فى القياس على ما ورد وان كان نادرا .

أما البصريون فقد أجمعوا أيضا على تصفيره قياسا . فقد جاء فى  
الكتاب قول (٥) سيبويه : " وليس شىء من الفعل ولا شىء مما سمي  
به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك ما أفعله " .

- 
- (١) روى البيت للمجنون . ولذى الرمة ، وللحسين بن عبد الله انظر الدرر  
اللوامع ٤٩/١  
(٢) التسهيل ص ١٣١ - وفتح السوامع ١٩١/٢ وانظر أبو حيان الفحوى  
٣٤٦/  
(٣) ارتشاف الضرب لوحة ٩٢١ ومنهج السالك لأبي حيان ٣٨٣/٢  
(٤) الانصاف فى مسائل الخلاف المسألة رقم ١٥ ١٢٦/١ وما بعدها  
(٥) الكتاب ٤٧٨/٣

تعقيب :

إن موقف البصريين من تصغير " أفعل التعجب " فيه كثير من التناقض مع قواعدهم ، وذلك :

أولا :- أن " أفعل " عندهم فعل باتفاق ، كما اتفقوا على أن الأفعال لا تحضر كما قال سيويه - وما ذكره الرضى فى شرح الشافية (١) دفاعا عن تصغير " أفعل " عند البصريين يبدو - فى نظرى - غير كاف قال : " وإنما جراهم عليه تجرده عن معنى الحدث والزمان " فتجرده من خواص الأفعال لم يخرجه عن كونه فعلا عندهم ، قال الزمخشري : " فلن قلت كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير ؟ والفعل نفسه قد صغر فى قولك " ما أميلح زيدا " قلت هو شئ عجيب ! لم يأت إلا فى باب التعجب وحده " .

ثانيا :- إن ما ورد من تصغير " أفعل التعجب " نادر ، حتى إن ابن هشام قال : " ولم يسمع ذلك إلا فى أحسن وأطع ولكن النحويين مع ذلك قاسوه " ومعلوم أن قواعد البصريين تمنع القياس على القليل والنادر .

---

(١) باب التصغير

(٢) الأشعباء والنظائر فى النحو ١٢٧/٢

(٣) مفنى اللبيب ٦٨٢/٢

### الترجيح :

إن ما ذهب إليه ابن مالك من عدم القياس على ما سُمح من تصغير  
"أفعل التمجيد" يتفق مع رأيه في أن الفعل لا يُحقر ، والمبنيات لا  
تُصغروا، وأفعل في التمجيد قد وجد فيه المانعان ، وما نعت ثالث  
هو :

" أن التصغير وصف في المعنى ، والفعل لا يوصف فلا يحقر" (١) . ولم  
يسمح في تصغيره كثرة توجب القياس عليه ، بل الأولى أن يقاس (أفعل)  
على (أفعل به) في التمجيد فقد اتفقوا على منح تصغيره (٢) . لهذا  
كلمة " فالرأي السديد - أن تصغير (أفعل) في التمجيد - غير  
قياسي شأنه في ذلك شأن جميع الأفعال " (٣) . فما ورد منه  
مضرا يُحفظ ولا يُقاس عليه كما ذهب إليه ابن مالك .

---

(١) منهج السالك لأبي حيان خ / لوحة ٣٨٣

(٢) المصدر السابق

(٣) النحو الوافي ٥١٤/٤

المبحث الثاني عشر : النسب إلى المنقوص الرباعي :

ذهب الصرفيون إلى أن النسب إلى المنقوص ما وقعت الياء فيه رابعة نحو قاض ، إلى وجوب حذف الياء عند النسب إليه . فيقال : في النسبة إلى قاض ( قاضي ) ولا يجوز قلب الياء واوا ، وما سُمح فيه القلب من ذلك فشان . منح القياس عليه الخليل وسيبويه وأبو عمرو والأخفش (١) وغيرهم .

وجوز ابن مالك مع حذف الياء . قلبها واوا قياسا لاشذوذ فيه وإن كان المختار الأول . قال في شرح الحمدة (٢) : " وقد يقال في قاض قاضي وما أشبه ولهذا أشرت بقولي وقد يعامل نحو قاض معاملة شج " وقال في الخلاصة : والحذف في الياء أحق من قلب .

وقد علق الأشموني على هذا بقوله : " وظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا أي : قاض ونحوه مطرد وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب وقد علق الخضري على ما ذهب إليه ابن عقيل من موافقة ابن مالك في جواز قلب ياء قاض واوا بقوله : " ظاهره كالمصنف إطراده وذكر غيرهما أنه من شواذ النسب " (٤) .

---

(١) ارتشاف الضرب م / م لوحة ٢٤١ ، وهمج الهوامع<sup>١٩٧٤</sup> ، والتصريح على التوضيح ٣٢٩/٢ .

(٢) شرح الحمدة مصورتي لوحة ١٣٨ / الجانب الايسر وتسهيل الفوائد ص ٢٦٢ .

(٣) شرح الأشموني ١٢٤/٤

(٤) حاشيته على ابن عقيل ١٧٠/٢

ترجيح :

إن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز قلب الياء الرابعة واوا عند النسب إلى ما فيه - فقد ذكر ابن مالك نفسه أن الحذف أجود منه - إلا أنني لا أرى ما يمنعه وهو وجه سائخ . ورد به السماع فمن ذلك قول الشاعر (١) :

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا

دراهم عند الحانوى ولا نقد

" فجعل اسم مكان الخمر حانية ونسب اليها بقلب الياء واوا " (٢)

فيسلم مثل هذا من الحكم عليه بالشذوذ فيما ذهب إليه ابن مالك .

كما أن ابن هشام في توضيحه والأزهري في تصريحه قد أخذوا

بقول الناظم ، ورجحاه بالقياس على ألف المقصور الرابعة نحو :

مسعى وطمهى مما ثانى ما هي فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء أو واو ، فيجوز فيه القلب واوا أو الحذف " (٣) .

---

(١) لم أعثر على قائله

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٧٠/٢

(٣) التصريح على التوضيح ٣٢٩/٢ .



المبحث الثالث عشر : النسب الى : فُعَيْلة ، وفَعُولة :

ذهب أهل التصريف الى حذف الياء من هذه الصيغ عند النسب اليها ،

بشرطين :

أحدهما : أن تكون عين الكلمة غير مضعفة ،

وثانيهما : أن تكون العين صحيحة اذا كانت اللام صحيحة ، والا فالنسب

اليها دون حذف الياء . (١)

وانفرد ابن مالك بزيادة شرط ثالث وهو : " أو تعدم الشهيرة (٢) ،

جاء في تسهيل الفوائد : (٣) يقال في " فُعَيْلة " " فُعَلَى " وفسى

" فَعَيْلة و فَعُولة " " فَعَلَى " مالم يضاعفت ، أو تعدم الشهيرة أو تعمل

عين " فعولة " و " فعيلة " و " فعيلة " صحيحة اللام .

جاء في ارتشاف الضرب (٤) " قال ابن مالك ان عدمت الشهيرة نسبت

اليه على لفظه وهذا الشرط لا نعلم احدا ذكره غيره " .

وقال الدماميني في تعليق الفرائد (٥) : " ولم يتعرض غير المصنف لهذا

الشرط بل أطلقوا ذلك في المشتبه وغيره .

---

(١) راجع الأشموني بحاشية الصبان ١٣٩/٤ والتصريح على للتوضيح

٠ ٣٣١/٢

(٢) هجج الهوامع ١٩٤/٢

(٣) تسهيل الفوائد ص ٢٦٣

(٤) ارتشاف الضرب م / م لوحة ٢٤٤

(٥) تعليق الرائد ت / المقدي ر / د خ / مكتبة الأزهر ص ٢٥٣

ترجيح :

انَّ ما ذهب اليه ابن مالك من شرط الشهرة يبدو في نظري أنه شرط له قيمته وله آثاره ، يحسن الأخذ<sup>١</sup> والركون اليه وذلك لسببين :

أولاً :-  
انَّ في حذف الياء من الاسم المشهور ، وإبقائها في غير المشهور فرق يمنح الخفاء واللبس عند النسب ، وهوف اللبس ما يوجب التضيير كثيرا ، فيقال مثلا : ( مَدَنِي ) بحذف الياء في المنسوب الى المدينة المنورة . و ( مَدِينِي ) باثبات الياء في المنسوب الي غيرها<sup>(١)</sup> ، وتكون مديني نسبة قياسية لا شدوذ فيها لفقْد الشهرة .

ثانياً :-  
انَّ ما سُمع من النسب الى لفظ هذه الصيغ - فعيلة ، وفعيلة وفصولة مثل : سليقي في سليقة ، و رديني في ردينة ، قياسي . لا كما حكم عليه الصرفيون بالشدوذ . لا سيما والوارد من ذلك كثير . وقد تتبع أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري<sup>(٢)</sup> الوارد من النسب على لفظ " فعيل وفعيلة " فقط ، وأحصى من ذلك عددا كبيرا من نظائرها في الفصيحة بلغت ١٠٣ ( ثلاثة بعد المائة )<sup>(٣)</sup> .

(١) همع الهوامع ١٩٥/٢

(٢) هو انستاس الكرملى

(٣) مجلة المقتطف عدد يوليو ١٩٣٥ صفر ٢ سنة ١٣٥٤ ، راجع

النحو الوافى ٦٧٢/٤ .

تعلیق :

برغم أن أبا حيان والداميني والسيوطي قد صرحوا بأن شرط الشهرة لحذف حروف اللين من هذه الصيغ الثلاثة - فعيلة وفعيلة وفعولة - مما لم يقل به أحد قبل ابن مالك ، إلا أنني وجدت ابن قتيبة الدينوري (٢١٣-٢٧٦هـ) قد قال به بالنسبة لـ (فَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ) جاء في أدب الكاتب : " إذا نسبت إلى فعيل وفعيلة " من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقيت منه الياء مثل ربيعة فتقول ( رِيعِي ) . . . . . وإذا لم يكن مشهورا . . . . . لم تحذف الياء في الأول أو الثاني " (١) ولعل ابن مالك نفسه لم يطلع على رأى ابن قتيبة هذا وذلك واضح من عبارته التي لم ترد فيها إشارة إلى ابن قتيبة فلعلهم قال بهذا الشرط من باب توارد الخواطر ، ومع ذلك فله فضل تصميم الشرط على الصيغ كلها لأنها من واد واحد .

المبحث الرابع عشر : الاستغناء عن ياء النسب بـ " فَعِيلٌ " :

قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ " فَعِيلٌ " كخباز وزجاج ، ومن المصحوبات بصوغ ( فاعل ) و( فَعِيلٌ ) : ك ( تامر ولا بن ) أي : صاحب لبن ، وتمر ، وطمم وعمل أي : صاحب طعام وعمل وكل هذا عند

---

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٢١٠ ط / المطبعة السلفية بمصر

سيبويه ومن تبعه موقوف على السماح لا يقاس عليه. (١)

(٢) وذهب المبرد الى قياس الاستغناء عن ياء النسب بصيغتي : (فَعَال) و(فَاعِل) .

واعتمد ابن مالك ما ذهب اليه المبرد وانفرد بزيادة (فَعِل) . فالصيغ

الثلاثة عنده يجوز الاستغناء بها عن ياء النسب قياسا مطردا يقول: (٣)

ومح فاعل وفَعَال وفَعِل في نسب اغنى عن اليا فقبل

" فظا هر عبارته أنه مقبول ، ولا معنى لقبوله غير العمل به ، وإن لم يكن

مراده بالقبول القياسي لما عقب على هذا البيت بالبيت التالي :

وغير ما اسلفته مقـررا على الذى ينقل منه اقتصرا

قال ابن عقيل شاح للالفية " أى ما جاء من النسب مخالفا لما سبق تقريره

فهو من شواند النسب التى تحفظ ولا يقاس عليه " . (٤)

قال فى شرح العمدة : " وقد يغنى (فَعِل) عن ذى الياء كقولهم

نمير . بمعنى نهارى " . (٥)

ترجيح :

وفى رأى أن ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الاستغناء عن ياء النسب بصيغة

(فَعِل) له ما يؤيده من السماح . فقد ورد من ذلك قول الراجز (٦) :

لست بليلى ولكنى نـمير لا أدلمج الليل ولكنى ابتكر

(٧) قولهم : رجل طعم ، وليس ، وعيل . بمعنى ذى طعام ، وذى لباس وذى عمل

وهى أمثلة كافية فى القياس عليها .

(١) همج الهوامج ١٩٨/٢ ، التصريح على التوضيح ٣٤٢/٢ ، الأشموني

بحاشية الصبان ١٥٠/٤

(٢) الرضى على الشافية ٨٥/٢ وهمج الهوامج (٣) الالفية باب النسب

(٤) مجلة مجمع اللغة المجلد ١ ص ١٥

(٥) شرح العمدة مصورتي لوحة ١٤٠ الجانب الايسر

(٦) لم أشر على اسمه (٧) الأشموني بحاشية الصبان ١٥٠/٤

المبحث الخامس عشر : التفصيل فيما سُمع غير معسل :

سُمع من ( أفعل ) و ( استفعل ) مصادر وأفعال غير معلة مع  
استحقاقها الاعلال . فيرى جمهور الصرفيين . إنَّ ما سُمع من ذلك  
مثل : أغيمت السماء ، واستحوز ، شاذ مطلقا لا يقاس عليه ، وذهب  
أبو زيد الى القياس عليه مطلقا .

ومذهب ابن مالك التفصيل في هذا النوع بين ماله فعل ثلاثي مثل  
( أغيم ) - لأنه يقال فيه : ( غامت السماء ) فمنع أن يكون التصحيح  
فيه مطردا . وما ليس له ثلاثي مجرد كاستحوز ، فأجاز القياس عليه (١) .  
قال أبو حيان : " وما جاء مصححا مثل اغيمت السماء ، واستحوز واستنوق ،  
واستصوب فمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه . وقاسه أبو زيد . . . وأحدث  
ابن مالك قولا ثالثا وهو : أنه مقيس اذا أهمل الثلاثي " (٢) وجاء  
في التذييل والتكميل (٣) : " وقول المصنّف - يعني ابن مالك - بل اذا أهمل  
الثلاثي : قول بالتفصيل خارق لمقالة المتقدمين لأنَّ النحويين من قبله  
على قسمين : قايِس وهو أبو زيد ، ومقتصر على السماع وهو سايسر  
النحويين .

---

(١) راجع تصريف الاسماء ص ٦٣ ودروس في التصريف ١٦٥

(٢) ارتشاف الضرب م / م لوحة ١١٨

(٣) التذييل والتكميل لابي حيان م / م ج ٦ لوحة ١٨٢ الجانب

الايسر .

الترجيح :

وفي ترجيح رأى ابن مالك نقول :

أولا :- قد سمع كثيرا تصحيح ما ليس له ثلاثي مثل : أخيف - " نزل الخيف :  
مكنا بمنى " وأخوص النخل : أى ظهر خوصه ، وكقولهم " استنوق  
الجمال " واستصوب رأيه ، و " استتيست الشاة " ، مما يقوى القياس عليه .

ثانيا :- قال ابن مالك " استقرأنا ما ورد من هذا مصححا فوجدناه ليس  
له فعل ثلاثي فصرفنا أن ذلك علة لتصحيحه فطردهناه فيه " . (١)  
وهو توجيه شديد ما دام قائما على الاستقراء والتتبع وهكذا تبين  
القواعد السليمة . وقد لمحت من أبي حيان نفسه ركونا الى هذا السرى  
واستحسانا له حيث قال : " يقول المصنف اذا كان استفعل ليس له  
ثلاثي كاستنوق يعنى ليس كاستقام الذى له ثلاثي وهو : قام كان ذلك  
عنده مطردا كاستحوز واستنوق واستتيس . لم يقولوا منه فـ  
على وزن حاذ ، وثاق وتاس فتصحيح هذا عنده مقيس ، وغيره من  
النحويين لم يلحظ هذا المعنى . . " .

وأضيف الى ذلك أن التصحيح ورد في استحوز " وهي قرآن فصيح  
وقوة الرواية من مرجحات القياس .

---

(١) التذييل والتكميل م / م ١٨٢ الجانب اليسر .

تعقيب :

علق أحد العلماء الباحثين (١) - بعد أن أورد القول بالتفصيل في ما سمع غير معمل من أفعال واستفعل - قال : " القول بالتفصيل منسوب الى أبي زيد في شرح الشافية ومنسوب لا بن مالك في شرح الأشموني ، ولم أعثر على ما يرجع أحد النقلين على الآخر " .

هذا ويرى/المبحث أن نسبة ذلك الرأي لا بن مالك وانفراده به ثابتة ، لأن كثيرا من العلماء الذين تعرضوا لهذه المسألة نسبوا القول بالتفصيل لا بن مالك مما يعزز نسبة الأشموني التي ذكرها الاستاذ الباحث ، منهم أبو حيان وهو من هو في تبعه للناظم وقد ذكره في كتابيه ، التذييل والتكميل ، وارتشاف الضرب ، وعباراته في الموضعين صريحة كما سبق ، ومنهم الدماميني في شرحه للتسهيل عند عبارة ابن مالك قال : " وهذا إحداث قول ثالث في المسألة " (٢) .

ونسبه اليه ايضا الدالب ابن حمدون في حاشيته على لامية الأفعال (٣) .

كما نسبه اليه الشيخ محمد محي الدين في كتابه دروس في التصريف قال (٤) " وقد اختلف العلماء في استحوز ونحوه ، فمذهب أبي زبيد أنها لفظة فصيحة يقاس عليه .

---

(١) الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه تصريف الاسماء ص ٦٣

(٢) تعليق الفرائد م / م لوحة ٣٨٦

(٣) حاشيته على لامية الافعال ص ٥٧

(٤) دروس في التصريف ص ١٦٥

وذهب كثير من العلماء الى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يقاس عليه  
وفرق ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثي مجرد : - فمنع أن يكون  
التصحیح في هذا النوع مطردا . . . وما ليس له ثلاثي مجرد . . . فأجاز  
التصحیح عليه : هو لا . نسبوا القول بالتفصيل لا بن مالك والقول بمطلق  
القياس لا بن زييد ، وعباراتهم واضحة ، أن في المسألة ثلاثة أقوال . في حين  
نرى عبارة الرضى غير وافية بمبدأ التفصيل . قال : <sup>(١)</sup> " وعند  
أبي زييد التصحيح قياس اذا لم يكن له فعل ثلاثي . . . وعند سيوييه  
استنوق شاذ " فذكر في المسألة قولين فقط .

ولحل أوضح الأدلة على نسبة التفصيل لا بن مالك ما جاء في  
التسهيل يقول <sup>(٢)</sup> : " وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما ، ولا يقاس  
على ذلك مطلقا خلافا لأبي زييد ، بل إذا أهمل الثلاثي كاستنوق " .  
ولكن الإيجاز في العبارة أدى الى الإيهام - وقد عهدت في ابن  
مالك دقة النقل . . كما في تحليله بالاستقراء لمبدأ التفصيل - كما  
مر ذكره - دليل قوي - والله أعلم -

---

(١) شرحه على الشافية ص ١١١/٣ وما بعدها

(٢) تسهيل الفوائد ص ٣١٢



المبحث السادس عشر : الفرق بين المصدر واسمه :

إنَّ المتقدمين من الصرفيين واللغويين لم يفرقوا بين المصدر واسمه ، فكل ما دلَّ على الحدث فهو مصدر • غير أنه يحسن التفريق بينهما حتى لا يكون ثمة اشتباه بينهما ، والمتأخرون على الفرق بينهما ، وقد وضع ابن مالك لكل منهما حداً يميزه عن الآخر وقد كان له فضل سبق إلى ذلك التفريق الدقيق (١) .

قال محققو شرح الرضى على الشافعية : " واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذى هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا عقلياً عندهم مصدر واسم مصدر ••• وتكاد تلمس ذلك فى عبارة سييويه - هذا بآ ما جاء من المصادر على " فمولى \* بفتح الفاء ، وفق ما ذكره فى اللسان عن جملة العلماء ، والمتأخرون على الفرق بين المصدر واسمه ، واحسن ما يفرق بينهما ما ذكره ابن مالك فى التسهيل " (٢) .

الترجيح :

عرّف ابن مالك اسم المصدر بقوله (٣) " هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه لفظاً أو تقديراً دون عوض عن بعض ما فى

(١) انظر مقالة الشيخ محمد الخضر حسين / مجلة مجلة اللغة العربية ١٤٧/٨ وما بعده

(٢) الاستاذ محمد نور الحسن وزملاءه وه هامش ص ١٦٠

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٤٦ •

فصله فهذا تفریق دقیق لأن الفرق اللفظی بین الفسل والاعتسال واضح فتسمینهما معا بالمصدر فیها قدر كبير من التجاوز . والدقسة تقتضی التفریق بینهما . ولهذا أصبح مدار الفرق بینهما على أن الاسم للدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفصل لفظا أو تقديرا ، أو بالتصویض فهو مصدر . سواء أزدت حروفه عن حروف الفصل أو ساوت حروفه حروفه (١) ، فالفسل اسم مصدر . والاعتسال مصدر . وقد اعتمد هذا التفریق ابن عقيل (٢) والأشمونی (٣) فی شرحیهما على الألفية .

---

(١) شرح الرضی على الشافية ١/ هامش ص ١٦٠ وابن عقيل بحاشية الخضرى ٢٣/٢

(٢) ابن عقيل بحاشية الخضرى ٢٣/٢ .

(٣) الأشمونی بحاشية الصبان ٢/ ٢٩٦ .

المبحث السابع عشر : اسم الهيئة من غير الثلاثي :

منع ابن مالك صوغ اسم الهيئة من غير الثلاثي قال : " وان قُصدت  
الهيئة منه قُرُن بما يدل عليها نحو انطلق انطلق الخائف (١) مخالفا  
بذلك ما عليه الصرفيون ، فانهم جوزوا صوغ اسم الهيئة من غير  
الثلاثي بزنة اسم المرة منه والفرق بينهما حينئذ بالقراءن . (٢)

الترجيح :

ان ما ذهب اليه الناظم - وجيه جدا - في نظري - لأن فيسه  
" دفعا للايهام المستمر بين الاسمين عند بناءهما من المصدر الخالسي  
من التاء ، وبينهما وبين المصدر المأخوذ من منه ، ان كان مختوما  
بالتاء ، فانه يجب في النظر اعتبار صيغة قياسية في باب لاتوودي  
معناها أبدا إلا بمعونة القرائن بخلاف باب الثلاثي " (٣) .

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ لوحة ١٠٧ مصورتى ولنظر

تصريف الاسماء ص ٨٤

(٢) التصريح على التوضيح ٧٧/٢

(٣) تصريف الاسماء ص ٨٤

المبحث الثامن عشر : " فعل " بضم فكسر :

ذهب ابن مالك الى أن " فَعِلَ " بناءً في الاسماء غير مهملة  
وان كان قليلاً ، جاء في الخلاصة :

وَفَعِلَ أَهْمَلٌ وَالْمَكْسُ يُقَلُّ

وقال في التسميل (١) " وندر مضموم الأول مكسور الثاني " .

وذهب غيره من الصرفيين الى أن هذا البناء مهملة غير مستعمل فسى  
الاسماء وما ورد منه فشان (٢) . قال سيبويه (٣) : " واعلم أنه ليس  
في الاسماء والصفات فَعِلَ ولا يكون الا في الفعل " .

الترجيح :

ان ما ذهب اليه الناظم يسنده السماع وله وجه من القياس :  
اما الأول : فقد ورد من هذه الزنة " الدَّيْل " اسم جنس لدويبة  
شبيهة بابن عرس قال الشاعر : (٤)

جاءوا بجيش لوقيس مُحْرَسَه ما كان الا كمعرس الدئلى

وعلم شخص لقبيلة ينسب اليها أبو الأسود " الدؤلى " .

---

(١) تسميل الفوائد ص ٢٩١

(٢) همع الهوامع ١٥٩/٢ ووضح المسالك بحاشية الصبان ١٢٨/٤

(٣) الكتاب ٣١٥/٢

(٤) البيت لكعب بن مالك .

ومنها "الرئيم" اسم لللاست ، والوعل لغة في الوعل - التيس

الجبلى • وهى - فى نظرى - أمثلة (١) كافية فى بابها •

أما القياس فان الصرفيين مجمعين على أصالة "فعل" بكسرتين

فى الأسماء • مع قلة المسموح من هذه الزنة حتى أن سيويه لسم

يذكر منه إلا إبلا وقال (٢) : لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره •

فالقياس يقبل "فمئل" لأن الوارد منه أكثر من (فمئل) • ولا

مسموح للحكم على الوارد بالشذوذ ما دام فى الأمر سعة • ولا

داعى أيضا لتكلف ملاحظة النقل (٣) فى هذه الأسماء "ولا لأن

نقل أسماء الاجناس من الأفعال قليل" • (٤)

---

(١) الدئل ذكره الاخفش وقال لم يرد غيره •

وأما الرئيم والوعل فقد زادهما ابن مالك انظر المزهر للسيوطى

• ٤٩/٢

(٢) منهج السالك بحاشية الصبان ١٧٩/٤ •

(٣) ذهب بعضهم الى ان تلك الأسماء الثلاثة = الدئل • والرئيم •

والوعل ( منقولة عن الفعل المبني للمجهول تخلصا من

الاعتداد بهذه الزنة - فمئل - فى الأسماء • وجاء فى شرح الشافية ٣٨/١

"وكذا الدئل جنسا ويجوز ان يكون منقولا من هذا - أى الجنس - على ما قال الاخفش"

(٤) تصريف الأسماء ص ١٦

المبحث التاسع عشر : الزائد في نحو سلم ، واقمنسس :

قال ابن مالك بالتفصيل في تحديد الحرف الزائد في مثل سلم و واقمنسس فقال : ان الثاني في نحو واقمنسس والاول في نحو سلم ، اولى بالزيادة (١) جاء في ارتشاف الضرب (٢) " وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لأحد وإنما هو إحداث قول ثالث جريا على عادته " .  
فإن مذهب الخليل ومن تبعه أن الزائد الأول في المثالين ، قال سيويه سألت الخليل عن الزائد في نحو سلم فقال الأول .  
وذهب يونس ومن تبعه إلى أن الزائد الثاني في المثالين : وصحح سيويه المذهبين . (٣)

الترجيح :

إن ابن مالك حين اختار التفصيل بناء على أن الحرف <sup>الثاني</sup> الزائد في واقمنسس ونحوه . وقع موقع ألف احرنبي الملحقة بأحرنجم . لأنهم

- 
- (١) الاشياء والنظائر ٤٦/١ وما بعدها وشرح الرضى وحاشية ابن جماعة مجموع شراح الشافية ٢٢٣  
(٢) ارتشاف الضرب م / م لوحة ٣٤٠ والتذييل والتكميل م / م ج ٢ لوحة ١٢٧ وانظر الأشباه والنظائر ص ٤٦/١ وما بعدها .  
(٣) المصدر السابق نفسه . وشرح الرضى على الشافية ٣٦٦/٢ .

لم يأتوا بالزائد الذى لللاحق الاخيرا ، وهى الألف وكذلك ما جرى به لللاحق فى هذا النوع هو المقابل لهذه الألف . والمقابل لها فى اقمسس انما هو السين الثانية ؛ ولذلك حكم بزيادتها ليجرى باب الثلاثى فى اللاحق مجرى واحدا ، ألا ترى أنهما مشتقان من ( الحرب ) و ( القمص ) ، فكذلك كان الأولى أن تكون السين الثانية هى الزائدة (١) . وأما باب سلم فقد ذكر ابن مالك أنه اختار زيادة الأولى " لوقوعه موقع ألف فاعل ، وياء فيعمل ، ووار فوعلى (٢) وهو موقع تكثر فيه الزوائد .

والضريب أن أبا حيان قبل ما ذكره ابن مالك من توجيهه لا اختياره (٣) فلا معنى لا اعتراضه على مبدأ التفصيل .

المبحث المشرون : الياء عينا لفعل :

ذهب ابن مالك الى أن الياء اذا وقعت عينا لفعل - بضم الفاء - صفة غير محضة مثل الطوبى مؤنث الأُطيب ، والكوسى مؤنث الأكيس ، جاز فيها وجهان : التصحيح والقلب قال فى الألفية :

وان تكن عينا لفعل و صفا فذاك بالوجهين عنهم يلقى

(١) الأشباه والنظائر ٤٧/١

(٢) تسمييل الفوائد ص ٢٩٧

(٣) الأشباه والنظائر ٤٧/١

وهذا الرأي انفرد به الناظم . (١)

قال أبوحيان (٢) : " فإذا كانت الصفة غير محضة - لجريانها مجرى الأسماء جاز في رأى ابن مالك القلب والتصحيح ، فيجوز عنده أن تسلم الضمة فتقلب الياء واوا ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء من القلب . فيقال : الطوبي ، والطبيى والكوسى والكيسى . مؤنث أطيّب وأكيس ، وهذا النوع من الصفات عند سيبويه والنحويين - المذكور في باب الأسماء فحكموا عليه بحكمها . أعنى من اقرار الضمة وقلب الياء واوا ، - ظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز غيره وقال الأشموني " وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون " .

### ترجيح :

رجح ابن مالك ما ذهب إليه بأن الوجهين سُما عن العرب وقد صرح بذلك - ومن حفظ حجة على من لم يحفظ - قال : " كما أن الصفة في فعل كثيرة " . (٣)

---

(١) التصريح على التوضيح ٣٨٥/٢ ، منهج السالك بحاشية الصبان

٢٣٣/٤ ، النكت النحوية مخطوط لوحة ٢٥٢ ، النحو

الوافى هامش ٢٢٣/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب مخطوط لوحة ١٠٣

(٣) المصدر السابق .



المبحث الحادى والمشرون : الواو لا ما لَفَعْلَى :

ذهب ابن مالك الى أن لام " فَعْلَى " بالضم اذا كانت واوا سلمت من القلب فى الاسم نحو " حزوى " وقلبت ياء فى الصفة مثل الدنيا والحليا . (١)

جاء فى التذييل والتكميل : " وقد خالف المصنّف التصريفين فى فَعْلَى من ذوات الواو " (٢) .

وقال المرادى فيما ذهب اليه الناظم : " وهو مخالف لما عليه أهل التصريف " (٣) . ان أهل التصريف يذهبوا الى عكس ما ذهب اليه ابن مالك فإنهم يرون أن " فعلى اذا كانت لا ميا واوا ثقلب فى الاسم دون الصفة ، ويجعلون حزوى شاذ " (٤)

الترجيح :

ان مذهب ابن مالك فى هذه المسألة يترجح عندى بدليلين كلاهما قوى غير مدفوع :

الأول :- ان أهل التصريف لا حجة لديهم فى قلب الواو ياء فى " فَعْلَى " اسما

(١) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته / مصورتى لوحة ١٠

التسهيل ص ٣٠٩

(٢) التذييل والتكميل م / م ج ٦ لوحة ١٧٠

(٣) التصريح على التوضيح ٣٨٠/٢ والأشمونى بحاشية الصبان ٢٣٥/٤

(٤) المصدرين السابقين .

ولم يذكروا شيئا أعلم - له أمثلة الا الدنيا والعليا كقول ابن الحاجب " وتقلب الواويا في فعلى اسما كالدنيا والعليا " (١) وهى أمثلة لا حجة فيها ولا تصلح دليلا على قلبها فى الاسم . لأن الاسمية فى الدنيا والعليا عارضة " لأنها صفات من الملو والدنو والأكثر الا يعتد بالعارض . ولا دليل عندهم فى سلامة الواو من القلب فى الصفات أيضا " قال ابن الناظم : " أما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كما لفزوى يمتنى أنى الأغزى أفضل تفضيل . فهو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا كالعليا " (٢) .

ثانيا :- ما قاله للناظم فى تأيد رأيه " وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة ، حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النصوص مثل الدنيا والعليا . فانه بالياء ، فانهم يستثقلون الواو مع الضمة ، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو فى القصوى ، وبنو تميم قالوا القصيا " (٣) . وهى حجة بينة . ويؤيده أيضا أن تصحيح الواو فى " فعلى كمالاً جاء

فى الفصحى قال ذو الرمة :

(٤)

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة

(١) الشافية بشرح الرضى ١٧٧/٣

(٢) التذييل والتكميل م / م ج ٦ لوحة ١٧٠

(٣) شرح ابن مالك الماخوذ من كافيته مصورتى لوحة ١٠ وشرح الأشموني

بحاشية الصبان ٢٣٥/٤ .

(٤) حزوى اسم موضح .

هذا وقد أخذ برأى ابن مالك كثير ممن جاء بعده كابن الناظم وابن عقيل (١) ودافع عنه بقوة الشيخ بهاء الدين بن النحاس قال : " انتهى يختار ما ذهب إليه المصنف وأما غيره من النحاة فائسهم يقولون ما حكى عنهم المصنف " .

المبحث الثاني والمشرون : زيادة همزة الوصل في أول المضارع :

يرى ابن مالك زيادة همزة وصل في أول المضارع المبدوء بتاء يــــ عند ادغام احدهما في الأخرى . قال : " وإذا ادغمت فيما اجتمع في أوله تاءان ، زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى : اتجلى " (٣) وتبعه ابنه بدر الدين وابن عقيل في شرح الألفية وهذا الذي قاله الناظم لم يقل به أحد من علماء التصريف من قبله ولذا اعترض عليه بعض شراح الألفية (٤) قال ابن هشام في توضيحه (٥) : " لم يخلق الله أحدا من الفصحاء - فيما نعلم - أدخل همزة وصل في أول الفصل المضارع وإنما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء " وقال الأشموني " وفي كلامه نظر لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع . . . الخ " .

- 
- (١) في شرحه للألفية بحاشية الخضرى ٢٠٠/٢
  - (٢) التذييل والتكميل م / م ج ٦ لوحة ١٧٠
  - (٣) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ١٩
  - (٤) الأشموني ٢٦٢ / ٤
  - (٥) التصريح على التوضيح ٤٠٠/٢

دفاع وترجيح :

قد أحسن أصحاب الحواشي (١) الرد على اعتراض بعض شراح الالفية على للناظم فيما ذهب اليه فحسبى في الدفاع والترجيح في هذه المسألة أن اورد بعضا من أقوالهم فقد نقل يسن الطلى عن الدنوشرى دافعا يدل على مكانة ابن مالك وأنه لا يصدر رأيه دون مستند ، وان خفى على كثير من الباحثين والعلماء ، يقول معلقا على مقولة ابن هشام : " ان ابن مالك وابنه من أجل علماء الاسلام وقد ذكرا بأنه يجوز الادغام في الابتداء ، وتجتلب همزة وصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو حالهما من أمرين :  
اما أن يكونا استندا فيه الى فهم ذلك من لغة الصرب ، أو استنبطنا ذلك لعدم ما ينافيه ويناقضه ، وعلى كل حال لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم . و يأتي الله لم يخلق همزة وصل في أول المضارع ولا نسيما مثبتان والراد عليهما نافي ، والمثبت مقدم على النافي ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولا يظن بهما أنسيما قدما على ما ذهبنا اليه بمجرد التشبيهي ، من غير استناد الى شىء يعتمدان عليه ، ويستندان اليه ، لأن سوء الظن بالأئمة غير لائق ، وكيف وقد نقل الثقات أن ابن مالك قال : طالمت الصحاح فلم استفد منه الا ثلاث مسائل ، ولا يضرهما عدم ذكر المستند في ذلك صريحا ، وان ذكرناه تلويحا ، قال ابن المصنف : ومنهم من يدغم ويسكن أوله ، ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى أهد .

---

(١) يسن الطلى ٤٠٠/٢ والصبان ٢٦٢/٤ : الخضرى ٣١٢/٢ .

ورد الصبان اعترض الأشموني بمثل ذلك وأضاف مزيداً من التوضيح  
" قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء  
كما في الماضي والأمر ، ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد  
التشبيهي من غير مستند كسماع ، واستنباط من لفظة الحرب ، وقياس  
ليس في لغتهم ما ينافيه . . . الخ " (١) .

المبحث الثالث والمشرون : الوقف على ألف ضمير الغائبية :

يرى ابن مالك الوقف على ألف ضمير الغائبية بالحذف ونقل فتحة  
الياء الى ما قبلها وجوز القياس على ما سمع من ذلك . (٢)

وعند غيره من الصرفيين لا يجوز القياس على ما ورد منه قال  
أبو حيان: (٣) " وإنما روى منه فيما نعلم حرف واحد على جهة الندرة لبعض  
الحرف وينبغي في إثبات ذلك الى كثرة توجب القياس " وقال الأشموني: (٤)  
" ذكر في التسهيل أنه قد يحذف الف ضمير الغائبية منقولا فتحة الي  
ما قبله اختياراً (٥) . . . قوله اختياراً يقتضى جواز القياس عليه وهو  
قليل " .

(١) حاشيته على الأشموني ٤ / ٢٦٢

(٢) همع الهوامع ٢٠٦ / ٢

(٣) المصدر السابق نفسه

(٤) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ١٥٣

(٥) العبارة في التسهيل ص ٢٢٨

الترجيح :

احتج ابن مالك لما ذهب اليه من أن حذف ألف ضمير الغائبة ونقل  
فتحة الهاء الى ما قبله بان ذلك لفة لخم<sup>(١)</sup> وقد جاء على هذه اللفظة  
قول الشاعر: (٢)

وكننت في لخم أخافه

أى : أخافها وقول بعض اللغويين: (٣)

والكرامة ذات اكرمكم الله به

يريد بها فحذف الألف وسكن الهاء ونقل حركتها الى الهاء .  
ولفظ لخم وطى مما يحتج بها فى تفهيد القواعد عنده وما دام  
الحذف لفة قبيل من العرب فلا أرى مبررا لا اعتراض أى حيان " ينبغى  
فى اثبات ذلك الى كثرة توجيه القياس " .

ولكن الذى يبدو أن الخلاف بين الرجلين فى مبدأ الاحتجاج  
بلفظ هذه القبائل . فابن مالك يرى الاحتجاج بلفظ طى ولخم  
وغيرهما ولا يرى أبو حيان ذلك . ولهذا عقب فى التذييل والتكميل على  
رأى ابن مالك ذلك بقوله : " وعنى هذا المصنف فى كتبه بنقل لفة لخم وخزاعة  
وقضاعة وغيرهم ولم يلفظ الى ذلك غيره من النحاة . (٤)

وسياتى أن موقف ابن مالك من اعتماد لفظ هذه القبائل فى الاحتجاج  
لأصول القواعد موقف سديد . (٥)

- 
- (١) شرح ابن مالك لتصرفه المأخوذ من كافيته لوحة ١٥
  - (٢) لم أشر على قائله
  - (٣) لم يعرف قائله
  - (٤) التذييل والتكميل م / م ج ٦ / ٢٦٢
  - (٥) انظر صحت الاحتجاج بكلام العرب .

المبحث الرابع والمشرون : الوقف بنقل الحركة :

يجوز الوقف بنقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الساكن قبله فيقال :

- قام بَكْر ، بضم الكاف ، ومررت ببِكْر ، بكسر الكاف .
- واختلف العلماء في هذه الحركة .

فابن مالك يرى ان الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي نفسها التي نقلت الى الساكن جاء في التذييل والتكميل : " والظاهر من كلام المصنف ان الحركة التي كانت على الموقوف عليه هي بحينها التي نقلت الى الساكن قبل الحرف " (١) . ولا يبي علي في أحد قوليه : أنها حركة لا لتقاء الساكنين وفي قول آخر له أنها للتخلص والدلالة .

وقال المبرد والسيرافي : في هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأسموه للدلالة . (٢)

الترجيح :

يبدو أن ما ذهب اليه ابن مالك له حظ من التوجيه ذلك أن تسمية القاعدة - بنقل الحركة - يدل على أنها نفس الحركة المنقولة ، كما أن في نقل الحركة محافظة عليها وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله : " نقلوا لئلا تذهب حركة الاعراب " .  
وفي - نظري - أن هذا خلاف ليس له أثر ، ولا يترتب عليه كبر فائدة .

---

(١) التذييل والتكميل م / م ج ٦ لوحة ٢٥٩ وانظر تفصيل المسألة في همع

الهوامج ٢٠٨/٢ وحاشية الصبان على منهج السالك ١٥٧/٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

المبحث الخامس والعشرون : الحاق المضارع المجزوم هاء السكت :

ذهب ابن مالك الى وجوب الحاق المضارع المعتل الذى يبني به  
الجزم على حرفين أحدهما حرف المضارعة يرى وجوب الحاق هاء السكت  
هذا النوع فى الوقف قال :

وليس حتما فى سوى ماكع أو كيع مجزوما فراع ما رعوا

قال أبو حيان (١) : " ولم نجد نصا لأحد من النحويين يؤيد هذه "

وقال ابن هشام (٢) : " وما ذكره مردود باجماع المسلمين ، لأن القوا "

تقف على " لم أك " (٣) وغيرها بلاها " .

تفصيل وترجيح :

هذه المسألة المشهور فيها من مذاهب النحاة ، أنه يجب اجتناب

هاء السكت فى الأمر الباقى على حرف واحد بعد الاعلال فى مثل " ق "

أمر من " وقى " فيقال فى الوقف " قه " لأن ضرورة الابتداء بحرف

والوقوف على آخره التى استوجبت هاء السكت ، وليس كذلك المضارع

المجزوم - كما يقول النحاة - لأنه يبقى على حرفين وليست فيه تلك

الضرورة .

(١) ارتشاف الضرب م / م / لوحة ٣٥١ ، والتذييل والتكميل م / م / ج ٦ / ٢٦٤

(٢) التصريح على التوضيح ٢٤٤ / ٢ وشرح السالك بجاشية الصبان ١٦١ / ٤

(٣) الآية رقم ٢٠ من سورة مريم وتامها \* انى يكون لى غلام ولم يمسنى

بشر ولم أك بغيا \*



وفى رأي أن ابن مالك - حين خالف الصرفيين ، وقال بوجوب اجتناب  
هاء السكت للمضارع المجزوم - قدّر أن حرف المضارعة زائد ، والزائد لا يمتد  
به ، وهو الذى قيل عنه : " الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع  
تحقيقا أو تقديرا " (١) فكان المضارعبقى على حرف واحد ولذا قرنه  
بفعل الأمر فى قولك ك (رع) أو ك (يع) . وهو مذهب سائغ .

أما اعتراض ابن هشام على ما ذهب اليه الناظم - بان ذلك مردود . باجماع  
المسلمين - فيكفى فى رده ان ابن هشام نفسه جزم بما ذهب اليه الناظم  
قال فى شرح القطر بعد أن منح حذف نون ( لم يكن ) اذا وقف عليها  
قال : (٢) " لأن الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقى  
على حرف واحد ، أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك : عه ،  
ولم يعه ف ( لم يكن ) بمنزلة لم يع . فلعل ابن هشام ظميره  
ما يؤيد رأى الذى ذهب اليه ابن مالك .

أما أن القراء تقف على " أك " بغيرها ، كما يقول ابن هشام فالظاهر  
أن هذا ليس محل وقف . ويؤيده حذف النون من " أك " لأن أصلها (أكن)  
وحذف النون مشروط بعدم الوقف . فإن وقف عليها ردت النون لأن ( الوقف  
عليها باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتناب حرف لم يكن " (٣) .

---

(١) التصريح على التوضيح ٣٥٩/٢ ، وحاشية الخضرى ١٢٨/٢

(٢) شرح القطر ت / محمد محي الدين ص ١٣٩ ط / السعادة بمصر سنة ١٢٨٣ هـ

- ١٩٦٣ م -

(٣) المصدر السابق

المبحث السادس والعشرون : الاستغناء عن ألف الندبة وهاء :

يرى ابن مالك أن ألف الندبة وهاء السكت يستغنى عنهما في الاسم الذي آخره ألف وهاء يقول (١) : والأكثر كون ألف المندوب في الوقف متلوة بـ " هاء " تسمى ( ها ) السكت . . . وإن كان آخر المندوب وما أشبهه ألف وهاء استغنى عن ألف الندبة وهاءها .

استثنى لـ " ألف وهاء بعد الألف والياء " فلا يقال : في عبد الله يا عبد اللاهه ، ولا في جهجاه : يا جهجاهه ، لما فيه من الثقل " . واعترض عليه أبو حيان (٢) بقوله : " وهذا الذي منعه صح أصحابنا بجوازه . قالوا وتقول في ندبة من اسمه عبد الله : يا عبد اللاهه ، وقواعد باب الندبة وإطلاق النحاة في ندبة الأعلام تجيز ذلك ، فيحتاج في المنع إلى دليل واضح ولا نعلم له سلفاً في منع ذلك " .

الترجيح :

علل ابن مالك لما ذهب إليه من الاستغناء عن ألف الندبة وهاءها في مثل يا عبد الله بطلب الخفة والبعد عن الثقل فثقل ( يا عبد اللاهه ويا جهجاهه ) واضح مما يقتضى التخيير بالحذف والاستغناء عن هذه الزوائد فلا حرج فيما ذهب إليه ابن مالك .

(١) شرح التسهيل مخطوط لوحة ٢٠٥ وانظر همع الهوامع ٣ / ٧٠ ط / دار البحوث العلمية .

(٢) ارتشاف الضرب لوحة ١١٢٣ وانظر نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ١٧٢

المبحث السابع والعشرون : الوقف على ربت وثمرت بالهاء :

قال ابن مالك (١) : " وقف الكسائي على " لات " بالهاء ووقف الباقر بالتاء ، ويجوز - عندي - أن يوقف بالهاء على ربت وثمرت قياسا على قولهم في لات " لاه " والى هذا أشرت بقولي :

\* ومن يقس نظير لات فلجاء \* أى افلح - "

قال أبو حيان (٢) : وقد ذهب إلى الوقف على ربت وثمرت بالهاء ابن مالك وهو قياس سائخ قاسمها على لات فأجاز فيهما الوجهان .

الترجيح :

ان ربت وثمرت كلاهما نظير لات (٣) . مما يقوى القياس عليهما وقد وقف على لات بالهاء الكسائي وهو من أئمة القراء وأهل اللغة .

---

(١) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ١٩ .

(٢) التذييل والتكميل م / م ج ٦ لوحة ٢٦٤ والنكت النحويّة

م / م لوحة ٢٣٢ وهمج الهوامع ٢ / ٢١٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

## كلمة !

تلك أهم الآراء التي انفرد بها ابن مالك ، وللتى استطاع البحث أن يحصرها ويطنئها الى نسبتها اليه خاصة ، وهى نسبة راجحة جاءت نتيجة المقارنة بين رأيه ورأى من سبقه وعاصره من الصرفيين ، كما وردت فى مصادرهما ومظانها .

ولعل القارىء يشاركنا الشموخ بصحوبة هذه المقارنة والمسح التاريخى لآراء الصرفيين والتي انتهت بنا الى نسبة هذه الآراء لابن مالك خاصة ، وهذه المقارنة على صحتها فهى ضرورية لأن الشيخ لا يصرح بأن هذا الرأى أو ذاك له خاصة فهو لا يقول مثلاً : الرأى عندى ، أو الذى اذهب اليه ، أو الذى أقول به ، أو شئى من هذا القبيل ، بل لا يكاد يشير فى كثير من الأحيان الى ما يفيد انفراده بالرأى .

## الفصل الثاني

### الآراء التي رجحها

إن ابن مالك لم يأخذ آراء الصرفيين بالتسليم والتقليد ضربة لازب ، وإنما عرض أكثر ما تلقى من آرائهم على مجهر الرأي والبحث ، وأخضعه للمناقشة والمراجعة ، فرجح منها ما أيده الدليل وقامت البينة على قوته ، بقطع النظر عن قائله ومعارضيه ، وقد أمكن حصر الآراء التي رجحها في ثلاث مجموعات . هي : مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين ، وآراء لبعض أئمة التصريف . واليك تفصيل ذلك :

#### أولا : - الآراء التي رجح فيها مذهب البصريين :

(١) - ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه . (١)

ورجح ابن مالك مذهب البصريين واحتج له جاء في التمهيل :

" المصدر اسم دال بالاصالة على معنى قائم بفاعل ، أو صادر عنه حقيقة أو مجازا . . . وهو أصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيين " (٢) ويشرح هذا في قوله " الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى وملازمة أصلية وهيئة تركيب ليبدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة مفيدة

(١) الانصاف في مسائل الخلاف المسألة ٢٨ ، ٢٣٥/١ وما بعدها ، والتبيين

عن مذاهب النحويين ر / م / خ / م ص ٣٧

(٢) تمهيل الفوائد ص ٧٨ ، والمزهر ٣٤/١

لأجلها اختلفا حروفاً وهيئة <sup>تكوين</sup> وطريقة معرفته تطلب  
تصريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصبغ دلالة  
أطراد ، أو حروفاً غالباً هكذا " ضَرَبَ " فإنه يدل على مطلق  
الضرب فقط . أما ( ضارب ) و ( مضروب ) و ( يضرب ) و ( أضرب )  
فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً ، والماضي أكثر دلالة . (١)  
وقد لخص كل هذا في خلاصته قال : (٢)

المصدر اسم ما سوى للزمان من      مدلولي للفعل كأمن من لمن  
يمثله أو فعل أو وصف نَصَب      وكونه أصلاً لمهدين انتخب

\*\*\*\*\*

- 
- (١) شرح التيسير م / م لوحة ١٣٠ ، ومذكرات في علم اللغة للاستاذ  
د / عبد العزيز برهام ص ٣٥ بحوزتي .  
(٢) الألفية باب المفعول المطلق

(٢) - أيمن ليس جمعا خلافاً للكوفيين (١) . فقد ذهب الكوفيون إلى أن أيمن جمع ، لأنها على وزن خاص بالمجموع ، ولا يكون في المفرد . وأن همزته همزة قطع ، ولو كانت همزة وصل في الأصل لكان ينبغى أن تكون مشددة مكسورة على حركتها في الأصل (٢) ، قال ابن مالك (٣) : ويرد قولهم جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز ذلك في الجمع نحو أفلس وأكلب .

\*\*\*\*\*

(٣) - " لا يثنى أجمع ولا جمعا خلافاً للكوفيين ومن والمقيم (٤) " كابن خروف ، الذي قال هو القياس على تثنية أحمر وحمراء ، ومن منح فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه (٥) . وقال ابن مالك (٦) : " والصحيح المنع لا ستفناء المرب بكلا وكتبا عن تثنيتهما " وجاء في الخلاصة : (٧) وأغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعللا

\*\*\*\*\*

(١) التسهيل ص ١٥٢

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف المسألة ٥٩ ص ٤٠٨ وما بعدها

(٣) شرح الكافية لوحة ٢٤٢ ونحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ١٥٤

(٤) التسهيل ص ١٦٥

(٥) التصريح على التوضيح ١٢٤/٢

(٦) شرح الكافية لوحة ٢٤٦

(٧) الألفية باب " التوكيد " .

(٤) - اذا تعدر جمع الكلمة على مثال فواعل أو فعايل ،  
لشواذة أصلها على أربعة أحرف حذف الآخر مطلقا . أي : سواء وافق  
الرابع بعض الزوائد أم لا ، فيقال : في سفر جمل وفرزدق ، (سفايح )  
و (فرازق ) ويجوز حذف الرابع ان وافق الزوائد لفظا نحو خدر نرق ،  
فان النون من حروف الزيادة ، وهى هنا أصل ، لكن وافقت الزائد  
لفظا فيجوز حذفها فيقال : ( خدران ) و ( خدارق ) .  
أو وافقه مخرجا نحو فرزدق : فالدال تشبه التاء من حيث  
المخرج ، والتاء من حروف الزيادة ، فيجوز ( فرازد ) و ( فرازق ) ،  
ولا يماثل بذلك ما قبل الرابع نحو : جحمرش وجر دحل و خدر نرق فلا  
تحذف الميم من جحمرش ، لموافقتها الزائد لفظا ، ولا دال خدر نرق  
وجردحل ، لموافقتها الزائد مخرجا ، لأن هذا الحرف الموافق  
وقع قبل الرابع ، فلا عبرة بموافقه خلافا للكوفيين والأخفش ، فانهم  
اعتبروا هذه الموافقة فى الحرف الذى وقع قبل الرابع ، كما اعتبرها  
الجميع فى الرابع . (١)

\*\*\*\*\*

---

(١) شرح الكافية خ / د لوحة ٢١٤ و تعليق الفرائد م / م لوحة ٣٥٨

و نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ١٦١



(٥) - ذهب الكوفيون الى أنّ الواو من نحو " يصد " و " يزن " إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي .  
و ذهب البصريون الى أنّها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، (١) واختار ابن مالك مذهب البصريين ورجحه قال : (٢) " ويجب حذف الواو استثقالا لها بين كسرة وياء ، ثم حمل على ذى الياء أخواته . وعمد كذلك الأمر لموافقته المضارع لفظا ومعنى . ويعامل بذلك أيضا ما كسرت عين ، ماضيه ومضارعه كيرث ، أو تقديرا كيسح ويهب ، وأصله ( يسح ) و ( يهب ) بالكسر ففتح عيناهما لأجل حرف الحلق . فلولا أصالة الكسر لم يحذف الواو ، كما في يوجل ونحوه ويعامل بهذه المعاملة أيضا مصدره كيعد عدة ، ويهب هبة وهذا من حمل المصدر على الفعل .  
بل ان ابن مالك لا يكفي بالترجيح فقط وإنما يسرد اعتراض الكوفيين على دليل البصريين قال السيوطى : (٣) " ونقض الكوفيون عليهم ذلك بأوعد يوعد فقد ثبتت الواو ، قال ابن مالك : الحذف اذا كانت الياء مفتوحة وهى مضمومة " واعترض عليه بأن الضمة أثقل من الفتحة فهى أولى بالتخفيف وهو اعتراض لا زم (٤) .

\* \* \* \* \*

- 
- (١) الانصاف فى مسائل الخلاف المسألة ١١٢ ، ٢٨٢/٢ ،  
(٢) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته مصورتى لوحة ١٧  
(٣) الأشباه والنظائر فى النحو ٤١/٤  
(٤) المصدر السابق .

(٦) - ذهب الكوفيون الى أنه اذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاء ابن تاء المضارعة وتاء أصلية نحو " تتناول وتتلون " فاق المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية .

وذهب البصريون الى أن المحذوف التاء الأصلية دون تاء المضارع وقد أورد صاحب الإتهام حجج الفريقين . (١)

وقد رجح ابن مالك مذهب البصريين وأضاف جديدا الى حججهم ومرجحاتهم قال (٢) " وقد يفعل ذلك - أي الحذف - بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم \* ما نُزل الملائكة الا بالحق \* (٣) وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تنزل حيث قلت تنزل إنما هي الثانية لأن المحذوف من نونى (نزل) في القراءة المذكورة إنما هي الثانية . ولأن المثليين إذا التقيا إنما يحصل الاستتقال عند النطق بثانبيهما فكان هو أحق بالحذف " .

\*\*\*\*\*

---

(١) الانصاف المسألة ٩٣ ٦ ٦٤٨/٢

(٢) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته مصورتى لوجه ٢٠

(٣) الآية رقم ٨ - من سورة الحجر

(٧) - ذهب الخليل الى أن " ال " بجملتها هي أداة التعريف  
وذهب غيره إلى أن " اللام " فقط هي حرف التعريف وأن الهمزة للوصل  
(١)  
وقد اختار ابن مالك مذهب الخليل ورجحه وقواه بقوله (٢) " على أن الصحيح  
عندي - هو قول الخليل ، لسلامته من وجوه كثيرة ، مخالفة للأصل  
وموجبة لعدم النظائر .

أحدهما : تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

الثاني : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك .

الرابع : لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب

الخامس : أن المصهور الاستثناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة

الى الساكن ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا على شذوذ " .

والذى أراه أن هذه مرجحات قوية ، وسيأتى أن هذا هو

الرأى الذى استقرّ عليه ابن مالك خلافا لما ذهب اليه فى

الألفية . (٣)

\*\*\*\*\*

---

(١) همع السهوامع ٢٣٠/٢ ومنهج السالك للأشمونى ت / محمد محى الدين

٠٢٤١/١

(٢) شرح التسمييل : ٢٨٥ وحاشية ابن جماعة على الجابردى ص ١٦٦

(٣) انظر مبحث مسائل اختلف فيها الرأى عند مالك وتفسير هذه الظاهرة

من هذا البحث .

(٨) - اذا اجتمع مثلان كاجتماع نون الرفع ونون الوقاية .

جاز حذف أحدهما تخفيفا وأكثر الصرفيين على حذف نون الوقاية .  
وابقاء نون الرفع .

ومذهب سيويه حذف نون الرفع ورجحه ابن مالك (١) جاء (٢)

فى توجيه اختياره \* ومذهب سيويه حذف نون الرفع وهو  
الصحيح لوجوه :

أحدها :- أن نون الرفع قد تحذف دون سبب . مع عدم ملاقاتها

لنون الوقاية . ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع  
بالنون ، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يصهد حذفه .

وأياضا فإن نون الرفع ، نائبة عن الضمة . وقد تحذف الضمة تخفيفا

فى الفعل نحو قوله تعالى \* ان الله يأمركم \* (٣) \* وما يشعركم \* (٤)

فى قراءة للسوسى وفى الاسم كقراءة بعض السلف \* ورسلنا لديمهم يكتبون \* (٥)

بسكون اللام . و \* بمولتهم أحق \* (٦) بسكون التاء . فحذف

النون النائبة عنها أولى . وليؤ من بذلك تفضيل الفرع على الأصل .

---

(١) انظر الاشباه والنظائر ٣٦/١

(٢) شرح تسمييل الفوائد ص ٥٦

(٣) الاية رقم ٦٧ من سورة البقرة

(٤) الاية رقم ١٠٩ من سورة الانعام

(٥) الاية رقم ٨٠ من سورة الزخرف

(٦) الاية رقم ٢٢٨ من سورة البقرة

وأیضا فان حذف نون الرفع یو من معه حذف نون الوقایة إذ لا یعرض  
لها سبب آخر یدعو الی حذفها • وحذف نون الوقایة لا یو من معه  
حذف نون الرفع عند الجزم والنصب وما یو من بحذفه حذف أولى من  
حذف ما لا یو من بحذفه حذف، وأیضا لو حذف نون الوقایة لا یتیح  
الی كسر نون الرفع بعد الواو والیاء، وإذا حذف نون الرفع لم یحتج  
الی تغییر ثان وتغییر یو من معه تغییر أولى من تغییر لا یو من  
معه تغییر •

ومثال حذفها مفردة فی الرفع نظما قول الراجز (١) :

أبیت أسرى وتبیتى تدلكسى وجیهك بالعنبر والمسك الزكى

وقال أبو طالب :

فان يك قوم سرهم ما صنعتم سیحتلبوها لا قحا غیر باهل

ومن حذفها فی الرفع نثرا قراءة أبی عمرو من بعض طرقه قالوا

ساحران تظاهرا ﴿ (٢) بتشديد الظاء وقول النبی صلى الله علیه وسلم ”

والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ” •

\*\*\*\*\*

---

(١) لم یعلم قائله انظر الدرر اللوامع ٢٧/١

(٢) الاية رقم ٤٨ من سورة القصص

(١) — المصدران : الإفعال والاستفعل ما اعتلت عنه كإقامة

و (استقامة) أصلهما إقوام واستقوام ، نقلت حركة العين الى الفاء  
فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان : ألف المصدر ،  
والألف المنقلبة فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم عوض عنها  
التاء .

واختلف في أيتهما المحذوف ، فذهب سيويه أن المحذوف ألف  
المصدر ( الإفعال والاستفعل ) وذهب غيره الى أن المحذوف عين الكلمة  
ونسب للأخفش وبعض الكوفيين<sup>(١)</sup> ورجح ابن مالك مذهب سيويه بقوله (٢) :  
" والمثانية أولى ، لأنها زائدة ولأنها متصلة بالطرف ولأن الاستقلال  
حصل بها .

\*\*\*\*\*

(١٠) — اذا كان الفعل أجوفاً واوياً أو يائياً مثل : قال وباع  
قاسم المفصول منهما على الأصل مقوول ومبيوع ، ولكن استثقلت الحركة  
على حرف العلة وهو عين الكلمة فنقلت الى الساكن الصحيح قبله فالتقى  
ساكنان فيحذف أحدهما تخلصاً من التاء الساكنين واختلف في أيتهما المحذوف .  
فذهب البصريين : حذف واو مفصول<sup>(٣)</sup> ، ورجحه ابن مالك ، لأنها زائدة  
ولأنها متصلة بالطرف ولأن الاستقلال حدث بها . (٤)

\*\*\*\*\*

(١) الأشباه والنظائر ٤١/١ ومضج السالك لابن حيان ص ٣٤٨

(٢) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ٦

(٣) الأشباه والنظائر ٤١/١

(٤) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ٦

(١١) - يقول سيبويه في تصغير مشهد ومتسر (مُتَمَدِّدٌ وَمُتَسِّرٌ) بابقاء التاء • ولا تزود الى الواو والياء • وقال غيره من الصرفيين فسي تصغيرهما (مويعد وميسر) يرد التاء الى أصلها - الواو أو الياء - نظرا الى زوال موجب قلبهما تاء • وصححه ابن مالك • جاء فسي التسهيل<sup>(١)</sup> "ولتفكير تاء متعد ومتسر ونحوهما خالفا لقوم" ثم رجحه بقوله : "لثلاثا يلتبس لوُرِدَ حرف العلة بتصغير "موتعد وميتسر" فان من العرب من يقولهما • أو بتصغير موعد ونحوه" (٢).

\*\*\*\*\*

(١٢) - آية أصلها أييه بفتح الياء الأولى كقصة أو أمية بسكون الميم كحبة • وعلى تقدير الأصل اختلف في إعلالها فعلى الأولى فالقياس في إعلالها آية فتصح الميم وتعل اللام ولكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الأولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية وعزى هذا التوجيه لبعض الصرفيين • وذهب سيبويه أن أصلها أيمية بسكون الميم فاعتلت بقلب الياء الأولى ألفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها • واختاره ابن مالك<sup>(٣)</sup> ورجحه بقوله<sup>(٤)</sup> : "إنه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشطر العلة • وإذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياء ان نحو "طائي" وسمع اللهم تقبل تايستى وهامتى • فما اجتمع فيه ياء ان أولى لأنه أثقل •"

\*\*\*\*\*

- 
- (١) التسهيل باب التصغير ص ٢٨٦  
 (٢) حاشية ابن جماعة ضمن مجموعة شراح الشافية ص ٨٠  
 (٣) التصريح على التوضيح ٣٨٨/٢  
 (٤) المصدر السابق وتسهيل الفوائد ص ٣١٠

(١٣) - رأى سيويوه يوجب في الاسم الذي ترجع بعض

حروفه عند النسب أن تبقى الكلمة على ضبطها الطاريء عليها بسبب  
حذف بعض أصولها ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصيل،  
إذا رجح المحذوف<sup>(١)</sup> الذي كان سببا في تغيير حركات بعض الأحرف  
تغييرا طارئا فينسب إلى شاة مثلا : ( شاهي ) - فيبقى فتحة  
شوة - وهي فتحة طارئة ويسبق ما ترتب على وجودها وهو قلب  
المواو ألفا .

لما من يخالف سيويوه فيوجب إرجاع الميم وغيرها من الحروف

إلى ضبطها السابق الأصيل الذي كان قبل حذف أحد الأصول  
فيقول : ( شوهي ) بفتح وسكون إذ أن أصل الكلمة شوهة ووافق  
ابن مالك مذهب سيويوه<sup>(٢)</sup> قال :

وان يكن كشيء ما " الفاء " عدم فجبهره وفتح عينه التزم  
وجاء في التسهيل<sup>(٣)</sup> " وفتح عين المجهور غير المضاف مطلقا " .

\* \* \* \* \*

---

(١) راجع المقتضب ١٥٦/٣  
(٢) الأشموني بحاشية الصبان ١٤٧/٤  
(٣) التسهيل ص ٢٦٤



(١٤) قال ابن مالك في إيجاز التصريف<sup>(١)</sup> : " يسى أول أصول الكلمة

فاء وثانيهما عينا وثالثهما ورابعها وخامسها لامات ، لمقابلتها في الوزن  
بهذه الأحراف ، وهذا مذهب البصريين فقد ذهبوا إلى أن بنات الأربعة  
والخمسة ضربان غير بنات الثلاثية ، وأنتهيا من نحو جعفر وسفرجل  
لا زائد فيهما اليّة .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف  
ففيه زيادة ؛ فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد ،  
قال الكسائي هو ما قبل الحرف الأخير وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء  
إلى أنه الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو " سفرجل ففيه  
زيادة حرفين (٢) " .

\*\*\*\*\*

(١٥) - فان تماثلت أربعة حروف ولا أصل للكلمة غيرها عتبتها الاصلالة

مطلقاً ، وليس الثالث بدلا من الثاني خلافاً للكوفيين<sup>(٣)</sup> الذين ذهبوا إلى  
أن أصل ما كان مثل هذه الكلمة ( ككب ) تضعيف العين ، ثم استثقلت  
الأمثال فغيرت . فككب أصلها كب . (٤)

\*\*\*\*\*

---

(١) إيجاز التصريف لوحه ٢ مصورتي .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف مسألة ١١٤ ص ٧٩٣ ونحو ابن مالك بين

البصرة والكوفة ص ١٦٣

(٣) التسمييل ص ٢٩٧

(٤) شرح الأشونى ١٩١/٢

(١٦) - يقال في كلمة كلمة بنقل حركة الميمزة الى الميم (١) ، وقلب

الميمزة للفا بعد سلب حركتها . ولا يقاس عليه لخرجه عما تقر في مثل ذلك من نقل للحركة وحذف الميمزة خالفا للكوفيين فانهم أجازوا القياس على ذلك . (٢)

\* \* \* \* \*

(١٧) - جوز أبو عمرو وحده ادغام الراء في اللام . ومنعه

كثير من النحاة (٣) بل أن بعض البصريين أنفسهم غالى في المنع وقيل  
بضخف قراءة أبي عمرو جاء في سر صناعة الإعراب (٤) \* وأما قراء أبي عمرو

\* يغفر لكم (٥) بادغام الراء في اللام ممنوع عندنا وغير معروف عند  
أصحابنا . وإنما هوشى رواه القراء ولا قوة له في القياس . وقال الزمخشري (٦)  
( ومدغم الراء في اللام لا حن ) .

وقد وافق ابن مالك أبا عمرو فيما ذهب اليه قال : " وادغام الراء

في اللام جائز خالفا لأكثرهم . (٧) .

وهو موقف طبيعي لأن ابن مالك يعتمد من القراءات غير المتواترة فما بالك

بقراءة سبعية ومن أعلى القراء سندا وأحد أئمة العربية .

\* \* \* \* \*

---

(١) التسهيل ص ٣٠٣

(٢) تعليق الفرائد ص ٣٧١ ونحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ١٦٣

(٣) انظر مع المرواح ٢٣٠/٢ والبحر المحيط لأبي حيان ٣٦٢/٢

(٤) سر صناعة الإعراب لابن جنى ٢٠٦/١

(٥) الآية رقم ٤ من سورة نوح

(٦) البحر المحيط ٣٦٢/٢

(٧) تسهيل الفوائد ٣٢٢

ثانيا - الآراء التي رجح فيها مذهب الكوفيين :

(١) - ذهب الكوفيون الى أن السين التي تدخل على الفعل المضارع نحو سأفعل أصلها سوف . وذهب البصريون الى أنها أصل برأسها واستدل كل فريق لما ذهب اليه بأدلة . ورجح ابن الأنباري مذهب البصريين ونقض أدلة الكوفيين . (١)

ورجح ابن مالك مذهب الكوفيين ونقض نقض البصريين ورد دفاعهم ألخص ترجيحه فيما يلي ، قال ابن مالك (٢) : " زعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة من سوف ، ولكنها منها كتون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة . وهذا عندي تكلف ودعوى مجرمة من الدليل وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها ، لأن الذي حملهم على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمحاطة ، لا تعامل بها الثقيلة كحذفها عند ملاقاتها ساكن نحو أن تصل ( قومن ) باليوم ، فانك تقول : قوم اليوم . فتحذف النون لالتقاء الساكنين . ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافا . وبدليل آخر أيضا هو أن الخفيفة اذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفا كقول القارئ في قوله تعالى : (٣)

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف " المسألة الثانية والتسعون ) ٦٤٦/٢

(٢) شرح التسهيل الفوائد ص ٢٦

(٣) من الآية رقم ١٥ من سورة القلم

" لنسفا " ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجر أن تبدل ألفا ، لان ابدال  
الباقي بعد الحذف تغيير ثان وذلك إجحاف أيضا لا يسوغ مثله فيمينا  
هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه . فكيف يسوغ فيما ليس كذلك ؟ فلما  
كان القول بأن الخفيفة فرع الثقيلة مفضيا إلى هذا المحذور وجب  
اطراحه ، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب  
قبوله والتمسك به لأنه أبعد من التكلف وأيضا فقد أجمعنا على أن : سوف  
وسو وسى - عند من أثبتها - فخرج سوف فلتكن السين أيضا  
فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود . ويكون هذا التصرف  
في سوف بالحذف شبيها بما فعل بأين الله في القسم حين قيل :  
أيم الله ، وأم الله ، ومُن الله ، ومُ الله . . .

وقال بعض البصريين في دفاعهم أيضا عن أصالة السين :

" لو كانت السين فرع سوف كسوف وسو لكانت أقل استعمالا منها لأنها  
أبعد من الأصل وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل . والأصل أحق  
بكثر استعمال من الفرع . والفرع الأقرب أحق بهما من الأبعد " .

ورد ابن مالك هذا التعليل بقوله : " قلت : هذا تعليل ضعيف لأن

من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنعم وبئس - بالسكون - فانتها  
فرعا نعيم وبئس - بالكسر - وهما أكثر استعمالا وكأخ وأب المنقوصين  
فانتها فرعا المقصورين . والمنقوصان أكثر استعمالا وأمثال ذلك كثير .  
وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال فأن يفوق فرع فرعها  
أولى .

كما رد دفاع بعض البصريين القائل : " لو كانت السين بعض سوف لكانت

مدة التسوية بينهما سواءً وليس كذلك ، بل بسوف أطول . فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها .

قال : " قلت ؛ وهذه دعوة مردودة بالقياس والسماع : فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان + والماضي لا يقصد به الا مطلق الماضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده ، فينبغى ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ، ليجرى المتقابلان على سنن واحد ، والقول بتوافق سيفعل وسوف سيفعل مصحح لذلك فكان المصير اليه أولى ، وهذا قياس .

وأما السماع ، فإن العرب عيّرت بسوف يفعل وسيفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد ، فصح بذلك توافقيهما وعدم تخالفهما فمن ذلك قوله تعالى (١) : \* وسوف يوءت الله المؤمن أجرًا عظيمًا \* وقوله تعالى (٢) : \* فأمّا الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل \* وقوله تعالى (٣) : \* كلا سيعلمون \* و \* كلا سوف تعلمون \* (٤) ومنه قول الشاعر (٥) :

وما حالة إلا سيفصرف حالها  
إلى حالة أخرى وسوف تزول

---

(١) الآية رقم ١٤٦ من سورة النساء

(٢) الآية رقم ١٧٥ من سورة النساء

(٣) الآية رقم ٤ من سورة النبأ

(٤) الآية رقم ٣ من سورة التكاثر

(٥) البيت لم يعصرف قائله ، انظر الدرر اللوامع ٨٩/٢

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل ، في الدلالة  
على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد ، إلا أن سيفعل أخف  
فكان استعماله أكثر .

\*\*\*

### تعليق :

إن الأدلة التي أوردها ابن مالك في هذه القضية لم يأت بها  
- في نظري - من أدلة الكوفيين أنفسهم فمع النقاش الطلي والحوار  
الموضعي استند إلى السماع وساق الأدلة من القرآن الكريم وفسح  
الكلام ما خلت منه حججهم ، كما أوردها ابن الأثير . فيبدو رأي  
الكوفيين بهذه الأدلة راجحاً وقوياً غير أنه يظهر لي أن ما ذهب إليه  
ابن مالك من توافق السين وسوف في الدلالة على مطلق الاستقبال يخالف  
القاعدة المعروفة فيهما والتي تجعل الزمن مع السين أقرب منه مع سوف  
وهو الخالب والكثير وما أورده ابن مالك من شواهد برغم أنها قويصة  
ولكن ينبغي أن تكون هما يحفظ ولا يهدم القاعدة .

(٢) - لم يسمح تشديد نون المثني سوى في تثنية اسم الإشارة والموصول، عوضاً من الحذف منهما . . . ثم مذهب البصريين - اختصاص التشديد بحالة الرفع . ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك - جواز مع الألف والياء (١) . لأن القراءة بالتشديد جاءت من بعضهم في قولهم تعالى ﴿ إحدى ابنتى هاتين ﴾ (٢) ، ﴿ ورنسا اللذين ﴾ (٣) ويؤيد جواز التشديد في نون " ذين وتين " جواز تشديد نون اللذين واللتين . جبراً لما فات من بقاء الألف التي حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور (٤) .

\* \* \* \* \*

(٣) - مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل مفاعيل . ولا زيادتها في مثال مفاعل ، إلا في الضرورة . وأجاز الكوفيون ذلك في الكلام دون ضرورة ووافقهم ابن مالك (٥) ورجحه بأن الحذف قد ورد في مماثل مفاعيل (٦) في قوله تعالى (٧) : ﴿ وعندة مفاتيح الفيب ﴾ والأصل مفاتيح لأنه جمع مفاتيح . ومن زيادة الياء على مماثل مفاعل قوله تعالى (٨) : ﴿ ولوالقى معاذيره ﴾ والأصل معاذره . لأنه جمع معذرة . ومنه قول الشاعر (٩) :

إلا أن جيرانى العشية رائح  
دعهم دواعى للهبوى ومنادح  
والأصل منادح لأنه جمع مندوحة .

- 
- (١) همع الهوامع ٤٩/١  
(٢) الآية رقم ٢٧ من سورة القصص وهى قوله تعالى ﴿ أريد أن انكحك ﴾  
(٣) من الآية رقم ٢٦ من سورة فصلت  
(٤) شرح التسمييل ص ٢٧٠  
(٥) ارتشاف الضرب م/م لوحة ١٨٠ ، وهمع الهوامع ١٨٢/٢  
(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللائظ (٧) الآية رقم ٥٩ من سورة الانعام  
لوحة ١٤٧ وما بعد ها مصورتى . (٩) لم يعرف قائله انظر الدرر اللوامع ٢٢٨/٢  
(٨) الآية رقم ١٥ من سورة القيامة

(٤) - ذهب الكوفيون الى جواز النسب الى لفظ جمع التفسير للباقي على

جمعيته مطلقا \* ووافقهم ابن مالك في الجمع الذي يشبه الواحد في الوزن  
والصلاحية للجمع مثل ( كلاب ) \* فجوز النسب اليه على لفظه \* فيقال - عنده -

كلامي الخلق : شبه كلاب بكتاب ولقولهم في جمعه كلابات \*

جاء في التسهيل \* وربما نُسب الى ذى للواحد بلفظه لشبهه بالواحد

في الوزن وصلاحية الجمع \* (١) واعترض عليه أبو حيان بقوله (٢) : " وليس

هذا مما بُنى عليه قاعدة وإنما مورده مورد الشذوذ \* "

وليت ابن مالك وافق الكوفيين في هذا مطلقا فلا أرى مبررا لهذه التفارقة

فإن مذهب الكوفيين في النسب الى جمع التفسير الباقي على جمعيته مذهب

قوى \* وقد أيد السماع الكثير دعواهم فقد كثر النسب الى جمع حتى

جرى مجرى الأعلام فمثلا قيل \* الدوا نيقى لأبي جعفر المنصور الخليفة

المباسي ، وقيل لخيزه الكرابيسي ، والأشواطى ، والمحامل ، والشعالي

والجواليقي \* (٣) وفي النسب الى جمع التفسير الباقي على جمعيته مع ذلك

ابداء لإرادة المتكلم فيتميز المنسوب الى الجمع من المنسوب الى المفرد

فيقال في النسب الى الطولك والدول : الملوكى والدولى \* وقد أخذ مجمع

اللغة برأى الكوفيين جاء في قراره : " وللجمع إنما ينسب الى لفظه ."

جمعا التفسير عند الحاجة كتميز بين المنسوب الى الواحد والمنسوب الى الجمع \* (٤)

(١) تسهيل الفوائد ص ٢٦٥

(٢) حاشية ابن جماعة / مجموعة شراح الشافية ص ١١٧

(٣) انظر النحو الوافي ٤ / ٢٨٢

(٤) المصدر السابق \*



(٥) - مذهب البصريين في تصغير نحو ناب ما ألفه ياء و شيخ  
وبيت اقرار الياء فقط فيقال : نَيْبٌ ، وشَيْخٌ ، وبَيْتٌ ، ونَهْـبٌ  
الكوفيون الى أنه يجوز هذا ويجوز وجه آخر ، وهو ابدال الياء واوا ،  
لضمة ما قبلها فيقال : نويب وشويخ وبويت كراهة اجتماعات الياءات .  
ويؤيدهم ما سمع في بيضتة بويضة (١) . وهو عند البصريين شان  
بل ان سيويه يقول (٢) : " ومن الحرب من يقول في ناب ( نويب ) فيجىء  
بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط " .

ووافق ابن مالك الكوفيين في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا قال :  
" ويجعل المفتوح للتصغير واوا وجوبا إن كان منقلبا عنها ، أو الفسـا  
زائدة . أو مجهولة الأصل ، أو بدل همزة تلى همزة ، وجوازا مرجوحا  
ان كان ياء أو منقلبا عنها (٣) .

وفى رأى أن جـواز قلب الياء واوا له ما يؤيده مــــن  
السمع فلامعنى لما ذهب اليه الناظم من جوازه جـوازا  
مرجوحا .

\*\*\*\*\*

---

(١) التذييل والتكميل م / م / ج ٦ لوحة ٢٤ ، والأشمونى بحاشية

الصبان ١٢٣/٤

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ - والمدارس النحوية ص ٨٢

(٣) تسهيل الفوائد ٢٨٤

(٦) - (أنا) ضمير المتكلم وتحذف ألفه في الوصل عند غير بنى  
تميم ومذهب البصريين أن ألف "أنا" زائدة ، قال ضمير عندهم هو الهمزة  
والنون ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الاسم مجموع الأحرف  
الثلاثة قال الأشموني : وفيه خمس لفات ذكرها في التسهيل ، فصحا هن  
إثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا ، والثانية إثباتها وصلا ووقفا ، وهي لنفسه  
تميم ، والثالثة (هنا) بإبدال همزته هاء ، والرابعة (آن) بـدة بعد  
الهمزة ، والخامسة (أن) كمن . (١)

\*\*\*\*\*

(٧) - يجوز قلب ألف الندبة ياء بعد نون المثني خلافا للبصريين  
فإنهم يلتزمون فتح نون التثنية في ندبة المثني ، فيقولون (يازيداناه) والكوفيون  
يجوزون هذا الوجه ، ويجوزون أيضا أن يقال : (يازيدانيه) بقلب الالف  
ياء ، قال ابن مالك : وهو عندي أولى من الفتحة وسلامة الألف لوجوهين :  
أحدهما : أن في الفتح وسلامة الألف إيهام أن اللفظ ليس لفظ تثنية  
وإنما هو من الأعلام المختمة بالألف والنون المزيدتين كـمسلمان ومروان .  
الثاني : أن أباحاتم حكى عن العرب تقول في نداء (هن) مثني  
(ياهناتيه) ولم يحك ياهناناه ، والقياس إنما يكون على ما سُمح لا على  
ما لم يسمح . (٢)

\*\*\*\*\*

(١) التسهيل ص ٢٥ والأشموني ١٠٠/١ ونحو ابن مالك بين البصرة  
والكوفة ص ١٧٠

(٢) شرح التسهيل لوحة ٢٠٥/٢٠٦ ، ونحو ابن مالك بين البصرة والكوفة  
ص ١٨٢

(٨) - جاء في تسييل الفوائد قول ابن مالك :<sup>(١)</sup> " يستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه ، وقد يجمع المضاف والمضاف اليه " .  
قال السيوطي<sup>(٢)</sup> : وهذا قول الكوفيين فنقول على رأيهم جاء في آباء اليكربين .

\*\*\*\*\*

(٩) - قال ابن مالك<sup>(٣)</sup> : أما صَدَّ المقصور للضرورة فممتنع عند البصريين لا عند الكوفيين ، وهو شبهه بمنع الصرف ، ومما يحتج به الكوفيون قول الراجز<sup>(٤)</sup> :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المعسل واللهاء  
فصدَّ الهاء اضطرارا ، ونهسو واجب القصر ، لأنه نظير حصى وقطا .  
ومما يحتج به الكوفيون أيضا قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

سيفنيني الذي أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غنا

\*\*\*\*\*

- 
- (١) التسييل ص ٢٨٢  
(٢) همج الهوامع ٤٢ / ١  
(٣) شرح الكافية خ / د لوحة ٢٠٠  
(٤) البيت لابي المقدم الراجز انظر الانتصاف ٧٤٦ / ٢  
(٥) لم يعلم قائله انظر المصدر السابق ٧٤٧ / ٢

### ثالثا - آراء أخرى رجحها ابن مالك :

(١) - قال ابن مالك (١) : وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف

إليه لم يعدل عن لفظ التثنية غالبا . . . فإن أمن اللبس جاز  
المدول الى الجمع سماعا عند غير الفراء . وقياسا عنده  
ورأيه أصح .

جاء في همع الهوامع (٢) "الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ

على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد . والمثنى على اثنين . والجمع  
على الجمع . وقد يخرج عن هذا الأصل . . . فسمع صمغ رجالهما يريدون  
اثنين . وعظيم المناكب وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق . فهذا  
كله عند البصريين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه . وقاسه الفراء  
وافقه ابن مالك (\*) .

ثم يعلق السيوطي بدنه قياس على الشاذ والنادر وينقل

عن أبي حيان قوله : " لو قيس شيء من هذا لا لتبست الدلالات  
واختلطت الموضوعات .

(\*) أخرجت الفراء من زمرة الكوفيين لأن البحث المتخصص في مذهبه النحوي

أثبت أنه المؤسس الحقيقي للمدرسة البنجدادية - أنظر - أبو زكريا الفراء

ومذهبه في النحو واللغة / الأستاذ د/ أحمد مكي الانصاري ص ٥٠٩ .

(١) شرح التسهيل ص ١١٧

(٢) همع الهوامع ١٧١/١ ط الحرية

لكن ابن مالك أورد من الشواهد ما يرد الدعوى (بأنه قياس على الشاذ  
والنادر) قال : " مع كثرة وروده في الكلام الفصيح كقول النبي صلى الله  
عليه وسلم لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما " أخرجكما من بيوتكما " وقوله  
لعلى وفاطمة رضي الله عنهما : " إذا أوتيتما إلى مضاجعكما فسيحا الله  
ثلاثا وثلاثين " وفي حديث آخر " هذه فلانة وفلانة تسألانك عن  
انفاقيهما على أو واجبيهما ألهمهما فيه أجر " وفي حديث علي وحمزة رضي الله  
عنهما " فضرباه بأسيافيهما " وأمثال ذلك كثير .

إن هذا الذي ذكره ابن مالك يكفي للقياس عليه مع أنه أورد غير  
هذا جملة (١) من أشعار العرب وكلامهم المأثور . فلا وجه  
لاعتراض السيوطي . وقد اشترط أمن اللبس فلا وجه لما قال أبو حيان  
من أنه لو قيس شيء من ذلك لالتبست الدلالات واختلطت  
الموضوعات .

\*\*\*\*\*

---

(١) انظر شرح التسهيل ص ١١٧ وما بعدها .

(٢) - ذهب البصريون الى أن " فُعَلًا " كجخدب بناءً في الاسماء الرباعية غير أصلى وإنما هو مفرع من " فعلل " بضمين بينهما سكن وجاء القول بأصالة " فُعَلٌ " كجخدب منسوباً للأخفش والكوفيــــــــــــن (١) وعزاه ابن مالك للفراء خاصة وقال (٢) " وزيادة الثقة مقبولة " واعتمد أصالته في الألفية حيث ذكر الأوزان الست للرباعي دون تفريق قال (٣) :

لا سم مجرد رباعي فعلل فعلل وفعلل وفعلل

ومع فعلل فعلل

إلا أنه سيأتي عند ابن مالك ما يخالف هذا الترجيح . (٤)

\*\*\*\*\*

(٣) - قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من اسكان ثانيه

أو ثالثه . ولا يتوالى أربع حركات في كلمة " جندل " إما محذوف من " جنادل " وإما من " جنديل " (٥) .

قال ابن مالك (٦) " وتفريع فعلل على فعلل لا على فعلل خلافاً

للبصريين وفاقاً للفراء وأبي علي " مذهب الفراء وأبي علي تفريع فعلل على فعلل أولى لأن "جندل" مفرد فتفريعه على المفرد أحق . (٧)

\*\*\*\*\*

---

(١) منهج السالك بحاشية الصبان ٢٨٩/٤

(٢) حاشية ابن جماعة ضمن مجموعة شرح الشافية ص ٦٤

(٣) الألفية باب التصغيرين

(٤) انظر مبحث مسائل اختلف في الرأي عند ابن مالك من هذا البحث .

(٥) منهج السالك بحاشية الصبان ٢٨٩ (٦) تسهيل الفوائد ص ٢٩١

(٧) حاشية ابن جماعة ضمن مجموعة شرح الشافية ص ٧٤

(٤) - قال ابن مالك (١) \* وقد يقع أفعلا ونحوه ، أى : تفعلان  
موقع أفعلاً ونحوه ، أى : تفعّل \* والمعنى قد يخاطب الواحد  
بما يخاطب به الاثنان فى الأمر ونحوه ، وهو المضارع . فيقع أفعلا  
موقع أفعّل ، ويقع تفعلان موقع تفعّل \*

قال الدمامينى (٢) : مشى المصنّف فى ذلك على ما ذهب اليه ابــــن  
جنى والبغداديون .

ويشهد لمذهبهم ما جاء فى المسموع . فقد جاء من الأول قول  
الحجاج :

" يا حرسى اضرىبا عنقه " وقول امرئ القيس :

(٣)  
\* قفا نيك من ذكوى حبيب ومنزل \*

(٤)  
وحمل على الثانى قول الشاعر :

فإن تزجرانى يا بن عفان ازدرجر وان تدعانى احم عرضا ممنصا

\* \* \* \* \*

---

(١) تعليق الفرائد الجزء المحقق ج ٦ ١/٣٣٤ وما بعدها

(٢) المصدر السابق

(٣) الشاهد فى قفا حيث يخاطب رفيقه بخطاب المثنى . وقد حمل عليه

ايضا قوله تعالى \* ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد \* خطابا للملك والموكل

بالنار والاية من سورة ق رقم ٢٤

(٤) هو سويد بن كراع المكلّى انظر الاغانى ١٢/٣٤٠ .

(٥) - منح الجمهور تحويل اسم الفاعل من المتعدى الى الصفة المشبهة وأجازته الفارسي (١) واختاره ابن مالك قال (٢) : " وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعدد ان أمن اللبس وفاقا للفارس " (\*)

فخوف اللبس الذي منع من أجله الجمهور تحويل اسم الفاعل من المتعدى الى الصفة المشبهة ، لأن التحويل ثمرته تظهر جلية في الاضافة الى المرفوع بعد نصبه . فاذا أضيف التيس الأمر على السامع فيمظن أنه مضاف لمفعوله . فخوف اللبس هذا منتف بشرط أمن اللبس الذي رجح به ابن مالك مذهب الفارسي . وقد سمع تحويل اسم الفاعل من المتعدى . قال تعالى (٣) :  
\* ان ربك واسع المغفرة \* وقال الشاعر : (٤)

ما المراحم القلب ظلما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما

\*\*\*\*\*

(١) منيع السالك لا بي حيان ج ٢ / ٣٥٨ و همع الهوامع ١٠١ / ٢ وتصريف

الاسماء للشيخ محمد الطنطاوي ص ١١٥ ط / حجازي القاهرة .

(٢) تسييل الفوائد ص ١٤١

(٣) الاية رقم ٣٦ من سورة النجم

(٤) لم أعثر على قائله .

(\*) تختلف كلمة الباحثين في مذهب الفارسي وتلميذه ابن جني فمنهم من يرى أنهما بغداديان كالدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية ص ٢٥٥ و ٢٦٥ ود / محمود حسني في المدرسة البغدادية ص ١٢٧ ود / فتحي في ظاهرة الشذوذ ص ١١ ومنهم من يرى أنهما بصريان كالأستاذ د / شليبي في (أبو علي الفارسي) والسامرائي في ابن جني النحوي ولهذا أشرنا<sup>١</sup> أنهما تحت آراء أخرى رجحها ابن مالك .



(٦) - ومن المطرد حذف عين "فِعْلٌ" و "فِعْلَةٌ" قال أبو حيان ، أما ذوات الواو فلا نعلم خلافاً في اقتباسه كسَيِّدٌ وَسَيِّدَةٌ ، يقال فيه : سَيِّدٌ وَسَيِّدَةٌ ، وأما ذوات الياء ك (لَيْنٌ وَلَيْنَةٌ) ، ففيها خلاف زعم أبو علي وتبعه ابن مالك أن تخفيفها يحفظ ولا يقاس عليه (١) ويسبدو أن المسموع من تخفيف ذوات الياء قليل قال ابن مالك في كافيته (٢) :

في فيعل وفيعلان ذاً حَفِظَ دون اطراد فالحظ الذي لحظ والظاهر من كالم الناظم هنا وفي التسهيل (٣) ، أنه لا يفرق بين ذوات الواو ، وذوات الياء .

\*\*\*\*\*

(٧) - ذهب ابن الأنباري (\*) الى جواز تثنية المتفق اللفظ المختلف المصنى وصححه ابن مالك (٤) قال أبو حيان (٥) " وان اختلف معنى المشتركين ، اما بالتضاد كالجونين : الأسود والأبيض ، أو بغيرهما كالعينين : البنيوع والباصرة . . . فكثر المتأخرين على أنه لا يجوز تثنيتهما وهو مختار اصحابنا ولحسنوا الحريري في قوله : \* فانشئ بلا عينين \* وصحح ابن مالك الجواز ."

(١) همع الهوامع ٢١٨/٢

(٢) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ١٢ الجانب الايمن

(٣) التسهيل ص ٣١٤

(٤) النكت النحوية م / م لوحة ٣٦

(٥) ارتشاف الضرب م / م لوحة ٢٢٠

(\*) ابن الانباري محمد بن القاسم بن بشار سمع من ثعلب مات سنة ٣٢٧ هـ راجع هامش ص ١٢٣ ج ١ من همع الهوامع ت/ هارون/عبد العال سالم ط/ دار البحوث

ابن مالك يرجح ما اختاره بقوله (١) : " ان التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف في المعنى ولم يمنح من التثنية ، فإن لا يمنح من التخالف في المعنى مع التخالف في اللفظ أحق وأولى ، والسماع الكثير يؤيده فمن ذلك قوله تعالى (٢) : \* نعبد الله وأله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق \* وما يؤيده كذلك قول أبي علي القالي من كلام الصرب : خفة الظهير أحد اليسارين والغرمة أحد السبأين ، واللبن أحد اللحمين ، والحمية أحد الموتسين ، وقولهم : القلم أحد اللسانين . والخال أحد الأبويين " (٣) ومن ذلك قول بعض الطائيين : (٤)

كم ليث اغترى ذاً أشبل غرث  
فكأنني أعظم الليثين إقداماً  
ومثله : (٥)

وكائن سفكنا نفس نفس عزيزة فلم يقض للنفسين من سافك ثار  
وهكذا انداحت شواهد توؤيد ما اختاره من رأى . وهي شواهد كثيرة وفصيحة ليس من سبيل الى دفعها وليس الحريرى وحده - كما ذكر أبو حيان - الذي ثنى المختلفى المعنى ، الإشتراكى اللفظ حتى يلحن .

\*\*\*\*\*

- 
- (١) شرح التسمييل ص ٦٣  
(٢) الآية رقم ١٣٣ من سورة البقرة  
(٣) الأملى لابي علي القالى ٥٦/٢ ط / دار الفكر بيروت  
(٤) لم يعرف قائله انظر الدرر اللوامع  
(٥) لم يعرف قائله .

(٨) - ورجح رأى الشلويين فى اطراد حذف أحد المثليين  
فى نحو أحس وظل عند اتصاله بتاء الضمير ونونه .  
اختلف الصرفيون فى ذلك الحذف فذهب سيبويه الى أن ما ورد من  
ذلك شاذ . فقال : " هذا باب ما شذ من المضاعف " .  
وقال الشلويين أنه مطرد وذهب ابن عصفور وابن الضائع الى عدم  
اطراده .  
ووافق ابن مالك الشلويين (١) ورجحه بأن الحذف لغة لسليم (٢) .  
ولغات القبائل عند ابن مالك حجة ولذا قال بقياسه جاء فى  
الكافية : (٣)  
ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظُلُلَّتْ  
وقرن فى اقرن وقس ممتزدا

\*\*\*\*\*

(٩) - ورجح رأى خطاب الماردى\* فى جواز صوغ التمجيد  
والتفضيل مما بنى للمجهول .  
ذهب خطاب الماردى الى جواز صوغها مما بنى للمجهول مخالفا  
القاعدة الصرفية . ورجح ابن مالك هذا الرأى . بشرط أمن اللبس .

---

(١) انظر تفصيل مذاهب الصرفيين فى المسألة فى همع الهوامع ٢١٨/٢

(٢) التسهيل ص ٣١٤

(٣) شرحه على تصريفه المأخوذ من كافيته لوجه ١٧

(\*) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

وهو صاحب كتاب الترشيح قال السيوطى " ينقل عنه أبو حيان وابن

هشام كثيرا " بغية اللوعة ١/٥٥٣ .

ولأنه سمح في قوله ما أجنه • من جَن • وما أشغله من شغل وما أزهاه  
من زهي • وقال هو في التفضيل أكثر • فقد سمح " أزهى من ديك "

و" أشغل من ذات النحين " وأنهى من غيره • قال كعب :

فلهو أخف عندي (١)

\*\*\*\*\*

(١٠) - جوز خطاب الماردى أن يبنى أفعل المتعجب مما يعبر  
عن فاعله بأفعل فعلاء إذا كان مفهوماً عسر أو جهل قال : ورد منه  
ما أحمقه وأرعنه ، وأهوجبه وأنوكه وألده ، من حمق ، ورعن ،  
وهسوج ، ونوك ، ووافقه ابن مالك " قال الناظم جرت في المتعجب  
مجرى جهل وعسر فتعجبوا منها وبنوا أفعل تفضيل " (٢) .

\*\*\*\*\*

---

(١) انظر همع الهوامع ١٦٦/٢ ومنهج السالك لابي حيان ٣٧٧/٢

(٢) منهج السالك لابي حيان ٣٧٦/٢

### الفصل الثالث

#### الآراء التي عرضها دون ترجيح

إن ابن مالك وقف في بعض المسائل موقفا وسطا بين البصريين والكوفيين ، فهو حينما يعرض آراء الفريقين دون موافقة حلا معارضة ، وأحيانا يجمع بين الرأيين ويوفق بينهما . فمن هذه المسائل :

١ - حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما : (١)

ذهب الكوفيون إلى أن المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ، فقالوا في تثنية " خوزلي ، وقهقرى " : خوزلان وقهقران وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا في " قاصعا ، وحائيا " : قاصعان ، وحائيان .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما ثقل والتثنية توجب زيادة ثقل فاجتمع فيه ثقلان أصلي وطارئ . فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال واحتج البصريون بأن التثنية والجمع جاء كل منهما بلفظ واحد فينبغي ألا يحذف منه شيء . قلت حروفه أو كثرت .

أما ابن مالك فقد وقف من هذين الرأيين المتعارضين موقفا وسطا فهو يقبل ما سمع من ذلك ولا يقيس عليه قال (٢) : " ربما حذف الألف الزائدة

(١) الانصاف في مسائل الخلاف المسألة " الماشرة بعد المائة "

(٢) تسمييل الفوائد ص ١٧

خامسا فصاعدا في التثنية ، والجمع بالألف والتاء وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين \* .

٢ - القول في الموء نث بغير علامة تأنيث من الصفات الخاصة بالموء نث :

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو " طالق وطامت " وحائض وحامل \* لاختصاص الموء نث به .

وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل . وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا " شئ حائض " .

واحتج الكوفيون لرأيهم بأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والموء نث ولا اشتراك بين الموء نث والمذكر في هذه الأوصاف وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتر إلى إدخال علامة التأنيث .

واحتج البصريون لرأيهم بأن قالوا : إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو لأن قولهم " طالق وطامت . . . الخ " في معنى ذات طلاق وطامت على معنى النسب . ومنهم من تمسك بأن قال : إنما حذفوا علامة التأنيث من " طالق " ونحوه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا : شئ طالق أو إنسان طالق . كما قالوا رجل ربيعة . فأنثوا ، والموصوف مذكر على معنى نفس ربيعة . . . ولما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابيا يمانيا يقول : فلان لسوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أتقول " جاءته كتابي " ؟ فقال لا ليس بصحيفة والحمل على المعنى كثير . (١)

(١) الانصاف في مسائل الخلاف المسألة " الحادية عشرة بعد المائة "

وابن مالك يجمع هذه الملل الثلاث لمنع حقوق تاء التانيث هذه الصفات • علة الكوفيين وعلتق البصريين • في رأى واحد كونه يرتضى الرأيين يقول : (١) " الغالب في الصفات المختصة بالانثاء اذا لم يقصد بها معنى الفعل ألا تلحقها التاء ، لتأديتها معنى النسب أو التذكير ما وصف بها في الأصل أو لا من اللبس " •

٣ - قال ابن مالك (٢) في استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة في أسماء العدد :

وأما قول عائشة رضي الله عنها " ثم يصب على رأسه ثلاث غُرُف " فالقياس عند البصريين أن يقال " ثلاث غرفات " لأن الجمع بالألف والتاء جمع قلة ، والجمع على " فُعَل " عندهم جمع كثرة •

والكوفيون يخالفونهم فيرون أن " فُعَلًا " و " فِعَلًا " من جموع القلة ويمضده قولهم قول عائشة رضي الله عنها " ثلاث غُرُف " وقوله تعالى : ﴿ فَاتُوا بِعَشْرِ سَوْرٍ ﴾ ويمضده قوله في " فَعَل " قوله تعالى ﴿ ٤ ﴾ ! ﴿ عَلِيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ ﴾ بإضافة ثلاث إلى غرف وعشر إلى سَوْر ، وثمانى إلى حجج مع إمكان الجمع بالألف والتاء دليل على أن فُعَلًا و فِعَلًا جمعما قلة ، للاستغناء بهما عن الجمع بالألف والتاء •

(١) تسهيل الفوائد ص ٢٥٤

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩١

(٣) الآية رقم ١٣ من سورة هود

(٤) الآية رقم ٦٧ من سورة القصص

والخلاص : أن ثلاث <sup>٧</sup>غُرف إن <sup>٨</sup>وجهه على مذهب البصريين • الحسق  
بثلاثة قروء • وإن وجهه على مذهب الكوفيين فهو وارد على مقتضى القياس •  
فابن مالك يقوى رأى البصريين كما يقوى رأى الكوفيين دون أن يرجح  
أحدهما على الآخر •

٤ - قال ابن مالك <sup>(١)</sup> " وأما المقصور فتحذف ألفه في جمع التذكير وتلى الواو  
والياء الفتحة ويستوى في ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كالأعلى وما  
ألفه زائدة كحبلى اسم رجل فيقال : جاء الأعطون والحبلون ومررت  
بالاعلين والحبلين - بفتح اللام في الجميع - هذا مذهب البصريين -  
وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة • ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه  
مع الياء فيقولون : جاء الأعطون الحبلون - بضم اللام فيهما ومررت  
بالاعلين والحبلين بكسر اللام فيهما • فإن كان المقصور أعجيا أجازوا  
فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها • "

فهو هنا - كما ترى - يعرض الرأيين دون ترجيح كأنه يرتضيهما  
مما •

---

(١) شرح التمهيد ص ١٠٣ وما بعدها



## الفصل الرابع

### مسائل اختلف فيها الرأي عند ابن مالك

اختلف رأى ابن مالك فى بعض القضايا الصرفية ، فىكون له أحيانا فى المسألة رأيان ، يقول بأحدهما فى كتاب ، ويخالفه فى كتاب آخر . مما قد يؤدى إلى شىء من الاضطراب . و نسوق فيما يلى أمثلة لهذه الظاهرة . ثم نلتمس لها تفسيراً :

(١) - ذهب ابن مالك فى شرح الكافية إلى أن من " أمثلة الكثرة (فعل) - بضم فسكون - وهو قياسى وغير قياسى : فالقياسى ما كان لا فعل مقابل فعلا . كأحمر وحمرأ . ولا فعل لا فعلا له ، لعدم القبول فى الخلقه كأكرم ، أو لعدم الاستعمال ، كرجل آلى ، ولفعلا لا أفعل له " لعدم القبول فى الخلقه . أو لعدم الاستعمال كامرأة عجزاً ، فىطرد فى هذا النوع كما يطرد فى النوع الآخر " (١) فهو هنا يقرر بأن (فُعلا) مطرد فى آلى وعجزاً : <sup>فِي مَالِ</sup> فَيَهْمَا أَلَى وَعَجَز . وخالف هذا الرأى فى التسهيل ومنع أن يكون (فصل) بضم فسكون مطرداً فى هذا النوع لعدم الاستعمال . جاء فى التسهيل : " فُصْل وهو لا فعل فعلا وصفين متقابلين أو منفردين لمانع خلقه . فان كان المانع الاستعمال خاصة ف (فُعل) فيه يُحفظ " (٢) واختلاف الرأى فى هذه القضية واضح .

\* \* \*

(١) شرح الكافية الشافية خ / د لوحة ٢٠٨ ونحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٢٧٤

(٢) التوضيح على التصريح ٣٠٤/٢ والأشمونى بحاشية الصبان ٩٣/٤

(٣) تسهيل الفوائد ص ٢٧٠

(٢) - مصدر (فَعَّلَ) الرباعي ذكر له في الخلاصة  
مصدرين \* فَعَّلَلَ بالكسر وفَعَّلَلَة - بالفتح - وقرر أن فَعَّلَلَة  
هو المقيس دون فَعَّلَلَ قال (١) :

فَعَّلَلَ أَوْ فَعَّلَلَة لَفَعَّلَلَا واجعل مقيسا ثانيا لا أولا  
وكلامه في لامية الأفعال وتسهيل الفوائد يفيد أن المصدرين  
قياسيين ، ولم ينصّ فيهما على قياسية فَعَّلَلَة دون فَعَّلَلَ (٢) يقول  
في اللامية (٣) :

\* لَفَعَّلَلَ إِثْمٌ بِفَعَّلَلَ وَفَعَّلَلَة \*

وجاء في التسهيل (٤) ؛ " ومصدر (فَعَّلَلَ) والملحق به  
بزيادة هاء التانيث في آخره ، أو يُكسر أوله وزيادة ألف قبل  
آخره " .

\*\*\*

---

(١) الألفية باب "ابنية المصادر"

(٢) راجع الاشموني بحاشية الصبان ٣١٤/٢ وبحرق بحاشية الطالب  
بن حمدون ص ٥٤

(٣) لامية الأفعال باب "ابنية المصادر"

(٤) تسهيل الفوائد ص ٢٠٦

(٣) - مصدر "زلزل" من الرباعي جَوَزَ في " شرحه على تصريفه  
المأخوذ من كافيته أن يجيء على " فَعَالِل " بفتح الفاء قال (١) " كزلزل  
جاز في مصدره فمالل بفتح الفاء " ومنع في رسالته عن مصادر الرباعي  
أن يكون فعالل بالفتح مصدرا • بل هو وصف مقصود به المبالغة إن ورد  
مسموعا كما في وسواس قال (٢) : " ثبت ما قصدته من بيان أصالة الوصفية  
في فعالل المفتوح الفاء وغرابة المصدرية فيه " •

\* \* \*

(٤) - " فَعَلَى " كأرْبَى ذكره في الألفية (٣) من الأوزان الخاصة  
بألف التأنيث المقصورة • وعدّه في التسهيل (٤) من المشترك بين المقصور  
والممدود قال الأشموني (٥) وهو الصواب لوورد تحششاء •

\* \* \*

(٥) - وزن " فَعَلَى " كمرطى ذكره في الألفية (٦) من المختص  
بالمقصورة وعدّه في التسهيل (٧) من المشترك وهو الصحيح لوورد  
جَنَفَاء •

\* \* \*

- 
- (١) مصورتى لوحة ٢٨ وانظر النكت النحوية لوحة ١٥٠  
(٢) رسالته في مصادر الرباعي انظر ص ١١٧ من هذا البحث  
(٣) الألفية باب ألف التأنيث  
(٤) تسهيل الفوائد ص ٢٥٦  
(٥) منهج السالك بحاشية الصبان ج ٤ / ٢٣  
(٦) الألفية باب ألف التأنيث  
(٧) تسهيل الفوائد ص ٢٥٦

(٦) - فعلى جملة في الألفية (١) من المختص بالمقصورة وذكره  
في التسهيل (٢) من المشترك وهو الصحيح فقد سُمع منه مع المدودة قولهم  
وهو عالم بدخيلاته " (٣) .

\*\*\*

(٧) - فعلى كبرى وفعللى كقهرى بفتح الفاء فيهما عدها  
في الكافية من المختص بالمقصورة وفي التسهيل من المشترك . قال أبو  
حيان : وهو الصحيح (٤) .

\*\*\*

(٨) - يجمع " فعّال " مثل كراع جمع تكسير على " فعل " .  
بضمين . ذهب في التسهيل أنه يُحفظ ولا يقاس عليه . وجزم في شرح  
الكافية بقياسه ومثل له ب كراع وكع وقراد ، وقرُد . قال الأشموني  
" وما في التسهيل هو الصحيح فلا يقال في غراب غرب " (٥) .

\*\*\*

---

(١) الألفية باب الف التأنيث

(٢) تسهيل الفوائد ص ٢٥٦

(٣) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٣/٤

(٤) همع الهوامع ١٧٢/٢

(٥) همع الهوامع ١٧٦/٢ وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٩٤/٤ .

(٩) - لام " فملى " بفتح وسكون أجاز في الألفية والكافية  
إبدال يائها واوا إذا كانت اسما نحو : تقوى وفتوى فرقا بين الاسم  
والصفة قال (١) :

من لام فعلى اسما أتى الواو ببدل ياء كتقوى غالبا جاز البديل  
وعكس في التسهيل (٢) وإيجاز التصريف فقال " تبدل الياء لاما لفعلى "  
- بفتح الفاء - صفة محضة وشد إبدال الواو من الياء لاما لفعلى اسما \*

\*\*\*

(١٠) - فُعِّلَ كَطُحِبَ ذكره في الألفية من أوزان الرباعي الأصول  
موافقا الأُخْفَش والكوفيين قال :  
(٣)

لايسم مجرد رباعي فُعِّلَ وفعلل وفعلل وفعلل  
مع فعل فُعِّلَ

وأيد ذلك في شرحه على تصريفه المأخوذ من كافيته بقوله (٤) " فعلل " كطحلب  
هذا المثال صحيح من جهة النقل برواية الأُخْفَش وأهل الكوفة " وزيادة الثقة  
مقبولة \*

وقد حكم بفرعية هذا الوزن - فعلل كطحلب - في تسهيل الفوائد (٥)  
قال " وتفریح فُعِّلَ أظهر من أصلته " \*

\*\*\*

(١) الألفية باب الإبدال ص ٧٧ ط/ دار الطباعة

(٢) تسهيل الفوائد ص ٣٠٩ وإيجاز التصريف مصورتى لوحة ٥ وانظر النكت

النحوية لوحة ٢٥٢ وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٣٤/٤٠

(٣) الألفية باب التصريف ص ٧٤ ط/ دار الطباعة

(٤) مصورتى لوحة ٣ وما بعدها (٥) تسهيل الفوائد ص ٢٩١

(١١) - قد اختار ابن مالك في شرح التسهيل مذهب الخليل في أن همزة (أل) همزة قطع ورجحه وقواه بأدلة قوية كما رأينا. (١)  
ولكنه في الألفية ذكر همزة أل ضمن مواضع همزة الوصل قال: (٢)

وفي اسم است ابن ابن سمح      واثنين وأمرى وتأنيث تبـع  
وآين همزة \* أل كذا ويبدل      مدّا في الاستفهام أو يسهل

\* \* \*

(١٢) - فلك وأمثاله كدلاص وهجان • ذهب في شرح الكافية  
إلى أنّها من جموع التكسير وذهب في التسهيل على أنّها من أسماء  
الجموع •

قال الأشموني (٣): مذهب سيبويه [ أن فلك وولاص وهجان ]  
أنّها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشمرة بالجمع  
••• فلك في المفرد كقفل بضم وسكون وإذا كان جمعا كبدن بضمين  
وهكذا في الباقي ••• وعلى هذا مشى المصنّف في شرح الكافية •••  
وخالفه في التسهيل فقال: والأصح كونه - يعني باب فلك -  
اسم جمع مستغنيا عن تقدير التخيير •

---

(١) انظر بحث موافقات البصريين من هذا البحث •

(٢) الألفية باب همزة الوصل •

(٣) شن الأشموني بحاشية الصبان ٨٧/٤ •

وجاء في همع الهوامع (١) " وذهب آخرون الى أن باب فلك ونحوه  
اسماء جمع وأنه لا تغيير فيها مقدر . فيكون اذ ذاك من قبيل المشترك  
بين المفرد والجمع . . . وهذا الرأي صححه ابن مالك في التسهيل . "

\* \* \*

(١٣) - يجوز حذف أحد المثليين من المضاعف الثلاثي المتصل بتاء  
الضمير أونونه كـ " ظلت " في ظلت ، وقد اختلف رأى الناظم فى  
المحذوف (٢) فذهب فى " شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته "  
الى أن المحذوف اللام . قال (٣) " كل فعل مضاعف على وزن " فعمل " -  
يكسر العين - فانه عند اسناده الى تاء الضمير أونونه يستعمل على ثلاثة  
أوجه : تاما كظلت ، ومحذوف اللام مفتوح الفاء ، كظلت ، ومحذوف  
اللام مكسور الفاء ، كظلت .

وذهب فى " التسهيل " (٤) الى أن المحذوف العين ، قال : " ويجوز  
فى لفظة سُكِّمَ حذف عين الفعل الماضى المضاعف المتصل بتاء الضمير  
أونونه . "

\* \* \*

---

(١) همع الهوامع ١٨٥/٢

(٢) انظر الاشمونى بحاشية الصبان ٢٥٨/٤

(٣) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته : مصورتى لوجه ١٧

الجانب الايسر .

(٤) التسهيل ص ٣١٤

تفسير ظاهرة اختلاف الرأي عند ابن مالك :

تلك أهم المسائل التي اختلف فيها الرأي عند ابن مالك - والتي  
أمكن حصرها وهي من الهيئات اللينيات ، اذا ما قيست بانتاجه الضخم  
في مجال الصرف " ولا ضير عليه في ذلك فهو امام مجتهد ، له مدلق الحرية  
في العدول عن رأيه ، اذا ما تبين له رأى أقوى " (١)

على أن ظاهرة العدول عن بعض الآراء ، والتعديل في بعض المواقف  
سمة المجتهدين سواء في علوم العربية أو غيرها ، حتى لقد عقد  
لها ابن جنى في كتابه الخصائص بابا عنون له " باب في اللفظين على  
المعنى الواحد يردان عن عالم متضادين " (٢) وقد وضع له القواعد  
التي يمكن على ضوءها استنتاج الرأي الأخير الذي ارتضاه العالم  
فقال :

" من ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نص في  
أحدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك أن رأيه استقر على ما  
أثبتته . . . وأن القول الآخر مطرح من رأيه ، فإن تمارض القولان  
مرسلين غير مبان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به ، بجوهر  
في تاريخهما فيعلم أن الثاني ما اعتمده ، وأن قوله به انصراف منه عن  
القول الآخر ، وان لم يوجد في أحدهما ما يمتاز به عن صاحبه ، فإن  
استبهم الأمر فلم يُعلم التاريخ وجب سبر المذهبين وانعام الفحص  
عن حال القولين . فان كان أحدهما أقرب من صاحبه وجب إحسان

(١) الأستاذ د / احمد مكي الانصارى - يونس البصرى ص ١٥٧

(٢) الخصائص ص ١ / ٣٠٥ - ومذهب الأُخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص ٣٨٩  
وما بعدها .



الظن بذلك العالم . وأن يُنسب إليه إن الأقوى منهما هو قوله الثانى ،  
الذى به يقول ، وبه يعتقد ، وأن الأضعف منهما هو الأول الذى تركه  
الى الثانى ، فان تساوى القولان فى القوة يجب أن يعتقد أنهم ~~مساو~~  
رأيان له ، فان الدواعى الى تساويهما عند الباحث هى الدواعى  
التي دعت القائل بهما الى أن <sup>المتقيد</sup> كلا منهما . هذا بمقتضى العرف ، وعلى  
احسان الظن فأما القطع البات فعند الله علمه ، وعليه طريق الشافعى  
فى قوله بالقولين فصاعدا .

وعلى هذا يمكن تفسير ظاهرة اختلاف الرأى فى المسألة الواحدة عند ابن  
مالك فهو يصرح أحيانا بأن رأيا معيناً هو الأقوى فى المسألة ويورد  
الآخر دون نص على ذلك فنجده يقول عن همزة الهمزة قطع . على أن  
الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل  
وموجبة لعدم النظائر " هكذا وردت عبارته فى شرح التسهيل (١) . فى  
حين ذكرها فى الألفية ضمن مواضع همزة الوصل ولم يشر الى اختياره .  
وبرغم أن تاريخ مؤلفات ابن مالك غير واضح بحيث يمكن معرفة  
السابق منها على غيره على جهة التحديد ، فيكون اللاحق ناسخاً  
للسابق أو ان ما فيه من رأى هو الذى ارتضاه واستقر عليه - إلا أنه يمكن  
تحديد تاريخ أهمها بالتقريب فمثلاً ان الألفية " متأخرة فى التأليف  
عن " الكافية الشافية " لأن الألفية خلاصة الكافية الشافية .

---

(١) شرح التسهيل ص ٢٨٥

وقد رجّح أحد الباحثين (١) " أن تسمييل الفوائد متأخر عن المكافئة الشافية و خلاصتها و شرحها " فقد لمسنا التطور الواضح بين الكتب الثلاثة في الشكل والمضمون مما • فالكافية والخلاصة منظومتان ، و التسمييل منشور والكافية مسبوقه بكافية ابن الحاجب ، والألفية مسبوقه بألفية ابن معط ، في حين قد اختار للتسمييل عنوانا لم يسبق اليه ، يدل على أنه أفرغ فيه خلاصة جهوده ليحقق تسمييل الفوائد وتكميل المقاصد •

ومن المؤكد أن شرح التسمييل متأخر عن " التسمييل " ومن الراجح أنه • آخر مؤلفات ابن مالك ، بدليل أنه لم يكمله ، وقد أكمل شرح الكافية " وقد رأيت يحيل عليه في شرح الكافية عند الكلام على المحرف بالأداة يقول (٢) • و سنبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في شرح تسمييل الفوائد وتكميل المقاصد فليُنظر هناك •

وعليه فإن ما انتهى اليه ابن مالك من رأى في التسمييل أو شرحه هو الرأى الأخير - غالبا - والذي استقر عليه أخيرا • وكثيرا ما يعلق أبو حيان والأشموني بقولهما " ما فى التسمييل أصح ، أو أنه الصحيح والوجه " - كما رأينا •

---

(١) د / بركات ابن التسمييل الفوائد ص ١٠٠

(٢) شرح الكافية خ / د ص ٨٦ - نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ٢٦٥ •

# الباب الثالث

## مذهبُه

ويضم ثلاثة فصول

الفصل الأول : موقف ابن مالك من السماع

الفصل الثاني : موقفه من القياس

الفصل الثالث : اختلاف الباحثين في مذهب ابن مالك

النحوى

## الفصل الأول

### موقفه من السماع

أولاً - الاستشهاد بالقرآن الكريم :

إن القرآن قمة النضاحة ، فلن ترى لفظاً " أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا نظماً أحسن تنسيقاً من نظمه ، مدحه الله بالبيان والافضاح ووصفه بالفصاحة والايضاح وسماه فوقاً وقال (١) : \* عربي مسبين \* (٢) .  
ولقد اتفقت كلمة النحاة على اختلاف مذاهبهم أن القرآن أعرب الكلام وأبينه ، وأنه أوثق المصادر التي وصلت اليهم خالية من التعريف ، مبرأة من عبث النقلة والوضاعين : " وهو محكم لا لحن فيه ولا فيه شيء تكلمت العرب بأجود منه في الاعراب " (٣) ولكن النحاة المتقدمين مع اعترافهم بكل هذا نظرياً فقد جانبهم التوفيق حين وضع القواعد والاحتجاج لها ونلخص موقفهم من الاستشهاد بالقرآن في الآتي :

أ - كان الشعر العربي أصل الشواهد النحوية عندهم وأول المصادر

في تعقيد القواعد ثم يأتي القرآن الكريم بعد ذلك .

ب - ولا نسبهم بنوا قواعدهم على أشعار العرب الجاهم ذلك الى موقف

غريب في بابيه - ولا سيما بعض البصريين - فمنهم من يلحن أو يضمف

بعض القراءات التي لا تتفق مع قواعدهم ولو كانت سبعية متواترة ومن أمثلة ذلك :

---

(١) الجاحظ / البيان والتبيين ١ / ٢٠ ط دار الفكر بيروت

(٢) الآية رقم ١٩٥ الشعراء \* بلسان عربي مسبين \*

(٣) الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٢٠٠ ط / الزهراء بغداد .

- ١ - " وقد بلغت بهم الجراءة بأن وصفوا قراءة ابن عامر أعلى القراء  
سندا " (١) - وهو المصربى الذى يحتج بلغته - \* وكذلك زين لكثير من  
المشركين قتل أولادهم شركائهم \* (٢) بأنها قراءة واهيبة والقارىء بها  
واهم . وقال الزمخشري : وأما قراءة ابن عامر فشىء لو كان فى مكان  
الضرورة لكان سمجا مردودا كما سمح ورد :
- \* زج القلوص أبى مزاده \* (٣)  
(٤)  
فكيف فى الكلام المنشور ؟
- ٢ - وقال المبرد فى قراءة حمزة - الذى يقول : ما قرأت حرفا من  
كتاب الله الا بأثر - قال المبرد : وأما قراءة حمزة \* واتقوا الله  
الذى تساء لون به والارحام \* (٥) بجر الارحام لا تحل القراءة \* (٦)
- ٣ - وقرا عاصم \* وقيل من راق \* (٧) ببيان النون من ( مَنْ )  
فقالوا ان ذلك معيب فى الاسماع \* (٨)
- ٤ - وقال الزمخشري فى قراءة أبى عمرو \* يغفرلكم \* (٩) بادغام  
الراء فى اللام " مدغم اللام فى الراء لاجن " وقال ابن جنى :  
\* يغفرلكم \* بادغام الراء فى اللام ممنوع عندنا وغير معروف عند

---

(١) الأستاذ / د / عبد الفتاح شلى / مذكرات فى القراءات لطالب الدراسات العليا  
بحوزتى .

- (٢) الاية رقم ١٣٧ - من سورة الانعام  
(٣) قائله مجهول راجع الانتصاف ص ٤٤٥  
(٤) راجع المسألة ٦٠ من الانتصاف  
(٥) الاية رقم ١ من سورة النساء  
(٦) شرح ابن يعيش على المفصل ٣ / ٧٨ ، وابوزكريا الفراء ص ٣٨٥  
(٧) الاية رقم ٢٧ من سورة القيامة  
(٨) الخصائص ٩٤ وابن جنى النحوى ص ١٢٩  
(٩) الاية رقم ٤ من سورة نوح

اصحابنا ، وإنما هوشى ، رواه القراء ، ولا قوة له فى القياس " وعجيب من ابن جنى أن يقف هذا الموقف " على حين نراه يدافع عن القراءات دفاعا مجيدا فى كتابه المحتسب ، وله باع واسع ، وقدام راسخة فى الدفاع عن القراءات الشاذة " أيضا .<sup>(١)</sup>

فذلك موقف كثير من النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة . أما موقف ابن مالك من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته لهو - فى نظرى - موقف التصحيح لذلك الاتجاه الذى سار عليه المتقدمون من النحاة . واليك تفصيل موقفه .

أولا :-  
ان ابن مالك قد جعل القرآن الكريم قمة الشواهد النحوية . فالقرآن عنده رأس المصادر ، لا يعدل به نص فى الاحتجاج ، ولا يعدل عنه الا اذا انعدم فيه الشاهد يقول السيوطى فى ترجمته :<sup>(٢)</sup> " فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل الى الحديث . فان لم يكن فيه شاهد عدل الى أشعار العرب " .

ثانيا :-  
ان ابن مالك فى سبيل تصحيح منهج الاستشهاد عند أكثر النحاة ، ليكون القرآن أصل القواعد وأول الشواهد رد فى قوة مواقف بعضهم من القراءات المتواترة جاء فى الاقتراح : " فقد كان قوم من النحاة يصيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة فى المربة ، وينسبونهم الى اللحن وهم مخطئون " . وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم بأبلغ رد " (٣) وانت ترى فى دفاع ابن مالك عن قراءة ابن عامر مثلا أنه

(١) سيبويه والقراءات ص ٨٧ و ٩٩

(٢) بخية الوعاة ١/١٣١

(٣) الاقتراح فى اصول النحو ص ٤٩

لتخذ هذه القراءة وأمثالها حجة بالفئة على القواعد التي وضعت بمبدأ من المصدر الأساسي يقول في كافيته - :

وحكى قراءة ابن عامر فكلم لها من عاضد وناصر

" كما أنه عدل الهمز المقلوب عند بعض النحاة فجعل القرآن حجة بالفئة في القواعد النحوية • بدل إخضاع القراءات للقواعد " (١) .

ثالثا :-

واين مالك وهو ينتهج هذا المنهج السليم في الاحتجاج بالقرآن لا يفرق بين قراءة متواترة وغيرها ما دامت موصولة السند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسبه هذا فخرا • جاء في هجج الهمام (٢) • ولا يقع بعد ألف الاثنين إلا الثقيلة ، نحو ضربنا يا زيدان واضربنا يا هندات ، ولا تقع الخفيفة لأن فيه جمعا بين الساكنين • خلافا ليونس والكوفيين حين أجازوا وقوع الخفيفة بعدهما مكسورة ، قال ابن مالك ويؤيده قراءة بعضهم ❦ فدمراهم تدميرا ❦ (٣) ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان ❦ ولا تتبمان سبيل الذين لا يطمون ❦ (٤) ونراه يحتج لهذف نون الرفع في النثر مجردة من نون الوقاية بقوله " قرأ أبو عمر وبمض طرقه ❦ قالوا ساحران تظاهرا ❦ (٥) بتشديد الظاء • ويستشهد لسقوط نون جمع المذكر السالم اختيارا بقوله " وسقوطها قبله لام ساكن كقوله تعالى : ❦ واعلموا أنكم غير معجزي الله ❦ (٦) بالنصب حكاه أبو زيد ، وحكى ابن

(١) دفاع عن القرآن ص ١٠٧

(٢) هجج الهمام ٧٩/٢ ويونس البصرى ص ١٥٣

(٣) الآية رقم ٣٦ من سورة الفرقان

(٤) الآية رقم ٥٩ من سورة يونس

(٥) الآية رقم ٤٨ من سورة القصص

(٦) الآية رقم ٢٠ من سورة التوبة •

جنى \* إنكم لذائقوا العذاب الأليم \* (١) بالنصب أيضا (٢) .

رابعا :-

إن ابن مالك لا يكفي بمجرد الاستشهاد بتلك القراءات

وأنما يقويها ويدعمها بالنقل والقياس كأنما أراد أن يحمل الناس على منهجه

يقول الشاطبي (٣) عن " تمويله على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ،

ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة ، فيقول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة

وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة " .

وهذا حق لا شك لأن القرآن فوق مستوى التأويلات من غير نظر

إلى قلة أو كثرة كما يقول ابن مالك - " وإذا كان الكوفيون يحولون على

الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سمح عن العرب فتموليهم على ما ورد في القرآن

أحق وأولى ، وليس مقبولا منهم ولا من غيرهم أن يلجأوا فيه إلى التأويل

وان كانوا في هذا أخف من اخوانهم البصريين " (٤) على أننا نلاحظ ان ابن

مالك وان وافق القراء ، واطمأن إلى قراءاتهم ، يرفض أحيانا من القراءة ما

يحمل في طياته دواعي بطلانه يقول (٥) " استمر الإهمال في " فعل " لأن

الخروج من كسر إلى ضم أثقل من العكس . وذكر ابن جني أن بعض قراء

الشواذ قرأ \* والسماء ذات الحبك \* (٦) - بكسر الحاء وضم الياء - ووجهها

بأن قال : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فيمد نطقه بالحاء مكسورة

مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة وهذا التوجيه لو اعترف به من

(١) الآية رقم ٣٨ من سورة الصافات

(٢) شرح التسهيل ص ٧٨

(٣) الشاطبي على الألفية م / م لوحة ٥٠ - المواهب الفتحية ١ / ٤٦ والنحويين

القديم والحديث ص ١٠٧

(٤) انظر اللمعة والنحو بين القديم والحديث ص ١٠٧

(٥) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ٣

(٦) الآية رقم ٧ من سورة الذاريات



عزيت القراءة اليه " لدل " على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لا مكان عروض أمثاله له .

ولا شك في أنه لو ثبت ذلك الذي ادعاه ابن جني من أن القارئ يبدأ بالكلمة في اتجاه ثم يعرض له قبل أن ينتهي من النطق بها اتجاه آخر " فيجمع بين الاتجاهين جمعا غير سائغ . ولا موافق لأساليب العربية جدير بالألا يلتفت اليه . ولا ينال ذلك من القراءة لأنه لا يرفض القراءة لذاتها . . . . وإنما يرفضها لما شابها من تردد ومن بُعد عن أساليب العرب " (١)

---

(١) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ر / م ص ٦٣

ثانياً - الاستشهاد بالحديث النبوي :

قد اعتمد ابن مالك الحديث النبوي من أهم الشواهد التي يعتمد عليها في إثبات القواعد وتصحيحها ، إيماناً منه بأن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطبقة العليا من البلاغة البشرية . وما عرف العرب كلاماً بعد كلام الله تعالى قط أعم نفعاً ولا أصدق لفظاً ولا أعذل وزناً ، ولا أجمل مذهباً ولا أكرم مطالباً ، ولا أسهل مخرجاً ، ولا أفصح عن معناه ، ولا أبين عن فحواه من كلامه صلى الله عليه وسلم " (١) .

ولقد كان لابن مالك فضل في وضع الحديث موضعه الصحيح من الشواهد فهو بمد القرآن الكريم أو مصدر من مصادر الاحتجاج ولقد كثرت في كتبه - كما رأينا - ما قل أو ندر في كتب غيره من سابقه . حتى عد أبو حيان ذلك من المأخذ عليه في قوله (٢) " وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب . وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره . على أن الواضعين الأولين لحلم النحو كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه من أئمة البصريين . والكسائي والفراء . . . من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك وتبصيرهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين كتحفة بغداد والأندلس . . . " .

كان لموقف ابن مالك الممتد بالحديث . وموقف أبي حيان المعارض له صداه وأثره . انظر العرض لهذا الموضوع للبحث والدراسة بين العلماء والكتابات

(١) الجاحظ البيان والتبيين ١٩/٢ ط دار الفكر

(٢) انظر الاقتراح للسيوطي ص ٥٢ وما بعدها

قديمًا وحديثًا لمناقشة الموقفين ؛ المؤيد لمذهب ابن مالك في الاستدلال بالحديث والمعارض له ، وجاءت نتائج معظم الباحثين في الموضوع تؤيد موقف ابن مالك وترد حجة المعارضين (١) يحسن أن نعرض لهذا في شيء من التفصيل .

قد لخص السيوطي حجة المانعين (٢) في أمرين :

أحدهما :- أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت

في زمانه صلى الله عليه وسلم ، تنقل بألفاظ مختلفة .

ثانيهما :- أنه قد وقع اللحن كثيرا فيما روى عن الحديث . لأن أكثر

الرواة كان غير عرب بالطبع . ولا يحلمون لسان العرب وقد يقع في روايتهم غير الفصيح من لسان العرب .

وقد كان من أكثر المدافعين عن الاستشهاد بالحديث ، الدماميني وناظر الجيش في شرحه للتسهيل والشاطبي في شرحه للألفية . وأوفى رد على المانعين - في نظري - ما كتبه البدر الدماميني قال (٣) : " . . . وقد أجريت ذلك البعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل الألفاظ وقوانين الاعراب ، فالظن في ذلك كله كاف . ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل . لأن الأصل عدم التبديل ، ولا سيما

---

(١) انظر خزنة الأدب ١٤/١ ، وفي أصول النحو ص ٤٢ وما بعدها ومجلة مجمع

اللغة العربية ٤٠٧/٣

(٢) الاقتراح ص ٥٣

(٣) خزنة الأدب ١٤/١ وما بعدها وابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٤٦

والتشديد في الضبط والتحرى في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ،  
ومن يقل منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويس  
الحقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط  
ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله  
أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدم  
في صحة الاستدلال .

ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون أو يكتب  
أما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه ، من غير  
خلاف بينهم . .

وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل  
فساد اللغة حين كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم -  
يسوخ الاحتجاج به ، وغايته يؤمذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به  
فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال . . . .

وجاءت نتيجة البحث الذى أجراه عالم فاضل هو أحد (١) أعضاء المجمع  
اللغوى القاهرى ترد دعوى ابن حبان " وما رأيت أحدا من المتقدمين -  
والتأخرين سلك هذه الطريقة غيره " - وما ذكر فيه " نجد الاحتجاج  
بالحديث مالئ معاجم اللغة فنظرة الى معاجم الصحاح للجوهرى ، والتبذير  
للأزهرى ، والمخصص لابن سيدة والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس  
وأساس البلاغة للزمخشرى . . وان كتب النحاة الأندلسيين والمصريين والشاميين  
مطوأة بالاستشهاد بالحديث ، وقد استدل بالحديث الشريف الصقل<sup>٣</sup> .  
والشريف الفرناطى<sup>٤</sup> فى شرحيهما لكتاب سيويه ، وابن الحاج فى شرح المقرب ،

---

(١) هو الشيخ محمد الخضر حسين مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٧/٣ وما بعدها .

وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبيين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهاد بالحديث السيرافي والصغار في شرحيهما لكتاب سيبويه " وفي هذا القدر كفاية للدخول في حيان - إن المتقدمين لم يحتجوا بالحديث - ولكن يبدو أن ابن مالك كان أكثر من تفسيره احتجاجاً به " ولم يكف في الإخلاص لمذهبه أن يستشهد بقدر ما من الحديث ولا يزيد كما فعل الآخرون ولكنه استكثر منه حتى لامه أبو حيان عليه ، ثم زاد فاتخذ من الأحاديث المشكلة في صحيح البخاري مادة لكتابه " شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح " (١) .

وقد انتهى مجمع اللغة العربية بعد البحوث التي أجراها أعضاؤه إلى اعتماد الحديث من مصادر تعقيد القواعد جاء في قراره : " وخلاصة البحث أننا نرى الاستشهاد بالألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول ، وإن اختلفت فيها الروايات ، ولا يستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة ، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزا لا مرد له " (٢) .

إن قدرة ابن مالك على تمييز الأحاديث الصحيحة من المنموزة بالغلط أو التصحيف أو ما جاء في روايات شاذة ، لا حسب أنها موضع شك فابن مالك ذو مكانة في علم الحديث شهد بملوها الحفاظ بقول الحافظ السيوطي " وأما الاضطلاع على الحديث فكانه فيه آية " وكتب تلميذه الحافظ شرف الدين السيوطي على نسخة من صحيح البخاري ما نقله القسطلاني

---

(١) النحاة والاستشهاد بالحديث / الأستاذ علي النجدي ناصف مجلة البحث العلمي العدد الثالث ص ١٦٢  
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٨/٣

" بلغت مقابلة وتصحيحا واسماعا بين يدي شيخنا شيخ الاسلام حجة العرب  
مالك أزمه الأديب الامام ابي عبدالله بن مالك الطائي أمد الله في عمره ...  
وهو يرعى قرأتي ويلاحظ نطقى فما اختاره وأمر باصلاحه اصلحته وصححت  
عليه ... " (١) .

ومن أوضح الشواهد على مكانة ابن مالك في علم الحديث كتابه " شواهد  
التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " كل ذلك يحمل على  
الاطمئنان ان ما يستشهد به ابن مالك من الحديث ليس موضع طعن  
أو غمز .

ثالثا - الاستشهاد بكلام العرب شعرا ونثرا :

إن ابن مالك وهو يحتج بكلام العرب ، على صحة قاعدة ، أو استعمال  
كلمة ، أو تحرير معنى ، لتنبأل شواهد في سهولة وغزوة كأنها  
يفرف من بحر ، تسعفه حصيلة ضخمة من مأثور القول شعرا ونثرا . وقد  
يورد للقاعدة الواحدة جملة من الشواهد فنراه ، مثلا يحتج لسكون  
المعين في الضرورة مع كوفها غير جمع وغير ساكنة في الأصل بقوله :  
" ومن تسكينها قول الشاعر (٢) :

وَعَرَبِيَّةٌ أَرْضٌ لَا يَحِلُّ حَرَامُهَا      من الناس إلا اللودعي الحلال  
أراد عربة - بفتح الراء - وهي أرض مكة . وقال الآخر :  
(٣)

الموت يأتي بمقدار خواطفه      وليس يمجزه هلك ولا لبح  
أراد هلكا ، والهيك - بفتحتين - ما بين كل أرض إلى الأرض السابعة ،  
واللوح ما بين السماء والأرض . وقال آخر :  
(٤)

يا عمرويا بن الأكر مبن نسيبا      قد نحب المجد عليك نحبنا  
- بسكون نحبنا -  
وقال الآخر :  
(٥)

وما كل مبتاع ولو سلف صفقفه      بهراج ما قد فاته بـرداد  
أراد ولو سلف بالفتح فسكن اللام ضرورة .

(١) شرح التسهيل ص ١١١

(٢) البيت للمخيل السعدي راجع الكتاب ٦٠١/٣ تحقيق هارون وشرح التسهيل

(٣) لم أعثر على قائله .

(٤) لم أعثر على قائله .

(٥) هو الأخطل كما في شرح شواهد الشافية للبغدادي ١٨/٤

وقد شهد بهذه القدرة الفائقة في إيراد الشواهد من كلام العرب كثير  
من ترجم لابن مالك يقول السيوطي (١) " وأما أشعار العرب التي يستشهد  
بها على اللغة والنحو فكان الأئمة الأعلام يتحIRON فيه . . . .  
غير أن المتأمل في استشهاد ابن مالك بكلام العرب ، يلح ظاهرة  
واضحة يكاد يتميز بها من بين كثير من النحاة والصرفيين ، تلك ظاهرة  
الاحتجاج بلغات القبائل العربية كلها .

فقد رفض كثير من النحاة الاستشهاد بلغات بعض العرب ولم يحتدوا  
بها في الاستدلال فلم يأخذوا - مثلا - من لحم ومن جذام لأنهم  
مجاورون لأهل مصر والقيط ، ولا من قضاة ولا من غسان . فانهم كانوا  
مجاورين لأهل الشام . ولا من تغلب فانهم كانوا مجاورين لليونانية . ولا من  
أزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس . وبالجملة لم يأخذ من حضرى  
قط ولا من سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف البلاد التي تجاور سائر  
الأمم . (٢)

أما ابن مالك فقد اعتمد لغات هؤلاء جميعا واعتد بكلامهم في الاستشهاد .  
ولقد جاءت مؤلفاته سجلا حافلا بتلك اللغات يتنسبها، إلى قبلتها تارة وإلى  
موطنها تارة أخرى . فمثلا حين يتحدث عن مضارع (فعل) بالفتح يقول (٣)  
" ولا يفتح عين مضارع فعل دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية ،  
بل تكسر أو تضم إن لم يشهر أحد الأمرين أو يلتزم لسبب . كالتزام الكسر  
عند غير بنى عامر فيما فاءه واو ، وعند الجميع فيما عينه ياء ، وعند

(١) بغية الوعاة ١٣٦ / ٦

(٢) التذييل والتكميل م / م ج ٦ لوحة ٣١٦

(٣) تسمييل الفوائد ص ١٩٧



غير طى فيما لا مياء وعينه غير حلقية \* وفي الوقف على المنون  
جاء قوله (١) : \* إلا تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء فيسبدل ألفا  
في لفة غير ربيعة ويحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل في لفة غير الأزد \*  
وفي إبدال الهزة في الوقف قال (٢) : \* وربما أبدلت بمجانس حركتها  
بعد سكون باق ه أو حركة غير منقولة ، ولا يسبدلها الحجازيون بعد حركة  
إلا بمجانسها ، والوقف بالنقل إلى المشرك لفة لخمية .

وهذه الكثرة من لغات العرب في التسهيل جعلت أبا حيان يتمقب ابن  
مالك باللوم في قوله (٣) : \* عنى هذا المهفف بنقل لفة لحم وخزاعة .  
ولم يلتفت إليها غيره وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن .

ان هذا الذى ذهب اليه ابن مالك - فى نظرى - منهج سليم فليست  
اللغة العربية حكرا على قوم بأعينهم \* وان طبيعة أهلها فى التنقل  
والترحال تأبى أن تكون لغتهم محصورة فى مناطق معينة ، وان تساوى  
القبائل العربية فى صحة القول وسلامة اللفظة هى الفطرة التى  
فطر عليها الجميع . وان اعتزاز كل العرب بلغتهم كاف فى صيانتها من  
الذوبان فى لغات غيرها \* وليس أمام العقل مسوخ مقبول يفضل به  
لهجة على أختها التى انحدرت معها من أصل واحد \* وشابرتها فى  
النشأة وسابرتها فى التدريج المصون فيما متساويتان لا محالة \* (٤)

وهذا ما أدركه أئمة هذا الشأن يقول ابن جنى : \* اللغات على (٥)

- 
- (١) تسهيل الفوائد ص ٣٢٨
  - (٢) المصدر السابق ص ٣٢٩ وما بعدها
  - (٣) التذييل والتكميل ٣٦٢ / ٦ والاقتراح للسيوطى ص ٥٧
  - (٤) اللفة والنحو بين القديم والحديث ص ٣٢
  - (٥) الخصائص ١٠ / ٦ ت / محمد على النجار

اختلافها حجة ٠٠٠ وليس لك أن ترد أحد اللغتين بصاحبتهما لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى ٠٠ فإن قلت إحداهما جدا وكثرت الأخرى جدا ، أخذت بأوسعهما رواية وأقواها قياسا .  
الأتري أنك لا تقول : المال لك ولا مررت بك على قول قضاء ( المال له ) ، ( ومررت به ) ٠٠٠ ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئا للكلام العربى ، فإن الناطق على قياس لفظة من لغات العرب مهيب غير مخطئ " .

إن الأخذ بلغات العرب كلها فيه مع ذلك فهم لطبيعة اللفظة يوسع قاعدة الاستعمال ما أشد حاجة العرب اليه ولا سيما فى عصر التعمير والتيسير . ولقد جاء قرار المجمع اللغوى القاهرى تأكيدا لما ذهب اليه ابن مالك " إن العرب الذين يوثق بحريتهم ، ويستشهد بكلامهم - هم عرب الأماص ، الى نهاية القرن الثانى ، وأهل البدو من جزيرة العرب الى آخر القرن الرابع " ( ١ ) .

---

( ١ ) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٣ / ١ وانظر النحويين القديم والحديث

## الفصل الثاني

### القياس وعلمه عند ابن مالك

#### أولا - القياس :

القياس هو : " حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه " (١)  
وهو ركن ركبن في علم الصرف خاصة ، لأن معرفة استخدام القياس هو سبيل  
إثراء اللغة من طريق التصريف يقول أبو الفتح (٢) " وقد يؤخذ جزء  
من اللغة كبير بالقياس ولا يوصل الى ذلك إلا من طريق التصريف ، وذلك  
نحو قولهم : ان المضارع من ( فعل ) بضم العين ، لا يجيء ، إلا على  
( يفعل ) بضم العين ، ألا ترى أنك لو سمعت انسانا يقول ( يكرم )  
بفتح راء المضارع لفضيت بأنه تارك لكلام العرب : سمعتم يقولون  
( يكرم ) أولم تسميهم . لأنه إنما صح عندك أن العين  
مضمومة في الماضي ففضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء ،  
ولم تحتج الى السماع في هذا ونحوه " .

وقد تعددت مذاهب الصرفيين في القياس ، فسيبويه ، إمام البصريين  
يشترط للقياس أن يكون على ما سمع من كلام العرب يقول (٣) " لك أن تبني  
من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب ، وتبعه المازني يقول في تصريفه  
(٤) " ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم " .

(١) الاقتراح ص ٩٤

(٢) المنصف ١/١

(٣) المنصف ١٨٠/١

(٤) المنصف ١٨٢/١ وأبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو ص ١٢٨

وللأخفش منبرج في القياس يخالف البصريين لك " أن تبني من الصري  
عربيا ورد مثله في كلام الصرب أولم يرد ، من أعجمي أعجميا وعربيا " (١) ومعنى  
هذا - عند الأخفش - أنه لا يلتفت إلى السماع فيما بيني قياسا " وإذا قست  
على بناء من الأينية وعارضه ما هو مسموح أخذت بالقياس " (٢) .  
أما الكوفيون على ما عرف عنهم من قياسهم على الشاذ والنادر، فقد  
يترخصون في القياس الصرفي على مقتضى الرأي إذا أعوزتهم الشواهد  
فيبنون أحيانا على ما لم يسمع من العرب قال الأشموني (٣) " أجاز  
الكوفيون - تبعا للأخفش - تثنية أجمع وجمعا وتوابعهما في التوكيد  
قياسا معترفين بعدم السماع " .  
ومثل هذا منهج أبي علي الفارسي قال (٤) " لو اضطر شاعر لجاز أن  
يبني من ( ضرب ) اسما وفعلا وصفة من ذلك . فيقول : ( ضَرْبٌ عمرو  
زيدا ) ( ومررت برجل ضَرْبِهِ ) ( وضَرْبٌ أفضل من خرج ) قال  
ابن جنى فقلت له أترجل اللفظة ارتجالا ؟ فقال نعم (٥٥٥) تلك مكانة  
القياس وأهم آراء الصرفيين فيه فما موقف صاحبنا من القياس ؟  
أما مذهب ابن مالك في القياس الصرفي فيمكن أن نلمح أهم  
مظاهره في الآتي :

(١) الجابردى على الشافية ٣٦١/١

(٢) أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو ص ١٢٨

(٣) الأشموني بحاشية الصبان ٥٩/٣ والرضي على الشافية ومذكرات في  
القراءات للاستاذ د. / شليبي .

(٤) المنصف ٤٣/١ وما بعدها - وأبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف  
والنحو ص ١٢٩

أولا : لاقياس بلا سماع :

ان القياس عند ابن مالك مبني على السماع فإن عدم السماع فلا قياس مطلقا  
وقد صرح برأيه هذا كثيرا . وفي مواضع متعددة نذكر منها :

أ - عند الكلام على لحاق تاء المبالغة لـ " فقول " يقول :  
" وان قصد بالتاء المبالغة لحقت المذكر والمؤنث ، فقيل رجل ملولة  
وفروقة وامرأة ملولة وفروقة ، ولا يقدم على هذا الوزن الا بنقل ، وان لم  
يقصد بهذا الوزن معنى " فاعل " لحقته التاء أيضا كركوبة وحلوبة  
ورعونة وليس في شيء من هذا إلا النقل " (١)

ب - وعند الكلام على الزيادة لللاحاق قال في التسهيل (٢) " الزائد  
اما لللاحاق واما لغيره ، فالذي لللاحاق ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي  
موازنا لما فوقه محكوما له بحكم مقابله غالبا ، ومساويا له مطلقا في  
تجرده . . . . ولا الحاق إلا بسماع " .

ج - وعند ضابط الزيادة العام جاء في الكافية (٣) قوله :

وامنح زيادة بلا قيد ثبتت                      ما لم يكن من ادعاها ذا ثبت  
كحظلت من حنظل أو شملت                      من شمال ولم يقولوا شمالت

د - وعند الحديث بنقل الحركة يقول في الألفية (٤) :

والنقل ان يعدم نظير ممتنع

---

(١) رسالته في صيغ المبالغة

(٢) تسهيل الفوائد ص ٢٩٨

(٣) الكافية الشافية باب الزيادة .

(٤) الألفية باب الوقف .

ثانيا : تقديم السماع على القياس عند التعارض :

إذا تعارض في المسألة رأيان أحدهما يعتمد على الرواية والآخر على  
الرأى . يرى ابن مالك انّ تقديم الرواية على القياس أولى . فعند الحديث  
عن اسم الإشارة للجميع يقول :<sup>(١)</sup> " وإذا كان الجمع المشار اليه مجاوزا للمرتبة  
الأولى قيل فيه ( أولئك ) ثم أولا لك على رأى قوم ، وعلى رأى آخرين  
أن جمع المشار اليه في المرتبة الثالثة ( أولئك وأولا لك ) معا ، وله فى  
المرتبة المتوسطة ( أولاك ) بالقصر وقد حكى الفراء أن المدّ فى  
أولاء " وأولئك " لغة الحارثيين وأن القصر فيهما لغة التميميين . وهذا  
هو المأخوذ به لأن مستنده رواية ، ومستند غيره رأى والرواية أولى  
من الرأى " .

ثالثا : القياس على الألفى والأكثر استمالاتا :

إنّ مسائل الصرف واللغة لا تجرى على باب واحد . فقد يكون باب أكثر  
استمالاتا بينما يقل الآخر فى كلامهم<sup>(٢)</sup> ، فيجعل ابن مالك الأول هو  
الأقوى والثانى يحفظ ولا يقاس عليه ، وهذا هو الكثير الغالب فى أقيسته  
ونسوق لهذا أمثلة فيما يلى تؤيد هذا الزعم :

١ - إنّ " فَعَلَ " بكسر العين اللّازم يكون مصدره على " فَعَلَ " بفتح  
العين كثيرا . كفتح فرحا ، ومرح مرحا . وقد جاء على أوزان  
منها " فعل " - بضم فسكون - كبخل (بُخَلًا) وعلى " فعلة " - بفتح فسكون -

(١) شرح التسهيل ص ٢٧٠

(٢) أبو عثمان المازنى ومذهبه فى النحو والصرف ص ١٢٨ .

كضمت للناقاة ضبطة فينص ابن مالك على أن " فعلا بفتحتين هو مصدر فعل قياسا وغيره لا يقاس عليه يقول :

ولا تقس مصدر لازم على فـعل ، إلا أن يكون فـعلا ويشرح هذا بقوله : " إذا كان الفعل اللازم على " فعل " فصدره المطرد " فعل " كفتح فرحا وما سوى " فعل " فمسموع " (١) .

٢ - تخفيف الهمزتين المجتمعتين في كلمة ورد كثيرا وقد جاء

التحقيق في " أئمة " عن ابن عامر والكوفيين خلاف الأكثر يقول ابن مالك : (٢)

وما أتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضا

تعليق :

إن اعتماد ابن مالك السماع أساسا للقياس طريق قاصد يحفظ للغة أصالتها ويبقى على خصائصها ، لأن الحرية لغة الدين ولفظة القرآن الكريم ، ويضع القياس في موضعه الصحيح وهو ( استنباط مجهول من معلوم ، واشتقاق صيغة على نسق صيغة أخرى ، ومقارنة كلمات بكلمات رغبة في التوسيع وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية والصرفية ) (٣) وليس القياس خلقا لكلمات وأبنية جديدة ليس له مستند من الرواية والنقل . كما أن اعتماده الكثير والغالب في القياس يكفل للقواعد الصرفية اطراد

(١) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ٢٦ الجانب الايمن

(٢) المصدر السابق لوحة ١١

(٣) الأستاذ ابراهيم انيس من أسرار اللقطة ص ١٢ ط / الانجلو المصرية .

والانسجام ويعصمها من الاضطراب والفوضى . لأن اتخاذ ما كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مصدرا للقياس ومقياسا لاستنباط القواعد هو " الطريقة العلمية الحديثة في تمقيد القواعد واستخراج مسائل اللغة " (١) .

غير أن ابن مالك - شأنه شأن كثير من النحاة والصرفيين لم يحدد ما الغالب الذي يقاس عليه ؟ وما القليل النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه ؟ فنراه في بعض الأحيان يقيس على القليل وعلى المثال الواحد . مما قد يظن فيه شيء من تناقض واضطراب ولكنني أرى أن الامر سهل وليس ثمة تعارض ، ذلك أن قياس ابن مالك على النادر - فيما وقفت عليه - لا يصادم قاعدة بنيت على الكثير ، ولم أر الكثير الذي يناقضه وهو قياس مقبول لا اعتراض عليه . فقد جاء في الخصائص تمليقا على قول أبي الحسن " قلت إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني النسب الى شئ - قلت انه جميع ما جاء " قال أبو الفتح " ما ألفت هذا الجواب ومعناه : أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فإن قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلالم " (٢) .

---

(١) الاستاذ ابراهيم انيس من اسرار اللغة ص ١٢ ط / الانجلو المصرية .

(٢) الخصائص ١١٦/١ والاقتراح ص ١٠٠



المجمع اللغوى ؛ يختار ما ذهب اليه ابن مالك فى بعض الأقيسة ؛

١ - فى النسب الى المجمع ؛

جاء فى مجلة المجمع (١) ؛ الأقرب فى القياس أن ينسب الى أبنية الجموع الغالبة فى أفراد مخصوصة على لفظها ، لأنّ غلبة استعمالها فى طائفة مخصوصة يجعلها بمنزلة الجموع الموضوعية لمعنى واحد ، وذلك لا ينبغى الاختلاف فى النسبة اليه على لفظه وما لا يلفظ واحده ، وذكر ابن مالك فى كتاب التسهيل أن الغرب قد ينسبون الى الجمع اذا شابه واحدا فى وزنه " واصلح لأنّ يجمع من بعد نحو كلاب فإنه شابه واحدا فى الوزن وهو كتاب ، واصلح لأنّ يجمع من بعد ، فقد قالوا فى الكلاب كلابات " .

٢ - المصادر الثلاثية ؛

أصدر المجمع اللغوى فى مصادر الثلاثى قرارات جاء منها " للافعال الثلاثية مصادر تأتى على أوزان شتى . منها الكثير المشهور ، ومنها القليل المهجور . فجعل بعض النحويين أكثر الورود قياسيا ، وجعل بعضهم المصادر الثلاثية سماعية ، فاختار المجمع المذهب الأول وهو مذهب سيبويه والأخفش ، وابن مالك ، وكثير ممن تابعهم " . (٢)

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٤٢ / ٢

(٢) المصدر السابق وانظر مدرسة مصر والشام النحوية د / عبد العال سالم

ر / م فى / دار العلوم ص ٢٢٠ وما بعدها .

ثانياً - عطل القياس عند ابن مالك :

العلة هي الأساس الذي يبنى عليه القياس . لأنّ القياس : " حمل  
فرع على أصل بعملة جامعة " فإذا فقدت اللمعة الجامعة هطل القياس ،  
وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال " (١) .

ولهذا لا بد لنا من بيان موقف صاحبنا من العلة .

إنّ ابن مالك قد اهتم باللمعة اهتماماً بالغاً ، فهو يعلل لكل حكم  
ولكل قاعدة ، ولما يطرأ على الكلم وأبنيتها من تغييرات صرفية بالاعلال  
والإبدال والقلب والحذف والزيادة ، والنقصان ، وما إلى ذلك .

وهو يرى أنّ لللمعة قوانين تجب مراعاتها بين المقيس والمقيس عليه ،  
والأصحّ كان الحكم بمقتضاه غير صحيح ومن شروطها عنده :

- ١ - أن تكون العلة هي الموجبة للحكم في المقيس عليه : " ومن  
شمّ خطأ ابن مالك البصريين في قولهم " ان علة اعراب المضارع مشابهة  
للإسم في حركاته وسكناته . . . فان هذه الأمور ليست الموجبة لا اعراب الاسم  
وانما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها الا الاعراب . . . " (٢)
- ٢ - وأن تكون العلة عامة غير قاصرة ، قال في شرح التسهيل :  
" عللوا سكون آخر الفعل المسند الى التاء ونحوه بقولهم : لثلاث توالي أربع  
حركات فيما هو كاللمعة الواحدة . وهذه العلة ضعيفة لأنّها قاصرة . ان لا  
يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي . . . والسكون عام في  
الجميع " (٣) .

(١) الاقتراح في اصول النحو ص ١٢٤

(٢) المصدر السابق ص ١٢٤

(٣) شوح التسهيل ص ٣٦ وانظر الاقتراح ص ١٢٦

٣ - ألا تكون العلة موقفة في محذور ، فإن فريفا من اللعلماء ذهب الى أن همزة " ال " همزة وصل وأنها فتحت طالبا للخفة قال ابن مالك : " فان جعل فتح همزة حرف التعريف طالبا للتخفيف لأجل الاستعمال ، لزم محذور آخر وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من بفساد تتعلق بالمعنى كخوف اللباس ، وهو هنا لازم ، لأن همزة الوصل اذا فتحت التيسر بسهولة الاستفهام و فيحتاج الناطق بها الى معاملتها بما لا يليق بها من ابدال وتسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر ، وذلك يستلزم وقوع البديل حيث لا يقع البديل منه لأن همزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بخيرها فاذا ابدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي . . . " (١)

وهاك أمثلة لاهم أقسام الملل عند ابن مالك نكتفى بها على سبيل التمثيل لأن ابن مالك يكاد يكون قد تناول التحليل بكل أنواعه . (\*)

(١) - حمل الفرع على الأصل أولى : قال ابن مالك (٢) : " واذا جاز تأول المذكور بمؤنت في قول من قال : جاءته كتابي فاحتقرها أي : صحيفتي وفي قول الشاعر :

يا أيها الراكب المزجي مطيته  
سائل بني أسد ما هذه الصوت ؟ (٣)

(\*) انواع الحلة المشهورة أربعة وعشرين نوعا كما ذكرها السيوطي في الاقتراح منها علة سماح ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، . . . وعلة تخفيف . . . وعلة أصل . . . الخ انظر ص ١١٥ .

(١) شرح التسهيل ص ٢٨٥

(٢) في رسالته " صيغ المبالغة " انظر ص ١٠٤ من هذا البحث .

(٣) البيت لرويشن بن كثير الحطائي - انظر الانتصاف من الانصاف ص ٢٧٣/٢

أى : الصحيحة • مع ما فى ذلك من حمل أصل على فرع • فلأن يجوز  
تأويل مؤنث بمتذكر لكونه حمل فرع على أصل أحق وأولى " يعنى بذلك  
تأويل الرحمة بالإحسان فى قوله تعالى : \* إن رحمت الله قريب من  
المحسنين \*

(٢) - مخالفة الأصل : قد رجح ابن مالك مذهب الخليل فى أن  
همزة " ال " همزة قطع ورد المذهب القائل بأنها همزة وصل بقوله :  
(١)

" ان الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل •

(٣) - الالتباس : وهو نوع من الحلة كثير الدوران فمع أمنه يجوز  
القياس ومع خوفه يمنع القياس • يقول ابن مالك فى وضع كل من التثنية  
والجمع موضع الآخر " وإن لم يكن المضاف جرأى المضاف ولا كجزءه  
لم يعدل عن لفظ التثنية غالباً نحو قضيت درهميكما ، لأن الحدول  
فى مثل هذا عن لفظ التثنية الى لفظ الجمع موقع فى اللبس غالباً • فان  
أمن اللبس جاز الحدول الى الجمع سماعاً عند غير الفراء وقياساً  
عنده ورأيه فى هذا أحسن لكونه مأمون اللبس " (٢) •

(٤) - كثرة الاستعمال : هو تحليل لكثير من الظواهر الصرفية وخصوصاً  
فى باب الحذف قال ابن مالك : " الأصل فى كل وخذ ومر ، أوخذ ،  
(٣)  
وأوكل وأومر كما يقال فى الأمر من أثر ، (أوثر) لأن بناء الأمر من الثلاثى  
بأن يحذف منه حرف المضارعة ويجعل مكانه همزة وصل إن سكن ما بعده

(١) شرح التسهيل ص ٢٨٥

(٢) شرح التسهيل ص ١١٧

(٣) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته لوحة ١٧ الجانب الأيمن •

وَتُضَمُّ الهمزة إذا كان ما بعد الساكن مضموما بضمة لازمة ، فعومل بهذه  
المعاملة ، أوثر وغيرها من الأفعال . وكانت الأفعال الثلاثة جديدة  
بذلك لكن كثراستعمالها فخفت .

(٥) - الاستثقال : ان العرب تستثقل الواو فيفرون منها الى ما هو  
أخف منها كالياء مثلا . كما يكرهون توالي الأمثال . وكثرة الزوائد ولهذا  
جفل الاستثقال نوعا من التعليل وقد استخدمه ابن مالك كثيرا واليك أمثلة  
لها :

أ - يقول السيوطي : وتصحب (ها) التنبيه المجرد من الكاف  
كثيرا نحو هذا وهذى ، والمقترن بالكاف دون اللام . ولا تدخل  
مع اللام بحال فلا يقال هذا لك \* وعله ابن مالك بأن العرب  
كرهت كثرة الأزوائد (١)  
ب - قال ابن مالك : \* وهمزة أيمن في القسم . تفتح وتكسر ،  
وكسرها هو الأصل . وفتحت لثلاثا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز  
حصين ، ولم تضم لثلاثتوالي الأمثال \* .

(٦) - أخف الملتين : قد يكون للظاهرة الصرفية أكثر من علة فيختار  
ابن مالك أخفها للتعليل قال السيوطي : \* علل الجمهور عدم صوغ التعجب (٣)  
واسم التفضيل من فعل الوصف منه على أفعل ، بل أن حق ما يصاغان  
منه أن يكون ثلاثيا محضا وأصل هذا النوع أن يكون فعله على " أفعل "

(١) همع الهوامع ٢٦/١

(٢) شرح التسهيل ص ٢٧٤

(٣) همع الهوامع ١٦٦/٢

قال ابن مالك وأسبيل منه أن يقال : لأن بناء وصفه على " أفعل " ولو بُني منه أفعل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر ، وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانها مجرى واحدا في أمور كثيرة .

(٧) - إرادة التشاكل : وهونوع من العلة يجنح اليها ابـ مالك لتفسير بعض الظواهر في الاستعمال ليجعلها جارية على القياس وهو فهم المروج العربية يوسع دائرة الاستعمال بقول : " و فـى (١) بعض الأحاديث المأثورة " اللهم رب السموات وما أظللن رب الأراضين وما أقتلن ورب الشياطين وما أضللن " أراد : ومن أضلوا . لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو ، كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله صلى الله عليه وسلم " لا دريت ولا تليت " وإنما بابه تلوث . ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك في قوله صلى الله عليه وسلم " أيتكن صاحبة الجمل الأديب تنبجها كلاب الحوآب " وإنما بابه الأديب ، وكما حملت على الخروج من وزن كلمة إلى غيره كقول العرب : أخذته ما قدّم وما حدّث ، وفعلته على ما يسوءك وينوءك . ولا يقولون في الأفراد إلا : حدّث ، وأثناءه ينيئه .

---

(١) شرح التيسير ص ١٤٦

### الفصل الثالث

#### اختلاف الباحثين في مذهب ابن مالك النحوى

تفرقت كلمة الباحثين والنحاة حول مذهب ابن مالك النحوى فرقا ، أمكن

تصنيف ما اطلعت عليه من آرائهم في مجموعات على النحو التالى :

المجموعة الأولى : وهذه ترى أن ابن مالك كوفى المذهب

جاء في ابن مالك اللغوى : (١) " ومذهب ابن مالك مذهب المتأخرين الذين

يميلون الى مذهب نحاة الكوفة ، و يعرف من معينهم الذى لا ينضب ، ويسرى

أراءهم وأصولهم العامة هى الراجحة فى كثير من الأحيان ، لأنها آراء

وأصول مبنية على احترام السماح والتوسع فى الأقيسة . . . . "

المجموعة الثانية : تذهب إلى أن ابن مالك أندلسى المذهب

ومن هؤلاء الأساتذة محمد الحنطاوى (٢) . وشوقى ضيف (٣) وعبد العزيز

عتيق (٤) وسميد الأفغانى (٥) يقول الأخير " وكان خاتمة علماء الأندلس

اثنان رزقا الشهيرة ورحلا الى المشرق . . عنيت ابن مالك الجياني . . . . وأبنا

حيان الغرناطى " .

---

(١) الزميل غنيم غنام ابن مالك اللغوى ر / م / خ / م ص ١٦٧

(٢) نشأة النحو ص ٢٧١

(٣) المدارس النحوية ص ٣٠٩ وما بعدها

(٤) المدخل الى علم النحو والصرف ص ١٦٩ وما بعدها

(٥) فى اصول النحو ص ٢٣٣ وما بعدها

المجموعة الثالثة :

وهذه ترى أن ابن مالك من شيوع مدرسة مصر والشام  
ومن هؤلاء الباحثين د / خديجة الحديثي (١) ود / عبد المال سالم وعبد  
الفتاح (٢) . جاء في " ظاهرة الشذوذ في النحو العربي " ( ) وقد سألنا  
أستاذنا عبدالسلام هارون عن مذهب ابن مالك فقال : إن ابن مالك يعتبر من شيخ  
مدرسة مصر والشام ، والحقيقة كما يبدو من إنتاج ابن مالك نفسه في مجال النحو  
أنه يمثل مدرسة مصر والشام النحوية ، لأن كل إنتاجه في مجال النحو لم يظهر  
في الأندلس بل ظهر في بلاد الشام .

ويقول د / عبد المال : " وإذا نظرنا إلى اتجاهات النحوي مدرسة  
مصر والشام نجد أنها تتجه وجهتين . . . وجهة لا تنكر النحو البصري ولا تنكر  
النحو الكوفي ولكنهما مع ذلك لا تنكر نفسها . . . وهذه يمثلها ابن مالك . .  
وجاء في " أبوحيان النحوي : هذه مدرسة مصر والشام ، وهي مدرسة كانت  
تعتمد أول الأمر اعتمادا كبيرا على مدرسة البصرة ثم سلكت على يد أبي  
علي الدينوري . . . سلك البغداديين . . . وقد اتضح هذا في كتب ابن  
مالك . . . "

المجموعة الرابعة :

وترى هذه أن ابن مالك يمثل " طريقة المحققين " .  
قال الإمام السيوطي (٤) " لا بن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي  
البصريين والكوفيين . فإن مذهب الكوفييين القياس على الشاذ ، ومذهب

(١) أبوحيان النحوي ص ٣٦٨

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ١٢٨ وما بعدها

(٣) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٤٦٥

(٤) الاقتراح في أصول النحوص ٢٠٨



البصريين اتباع التأويلات البعيدة . . . وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس أو شذوذ . قال ابن هشام : " وهذه طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقين " ويقول د / فخر الدين قباوة (١) " وقد بدا جلياً في سلوك ابن مالك مذهب المحققين " .

المجموعة الخامسة : ترى أن ابن مالك بغدادى المذهب بصري النزعة

وقد ذهب إلى هذا أستاذنا د / أحمد مكي الأنصارى (٢) . وسيأتى بيان ذلك بالتفصيل .

تلك أهم الاتجاهات التي نسب إليها مذهب ابن مالك النحوى - فيما وقفت عليه - وقد آن أن نقف مع كل طائفة على حدة في مناقشة هادئة لعلنا نصل إلى رأى أقرب إلى الدقة في تحديد اتجاه ابن مالك النحوى . ولنبدأ بالمجموعة الأولى التي نسبت الشيخ إلى مذهب الكوفيين ، وأنه يرى آراءهم وأصولهم العامة ، وبين أيدينا أكثر آراء ابن مالك وأصوله فلننظر هل هو مع الكوفيين ؟

أولاً :- مجال الآراء : لا شك أن ابن مالك أخذ من آراء الكوفيين ما رجح دليله وقويت حجته . ولكنه ما أخذ من آرائهم ليس كافياً فى الحكم عليه بأنه كوفى " بل إن ما خالفهم فيه من الآراء أكثر مما وافقهم عليه ، وقد أثبت هذا البحث أن ابن مالك خالف الكوفيين فى تسهيل الفوائد

---

(١) ابن عصفور والتصريف ص ١٦١

(٢) محاضرات لطلاب الدراسات العليا - مكة المكرمة - ألقاها الأستاذ

د / الأنصارى .

وحده في ستين مسألة كما خالف زعيمهم الكسائي في ثلاثين مسألة (١) ، ولم يرجح من آرائهم الصرفية إلا تسعا (٢) . فما أظن بعد هذا أنه يمكن أن يقال أنه يرى آراءهم فضلا عن " أن يعرف من معينهم " .

ثانيا : - الشواهد والأصول :  
ويبدو الفرق بين موقف ابن مالك

وموقف الكوفيين واضحا ونلخصه في الآتي باختصار :

١ - إن النحاة الأثلاث - البصريين والكوفيين - استنبطوا القواعد النحوية والصرفية من كلام العرب ، ثم يأتي القرآن الكريم في الاستنباط والاحتجاج . ولهذا اختلفت مواقف النحاة من القراءات التي تصادم القواعد المقررة. فيتأولها البصريون وقد يخطئها بعضهم . وأما الكوفيون فموقفهم إزاء القراءات المخالفة للقواعد فيه سلامة . تأثر به ابن مالك في قبوله للقراءات والاحتجاج بها كما مرّ تفصيله (٣) ولكنه - في نظري - يمتاز عن النحاة المتقدمين جميعا وفيهم الكوفيون حين جعل القرآن قمة الشواهد ، ولعل لمجيئه متأخرا أثرا في هذا التفرد والامتياز .

٢ - إن ابن مالك يمتد بالحديث النبوي الشريف ويحتج به في تأصيل القواعد - كما مرّ تفصيله - وهو موقف يكاد يميز منهجه عن سائر المتقدمين من نحاة المدرستين يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى (٥) : " فالنحويون القدامى لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يستشهدون به ورفضوه جملة " .

(١) انظر منهج التسهيل من هذا البحث

(٢) راجع ثانيا - الآراء التي رجح فيها مذهب الكوفيين من هذا البحث

(٣) راجع مبحث أولا الاستشهاد بالقرآن الكريم من هذا البحث

(٤) انظر مبحث ثانيا الاستشهاد بالحديث النبوي من هذا البحث

(٥) في أصول النحو مجلة مجمع اللغة العربية ١٣٤/٨ وابن جني النحوي ص ١٣

٣ - أما في مجال القياس ، فإن ابن مالك وإن وافق الكوفيين في بعض الأقيسة . ولكن يبدو أن هناك فرقا بينا بين الموقنين يتضح في الآتي :

أ - إن الكوفيين يقيسون على كل مسموع ، وعلى الشاذ والنادر وعلى المثال الواحد ، وكانوا مولعين بذلك ، ولو تعارضت الأقيسة مع قواعدهم أو أصل من أصولهم . " فإذا سمعوا بيتا واحدا فيه شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وتوبوا عليه " (١) .

أما ابن مالك فقد يقبل القليل والنادر ويجوز القياس عليه أحيانا ، وفق مبدأ أساسه ألا يوجد الكثير الذي يعارضه . وأحيانا يرفض القياس عليه جملة . فهو مثلا قد رفض القياس على ما سُمع من تصغير ( أفعل التعجب ) (٢) وقال إن القياس عليه ( في غاية الشذوذ ) كما منع القياس على ما سُمع من بناء اسم البيئة من غير الثلاثي . كما منع القياس على ما سُمع من تصغير الحروف والمبنيات . وقد يصح برفضه القياس على النادر فمثلا : إن الكوفيين وتبصيرهم الزمخشري جوزوا أن يأتي مصدر الرباعي على فلال بفتح الفاء (٣) فقال ابن مالك " ومن قاس ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح لأن القياس على النادر لا يصح " (٤) وقد مرت بنا أمثلة فنكتفي بهذا .

---

(١) الاقتراح في اصول النحو ص ٨٤ والمدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي

ر / د / في دار العلوم ص ١٤٠

(٢) انظر بحث تصغير أفعل التعجب من هذا البحث

(٣) حاشية يسن القلب على التصريح ٣١٤/٢

(٤) انظر ص ١١٧ من هذا البحث

ب - إن الكوفيين قد يتوخون في القياس أحيانا حتى  
إنهم يقيسون على ما لم يسمع " فقد جوزوا تثنية أجمع وجمعا  
وتوابعهما في التوكيد محترفين بعدم السماع " (١)

والقياس عند ابن مالك لا يجوز مطلقا اذا انعم السماع وقد  
صرح بذلك مرارا كقوله : " والقياس إنما يكون على ما سُمع لا على ما لم  
يُسمع " وقد سبق بهذا البيان مفصلا (٢)

ولكن ابن مالك أخذ من الكوفيين اعتمادا على مذهبه في

المزج - تقديم السماع اذا تعارض مع القياس .

كل ذلك يرجع أن ابن مالك لم يكن كوفيا خالصا

- في نظري -

---

(١) انظر ص ٢٢٢ من هذا البحث

(٢) راجع مبحث القياس من هذا البحث

أما المجموعتان الثانية والثالثة واللتان نسبتا ابن مالك الى المدرستين  
الأندلسية ، أو المصرية الشامية ، فيبدو أنّ هؤلاء الباحثين نظروا الى  
مكان مولده ونشأته بالأندلس ، أو الى مقره ومقامه بالشام ، أو - كما  
يقول أحدهم - " بأنّ كل اتجاه في مجال النحول يظهر بالأندلس بل  
ظهير بالشام " .

ولنا أن نتساءل هل مكان الميلاد أو محل الوفاة ، أو ظهور المؤلفات  
في أى مكان يمكن أن يؤخذ دليلا على الانتماء الفكرى ؟ أو يحدد الاتجاه  
النحوى ؟

والإجابة - فى نظرى - بالنفى قطعاً ، لأنّ اعتماد المكان دليلا على  
تحديد الاتجاه النحوى ، يجعل المدارس النحوية لا حصر لها ، كما يوقع  
أحيانا فى اضطراب وتناقض إذ قد يكون عالمان أو أكثر من إقليم واحد ،  
ولكن تختلف وجهة النظر العلمية بينهم اختلافا لا يسمح بالجمع بينهم  
فى اتجاه واحد .

ولنضرب لهذا مثلا : فإنّ الباحثين فى المجموعة الأولى جعلوا ابن مالك  
وأبا حيان من مدرسة واحدة وهى المدرسة الأندلسية - لأنّ كلا الرجلين ولد  
بالأندلس ورحل الى المشرق . مع أنّ هذا البحث قد كشف فى كثير من المواضع  
الخلافا الكبير بين الرجلين فى الاتجاه النحوى ووجهة النظر العلمية . مما  
يجعلهما فى اتجاهين مختلفين وهو اختلاف كبير يقول عنه أحد الباحثين (١)

" وقف أبو حيان من ابن مالك موقف البصريين من الكوفيين فهو  
يخطئه فى أكثر ما خالف فيه البصريين ، ويردّ عليه فى المواضع التى  
اعتمد فيها آراء ضعيفة ، أو لغات مهملة ليست من الفصاحة بدرجاة

(١) د / خديجة الحديثى / أبو حيان النحوى ص ٣٦٩

ما يستشهد به البصريون ، كما يرد عليه آراء لم تؤيد بنقل صحيح عن العرب .

وفي ظني أن وضع مثل هذين الرجلين في اتجاه واحد ليس عليه دليل إلا ما اعتمده من الإقليمية ، ودفا لهذا أرى أنه لا ينبغي أن يُجمل للمكان أو الزمان أثر في تحديد الانتماء الفكري أو المذهب النحوي ، وبحسب اعتماد مفهوم المدرسة كما حدده بعض الباحثين في " أنها الاشتراك في وجهة النظر العلمية يربط العلماء بعضهم ببعض رأى واحد " (١) أو " أن المدرسة ليست الأستاذاً وتلاميذاً قد اجتمعوا على غرض واحد نهجوا للوصول إليه منهجاً موحداً " (٢) أو " هي اتجاه له خصائص ومميزات ينادى بها فرد أو جماعة من الناس ثم يحتفيها آخرون " (٣) وكل هذا يعنى " أن تحديد المدرسة لا يكون خاضعاً للمكان والاقليم وإنما يحدد المذهب من الناحية المنهجية . ولا يتأتى ذلك إلا بعد الإحصاء والاستقصاء للآراء وتبيين المواقف من الشواهد والأصول " (٤)

فما ذهب إليه هؤلاء الباحثون يجعل مفهوم المدرسة كالدائرة الفكرية لها حدود وقيود ، ويكون الانتماء إليها وفق معايير معينة تسندح لتشمل كل من يلتزم بخصائصها وتضيق عن غيره .

---

(١) جولد فائل مقدمة الانصاف

(٢) د / مهدي المخزومي مدرسة الكوفة ص ١٢٩

(٣) د / الأنصاري ابوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٣٥٢

(٤) محاضرات في تاريخ النحو ألقاها أستاذنا د / الأنصاري على طلاب

الدراسات العليا .

أما طريقة المحققين التي نُسب إليها ابن مالك كما ترى المجموعة الرابعة فيبدو أنّ هذه الطريقة يقصد بها ، ترك التمسك لفريق من النحاة ضد آخر والأخذ بمبدأ الاختيار وهذا واضح من عبارة د / قبالة " اتبع طريقة المحققين من العلماء وهو النهج الذي يقوم على الاختيار المدعّم بالدليل . . . . وقد بدا في سلوك ابن مالك مذهب المحققين " (١)

ويبدو أنّ هذه الطريقة تعنى المذهب البغداديّ بعينه، وإن اختلفت التسمية .

أما ما ذهب إليه أستاذنا د / الأنصاريّ من " أنّ ابن مالك بغداديّ المذهب بصريّ النزعة " فيرى البحث أنّها وجهة نظر لها ما يؤيدها ويمكن الاعتماد عليها في تحديد مذهب ابن مالك . وقد رأيت عند أحد الباحثين رأيا قريبا من هذا ، فهو وإن لم ينسب ابن مالك إلى المذهب البغداديّ ولكن نسبه إلى خصائصه وقوماته، كما أشار إلى غلبة النزعة البصرية عليه . يقول (٢) : " من أهم ما يتميز به ابن مالك جرأته في المزج بين مذهب النحاة بصريين وكوفيّين . . . دون ميل أو انحياز ، يعرض الآراء في دقة ويرجع ويتخير وإن كانت السمة الغالبة هي المسحة البصرية . وسيتمتع البحث في تأييد الرأي الذي اختاره من - أنّ ابن مالك بغداديّ المذهب بصريّ النزعة - على وجهيتين . سيعرض في الأولى موقف الباحثين من المدرسة البغدادية ، وتحديد خصائصها التي أصبحت - في رأيهم - مقياسا لتحديد الانتماء إليها . وفي الثانية عرض تطبيقي لآراء الرجل لفنى إلى أي مدى تمثل خصائص النهج البغداديّ وسار عليه . وإليك البيان :

(١) ابن عصفور والتصريف ص ١٢١

(٢) د / بركات ابن مالك وتسهيل الفوائد ص ٤٥

الأولى :- خصائص المدرسة البغدادية :

١ - يكاد يُجمع كثير من الباحثين على أنّ النحاة الأوائل منذ أن انتهى بهم المطاف في بغداد قد نهجوا في دراسة النحو منهجاً جديداً يقوم على أسس : المزج والإختيار من آراء البصريين والكوفيين، وابتكار آراء جديدة .

جاء في القواعد النحوية : " أنه بعد أن امتزج نحاة الكوفة والبصرة ببغداد واتسع المجال لعرض الآراء ، وذلك في منتصف القرن الثالث الهجري فقد اتيح للبغداديين بهذا أن ينظروا في المذهبين - البصري والكوفي - ويوازنوا بين آراء الفريقين فأنشأوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذهبين ، وأضافوا الى ذلك ما عَنّ لهم من آراء خاصة . . . " (١)

ويقول الشيخ محمد الطنطاوي عن تلاقي الفريقين - البصري والكوفي - في بغداد : " اختلفت فيها اتجاهات العلماء إلى ثلاثة أنحاء . . . وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين البصرية والكوفية تزاوّل المذهبين ، وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالمصيبة ، فهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب في مسائل وذلك المذهب في مسائل أخرى ، وكان عمل هذه الطائفة منبهاً بعض معاصريهم ، الى استقراء ما صحّ من القوانين النحوية بدون التحيز الى فريق دون آخر ، فجرّ ذلك الى الخلط بين المذهبين لاستخلاص مذهب منهما موصي عنه .

ولقد اتسعت هذه الحركة ونمت فعالجها الكثيرون ، حتى احتلت مكاناً بين المذهبين مذهب آخر مؤلف من المذهبين . . . اشتهر ذلك المذهب بالبغدادى " (٢)

(١) القواعد النحوية لسيد الحميد حسن ص ١٠٤ وما بعدها وابن جنى النحوى ص ٢٤٩  
(٢) نشأة النحو ص ١٨٤



وذكر بعضهم : " أن المذهب البغدادي ليس إلا مذهباً انتخابياً فيه  
الخصائص المنهجية للمدرستين جميعاً " (١) ويقول د / شوقي ضيف :  
(٢)  
" اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجاً جديداً في دراساتهم  
ومصنفاتهم النحوية . يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية  
جميعاً " .

إذن فالمذهب البغدادي يقوم على أسس ومقومات ثلاث هي :

(١) التحرر

(٢) المزج والاختيار

(٣) الابتكار

في هذه خصائص تميز المدرسة البغدادية عن المدرستين : البصرية والكوفية

كما يرى هؤلاء الباحثون .

٢ - كما تكاد تجتمع كلمة كثير من الدارسين لتاريخ المدارس النحوية

على أن المدرسة البغدادية " قد امتد ظلها الوارف على جميع البيئات التي  
عُنىت بدراسة النحو و ساد منهجها فيمن بعدها من النحاة " (٣) وأصبح

المقياس - عندهم - لتحديد انتماء المتأخرين عنها إليها هو : تمثل خصائصها

والالتزام بمنهجها يقول أستاذنا د / الأنصاري (٤) " فحيث ما وجدت

هذه المقومات - التحرر - والمزج - والابتكار - متمثلة في أي مدرسة من

---

(١) مهدي المخزومي مدرسة الكوفة ص ٧

(٢) المدارس النحوية ص ٢٤٥

(٣) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو ص ٢١٩

(٤) الأستاذ د / أحمد مكي الأنصاري - مذكرات في تاريخ النحو لطلاب الدراسات  
العلية ص ٧١

المدارس ، أو فرد من الأفراد فاحكم بأنَّه من المدرسة البغدادية  
فتلك الخصائص التي قامت عليها المدرسة البغدادية \* .

فيمكن القول إن تلك المقومات هي مقياس ثابت وليست خصائص مرحلية  
تستحيى بزمانها ومكانها . فكل من أخذ بها نفسه في مجال الدرس النحوي  
عند بغدادياً \* .

٣ - لما كان لمدرسة البصرة والكوفة أثر كبير في تكوين عقلية نحاة  
بغداد لأنَّهم الجيل الذي نشأ من التقاء أئمة المدرستين ومحاورات المبرد  
البصري وثلث الكوفي وغيرهما \* فإنَّ البغداديين لم يستطيعوا أن يتحرروا  
تماماً مما اختمر في أذهانهم من آراء المدرستين ولهذا بقي تأثيرهم بما أخذوه  
واضحاً في آرائهم ومذهبهم الجديد : (١) ولذا فإنَّه نرى تيارات ثلاثة  
داخل المدرسة البغدادية فمنهم :

أ - بغداديين المذهب بصري النزعة ( وهو من غلب عليه المذهب البصري  
أكثر من المذهب الكوفي ) .

ب - بغداديين المذهب كوفي النزعة ( وهو من غلب عليه المذهب  
الكوفي أكثر من المذهب البصري ) .

ج - ومنهم من تساوت فيه النزعتان . (٢)

ومن هذا رجحنا أن ابن مالك من الاتجاه الأول \* بغداديين المذهب بصري  
النزعة \* والدليل على ذلك تقدمه في الوجهة الثانية - عند تطبيق  
هذه المقومات البغدادية على آرائه وأصوله .

(١) محمود حسني المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ص ١١٩ .

(٢) الاستاذ د / الأنصاري - محاضرة في تاريخ النحو لطلاب الدراسات العليا .

الوجه الثانية :- ابن مالك وخصائص المدرسة البغدادية :

أولا - مبدأ التحرر :

إنَّ التعصب لاحدى المدرستين اللتين تنازعتا النحوى البصرة والكوفة ، كان قائما على أشده بين أنصار الفريقين من النحاة . وكان له أثره الضار على مسيرة النحو بما لا يخفى على الدارسين لتاريخ النحو العربى . ولقد كان التعصب أكثر وضوحا عند أنصار المدرسة البصرية حملهم على الغرض من شأن مخالفهم ، والطعن فى قواعدهم ، والتشكيك فيما نقلوا من شواهد .

يقول أبو حاتم البصرى (١) : " لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ، ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائى دنا من الخلفاء فرغموا ذكره لم يكن شيئا وعلمه مختلط بلا حجاج ولا علل إلا حكايات من الأعراب مطروحة " .

أما البغداديون فقد نبذوا هذه المصيبة . وتحرروا من قيودها ، وكانوا طلاب حق من أجل التعرف على الآراء الصائبة أنتى كان مصدرها . وكان لهذا الصنيع أثره المحمود فى مسيرة النحو .

ولقد وضع مبدأ التحرر فى سلوك ابن مالك جليا فهو ليس بصرياً متصباً ولا كوفياً خالصاً . يأخذ من هنا ومن هناك على بيئته ، ويتبرك هذا وذاك على حجة . وقد ينزع نحو البصريين دون أن يتعصب لهم أو يتعبد بمذهبهم . وإنما يوافقهم فى آرائهم أحيانا كثيرة لأنها تتفق مع ما أخذ به نفسه من أصول وشواهد . ويوافق الكوفيين أحيانا ويقول عنهم " وزيادة الثقة مقبولة " .

ثانياً - المزج والاختيار :

كان المزج والاختيار من آراء السابقين أحد الأسس التي قام عليها المذهب البغدادي . وقد التزمه ابن مالك وسار عليه ، فإذا هو يستعرض آراء جميع النحاة السابقين والمعاصرين له ، ويختار منها ما يؤيده الدليل وتقوم به الحجة . وقد رأينا فيما سبق من آراءه الصرفية ، يرجح مذهب البصريين في سبعة عشر رأياً ، ومذهب الكوفيين في تسع مسائل ، ويرجح رأي الفراء في ثلاث ، ورأي الفارسي في مسألتين ، ورأي كل من ابن الأنباري ، وابن قتيبة ، وأبي علي الشلوبيين في واحدة ، ورأي خطاب المازدي في مسألتين ، ويحتج لاختياره ويقويه .

بل نرى ظاهرة المزج في محاولة التوفيق بين رأيين : أحدهما للبصريين والآخر للكوفيين ليجعل منهما رأياً واحداً ، دون أن يشير إلى الخلاف فقد رأينا أن ابن مالك يذكر ثلاثة أسباب لعدم لحوق علامة التانيث للصفات الخاصة بالمؤنث وهي : لأنها تؤدي معنى النسب أو لتذكير ما وصف به الأصل ، أو لأن اللبس . وهذا مزج لرأي الكوفيين القائل : " إن علامة التانيث قد تحذف لا اختصاص الوصف بالمؤنث " وبين رأي البصريين القائل : " إن العلامة إنما حذفت لأنهم قصدوا بها النسب ، أو إنما حذفت لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا إنسان حائض " (١) .

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف المسألة الحادية عشر بعد المائة وانظر مبحث

الآراء التي عرضها دون ترجيح من هذا البحث .

### ثالثا - الابتكار :

أما الابتكار ومحاولة النفوذ إلى آراء جديدة فهو سمة القسم البارزة في النهج البغدادي ، وإذا كان البحث المنهجي قد أثبت أن أبا زكريا الفراء كان المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادي (١) وهو من المتقدمين فقد تلاه نفر من البغداديين كـ ( ابن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ) و ( ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ ) و ( الأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ ) و ( ابن شقير المتوفى سنة ٣١٧ هـ ) كان لما ابتكروه من آراء أثر واضح في مسيرة النحو العربي (٢) .

أما ابن مالك فقد أسهم بنصيب وافر في تأصيل هذا النهج لا يقل أثرا عن سابقه ، بل يفوق كثيرين منهم . فالرجل مجتهد ومبتكر ، وقد عقدنا في هذا البحث فصلا للآراء التي انفرد بها بلغت سبعة وعشرين مبحثا في علم الصرف وحده تناولت كثيرا من قضاياها ومسائله . كما بدأ جليا نزوعه نحو الابتكار والتجديد في الأصول والشواهد . ولست بحاجة إلى سوق الأمثلة فقد سبق به البيان مفصلا .

---

(١) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٣١٥

(٢) نشأة النحو ص ١٧٦

خاتمة : وفيها تلخيص لمعالم البحث وبيان الجديد فيه ، واقتراحا ن :

هذا البحث كما يتضح من عنوانه - أثر ابن مالك في الدراسات المصرفية  
يهدف الى الكشف عن جهود الشيخ في مجال علم الصرف ومدى أثرها  
في مسيرة الدراسات المصرفية - وقد تمثلت هذه الجهود في مؤلفاته سواء  
المستقلة بالصرف ، أو التي عالجت الصرف والنحو معا ، وفي آرائه الاجتهادية ،  
وفي اختياراته من آراء السابقين ، وفي موقفه الرائد من الشواهد وأصول  
الاحتجاج ، وفي مذهبه الاختياري المتحرر . وهي جهود كان لها أثرها  
الواضح والصحيح في الدراسات المصرفية من بعده . . .  
وقد أدت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة أبواب ، تسبقها مقدمة  
يتلو المقدمة مدخل من ثلاثة أقسام ، وينتهي البحث بهذه الخاتمة مع  
وضع الفهارس الفنية اللازمة .

وفيما يلي تلخيص لمعالم البحث ونتائجها :

تناولت المقدمة : موضوع البحث ، وأهدافه ، ودوافقه ، ومنهج

البحث فيه ومصادره .

أما المدخل فقد كان القسم الأول منه : عن ابن مالك عصره وحياته

فتناول الحديث عن عصره : الناحية السياسية والاجتماعية والفكرية ، وقد كشف

البحث في هذا المجال ، أن الفترة التي عاش فيها ابن مالك تميزت بالاضطرابات

السياسية ، والقلق الاجتماعي ، سواء في موطنه بالأندلس أو في مهجره بالشام

ولكن الحياة الفكرية في القطرين كانت تستشرف نهضة علمية واسعة وحركة

فكرية نشطة . . .

أما عن حياته فقد تابع البحث حياة الشيخ منذ الميلاد حتى الوفاة

وفيما بين ذلك عرّف باسمه ونسبه ونسبته وأسرته • وتحليمه بالأندلس  
وشيوخه • ورحلتهم إلى المشرق • وتحليمه بالمشرق وشيوخه • وتلاميذه •  
وأخلاقه • ومكانته العلمية • ومؤلّفاتِه •  
وكان من نتائج ذلك :

- أ - أن رجح البحث أن اسم ابن مالك ونسبه هو : جمال الدين  
أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الطائي الجبلي • وأن إسقاط  
بعض المؤرخين لاسم جده الأول - محمد - أو اسم جده الثاني - عبد الله -  
إنما هو من قبيل الاختصار المعهود عن كثير من المؤرخين •  
ب - أن مولده كان بـجـبـان سنة ٦٠٠ هـ •  
ج - إن ابن مالك تلقى العلوم على أظهر شيوخ عصره • خلافا  
لما يشاع - من أنه لا يحرف له شيخ في العربية - ولكنه لم يصل إلى  
ما وصل إليه من مكانة علمية إلا بالجهد الخاص والتكوين الذاتي •

أما القسم الثاني من المدخل : فقد كان عن نشأة الصرف • وتوصل البحث  
فيه إلى النتائج التالية :

- أ - أن البحث عن البذور الأولى لعلم الصرف : وضحا وواضحا  
وثيقة الصلة بالبحث عن النشأة الأولى لعلم النحو •  
ب - رجح البحث أن الصرف توأم النحو ولدا معا ونشأ صنويين •  
ووضعت أولياتهما على يدي رائد العربية الأول أبي الأسود الدؤلي •  
ج - أن حديث القدماء عن نشأة النحو يعني النحو بمعناه الواسع  
الذي يشمل الصرف إذ كانوا لا يفرقون بينهما •  
وقد كان القسم الأخير من المدخل عن مفهوم الصرف ومجال بحثه في نظر  
ابن مالك وقد توصل البحث فيه إلى النتائج التالية :

أ - أثبت البحث أن ابن مالك أول من جعل للصرف مفهوميين

أحدهما علمي وهو : تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي  
وثانيهما علمي وهو : علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة  
واعلال وشبه ذلك .

وقد كشف البحث/التتبع<sup>بعده</sup> أن هذين الممنيين قد سادا من بعده وتأثر

بهما المتأخرون واستقر عليهما تحديد مفهومي الصرف .

ب - كما أكد البحث أن ابن مالك أول من أشار إلى " أن من

التصريف ضروري كصوغ الأفعال من مصادرها . . . الخ وغير ضروري  
كبناء مثال من مثال " ومن هذا قد بيّن البحث موقفه المعتدل من مسائل  
التمرين وأيده

ج - قد ردّ البحث بالأدلة دعوى أحد الأساتذة الباحثين

حين زعم " أن تحويل الكلمة لغرض معنوي ليس من بحوث الصرف عند المتقدمين"<sup>(١)</sup>  
وأثبت العكس من أقوال المتقدمين أنفسهم .

أما الباب الأول : مؤلفاته الصرفية . فقد احتوى على ثلاثة فصول

كان الأول عن مؤلفات مستقلة بالصرف كانت حصيلته كالاتي :

١ - أحصى البحث ستة مؤلفات صرفية وثلاث رسائل ، أما المؤلفات

فهي (١) - إيجاز التصريف في علم التصريف (٢) - شرح ابن مالك

على تصريفه المأخوذ من كافيته (٣) - لامية الأفعال (٤) - منظومة

الأفعال الواوية واليائية (٥) - تحفة المودود في المقصور والمدود (٦) - شرح

التحفة .

أما الرسائل فهي : رسالة في بعض صيغ المبالغة ، ورسالة في مصادر الرباعي

ورسالة في أفضل التفضيل .

(١) انظر ص ٤٦٦ من البحث



ب - عرّف البحث بكل مؤلف ورسالة على حدة ووثق نسبته  
وبيّن أهميته وما حوى من مادة علمية • ومنهجه وطريقة عرضه مما هو  
مبسوط في موضعه من البحث •

ج - أثبت البحث أن "لامية الأفعال" كتاب صرفي وليس  
كتابا لغويا كما زعم بعض الباحثين • (١)

د - كان لهذا البحث - في ظني - فصل السبق في التصريف بالرسائل  
الثلاث إذ كانت مضمورة في كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي  
وهي على أهميتها - ما رأيت من الباحثين في جهود ابن مالك النحوية واللغوية  
من يذكرها أو يصرف بها ضمن مؤلفات ابن مالك وللإمام السيوطي تحية  
إكبار وتقدير •

ه - أثبت البحث أن الفعل "أتى" قد ورد بالواو • وأن  
الفعل "أدى" قد ورد بالواو أيضا وأن فتح الباء سمح في "ربيت"  
معقبا بذلك على أحد العلماء الباحثين الذي علّق على هذه الوجوه بقوله -  
لم أعثر عليها في كتب اللغة - (٢)

أما الفصل الثاني فقد كان عن : مؤلفات عولج فيها الصرف الى جانب  
النحو وقد توصل الي البحث فيه الى النتائج الآتية :

- أ - احصاء تسعة مؤلفات هي (١) - الألفية (٢) - التسهيل  
الفوائد وتكميل المقاصد (٣) - شرح التسهيل (٤) - شواهد التوضيح  
والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (٥) - عمدة الحافظ وعدة اللافت  
(٦) - شرح العمدة (٧) - الكافية الشافية (٨) - الوافية (٩) - المقدمة  
الأسدية •

---

(١) راجع ص ١٠٤ من هذا البحث  
(٢) انظر ص ١٣٣ من هذا البحث

ب - عرض البحث لهذه المؤلفات بالتصريف والتوثيق كما بين ما حوت من موضوعات صرفية وطريقة معالجتها ومنهج المؤلف فيها كما هو مبسوط في موضعه من البحث \*

ج - كشف البحث - بعد التنقيب - أن ما ذكره أحد الباحثين (١) أن لابن مالك كتابا بعنوان " البرود الضافية والحقوق الضافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وأقية " ليس صحيحا .

أما الفصل الثالث فقد كان عن : منهجه في هذه المؤلفات . وهدف هذا الفصل إلى كشف الظواهر العامة لمنهجه في التأليف بعد أن عرض البحث منهج المؤلف في كل كتاب ورسالة على حدة . وقد توصل البحث في هذا إلى أن ظاهرتين هما :

طبيعة المعلم ونزعة التحرر - قد صبغت منهجه في التأليف بصفتيهما وقد تجلت الأولى في :

أ - توخي السهولة والتيسير

ب - تصيد المؤلف ما كتب بالمراجعة شرحا وإيجازا وتعليقا

ج - تنوع الأساليب .

وقد تجلت الثانية في موقفه المتحرر من آراء السابقين .

وبهذا نكون قد فرغنا من الباب الأول وفصله الثلاث .

أما الباب الثاني : فهو " آراءه الصرفية " وقد احتوى على أربعة فصول : كان الفصل الأول عن الآراء التي انفرد بها - وقد كشف هذا الفصل أن ابن مالك كان مجتهدا في مجال الدراسات الصرفية وله فيها آراء جديدة لم يسبق إليها وقد أقام الدليل على هذا بما فيه الكفاية ، وحسبه أنه أحصى سبعة وعشرين رأيا مبتكرا في مسائل صرفية عديدة شهد كبار النحاة

(١) انظر ص ٤٠٤ - ٤٠٥ من هذا البحث

- والصرفيين أنّها له خاصة . كما أخذ يكثير منها متأخروهم وراجت فسي مؤلفاتهم وسنذكر عناوينها باختصار : (١) - الفاظ ملحقة بالمتنى ، (٢) - تثنية اسم الجمع والجمع المكسر بغير زلة مثلهاء ، (٣) - زيادة النون في المتنى والجمع ، (٤) - ذان وتان والذان واللذان ، (٥) - تكسير الخماسي الأصول ، (٦) - جمع فعلاء التي لا أفضل لها ، (٧) - ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء ، (٨) - الاستغناء بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر ، (٩) - كيفية تصغير الثنائي وضما ، (١٠) - تصغير نحو حرب وفرس وتاج ، (١١) - تصغير أفضل التعجب ، (١٢) - النسب إلى المنقوص الرباعي ، (١٣) - النسب إلى فعيلة وفعيلة وفصوله ، (١٤) - الاستغناء عن ياء النسب بـ ( فَعِيل ) ، (١٥) - التفصيل فيما سُمع غير معسل ، (١٦) - الفرق بين المصدر واسمه ، (١٧) - اسم الهيئة من غير الثلاثي ، (١٨) - فعل بضم فكسر ، (١٩) - الزائد في نحو سلم واقمنسس ، (٢٠) - الياء عينا لفعلى بضم الفاء ، (٢١) - الواو لا ما لفعلى بضم الفاء ، (٢٢) - زيادة همزة الوصل في أول المضارع ، (٢٣) - الوقف على ألف ضمير الغائية ، (٢٤) - الوقف بنقل الحركة ، (٢٥) - إلحاق المضارع المجزوم ها السكت ، (٢٦) - الاستغناء عن ألف الندبة وهائه ، (٢٧) - الوقف على ريت وتمت بالياء .

أما الفصل الثاني فقد تناول الآراء التي رجحها . وقد كشف البحث في هذا أن موقف ابن مالك من آراء السابقين موقف المتحرر الذي لا يتعصب لفرد ولا لمذهب . فقد رجح رأي البصريين في سبع عشرة مسألة . كما رجح مذهب الكوفيين في تسع مسائل . كما رجح عشرة من الآراء لبعض المتقدمين من أئمة التصريف .

أما الفصل الثالث : الآراء التي عرضها دون ترجيح ، فقد أحصى البحث أربع مسائل وُجِدَ فيها الاختلاف بين البصريين والكوفيين ولكن ابن مالك لم يرجح فيها رأيا على آخر وقد يمزج بين الآراء أحيانا .

وفي الفصل الرابع كشف البحث عن بعض التناقض والاضطراب في موقف ابن مالك من بعض القضايا الصرفية بلغت ثلاث عشرة مسألة وقد أشار البحث الى أن هذه الظاهرة ليست خاصة عند ابن مالك وإنما تكاد تكون عند كثير من العلماء في النحو وفي غيره ، ولعل مردها إلى الاجتهاد فإن للمجتهد الحق في الرجوع عن رأيه متى تبين له رأى أقوى ( فالرجوع إلى الحق فضيلة ) كما رجح البحث أن ما اتبى إليه ابن مالك من رأى في " تسهيل الفوائد " و " شرحه " هو الرأى المختار عنده والذي استقر عليه بعد طول التجربة - لأن هذين آخر مؤلفاته على الراجح .

أما الباب الثالث : مذهبه . فقد شمل ثلاثة فصول . كان الفصل الأول عن موقفه من السماع وجاء من نتائجه :

أن أكد البحث أن ابن مالك يسلك أمثل المناهج في الاستشهاد فهو :

- ١ - جعل القرآن قمة الشواهد النحوية والصرفية كما اعتمد حجية القراءات كلها . المتواترة وغير المتواترة إلا ما ثبت ضعفه ولا سبيل إلى توجيهه . وقد أيد البحث مذهبه .
- ٢ - وضع ابن مالك الحديث النبوى الشريف في موضعه الصحيح من أصول الاحتجاج وقد أيد البحث بالأدلة موقفه في هذا المجال أيضا كما رد حجج المانعين الاحتجاج بالحديث .
- ٣ - أما في مجال الاحتجاج بكلام الصرب : شحرا ونثرا . فقد كشف البحث أن ابن مالك كان يستشهد على تأصيل القواعد بكلام الصرب

ولغات القبائل كلها • مخالفاً بذلك كثيراً من المتقدمين الذين اقتصروا على لغات قبائل معينة في الاستشهاد وقد أيد البحث موقفه هذا أيضاً لأن العرب متساوون في الفصاحة وفي الحرص على سلامة لغتهم وفي الاعتزاز بها • أما الفصل الثاني فقد عرض موقف ابن مالك من القياس • وكانت خلاصته ان ابن مالك يأخذ بالقياس ويعتمد عليه في تقميد القواعد • وأن قياسه مبني على السماع • وعلى الكثير الغالب في معظمه • وقد عرض البحث نماذج لأقيسته • كما بين موقفه من علل القياس وعرض نماذج من تحليله • وفي الفصل الأخير • عرض البحث آراء الباحثين والنحاة في مذهب ابن مالك النحوي وكانت نتائجه كالآتي :

- ١ - حصر اختلاف الباحثين في خمس مجموعات • المجموعة الأولى ترى أنه كوفي المذهب • والثانية تقول أنه أندلسي المذهب • والثالثة تذهب الى أنه من شيوخ مصر والشام • والرابعة : تنسبه الى طريقة المحققين • والخامسة ترى أنه بغدادي المذهب بصرى النزعة •
- ٢ - رد البحث بعد المناقشة ما ذهب اليه الباحثون في المجموعات الأربع الأولى ، كما سبقت به الأفاضة في مكانه من البحث •
- ٣ - رجح البحث ما ذهب اليه أستاذنا د / الأنصاري من " أن ابن مالك بغدادي المذهب بصرى النزعة " وقد اعتمد في ترجيحه على أمرين :

الأول : نظري تمثل في تحديد معنى المدرسة ، وترجيح وجود المدرسة البغدادية وتحديد خصائصها في : (أ) - التحرر ، (ب) - المزج والاختيار ، (ج) - الابتكار • وأن المدرسة البغدادية قد تأثر بمنهجها كثير من النحاة المتأخرين في بيئات مختلفة •

والثاني : عملي وقد تمثل في تطبيق خصائص المنهج البغدادي على آراء ابن مالك . لأن تحديد الانتماء إلى أي مدرسة لا يتم بصورة أقرب إلى الدقة إلا بتمثل خصائصها .

٤ - وقد كشف البحث أن ابن مالك قد سار على النهج البغدادي وتمثل خصائص المدرسة البغدادية التي كادت تكون من المسلمات عند كثير من الباحثين أو كما يقول أستاذنا د / الأنصاري : " إن المدرسة البغدادية حقيقة تاريخية لا ينكرها إلا جاحد أو جهول " (١) .

#### اقتراحات :

الأول :- إن الدراسات الصرفية ميدان خصب في كثير من جوانبه ويحتاج إلى مزيد من البحوث العلمية المتخصصة . وقد رأيت من واجبي ألفت نظر الباحثين إلى موضوع شغلني أثناء البحث كثيرا . ولم أشأ أن اتطرق إليه لأنه يحتاج إلى بحث مستقل أرجو أن يفرغ له من هو أكثر مني استعدادا .

ذلك هو : " علم الصرف وعلاقته بفقهاء اللغة وعلم الأصوات " فإن مفهوم الصرف قد اختلف عند المحدثين من علماء فقه اللغة وعلم الأصوات عما استقر عليه عند الصرفيين القدماء وكادت أن تختلط

---

(١) محاضرات في تاريخ النحو لطالب الدراسات العليا .

مجالات البحوث بين هذه المعلم • فمعالجة هذا الموضوع من كل جوانبه من شأنه أن يحدث توضيحا لمفهوماتها وتحديدًا لميادين بحثها • حتى لا تتداخل الدراسات الا بمقدار ما يخدم اللغة عموما • ومن شأنه أيضا أن يؤكّد استقلال علم الصرف ويحافظ على ذاتيته •

الثانى :- أرجو أن تتضافر جهود الباحثين لاخراج كتب التراث

الصرفى محققة منقحة فما يزال كثير منها مخطوطا مغمورا • وما ظهر منها معظمه فى طبعات قديمة لا يسهل الانتفاع بها الا بعد عناء ومشقة •

وبعد فإننى أحمد الله على توفيقه فله الحمد فى الأولى والآخرة • وأكرر الشكر الجزيل لأستاذى الدكتور أحمد مكي الأناضلى على حسن توجيهه وصادق رعايته فقد أعاننى كثيرا وشجمنى أكثر حتى استوى هذا البحث على هذه الصورة التى أرجو أن تكون أقرب الى الكمال • لأننى أعلم يقينا أن الكمال المطلق لكتاب الله وحده وأما عمل الانسان فمعرض للخطأ والنسيان وما أصدق كلمة العماد الأصفهاني " انى رأيت أنّه لا يكتب انسان كتابا فى يومه الا قال فى غده لو غيرت هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبرو هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر " (١) ولكننى أزعم صادقا أننى أخلصت

---

(١) معجم الأدباء ج ١ / ص ١

لهذا البحث ومنحته كل " وقتي وجهدي فان وفقت فله الحمد .  
والا " فاني التمس مخلصا النقد اليرادي والتوجيه اليرادي فان تكرم  
اساتذتي بذلك فقد يستقيم ما اعوج منه ويصلح شأنه . وتكون التوجيهات  
السديدة والنصائح القيية هادية لي في مستقبل ايامي . واللهم  
المسئول والمستعان " وما توفيقى الا باللهم عليه توكلت واليه  
انيب " .



١ - فهرس المصادر والمراجع

أولا - القرآن الكريم

ثانيا - المخطوطات :

- ٢ - الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو - أمين  
على علي السيد ر / د سنة ١٩٦٤م - خ / مكتبة دارالعلم
- ٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبوحيان - م / م من مخطوط  
دارالكتب رقم ( ٣٤٩ )
- ٤ - ارشاد السالك لحل ألفية ابن مالك - ابن القيم الجوزية  
خ / مكتبة مكة المكرمة رقم ( ١ نحو )
- ٥ - اكمال الاعلام بمثلث الكلام - ابن مالك - خ / د رقم ( ٣١٠ لفة )
- ٦ - ايجاز التحريف - لابن مالك - خ / م من خ / د / رقم ٨ صرف  
بحوزتي \*
- ٧ - التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين / العكبري  
ر / م / عبد الرحمن العثيمين خ / م
- ٨ - تحفة المودود في المقصور والمدود - لابن مالك م / م / خ  
د / ٥٤٦ بحوزتي
- ٩ - تحقيق الكافية الشافية الكبرى لابن مالك وتحليل منهجه النحوي  
في هذا الكتاب مقارنا بالألفية الاستاذ د / راشد الراجح  
الشريف / مكتبته الخاصة \*
- ١٠ - التذييل والتكميل - أبوحيان - خ / م / م / خ / د رقم ( ٦٢ نحو )
- ١١ - التصريف لأبي عثمان المازني منهجه ومصادره - عبد الرحمن  
محمد شاهين - ر ا د سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م خ / دارالعلم

- ١٢ - أ - تطبيق الفرائد على تسهيل الفوائد - الدماميني م / م ٥  
من خ / الظاهرية رقم ( ٦٩٥ )
- ١٣ - ب - تطبيق الفرائد على تسهيل الفوائد ت - محمد بن عبد الرحمن بن  
محمد المفدى ر / د ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م - خ / مكتبة كلية  
اللغة العربية بالأزهر .
- ١٤ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - ناظر الجيش : محمد بن  
يوسف خ / د رقم ٣٤٩ .
- ١٥ - ابن الحاجب وأثره في الدراسات الصرفية - عبد القادر عبد السيد  
ر / م سنة ١٩٦٦ خ / مكتبة دارالعلم
- ١٦ - أبو حيان الأندلسي وتحقيق كتابه ارتشاف الضرب - مصطفى احمد  
خليل ر / د - خ / مكتبة كلية اللغة العربية بالأزهر
- ١٧ - خصائص مذهب الأندلسي النحوى خلال القرن السابع الهجرى -  
عبد القادر رحيم ر / م سنة ١٩٧٥ م - خ / مكتبة دارالعلم
- ١٨ - شرح ابن أياز على ايجاز التصريف - الحسين بن أياز - خ / م  
( بحوزتى )
- ١٩ - شرح التسهيل لابن مالك م / م ٥ من خ / د رقم ( ١٠ ش )
- ٢٠ - أ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت - لابن مالك - م / م  
خ / المكتبة العامة بغداد رقم ( ١٤١٨ ) - بحوزتى
- ٢١ - ب - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك تحقيق ودراسة  
عبد المنعم احمد هريدى ر / د سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م  
خ / كلية اللغة العربية بالأزهر
- ٢٢ - شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته - لابن مالك -  
خ / د بحوزتى

- ٢٣ - ابن كيسان النحوى - محمد حمود الدعجاني - ر / م - خ / مكتبة  
كلية الشريعة بمكة المكرمة .
- ٢٤ - اللامية فى القراءات - لابن مالك - خ / د رقم ( ١١١ )
- ٢٥ - ابن مالك وأثره فى اللغة العربية - يحيى محمد يحيى الأسيوطى  
بحث مقدم لنيل شهادة العالمية سنة ١٩٤٤ - خ / مكتبة كلية اللغة  
العربية بالأزهر .
- ٢٦ - ابن مالك وأثره فى النحو - عبد المنعم احمد هريدى - ر / م  
خ سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م - خ / كلية اللغة العربية بالأزهر
- ٢٧ - ابن مالك اللغوى - ر / م غنيم غنم عبد الكريم الينبعاوى خ / م
- ٢٨ - المالكية فى القراءات - لابن مالك - خ / د رقم ( ٣٥ - ٣٣ )
- ٢٩ - متن الكافية الشافية - لابن مالك - خ / د - رقم ( ٢٣٩ نحو )
- ٣٠ - محاضرات فى النحو العربى لطلاب الدراسات العليا - مكة المكرمة  
ألفها <sup>الاستاذ</sup> د / أحمد مكى الأنصارى
- ٣١ - المدرسة البغدادية فى تاريخ النحو العربى - محمود حسنى محمود -  
ر / د سنة ١٩٧٦ م خ / مكتبة آداب جامعة القاهرة
- ٣٢ - المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة  
عبد المال سالم على احمد مكرم - ر / م سنة ١٩٦٢ م - خ / مكتبة  
دارالعلم
- ٣٣ = مذكرات فى تاريخ النحو لطلاب الدراسات العليا / جامعة الملك عبد  
العزیز / كلية الشريعة بمكة المكرمة / الأستاذ د / احمد مكى  
الأنصارى مكتبته الخاصة .
- ٣٤ - مذكرات فى علم القراءات - الأستاذ د / عبد الفتاح شلى / بحوزتى

- ٣٥ - مذكرات في علم اللغة / جامعة الملك عبد العزيز / لطلاب الدراسات  
العلوية بكلية الشريعة الاستاذ د / عبد العزيز برهام - بحوزتي
- ٣٦ - المقدمة الأُسدية - لابن مالك - م / م / من خ / الاوقاف العامة  
بيغداد / بحوزتي
- ٣٧ - منهج السالك - لابي حيان - خ / مكتبة الأُستاذ عيد عياد الخاصة
- ٣٨ - نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة - عبد الرحمن السيد - ر / م  
سنة ١٩٦١ م خ / مكتبة دار العلم
- ٣٩ - النكت النحوية - السيوطي - م / م / من خ / الأُزهري رقم (٣٤٧٧)
- ٤٠ - هداية السبيل الى بيان مسائل التسهيل - عبد القادر الأُنصاري  
نحوى مكة م / م / من خ / الأُسكوريال (٣١)
- ٤١ - الوافية شرح الكافية الشافية - لابن مالك - خ / د رقم (٦٤٥ نحو)  
ثالثا - المطبوعات :
- 
- ٤٢ - أ - أدب الكاتب - ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري  
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - الطبعة الرابعة -  
١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م ط / دار السعادة
- ب - أدب الكاتب - ابن قتيبة ط / ليدن
- ٤٣ - اسم الفاعل بين الاسمية والوصفية - فاضل مصطفى السائق - ط المطبعة  
العلمية القاهرة سنة ١٩٧٠
- ٤٤ - الأُشباه والنظائر - السيوطي - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد  
ط / شركة الطباعة الفنية مصر سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- ٤٥ - اصلاح المنطق - ابن السكيت - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام  
هارون الطبعة الاولى - ١٩٧٥ م - ١٩٥٦ م ط / دار المعارف بيروت

- ٤٦ - الأعلام - خير الدين الزركلي - ط / المطبعة الاميرية ١٣٤٧ هـ
- ٤٧ - الاغانى - لأبى الفرج الأصفهاني ط / دار الكتب المصرية ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٧ م
- ٤٨ - الاقتراح - السيوطى - ت / د / احمد محمد قاسم - الطبعة الاولى  
ط / السعادة بمصر ( بدون )
- ٤٩ - الألفية لابن مالك - ط / دار القاهرة للطباعة
- ٥٠ - الأمالى لابي على القالى - ت / محمد محي الدين عبد الحميد  
ط / دار الفكر بيروت ( بدون )
- ٥١ - انباه الرواة على انباه النحاة - القفطى : جمال الدين ابو الحسن على  
ابن يوسف ت / محمد ابو الفضل ابراهيم - ط / دار الكتب المصرية  
١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م
- ٥٢ - الانتصاف من الانصاف - محمد محي الدين عبد الحميد ط / التجارية  
بمصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م
- ٥٣ - الانصاف فى مسائل الخلاف - ابن الانبارى : عبد الرحمن بن محمد  
أبو البركات ط / التجارية بمصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م
- ٥٤ - البحر المحيط - أبو حيان ط / النصر الحديثة - الرياض
- ٥٥ - بدائع الفوائد - ابن القيم الجوزية - ط / دار الكتاب العربى - بيروت ( بدون )
- ٥٦ - البداية والنهاية فى التاريخ - ابن كثير : عماد الدين ابو الفدا  
اسماعيل ط / دار السعادة بمصر ( بدون )
- ٥٧ - أبو البركات بن الأنبارى ودراساته النحوية - د / فاضل صالح السامرائى  
ط / دار الرسالة / بغداد ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- ٥٨ - بغية الامال فى معرفة مستقبل الأفعال - لأبى جعفر اللبلى :  
أحمد بن يوسف - ت / جعفر ماجد - ط / الدار التونسية للنشر

- ٥٩ - بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - ت / محمد  
أبى الفضل ابراهيم ط / الحلي بمصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٦٠ - البهجة المرضية - السيوطي - ط / دار احياء الكتب العربية  
/ مصر ( بدون ) .
- ٦١ - البيان والتبيين - الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر / ت / حسن  
السندوي - ط / دار الفكر بيروت ( بدون )
- ٦٢ - تاج الصروس من جواهر القاموس - الزبيدي : ابو الفيض محي الدين  
محمد مرتضى ط / الأُميرية سنة ١٣٠٧هـ
- ٦٣ - تاريخ آداب اللغة العربية - جرجي زيدان - ط / دار الهلال ( بدون )
- ٦٤ - تاريخ الأدب العربي - بروكلمان - ترجمة د / رمضان عبد التواب  
ط / دار المعارف بمصر ١٩٢٥م
- ٦٥ - تاريخ الاسام السياسية د / حسن ابراهيم ط / السنة المحمدية القاهرة
- ٦٦ - تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين - يوسف أشياخ ترجمة  
محمد عبدالله عنان ط / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة  
١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م
- ٦٧ - التصريح بمضمون التوضيح - خالد بن عبدالله الأزهري - ط / دار  
احياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م
- ٦٨ - تصريف الاسماء - الشيخ محمد الطنطاوي - الطبعة الرابعة ١٣٧١هـ  
١٩٥٢م ط / حجازي
- ٦٩ - تصريف الأفعال - الشيخ عبد الحميد عنتر - الطبعة الخامسة ١٣٧٢هـ  
١٩٥٢م - ط / دار الكتاب العربي
- ٧٠ - التطبيق الصرفي - د / عبده الراجحي / ط / دار النهضة العربية  
بيروت ١٩٧٤م

- ٧١ - تهذيب اللفظة - الأزهري : أبو منصور محمد بن حمد - ت /  
الاستاذ عبد العزيز محمود - مراجعة محمد علي النجار ط / سجل العرب
- ٧٢ - جمع لتصحيح والتكسير في اللفظة العربية - د / عبد المنعم سيد عبد  
الجمال ط / دار الاتحاد العربي للطباعة
- ٧٣ - ابن جنى النحوى - د / فاضل صالح السامرائى - ط / دار النذير  
١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٧٤ - ابن الحاجب النحوى آراءه ومذهبه - طارق عيد - م.ون الجنائى  
ط ١ أسعد ببغداد ١٩٧٤
- ٧٥ - حاشية الطالب بن حمدون : المسماة الفتح الودودى على شرح المسكودى  
ط / ١ دار الفكر بيروت ( بدون )
- ٧٦ - حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق على لامية الافعال -  
ط دار احياء الكتب العربية ( بدون )
- ٧٧ - حاشية الخضرى على بن عقيل - ط دار احياء الكتب العربية ١٣٥٩هـ  
- ١٩٤٠م
- ٧٨ - حاشية الصبان على منهج السالك ط دار الفكر بيروت ( بدون )
- ٧٩ - حاشية يسن العليى على التصريح ط دار احياء الكتب العربية بمصر
- ٨٠ - حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة - السيوطى / ط مطبعة  
ادارة الوطن العربى بمصر ١٣٩٩هـ
- ٨١ - أبو حيان النحوى - خديجة الحديدى - ط النهضة ببغداد ١٣٨٥هـ  
- ١٩٦٦م
- ٨٢ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - البغدادى : عبد القادر  
ابن عمر ت / عبد السلام هارون ط / دار الكتاب العربى القاهرة  
١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

- ٨٣ - الخصائص - ابن جنى ت / محمد على النجار الطبعة الثانية  
ط / دار المهدي بيروت
- ٨٤ - الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : د / فاضل صالح السامرائي  
ط / الارشاد - بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م
- ٨٥ - الدرر اللوامع على همع اللوامع - أحمد بن الأمين الشنقيطي ط / دار  
المصرفة - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
- ٨٦ - دروس في التصريف - محمد محي الدين عبد الحميد - الطبعة الثالثة  
١٩٥٨ م ط / السعادة بمصر
- ٨٧ - الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين - د / أحمد مكي الأنصاري  
توزيع دار المعارف بمصر ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
- ٨٨ - الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي : أبو العباس أحمد بن عبد  
الرحمن اللخمي د راسة وتحقيق د / محمد ابراهيم البنا ط / دار  
الاعتصام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ٨٩ - رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات - د / عبد الفتاح اسماعيل  
شليبي ط / نهضة مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م
- ٩٠ - الرواية والاستشهاد في اللغة - د / محمد عيد - ط عالم الكتب  
القاهرة ١٩٧٦ م
- ٩١ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة د / أحمد مكي الأنصاري  
ط المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية -  
توزيع دار المعارف القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- ٩٢ - سر صناعة الإعراب - ابن جنى - ت / الأساتذة - مصطفى السقا  
وزملائه ط / الحلبي بمصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م



- ٩٣ - السماع والقياس - أحمد تيمور - ط / دار الكتاب العربي بمصر
- ٩٤ - سيبويه والقراءات دراسة تحليلية ومعيارية - د / أحمد مكسي  
الأنصاري توزيع دار المعارف بمصر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- ٩٥ - شذا الحرف في فن الصرف - الحملاوي ط / الحلبي ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٩٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي - ط /  
التجارية بيروت \*
- ٩٧ - شرح الأشموني بحاشية الصبان ط / دار الفكر بيروت / ( بدون ) \*
- ٩٨ - شرح تسهيل الفوائد - لابن مالك - ت / د / عبد الرحمن السيد  
ط الانجلو مصرية ( بدون ) \*
- ٩٩ - شرح العزسي - لعبد الوهاب الزنجاني ط / دار احياء الكتب  
المصرية \*
- ١٠٠ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الطبعة الخامسة ١٣٩٢هـ -  
١٩٧٢م ط / دار الفكر بمصر وبحاشية الخضري
- ١٠١ - شرح الرضي على الشافية - ت / الأستاذة : محمد نور الحسن  
محمد الزقزاق - محمد محي الدين عبد الحميد - ط / دار الكتب  
المصرية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- ١٠٢ - شرح الشافية - تفره كار - عبدالله بن محمد الحسين - ط / دار  
احياء الكتب ( بدون ) \*
- ١٠٣ - شرح شواهد مغنى اللبيب : عبدالله اسماعيل الصاوي ط / الحلبي  
١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م
- ١٠٤ - شرح المفصل - ابن يعيث : موفق الدين يعيث بن علي ط / عالم  
الكتب بيروت ( بدون ) \*

- ١٠٥- شرح المسكودي على الفية ابن مالك ط / دار الفكر (بدون)
- ١٠٦- شرح ابن الناظم على لامية الأفعال ط / للقااهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م
- ١٠٧- الشواهد والاستشهاد في النحو - عبد الجبار علوان النايلة ط / الزهراء  
بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م
- ١٠٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - لابن مالك  
ت / محمد فؤاد عبد الباقي ط / لجنة البيان العربي (بدون)
- ١٠٩- شواهد الشافية للبغدادي ت / الاستاذ محمد نور الحسن وزميليه  
ط / دار الكتب العلمية بيروت .
- ١١٠- صبح الأعشى - للقلقشندي ط / المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة  
١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م
- ١١١- الصحاح - الجوهري - اعداد وتصنيف نديم مرعشلي وأسامة  
مرعشلي ط / الحضارة بيروت
- ١١٢- صحيح الامام البخاري ط / دار احياء التراث العربي بيروت - لبنان (بدون)
- ١١٣- طبقات الشافعية الكبرى - السبكي : تاج الدين ابو النصر عبد الوهاب  
ت / عبد الفتاح محمد الحلو - محمود الطناحي ط / الحلبي بمصر
- ١١٤- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي - عبد الفتاح الدجني - ط /  
وكالة المطبوعات - الكويت ١٩٧٤ م
- ١١٥- أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو / د رشيد عبد الرحمن  
المبيدي ط / مطبعة سلمان الأعظمي / بغداد ١٣٨٩ هـ -  
١٩٦٩ م
- ١١٦- ابن عصفور والتصريف - د / فخر الدين قباوة ط / دار الأسمى  
حلب ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

١١٧- علم اللغة - د / علي عبد الواحد وافي - ط / لجنة البيان العربي

١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م

١١٨- أبو علي الفارسي حياته وآثاره في القراءات والنحو د / عبد الفتاح

اسماعيل شلبي / ط نهضة مصر ١٣٨٨ هـ

١١٩- عهد المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس - محمد عبدالله

عنان ط / لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٣٨٣هـ -

١٩٦٤م

١٢٠- غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري : شمس الدين أبو

الخير محمد ت / برجستراسر ط / الخانجي القاهرة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م

١٢٦- فوات الوفيات - محمد بن شاکر الکتبی - ت / محمد محي الدين

عبد الحميد ط سنة ١٩٥١م

١٢٢- في أدلة النحو - د / عفاف حسنين ط دار النشر والثقافة

القاهرة ١٩٧٧

١٢٣- في أصول النحو - د / سعيد الأفغاني ط / جامعة دمشق

١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م

١٢٤- في تصريف الاسماء - د / عبدالرحمن محمد شاهين - ط / مختار ١٩٧٧م

١٢٥- القاموس المحيط ه الفيروزبادي ط / دار المأمون ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م

١٢٦- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية - عبد المال سالم مكرم

ط / دار المعارف بمصر

١٢٧- قطر النداء وبل الصدى لابن هشام / ت - محمد محي الدين عبد

الحميد ط / السعادة بمصر سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م

١٢٨- القياس في النحو العربي - د / صابر بكر ابو السعود ط / الطليعة أسبوط

- ١٢٩- كشف الظنون عن اساسي الكتب والفنون - حاجي خليفة - ط / مكتبة  
المتنى / بغداد
- ١٣٠- كتاب الاملاء : حسين والى - ط / المنار ١٣٢٢ هـ
- ١٣١- الكتاب - لسيويه : ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت / عبد  
السلام هارون - ط / الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ م
- ١٣٢- لسان العرب - ابن منظور ط / دار اللسان العربي / بيروت
- ١٣٣- اللغة العربية معناها ومبناها - د / تمام حسان ط / الهيئة  
العامة للكتاب ١٩٧٣ م
- ١٣٤- اللغة والنحويين القديم والحديث - د / عباس حسن ط / دار  
المعارف بمصر ١٩٧١ م
- ١٣٥- متن الترتيب بهامش فتح الخبير اللطيف - الشيخ عبد الرحمن  
عيسى ط / احياء الكتب العربية .
- ١٣٦- متن المفصل - الزمخشري - ط / ادارة الطباعة المنيرية
- ١٣٧- مجموعة شراح الشافية - الجابردى وآخرون - ط / دار الطباعة  
العامة ١٣١٠ هـ
- ١٣٨- المحكم - لا بن سيده : على بن اسماعيل - تحقيق عبد الستار احمد  
فرج - ط / الحلبي بمصر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٨ م
- ١٣٩- مختار الصحاح الرازى - ط / الأموية / بيروت / دمشق  
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
- ١٤٠- المدارس النحوية - د / شوقي ضيف - ط دار المعارف بمصر ١٩٧٦ م
- ١٤١- المدخل الى علم النحو والصرف - د / عبد العزيز عتيق  
ط / دار النهضة العربية / بيروت ١٩٦٧ م

- ١٤٢- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها - د / عبد الرحمن السيد  
ط / دار المعارف بمصر
- ١٤٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - د / مهدي المخزومي  
ط / الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨ م
- ١٤٤- مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي ت / محمد ابي الفضل  
ابراهيم ط / نهضة مصر
- ١٤٥- المزهر - السيوطي ت / محمد جاد المولى ، ومحمد أبو  
الفضل ابراهيم ومحمد علي البجاوي - ط / دار احياء الكتب  
المصرية \*
- ١٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد - بهاء الدين بن عقيل  
تحقيق د / محمد كامل بركات - ط / دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م
- ١٤٧- معجم البلدان - ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله  
ط / دار الكتاب العربي / بيروت
- ١٤٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي -  
ط دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ
- ١٤٩- معجم مقاييس اللغة - ابن فارس : ابو الحسين احمد بن فارس  
ت / عبد السلام هارون - ط / الحلبي مصر ١٩٧٠ م
- ١٥٠- مفني اللبيب - لابن هشام - ت / محمد محي الدين عبد الحميد
- ١٥١- مفتاح السعادة - طاس كبرى زاده - ت / كامل كامل بكري وعبد  
الوهاب أبو النور - ط / الاستقلال القاهرة ١٩٦٨ م
- ١٥٢- المقتضب - للمبرد - أبو العباس محمد بن يزيد - ت / الأستاذ  
عبد الخالق عزيمة / ط المجلس الأعلى للشئون الاسلاميَّة  
القاهرة ١٣٨٦هـ \*

- ١٥٣- الممتع في التصريف - ابن حفصون الاشبيلي - ت د / فخر الدين  
قباوة ط / دار القلم بحلب ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
- ١٥٤- من اسرار اللغة العربية - ابراهيم أنيس ط الانجلو مصرية ١٩٧٠م
- ١٥٥- المنصف - لا بن جنى تحقيق الاستاذين ابراهيم مصطفى وعبدالله  
أمين ط / الحلبي مصر ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م
- ١٥٦- من قضايا اللفظ والنحو - د / علي النجدي ناصف ط / الرسالة مصر
- ١٥٧- منهج الأُخفش في الدراسة النحوية - عبدالله محمد أمين الورد /  
ط المؤسسة العلمية ببيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- ١٥٨- منهج السالك الى الفية ابن مالك - الأشموني : أبو الحسن علي نور  
الدين ت / محمد محي الدين ط / دار الفكر .
- ١٥٩- المواهب الفتحية في علوم اللفظ العربية - الشيخ حمزة فتح الله  
ط / الأُميرية ١٣١٢هـ
- ١٦٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - لا بن تضرى بردى : جمال  
الدين ابو المجالس يوسف الأُنطاكي - ط / المؤسسة المصرية العامة
- ١٦١- النحو الوافي - د / عباس حسن / ط / دار المعارف مصر ١٩٦٦
- ١٦٢- نشأة النحو - الشيخ محمد ثلطنطاوى - ط / دار المعارف بمصر ١٩٧٣م
- ١٦٣- النشر في القراءات العشر - لا بن الجزرى ط / التجارية الكبرى
- ١٦٤- نصوص في النحو العربي من القرن السادس الى الثامن - السيد  
يعقوب بكر - ط / دار النهضة العربية بيروت ١٩٧١م
- ١٦٥- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب - المقرئ : أحمد بن محمد  
المقرئ التلمساني - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - ط  
د ل ر الكتاب العربي ببيروت .

- ١٦٦- نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين - محمد عبدالله لسان -  
ط / لجنة التأليف والنشر ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م القاهرة .
- ١٦٧- أ - همع الهوامع - السيوطي - ط دار المصرفة بيروت  
ب - همع الهوامع ت / عبد السلام هارون وعبد الحال سالم مكرم  
ط / دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- ١٦٨- الوافي بالوفيات - الصفدي : صلاح الدين خليل - ت / س .  
دبدرينغ ط / دار النشر بقيسبادن
- ١٦٩- يونس بن البصري حياته وآثاره ومذهبه - د / احمد مكى الأنصاري  
توزيع دار المعارف بمصر ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

ثالثا - المجلات والدوريات :

- ١٧٠- دائرة المعارف الاسلامية ، نقلها الى العربية الاساتذة محمد ثابت  
وزملاؤه ، ط / الثانية ١٩٣٤م
- ١٧١- مجلة البحث الملقى والتراث الاسلامي العدد الثالث ١٤٠٠هـ  
ط / دار مكة للطباعة والنشر
- ١٧٢- مجلة مجمع اللغة العربية ط / الأُميرية بولاق القاهرة ١٩٣٥م
- ١٧٣- مجلة العربي العدد ١٦٦ سنة ١٩٧٣م
- ١٧٤- مجلة المقتطف المجلد ٨٧
- ١٧٥- مجلة اللسان العربي - المجلد الثالث / الرباط المملكة المغربية

رابعا - الفهارس :

- ١٧٦- فهرس المخطوطات دار الكتب الظاهرية / وضع اسماء حمصي /  
ط مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٧٣م

- ١٧٧- فهرس مخطوطات ومطبوعات دار الكتب المصرية ، ط / دار الكتب ١٩٥٦م
- ١٧٨- فهرس مخطوطات ومطبوعات : مكتبة كلية الشريعة بمكة المكرمة •
- ١٧٩- = = = : مكتبة البحث العلمي واحياء التراث  
الاسلامي بكلية الشريعة / مكة المكرمة •
- ١٨٠- فهرس مخطوطات ومطبوعات مكتبة الحرم المكي الشريف
- ١٨١- = = = = مكة المكرمة
- ١٨٢- = = = = شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينة  
المنورة •
- ١٨٣- = = = = كلية دارالعلوم جامعة القاهرة
- ١٨٤- = = = = الآداب = =
- ١٨٥- = = = = اللغة العربية = الأزهري



٢ — فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	السورة	رقمها	الصفحة
سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون	٦	البقرة	٢	١٨٧
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً	٦٧	=	=	٢٨٧
قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ۚ إِنَّهُمْ آلُكُمْ	١٣٣	=	=	٣٠٠
الحج أشهر معلومات	١٩٧	=	=	١٩٣
ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر				
فأولئك حبطت أعمالهم	٢١٧	=	=	٧٤
وبصوتهم أحق بردهن في ذلك ؤ أن أرادوا إصلاحا	٢٢٨	=	=	٢٧٨
قد كان لكم آية في فتنتين التقتا	١٣	آل عمران	٣	٢٦٢
وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله				
وليعلم المؤمنون	١٦٦	=	=	٢٦٢
واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام	١	النساء	٤	٣١٩
وأرسلناك للناس رسولا	٧٩	=	=	١١٨
وسوف يؤت الله المؤمنون أجرا عظيما	١٤٦	=	=	٢٨٧
فسيدخلهم في رحمة منه وفضل	١٧٥	=	=	٢٨٧
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	المائدة	٥	١٧٧
من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم				
يحبهم ويحبونه	٥٤	=	=	٧٤
وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو	٥٩	الأنعام	٦	٢٨٩
وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون	١٠٩	=	=	٢٧٨
وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم	١٣٧	=	=	٣١٩

الآية	رقمها السورة	رقمها الصفحة
إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ	٥٦ الاعراف	٧ ١٠٣
وَأَعْلَمُوا أَنبَكُمْ غَيْرَ مَعْجُزَى اللَّهِ	٢ التوبة	٩ ٣٢١
وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عِدَّةً	= =	= ١٠٩
أَنَّهُ مَنْ يَحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأِنِّ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ	= =	= ٧٤
وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ	٥٩ يونس	١٠ ٣٢١
قُلْ فَاتُوا بَعْشَرَ سِوَى مِثْلِهِ	١٣ هود	١١ ٣٠٥
إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ٤ يُونُسَ	١٢ يوسف	١٢ ١٩٥
يُونُسَ أَعْرَضَ عَن هَذَا	= =	= ٢٩ ٢٠٥
وَأَفْتَدَيْتَهُمْ هَوَاءً	٤٣ ابراهيم	١٤ ١٤٥
وَمَا نَنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ	٨ الحجر	١٥ ٢٧٦ و ٨١
وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمِ		
مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ	١٣ النحل	١٦ ١١٧
قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بِغَيَا ٢٠ مَرْيَمَ	١٩	١٩ ٢٦٦
وَعَصَى آدَمَ رَبَّهُ فَغَوَى	١٢١ طه	٢٠ ٣٣
وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فَعَلِ الْخَيْرَاتِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ	٧٣ الأنبياء	٢١ ١٠٩
وَقَالُوا هَذَا الرَّسُولُ يَأْكُلُ الطَّعَامَ	٧ الفرقان	٢٥ ٢٠٥
فَدَمَّرْنَا لَهُمُ تَدْمِيرًا	٣٦ الفرقان	٢٥ ٣٢١
وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ	٢٦ الشعراء	٢٦ ١٨٦
بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ	= =	= ١٩٥ ٣١٨
إِنِّي أُرِيدُ أَنْ انكحِك إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ	٢٧ القصص	٢٨ ٢٨٩
عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ	= =	= ٢٧ ٣٠٥

الآية	رقمها السورة	رقمها الصفحة
قالوا ساحران تظاهرا	٤٨ القصص	٢٨ ٢٧٩ و ٣٢١
قال من يحيى العظمى وهى رميم	٧٨ يس	٣٦ ١٠٩
إنكم لذائقوا العذاب الأليم	٣٨ الصافات	٣٧ ٣٢٢
فقال لها وللارض اتيا طوعا أوكرها قالتا أتينا طائعين ١١ فضلت	٤١	١٩٥
أرنا الذين أضلنا من الجن والانس	٢٩	٢٨٩
بلى ورسلنا لديمهم يكتبون	٨٠ الزخرف	٤٣ ٢٧٨
إن شجرت الزقوم طعام الأثيم	٤٤/٤٤ الدخان	٤٤ ٨١
فأصلحوا بين أخويكم	١٠ الحجرات	٤٩ ٢٢٣
ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد	٢٤ ق	٥٠ ٢٩٧ هـ
والسماء ذات الحجب	٧ الذاريات	٥١ ٣٢٢
إن ربك واسع المغفرة	٣٢ والنجم	٥٣ ٢٩٨
ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب	٤ الحشر	٥٩ ٧٤
سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم	٦ المنافقون	٦٣ ١٨٧
إن تتوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما	٤ التحريم	٦٦ ١٧٧
وامرات نوح وامرات لوط	١٠	٨١
ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير	٤ الملك	٦٧ ٢٢١
فمال الذين كفروا قبلك مهطعين	٢٨ المعارج	٧٠ ٢٠٥
يفغر لكم من ذنوبكم	٤ نوح	٧١ ٢٨٤ و ٣١٩
ولو ألقى معاذيره	١٥ القيامة	٧٥ ٢٨٩
وقيل من راق	٢٧	٣١٩

الآية	رقمها السورة	رقمها الصفحة
كلا سيعلمون	٤ النبأ	٧٨ ٢٨٧
لنسفعا بالناصية	١٥ العلق	٩٦ ٢٨٥
كلا سوف تعلمون	٣ التكوير	١٠٢ ٢٨٧
من شرّ الوسواس الخناس	٤ الناس	١١٤ ١١٤

٣ - فهرس الأحاديث والآثار

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
١٨	نصود بالله من الحور بعد الكور
١٠٩	هذان حرام على ذكور أمي
١١٦ و ١١٨	أبخضكم التي وأبعدكم على مجالس يوم القيامة الثرثارون المتفققهون
١١٩	غير الدجال أخوفني عليكم
١٢٠	فهل أنتم صادقوني
١٧٧	إذرة الموء من الى أنصاف ساقه
١٧٨	ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما
	من كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته الى ما
١٨٥	هاجر إليه *
١٨٦	أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين
١٨٧	يا أبا ذر عيرته بأمه
	أتاني آت من ربي فيبشرني أنه من مات من أمي لا يشرك بالله شيئاً
١٨٧	دخل الجنة
١٨٨	إن رجلاً قال إن أوى ماتت وعليها صوم فأقضيه
١٨٨	أمخرجي هم ؟
١٨٨	ولكن خوة الاسلام
١٨٩	هل أنتم صادقوني
١٨٩	أمرها ان تنزر
١٨٩	لن ترع لن ترع

الصفحة

الحديث

- ١٩٥ إذا قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة
- ٢٢٢ مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين  
والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا  
حتى تحابوا
- ٢٧٩ أخرجكما من بيوتكما
- ٢٩٥ إذا أويتما الى مضاجعكما فسبحا الله ثلاثا وثلاثين  
هذه فلانة وفلانة تسألانك عن انفاقهما على أزواجهما
- ٢٩٥ لهما فيه أجر ؟
- ٢٩٥ فضرباه بأسياقهما
- ٣٠٥ ثم يصب على رأسه ثلاث غُرُفٍ  
اللهم ربّ السموات وما أظللن وربّ الاراضين وما أقتلن وربّ  
الشياطين وما أضللن
- ٣٤٤ لا دريت ولا تليت
- ٣٤٤ أيتكن صاحبة الجمل الأديب تنبجها كالب الحوآب

٤ - فهرس الأمثال

<u>الصفحة</u>	<u>المشكلة</u>
٢٤٨	استنوق الجمل
٢٤٨	استتبت الشاة
٣٠٢	أشغل من ذات النحيين
٢٦٦	الرجوع الى الحق فضيلة

٥ - فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	قائله	البيت
<u>قافية (الهيمزة)</u>		
١٤٥	( زهير )	كان الرجل منها فوق صعل
٢٩٣	( أبو المقدم )	يا لك من تمر ومن شيشاء
٢٩٣	-	سيخنيني الذي أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا رخاء
<u>قافية ( الباء )</u>		
١١٠	يضم إلى كشحيه كفا مخضبا (الأعشى)	أرى رجلا منهم أسيف كأنما
	كنت اذا أتوه من غيب	يا قوي مالي وأبا ذويب
١٣٥	( خالد بن زهير الهدلي )	يشم عطافي و ييز ثوبي
١٨٧	ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب؟ ( الكميت )	طربت وما شوقا الى البيض طرب
٣٢٩	قد نحب المجد عليك تحبا -	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسا
<u>قافية ( التاء )</u>		
	مستفرقا درسها في كل أوقات	خالصة النحو لا ابقى بها بدلا
	نظما بدعما حوى جل المهيمات	قد جمعت لب علم النحو مختصرا
١٥٠	-	قل لا بن مالك انى قد شغفت بها لم يأت مثل لها يوما لايات
٣٤١	سائل بنى أسدما هذه الصوت (رويشد)	يا أيها الراكب المرجي مطيته
١٢٣	-	فياليت الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الاساة
<u>قافية ( الحاء )</u>		
١٢٣	( يزيد بن محمد الحارثي )	فما أدرى وكل الظن ظنى
٢٨٩	-	ألا إن جبران المشى رائج
٣٢٩	-	الموت يأتي بمقدار خواطفه وليس يعجزه هلك ولا لوح



(الذال)

١٤	طويت أتاح لها لسان حسود ما كان يعرف طيب نشر الحود (أبو تمام)	وإذا أراد الله نشر فضيلة لولا اشتعال النار فيها جاورت
١٩	وغنى به من لا يفنى مرددا (المتنبي)	فسار به من لا يسير مشمرا
١٨٧	وأباد القرون من قوم عاد -	ما ترى الدهر قد أباد محدا
٢٤٢	دراهم عن الحانوى ولا نقد -	فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا
٣٢٩	يراجع ما قد فاته برداد (الأخطل)	وما كل مبتاع ولو سلف صفقة

(الراء)

٣٤	فالات حين بدى للنظار (الربيع بن زياد)	قد كن يخبان الوجوه تسترا
٣٥	غير ما أحدث عيسى بن عمر فيهما للناس شمس وقمر (الخليل)	بطل النحو جميعا كله ذاك "أكمال" وهذا "جامع"
١١٠	من لى من بعدك يا عامر قد خاب من ليس له ناصر -	قامت تبكيه على قبره تركتني في الحرب ذائبة
١٤٥	لو ينفخون من الخوارة طاروا (جرير)	قصب هوت أجوافها
١٨٧	أتوني فقالوا من ربيعة أو مضر (عمران بن حطان)	فاصبحت فيهم آمنة لا كمعشر
٢٠٦	ونحن بوادى الروم هذه القنطرة -	أقول لعبد الله لما لقيته
٢٤٦	لا أولج الليل ولكنى ابتكر -	لست بليلى ولكنى نهر
٣٠٠	فلم يقض للنفسين من ساقك نأثر -	كائن سفكنا نفس نفس عزيزة

(الضاد)

٨١	على محرم تو يتمم وما رضى -	أفى كل عام ماتم تبعثونه
----	----------------------------	-------------------------

(العين)

١٧٨	كنوافذ الحبيط التي لا ترتفع (أبو ذؤيب الهمذلي)	فتخالسا نفسيهما بنوافذ
٢٩٧	وإن قد عاني أحم عرضا ممنعا (سويد بن كراع العكلى)	فإن تزجراني يا بن غاناز دجر

(القاف)

- ولا أقول لغير القوم قد غلبت ولا أقول لباب الدار مغلوق ( أبو الأسود ) ٣٢  
فلو أنك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق - ١١٠  
وليس بمعيني وفي الناس ممتنع صديق اذا أعيا على صديق - ١٢٢  
أدار بحرؤى هجت للحمين عبرة فماء اليهودى يرفض أو يترقرق ( ذو الرمة ) ٢٦٠

( الكاف )

- أبيت أسرى وتبينتني لا لكى وجهك بالعنبر والمسك الزكى - ٢٧٩  
لقد مزقت قلبي سهام جفونها كما مزق اللخمي مذهب مالك  
وقلوت ان ذاك اليهودى لمرادها كتقليد اعلام النحاة ابن مالك - ١٥٠

( اللام )

- سقى الله رب العرش قبر ابن مالك سحائب عقران تفاديه هطلا لا  
فقد ضمّ شمل النجوم من بعد شته وبين أقوال النحاة وفصلا  
بألفية تسمى الخلاصة قدحوت خلاصة النحو والصرف مكملا  
فجملتها عشرون تتلو ثمانيا فدونها نسخا وحفظا التنبلا  
فنظام في علم القراءات موجزا قصيدا يسى المالكي مبيجا ( الطوسي ) ٢٤  
يا شتات الأسماء والأفعال بعد موت ابن مالك المفضل  
وانحراف الحروف بعد ضبط منه في الانفصال والاتصال  
صدرا كان للعلوم باذن الله من غير شبهة ومحال  
وقفوا عند قبره ساعة الدفـش وقفا ضرورة الامثال  
ومددنا الألف نطلب قصرا مسكنا للنزيل من ذى الجلال  
آخر الآتى على سبأ حثنا منه وحظه جاء في أول الانفصال ( شرف الدين الحصني ) ٢٧  
يسقون من ورد البريض عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل ( حسا نرضى الله عنه ) ١١٠  
جاءوا بجيش لو قيس مصرسه ما كان الا كمعرس الدؤلى ( كعب بن مالك ) ٢٥٤

- فإن يك قوم سرهم ما ضفتم سيحتلبون لا قحا غير باذل (أبو طالب) ٢٧٩  
وما حال إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول - ٢٨٧  
وعرة أرض لا يحل حرامها من الناس إلا اللوذعي الحاحل (المخبل السعدي) ٣٢٩

( الميم )

- ومن يلق خيرا يحمد الناس أمره ومن يظوى لا يعدم على الفنى لا ثما (المرقش) ٣٢  
ما الراحم القلب ظلما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما - ٢٩٨  
كم ليث اغترى ذأشيل غوث كأننى أعظم الليثين إقداما - ٣٠٠

( النون )

- قل لابن مالك إن جرى بك أدمهى حمرا يحاكيها النجيج الغاني  
فلقد جرحت القلب حين نصيت لى وتدفت بدماه أجانسى  
لكن يهون ما أجن من الأسى على بنقلته الى رضوان  
فسقى ضر يحا ضمه صوب الحيا يهوى به بالروح والريحان (ابن النحاس) ٢٧

( الراء )

- إن الامام جمال الدين فضله ألاه ونشر العلم أهله  
املى كتابا يسى الفوائد لم يؤل مقيدا لذى لب تأمله  
فكل مسألة فى النحو يجمعها إن القوائد جمع لا نظير له (سعد الدين بن عربى) ١٦٣  
وقائع فى مصر تسعه وفى وائل كانت العاشرة - ١١١

( الياء )

- والشرما يتبع القواضيا أخشى ركبيا أو رجلا عاديا (أحيحة بن الجراح) ٢٣١

٦ - فهرس انصاف الأبيات

- ٨٢ رهط ابن مرحوم ورهط بن المصل ( لبيد )
- ٢٠٦ أكلت دجاجتين وديكتين -
- ٢٣٨ يا ما أميلح غزلا ناشرنا لنا (المجتون أو ذو الرمة)
- ٢٦٤ وكنت في لحم أخافه -
- ٢٦٤ والكرامة ذات اكرمكم الله به -
- ٢٩٧ قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل ( امرؤ القيس )
- ٢٩٤ فانشني بلا عينين ( الحريري )
- ٣١٩ زج القلوص أبي مزاده -

٧ - فهرس الأعلام

(أ)

٣٣٨	٣٣٧	:	ابراهيم أنيس (د)
	١٩٧	:	ابراهيم الحيدري
	١٥١	:	ابراهيم بن موسى الانباسي
٣٤٨	٦٥	:	ابراهيم مصطفى
	٢١	:	أحمد أمين
	٨٥	:	أحمد الرفاعي
	٤-٩	:	أحمد بن سعيد
	٧	:	أحمد بن محمد الكلاعي
	١٨٥	:	أحمد محمد شاکر
	٨٥	:	أحمد بن مسعود
٣٥٥	٣٥٣	:	أحمد مكي الأنصاري (د)
٣٥٢	٣٤٧	:	
٣٥٦	٣٤٨	:	
٣٦٨	٣٦٧	:	
	١١	:	أحمد بن نوار
	١٩٠	:	أحمد يوسف نجاتي
٢٥٥	٢٤١	:	الأخفش
١٦٦	٨٠	:	
٦٩	٢٧٤	:	
٣٣٤	٢٩٦	:	
٢٩٢	٢٧٤	:	
٣٣٩	٢٣٨	:	
٣٥٩	١٦٧	:	الأخفش الصغير
٣٢٦	٢٦٠	:	الأزهري
٢٠	٤٠	:	الأشموني
٤٢	٢٥١	:	
١٧٢	١٥٢	:	
٣١٠	٣٠٩	:	
٢٦٣	٢٦١	:	
٢٢٩	٢٢٩	:	
٣١٢		:	

- أبو الأُسود الدؤلي : ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٢٥٤  
الأصمعي : ٣٤ ١٣٥ ٣٠٤  
أبو أُمّة النُقَاش : ١٩٥  
ابن أم قاسم المرادي : ١٤٩ ٢٥٩  
ابن الأنباري ( أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين ) : ١٦٧ ٢٧٦ ٢٨٥ ٢٨٨  
ابن الأنباري ( محمد بن القاسم ) : ٢٩٩ ٢٥٨  
انستاس الكرملي : ٢٤٤  
ابن إيلاز : ٦٠

(ب)

- بحرق : ٨٥ ٩٠ ٩٧ ١٠٢  
الامام البخلري : ١٨٤  
البرماوي : ٨٦  
ابن بردهان : ٦٥ ٨٠ ١٦٧  
بروكلمان : ٧ ٥٦ ٦٣ ٦٤  
البصلي محمد بن ابي الفتح : ١٦٠  
أبو بكر الأنصاري : ٧  
أبو بكر الصديق رضي الله عنه : ٢٩٥  
بهاء الدين بن النحاس : ٢٧ و ٢٦١

(ت)

- تاج بن عبد الرحمن : ٢٠  
تقي الدين الأُسُد : ١٠ ٢٠٤ ٢٠٥

(ث)

- ثابت بن خبلر الكلاعي : ١٠٦٤٦ ١٤٦  
ثعلب : ١٦٦  
ثعلبة بن عمرو : ٨  
أبو الثناء شهاب الدين : ١٦٦ ٥ ٢٠٦

(ج)

- جابر الأشبيلي : ٦  
المجاهد : ٣٥ ٣١٨ ٣٢٤  
الجرجاني : ١٦٧  
جرجي زيدان : ٥٧  
ابن الجزري : ١٢ ١٣  
الجرمي : ٣٤ ١٦٧ ١٩٤ ٣١١ ٤٢١  
ابن جموان شمس الدين محمد : ١٦  
أبو جعفر المنصور : ٢٩٠  
ابن جماعة : ٥٨ ٥٩ ٦٥  
ابن جنس : ٢٩ ٣٠ ٣١ ٤١ ٥٣ ٦٩  
١٤٨ ١٦٧ ١٧٢ ٢٧٦ ٢٩٧ ٢٩٨  
٣١٤ ٣١٩ ٣٢٢ ٣٢٣  
٣٣٠ ٣٣٣ ٣٣٨  
الجوهري : ١٣٥

(ح)

- أبو حاتم : ٢٩٢ ٣٥٧  
ابن الحاج : ٣٦٦

٥٣٦ ٤٨٦ ٤٤٦ ٤٣٦ ٣١٦ ٧	:	ابن الحاجب
٢٦٠٦ ٢٢٦٦ ٢١٠٦ ١٤٩		
٢١١٦ ٦٤٦ ٥٩٦ ٥٦	:	حاجي خليفة
٢٩٧	:	الحجاج
٨٦	:	حسن المطار
١٣٠	:	حسين والي
٢٩٥	:	حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه
٣٢٠٦ ٣١٩	:	حمزة
٤٥	:	الحملاوي
٨	:	حمير بن يشجب
١٤٢٦ ٥٩٦ ٢٣٦ ٢٢٦ ١٤٦ ١٣	:	أبو حيان
١٤٨٦ ١٥١٦ ١٦٢٦ ١٦٣٦		
٢٢٢٦ ٢٢٦٦ ٢٣٦٦ ٢٣٨٦ ٢٤٣٦		
٢٤٢٦ ٢٤٥٦ ٢٤٨٦ ٢٤٩٦ ٢٥٧٦		
٢٥٨٦ ٢٦٣٦ ٢٦٤٦ ٢٦٦٦ ٢٦٨٦		
٢٦٩٦ ٢٩٠٦ ٢٩٤٦ ٢٩٥٦ ٢٩٩٦		
٣١٠٦ ٣١٤٦ ٣٢٧٦ ٣٣١٦ ٣٥٦ ٣٥٨٦		

(ج)

٢٢٩٦ ٤٨	:	خالد الأزهري
٣٢٧	:	ابن الخباز
٣٥١٦ ٣٤٦	:	خديجة الحديثي (د)
٢٧٢٦ ١٩٤٦ ١٦٧٦ ٦	:	ابن خروف (علي بن يوسف)
٢٤١٦ ٤٦٦ ٢٩	:	الخضري
٣٥٨٦ ٣٠٢٦ ٣٠١	:	خطاب الماوردی



٣	:	ابن الخطيب
١٦٧	:	خلف
٥	:	ابن خلکان
٢١	:	خليف يوسف ( د )
٣٥ ١٦٦ ٢٥٦ ٢٧٧ ٣١٢	:	الخليل
٣٢٤	:	

( د )

١٦٧	:	ابن درستويه
٢٢٥	:	الدعجاني (محمد بن حمود)
٧ ٩ ١٦٢ ١٦٤ ١٩٠	:	الدهاميني
١٩٨ ٢٢٢ ٢٤٢ ٢٤٥ ٢٤٩	:	
٢٩٧ ٣٢٥	:	
٣٦ ٢٦٢	:	الدنوشري

( ذ )

٩ : الذهبي

( ر )

٦٦ ١٩٨ ٢٠٧	:	راشد الراجح ( د )
٤١ ٤٣ ٥٢ ٢٢٨ ٢٣٩ ٢٥٠	:	الرضي الاسترآباني
١٦٧	:	الرماني

( ز )

١٤٥ ١٦٧	:	الزجاج ( ابو اسحاق )
١٦٧	:	الزجاجي ( أبو القاسم )
٥٦ ٦٣ ٦٤ ١٩٠ ١٩٩ ٢١٢	:	الزركلي خير الدين

٣١٦	:	ابن زكوان
٢٤٢ ٠ ٢٣٩ ٠ ١٦٧ ٠ ١٤١ ٠ ١١٧	:	الزمخشري
٣٤٩ ٠ ٣٢٦ ٠ ٣١٩ ٠ ٢٨٤		
٨٥	:	الزنجاني
٣٢١ ٠ ٢٥٠ ٠ ٢٤٩ ٠ ٢٤٢ ٠ ١٦٦	:	أبو زيد

(س)

٢٩٨	:	السامرائي (فاضل)
١٢ ٠ ٧	:	السخاوي (علم الدين)
١٦٧	:	ابن السراج
٢٧٨	:	الدوسي
٣٤٥	:	سميد الأفضاني (د)
٣١	:	السكاكي
٢٦٠ ٠ ١٢٩ ٠ ١٢٤	:	ابن السكيت
٥٢ ٠ ٥١ ٠ ٤٤ ٠ ٤٣ ٠ ٤٠ ٠ ٣٥	:	سيبويه
٦٤ ٠ ٨٠ ٠ ١١٠ ٠ ١٢٣ ٠ ١٦٦		
١٧٥ ٠ ١٩٤ ٠ ٢٢٢ ٠ ٢٣٤ ٠ ٢٢٨		
٢٢٧ ٠ ٢٣٨ ٠ ٢٤١ ٠ ٢٤٦ ٠ ٢٤٧		
٢٥٠ ٠ ٢٥١ ٠ ٢٥٤ ٠ ٢٥٥ ٠ ٢٥٦		
٢٥٨ ٠ ٢٧٨ ٠ ٢٨٠ ٠ ٢٨١ ٠ ٢٨٢		
٢٩١ ٠ ٣٠١ ٠ ٣١٢ ٠ ٣٢٤ ٠ ٣٣٩		
٣٢٦ ٠ ١٨٠	:	ابن سيده
٥٢ ٠ ٨٠ ٠ ١٦٧ ٠ ٢٢٨ ٠ ٢٢٩	:	السيزاني
٣٢٧ ٠ ٢٦٥		
١٦٧	:	ابن السيد

٣٣	٣٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	:	السيوطي
٦٤	١٠٤	١٠٣	١٢٤	١٢٩	:		
١٤٢	١٤٦	١٥١	١٥٢	١٦٣	:		
١٩٠	١٩٨	٢٠٣	٢١١	٢٢٢	:		
٢٣٤	٢٢٩	٢٤٥	٢٧٥	٢٩٣	:		
٢٩٤	٢٩٥	٣٢٠	٣٢٥	٣٢٧	:		
٣٣٠	٣٤١	٣٤٣	٣٤٦	:			

(ش)

٣٢٥	٣٢٢	:	الشافعي			
٣١٥	:	الشافعي الامام				
٩	١٩٠	٢٠٣	:	ابن شاکر الکتبی		
٢٧	:	شرف الدين الحصني				
٣٢٦	:	الشریف الصقلی				
٣٢٦	:	الشریف القرناطی				
١٧٤	:	شهاب الدين أبوبکر				
٢٩٨	٣١٩	:	شليبي (د / عبد الفتاح اسماعيل)			
٦	١٠	١٤	١٢٧	١٩٤	:	الشلوبيين
٣٠١	٣٢٧	٣٥٨	:			
٣٥٩	:	ابن شقير				
٢١	٥٦	٢٩٨	٣٤٥	٣٥٥	:	شوقي ضيف (د)

(ص)

١٥	:	أبو صادق الحسن بن صباح			
٤٠	٤٨	٢٢٩	٢٦٩	:	الصبان
١٧٥	٣٢٧	:	الصنار		

٢٠٤٦ ١٧٤٦ ١٦٣٦ ٢٧٦ ٢٠٦ ٥	:	الصفدي
١٩٤	:	الصيمري
<u>(ض)</u>		
٣٠١	:	ابن الضائع
<u>(ط)</u>		
٢٠٧	:	طارق عون الجنائي
٢٤٩٦ ١٠٢٦ ٨٥	:	إدطالب بن حمدون
٣٦	:	الطبري
٢٤	:	الطوسي
٢٤٩٦ ١٤٢٦ ٢٠	:	الطنطاوي
١٢	:	ابن طولون
٨	:	طبي بن أدد
<u>(ع)</u>		
٣٦٠ ٣١٩	:	عاصم
٢٣٧٦ ٣٢٠٦ ٣١٩	:	ابن عامر
٢٣٢٦ ٤٦	:	عباس حسن (د)
٨٦	:	أبو العباس الوهراني
٣٥٤	:	عبد الحميد حسن
١٣٥٦ ١٣٤٦ ١٢٤٦ ٣٦	:	عبد الحميد عنتر
٢١٢٦ ١٧٤٦ ١٢	:	عبد الرحمن السيد (د)
٣٠	:	عبد الرحمن شاهين (د)
٤٥	:	عبد الرحمن عيسى

- ٣٤٦ : عبد السلام هارون  
٦٦ : عبد الصمد بن ابراهيم  
٣٤٦ و ٣٣٩ و ٢٢٠ و ١٢ و ١١ : عبد المال سالم (د)  
٥٧ : عبد العزيز عبدالله  
٣٤٥ : عبد العزيز عتيق  
٣٤٦ : عبد الفتاح الدجني  
٦٥ : عبدالله أمين  
١١ و ١٠ : ابو عبيد الله المارستاني  
١٦٢ : عبدالله بن هاني اللخمي  
١٩١ و ١٣٣ : عبد المنعم هريدي (د)  
٥ : عبد الرموء من بن علي  
١٣٥ : ابو عبيد  
٣٠١ و ١٦٧ و ١٤٨ و ٦٣ و ٥٣ و ٤٢ : ابن عصفور  
١٧ : ابن المطار  
٢٥١ و ٢٤١ و ١٦٤ و ١٥١ و ٤٥ : ابن عقيل  
٢٦١ و ٢٧٥  
٢٩٥ و ٢١٠ و ٣٥ و ٣٣ و ٣٢ : الامام علي رضي الله عنه  
٣٤٦ : ابو علي الدينوري  
٢٠٨ : علي الحلواني  
١٨٩ و ١٦٧ و ٣٦ و ١٨ و ٦ : ابو علي الفارسي  
٥٢٩٩ و ٢٩٨ و ٢٩٦ و ٢٦٥ و ١٩٤  
٣٣٤ و ٣٥٨  
٣٠٠ : ابو علي القالي

- ٢٢ : علي بن يوسف الأنباري
- ١٩ : ابن الصماد
- ٢٨٤٤ ٨٠٠ ٧١٤ ٦٤٤ ٦٥٠ ٣٣ : أبو عمرو بن الصلاح
- ٣٢٤ ٣٢٠ ٣٠٤
- ٢٩٥ : عمر الفاروق رضي الله عنه
- ١٥ ١٢ ٧ : ابن عمرو
- ٣٢٤ ٣٧ : عيسى بن عمر
- (غ)
- ٣٤٥ ١٠٢ : غنيم غانم غنم
- (ف)
- ٣٢٦ : ابن فارس
- ٢١٦ ١٩٤ ١٦٦ ١٢٣ ١١١ : الفراء
- ٣٢٤ ٢٩٦ ٢٩٤ ٢٨٣ ٢٦٠
- ٣٥٨ ٣٤٢ ٣٣٦
- ٣٣ : الفخر الرازي
- ١٥ : أبو الفضل نجم الدين
- (ق)
- ٣٥٣ ٣٤٧ ٥٧ ٣٤ : قباوة (د)
- ٣٥٩ ٢٤٥ ١٢٤ : ابن قتيبة الدينوري
- ٣٢٧ : القسطالاني
- ١٦٦ : قطرب
- ٣١ ٣٠ : القلقشندي
- ١٥١ ١١٥ ١٠٤ ٤٤ : ابن القيم الجوزية

(ك)

١٩٠ ٥٦ :	كبرى زاده
٧٤ ٥٩ :	ابن كثير
٦٤ ٥ ٨٠ ٥ ١٦٦ ٥ ٢٦٩ ٥ ٢٨٣ ٥ :	الكسائي
٣٢٤ ٥ ٣٤٨ ٥ ٣٥٧ ٥ :	
٣٦ ٥ ١٦٧ ٥ ٢٢٤ ٥ ٣٥٩ :	ابن كيسان

(ل)

١٦١ :	اللخمي
-------	--------

(م)

٣١ ٥ ٣٦ ٥ ٣٧ ٥ ٤١ ٥ ٥٢ ٥ :	المازني
٦٤ ٥ ٨٠ ٥ ١٦٦ ٥ ٣٣٣ ٥ :	
٣٦ ٥ ١٦٦ ٥ ٢٤٦ ٥ ٢٦٥ ٥ ٣١٩ ٥ :	المبرد
١٩ :	المتنبي
١٠٥ :	مجد الدين الروفراوي
٧ :	محمد امين ابراهيم
١٤٣ :	محمد بن احمد السخاوي
١٥١ :	محمد بن جابر الهواري
٢٥١ ٥ ٣٢٦ :	محمد الخضر حسين
٨٦ :	محمد الدهاق
٨٦ :	محمد بن سعيد الطنجي
٨٦ :	محمد بن السعيدى
٩٠ :	محمد بن العباس
٣٤٥ ٥ ٣٥٤ :	محمد الطنطاوي

١٨٤	:	محمد فؤاد عبد الباقي
٨ ١٢ ٦٣ ٦٤ ١٠٢ ١٦٢	:	محمد كامل بركات (د)
١٩٩ ٢٠٣ ٢٤٩ ٣١٦ ٣٥٣	:	
١٣٦	:	محمد محي الدين
٢٥١	:	محمد نور الحسن
٣٥٦	:	محمود حسني (د)
١٨	:	محمود محمد الطناحي (د)
١٩١	:	ابن محيصة
١٦٤	:	محي الدين بن قاسم الميادي
١٥١ ١٦٤ ٢٥٩	:	المرادي
١٧	:	المزني زين الدين ابوبكر
٥٣ ٦٦	:	ابن مضياء القرطبي
١٠ ١٥١	:	ابن المنذر الوردى
٣٥	:	معاذ بن مسلم النهراي
٣٦	:	معاوية بن ابي سفيان
٧	:	ابي معطى
٨ ١٠ ١٣ ١٧ ١٩٨	:	النقري
٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢١٢	:	
٢٤	:	ابن مكتوم
٨٥	:	المكلاسي
٤٥ ١٥١	:	المكودي
١٦	:	ابن المنجا : ابوالبركات بن عثمان
٣٥٢ ٣٥٥	:	مهدي المخزومي
٥	:	المهدي بن محمد بن تومرت



( ن )

- ناظر الجيش : ١٤ ٠ ١٦٤ ٠  
ابن الناظم : ١١ ٠ ٢٦ ٠ ٤٢ ٠ ٤٣ ٠ ٨٥ ٠ ٩٧  
١٥١ ٠ ٢٦٠ ٠ ٢٦١

النوى : محى الدين يحيى بن شرف : ١٦

( هـ )

- الهيروى : ١٨  
ابن هشام الأنصارى : ٣٦ ٠ ٤٣ ٠ ٤٤ ٠ ١٥١ ٠ ١٦٨ ٠  
٢٠٩ ٠ ٢١٨ ٠ ٢٢٠ ٠ ٢٦١ ٠ ٢٦٦  
٢٦٧ ٠ ٣٤٧  
ابن هشام الخضراوى : ١٦٧  
هشام : ١٦٧

( و )

- ورشس : ٢٧٦  
ابن ولادة : ١٦٦ ٠ ٢٢٧

( ى )

- ياقوت الحموى : ٩  
يحيى الأسيوطى : ٨ ٠ ١٢ ٠ ١٦٠  
يحيى المجيسى : ١٣  
يسن المليبي : ٣٦ ٠ ٤٦ ٠ ٢٢٨ ٠ ٢٦٨  
ابن يعيش على ابن يعيش : ٧ ٠ ١٥  
يعقوب المكلاى : ٨٦  
يوسف الشيخ محمد الصيمرى : ٢٠٣  
يونس بن حبيب : ١٦٦ ٠ ٢٥٦ ٠ ٣٢١  
اليونين شرف الدين أحمد : ١٦ ٠ ١٨٤ ٠ ٣٢٧

٨ - (أ) : الفهرس الاجمالي للموضوعات

الصفحة

شكر وتقدير

الرموز المستعملة في البحث

مقدمة :  
موضوع البحث - أهدافه - دوافعه ، منهج البحث فيه

أ - ز

مصادره

مدخل :

القسم الأول : لمحة تاريخية عن ابن مالك هجره وحياته ٢٨ - ١

القسم الثاني : نشأة التصريف ٣٧ - ٢٩

القسم الثالث : مفهوم الصرف ومجال بحثه في نظر ابن مالك ٥٤ - ٣٨

الباب الأول

٥٥ - ٢١٨ مؤلفاته في الصرف

الفصل الأول : مؤلفات مستقلة بالصرف ١٤٦ - ٥٦

الفصل الثاني : مؤلفات عولج فيها الصرف الى جانب النحو ٢١٢ - ١٤٨

الفصل الثالث : منهجه في هذه المؤلفات ٢١٨ - ٢١٤

الباب الثاني

٢١٩ - ٣١٦ آراءه الصرفية

الفصل الأول : الآراء التي انفرد بها ٢٢٠ - ٢٧٠

الفصل الثاني : الآراء التي رجحها ٢٧١ - ٣٠٢

الصفحة

٣٠٦-٣٠٣ الفصل الثالث : الآراء التي عرضها دون ترجيح

٣١٦-٣٠٧ الفصل الرابع : مسائل اختلف فيها الرأي عند ابن مالك

الباب الثالث

٣٥٩-٣١٧ مذهب

٣٣١-٣١٨ الفصل الأول : موقفه من السماع

٣٤٤-٣٣٣ الفصل الثاني : القياس عند ابن مالك

٣٥٩-٣٤٥ الفصل الثالث : اختلاف الباحثين في مذهب ابن مالك النحوي

٨ - (ب) : الفهرس التفصلي للموضوعات

الصفحة

الصفحة	الموضوع
٢٨ - ١	مدخل : القسم الأول : ابن مالك عصره وحياته
١	كلمة
١	الحالة السياسية
٣	الحالة الاجتماعية
٥	الحالة الفكرية
٧	اسمه ونسبه
٨	نسبه
٩	مولده
٩	أسرته
١٠	تعليمه وشيوخه بالأندلس
١٢	الرحلة الى المشرق
١٢	متى هاجر ؟
١٢	الطريق التي سلكها ابن مالك في هجرته
١٣	شيوخه بالمشرق
١٥	اشتغاله بالتدريس وتأليفه
١٧	أخلاقه
١٩	مكاتبه العلمية
٢٣	مؤلفاته
٢٦	وفاته

٢٩ - ٣٧	القسم الثاني : نشأة التصريف
٢٩	الملاحة بين الصرف والنحو
٣١	مكانة التصريف وأهميته بين علوم اللغة
٣٢	وضع علم التصريف وواضعه
٣٤	مرحلة الجمع بين النحو والصرف في التأليف
٣٦	مرحلة استقلال علم الصرف في التأليف

القسم الثالث : مفهوم الصرف ومجال بحثه في نظر ابن مالك ٣٨ - ٥٣

٣٨	<u>أولا - مفهوم الصرف</u>
٣٩	التفريق بين مفهومي الصرف
٤٠	ابن مالك أول من عرف الصرف بمصنفين
٤٠	مفهوم الصرف عند سيبويه
٤١	== = المازني
٤١	== = ابن جنى
٤١	== = ابن الحاجب
٤٢	== = ابن عصفور
٤٢	سيادة معنى الصرف في كتب المتأخرين
٤٢	مفهوم الصرف عند ابن الناظم والأشموني
٤٣	== = الرضى
٤٣	== = ابن هشام والأزهري
٤٤	== = ابن القيم
٤٤	== = السيوطى
٤٥	== = ابن عقيل والمكودى

- ٤٥ مفهوم المصرف عند الحملاوى  
٤٥ مفهوم المصرف عند عبد الرحمن عيسى  
٤٦ استدراك وتوضيح  
٤٩ ثانيا - مجال بحوث المصرف  
٥١ مسائل التمرين ليست من ضرورى التصريف  
٥١ افراط المتقدمين فى مسائل التمرين  
٥٣ اهمال المتأخرين فى مسائل التمرين  
٥٣ موقف ابن مالك الممتدل منها

### الباب الاول

٥٥ - ٢١٨

مؤلفاته فى المصرف

٥٦ - ١٤٦

الفصل الاول : مؤلفات مستقلة بالمصرف

- ٥٦ ١ - ايجاز التصريف  
٥٦ توثيق  
٥٨ نسخة المخطوطة  
٥٩ وصف مصورتى  
٥٩ اهميته وشرحها  
٦٠ منهجه  
٦٣ تعليق  
٦٣ ٢ - شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته  
٦٣ توثيق

الصفحة

٦٦	نسخه المخطوطة
٦٦	وصف مصورتي
٦٧	مادته العلمية اجمالاً
٦٨	مادته العلمية تفصيلاً
٧٨	تعليق
٧٩	منهجه
٨٣	أسلوبه
٨٣	٣ - لامية الأفعال
٨٤	نسخها المطبوعة والمخطوطة
٨٤	أهميتها وشروطها
٨٧	الكتاب
٨٧	منهجه
٨٨	موضوعات اللامية إجمالاً
٨٩	ملاحظة
٩٠	الحديث عن الموضوعات بالتفصيل
١٠٠	طريقته في عرض الموضوعات
١٠٢	توضيح : اللامية كتاب صرفي <sup>١</sup> وليس لغويًا
١٠٣	٤ - ثلاثة مسائل صرفية
١٠٣	الأولى : في فُصول وفُصيل من صيغ المبالغة
١٠٣	توثيق
١٠٥	وصف الرسالة

الصفحة

١٠٦	منهجها - الحوار الموضوعي
١٠٩	الشواهد والأدلة في الرسالة
١١٢	تعليق
١١٣	الرسالة الثانية : في مصادر الرباعي
١١٣	توثيق
١١٤	وصف الرسالة
١١٤	منهجها
١١٧	شواهد في الرسالة
١١٩	الرسالة الثالثة : في أفضل التفضيل
١١٩	توثيق
١٢٠	وصف الرسالة
١٢١	محتوياتها
١٢٢	منهجها
١٢٤	٥ - منظومة الأفعال الواوية واليائية
١٢٤	نسخها المطبوعة والمخطوطة
١٢٤	المنظومة
١٢٩	أهميتها
١٣٢	منهجها
١٣٣	أسلوبها
١٣٤	إستدراك
١٣٧	توضيح



١٣٨	٦ - تحفة المودود في المقصور والممدود
١٣٨	نسخة المطبوعة والمخطوطة
١٣٩	التحفة
١٤٠	موضوعاتها
١٤٢	أهميتها
١٤٣	٧ - شرح التحفة
١٤٤	منهجه
١٤٤	نموذج لتوضيح منهجه
١٤٦	كلمة
١٤٨ - ٢١٣	<u>الفصل الثاني : مؤلفات عولج فيها الصرف الى جانب النحو</u>
١٤٨	تمهيد
١٤٩	١ - الألفية
١٤٩	مكانتها
١٥٠	شروحيها
١٥٣	الموضوعات الصرفية في الخلاصة
١٥٩	منهجه في الألفية
١٦٢	٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
١٦٢	مكانة التسهيل
١٦٣	شروحه
١٦٥	منهج التسهيل
١٦٨	الموضوعات الصرفية في التسهيل
١٧١	المصطلحات الصرفية في التسهيل

- ١٧١ طريقة عرضه للموضوعات الصرفية
- ١٧٣ ملاحظة على أسلوب التسهيل
- ١٧٤ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد — ٣
- ١٧٤ أهمية هذا الشرح
- ١٧٥ خطبة الشرح
- ١٧٦ منهجه
- ١٨١ الموضوعات الصرفية في شرح التسهيل
- ١٨٤ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح — ٤
- ١٨٤ موضوع الكتاب
- ١٨٥ تعليق — منهجه
- ١٨٨ الموضوعات الصرفية في الشواهد
- ١٩٠ عمدة الحافظ وعدة اللافظ — ٥
- ١٩١ شرح العمدة — ٦
- ١٩١ نسخة المخطوطة
- ١٩٢ وصف مصورتى
- ١٩٢ موضوعه
- ١٩٣ منهجه في الشرح
- ١٩٥ الموضوعات الصرفية في شرح العمدة
- ١٩٦ تعليقات
- ١٩٨ الكافية الشافية — ٧
- ١٩٨ شرح الكافية الشافية المسمى "بالوافية" — ٨
- ١٩٩ نسخة المخطوطة
- ١٩٩ مصورة المخطوطة

الصفحة	
٢٠٠	مقدمة الشرح ومنهجه
٢٠١	الموضوعات الصرفية في الوافية
٢٠٢	تعليق
٢٠٣	٩ — المقدمة الأُسدية
٢٠٣	وصف مصورتى
٢٠٤	المقدمة
٢٠٤	منهجها وطريقة عرضها
٢٠٥	أسلوبها
٢٠٦	الموضوعات الصرفية في المقدمة الأُسدية وطريقة عرضها
	كتاب ليس لابن مالك — البرود الضافية والعقود
٢٠٧	الضافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية
٢٠٧	الدوافع التي دعت للبحث فيه
٢٠٨	في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة
٢٠٨	الأدلة التي ترجح ان الكتاب ليس لابن مالك
٢١١	مؤلفات مفقودة
٢١٤ — ٢١٨	<u>الفصل الثالث : منهجه في هذه المؤلفات :</u>
٢١٤	ظاهرتان
٢١٤	أولا : طبيمة المعلم
٢١٤	أ — توخى السهولة
٢١٥	ب — تمهده لمؤلفاته
٢١٦	ج — تنوع الأساليب
٢١٨	ثانيا : نزعة التحمير

الصفحة

الباب الثاني

٣١٦ - ٢١٩

آراءه الصرفية

٢٧٠ - ٢٢٠

الفصل الأول : الآراء التي انفرد بها

- ٢٢٠ المبحث الأول : ألفاظ ملحقة بالمتنى
- المبحث الثاني : تثنية اسم الجمع والجمع المكسر  
٢٢٢ بغير زنة منتهاه
- ٢٢٤ المبحث الثالث : زيادة النون في المتنى والجمع
- ٢٢٦ المبحث الرابع : دان وتان واللدان واللتان
- ٢٢٧ المبحث الخامس : تكسير الخماسي الأصول
- ٢٣٠ المبحث السادس : جمع فعلاء التي لا أفعل لها
- ٢٣١ المبحث السابع : ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء
- المبحث الثامن : الاستغناء بتصغير أحد المترادفين  
٢٣٣ عن تصغير الآخر
- ٢٣٤ المبحث التاسع : كيفية تصغير الثنائي وضا
- ٢٣٦ المبحث العاشر : تصغير نحو حرب و فرس و ناب
- ٢٣٨ المبحث الحادي عشر : تصغير أفعل التعجب
- ٢٤١ المبحث الثاني عشر : النسب الى المنقوص الرباعي
- ٢٤٣ المبحث الثالث عشر : النسب فَعِيلَة و فَعِيلَة و فَعُولَة
- ٢٤٥ المبحث الرابع عشر : الاستغناء عن ياء النسب بـ (فعل)
- ٢٤٧ المبحث الخامس عشر : التفصيل فيما سُمع غير محل
- ٢٥١ المبحث السادس عشر : الفرق بين المصدر واسمه

الصفحة

٢٥٣	المبحث السابع عشر : اسم الهيئة من غير الثلاثي
٢٥٤	المبحث الثامن عشر : فعل بضم فكسر
٢٥٦	المبحث التاسع عشر : الزائد في نحو سلم واقمنس
٢٥٧	المبحث العشرون : الياء عينا لُفعلِي
٢٥٩	المبحث الحادي والعشرون : الواو لاما لُفعلِي
	المبحث الثاني والعشرون : زيادة همزة الوصل في
٢٦١	أول المضارع
٢٦٣	المبحث الثالث والعشرون : الوقف على ألف ضمير الغائبة
٢٦٥	المبحث الرابع والعشرون : الوقف بنقل الحركة
	المبحث الخامس والعشرون : الحاق المضارع المجزوم
٢٦٦	( ها ) السكت
	المبحث السادس والعشرون : الاستغناء عن ألف الندبة
٢٦٨	وهائه
	المبحث السابع والعشرون : الوقف على ربت و ثمت
٢٦٩	بالياء
٢٧٠	كلمة
٢٧١ - ٣٠٢	<u>الفصل الثاني : الآراء التي رجحها :</u>
٢٧١	<u>أولا - الآراء التي رجح فيها مذهب البصريين</u>
٢٧١	١ - المصدر أصل المشتقات
٢٧٣	٢ - أيمن ليست جمعا
٢٧٣	٣ - لا يثنى أجمع ولا جمعا
٢٧٤	٤ - لا يحذف ما قبل الرابع من نحو - جهورش وجرد حل في الجمع
٢٧٥	٥ - حذف الواو من نحو يمد استئقلا لها بين كسرة وياء

- ٢٧٦ — ٦ حذف التاء الأصلية إذا اجتمعت معها تاء المضارعة
- ٢٧٧ — ٧ همزة "أل" همزة قطع كما ذهب اليه الخليل
- ٢٧٨ — ٨ حذف نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية
- ٢٨٠ — ٩ حذف الألف الزائدة من الإفعال والاستفعال
- ٢٨٠ — ١٠ حذف واو مفعول من الفصل الأجوف
- ٢٨١ — ١١ تصغير متعد ومتيسر — متباعد ومتيسر
- ٢٨١ — ١٢ جواز العكس في الاعلال اكتفاء بشرط الخلة
- ٢٨٢ — ١٣ النسب الى نحو شامية
- ٢٨٣ — ١٤ يزداد على الميزان — فعل — لام أولامين لمقابلته الاصل
- ٢٨٣ — ١٥ من الرباعي والخماسي المجرد
- ٢٨٣ — ١٥ أصالة التماثلات من نحو ككب
- ٢٨٤ — ١٦ لا يجوز القياس على نقل الحركة وقلب الهمزة ألفا
- ٢٨٤ — ١٧ جواز ادغام الراء في اللام وفاقا لابي عمرو
- ٢٨٥ — ثانياً — الراء التي رجع فيها مذهب الكوفيين
- ٢٨٥ — ١ ان السين التي تدخل على المضارعة أصلها سوف
- ٢٨٨ — ٢ جواز تشديد نون مثني اسم الإشارة مع الألف والياء <sup>تعليق</sup>
- ٢٨٩ — ٣ جواز زيادة ياء على مماثل مفاعل وحذفها من مماثل
- ٢٨٩ — مفاعيل دون ضرورة
- ٢٩٠ — ٤ جواز النسب الى جمع التكسير على لفظه
- ٢٩١ — ٥ جواز ابدال ياء نحو ناب وشيخ واوا في التصغير
- ٢٩٢ — ٦ — أنا — كلها هي الضمير
- ٢٩٢ — ٧ جواز أن يقال يا زيدانية بقلب ألف الندبة ياء

الصفحة

- ٢٩٣ ٨ - يستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه
- ٢٩٣ ٩ - جواز مد المقصور للضرورة
- ٢٩٤ ثالثا - آراء أخرى رجحها ابن مالك
- ١ - ترجيح رأى الفراء في جواز المدول عن لفظ التثنية
- ٢٩٤ الى الجمع قياسا
- ٢ - موافقة الفراء في أصالة - فعلل - بضم و سكون وفتح
- ٢٩٦ ٣ - تفريغ (فعلل) بفتحيتين وكسر على فعليل وفاقا للفراء
- ٢٩٦ ٤ - قد يقع أفعلا موقعا (أفعل) وفاقا لابن جنى
- ٢٩٧ والبغداديين
- ٥ - جواز تحويل اسم الفاعل من المتعدى الى الصفة المشبهة
- ٢٩٨ وفاقا للفارسي
- ٦ - موافقة الفارسي في تخفيف عين (فعلل) محفوظا
- ٢٩٩ ٧ - ترجيح مذهب ابن الأثير في جواز تثنية المتفق
- ٢٩٩ اللفظ المختلف المعنى
- ٨ - ترجيح رأى الشلويين في اطراد حذف أحد المثلين
- ٣٠١ ٩ - موافقة خطاب المازدي في جواز صوغ التمجيب
- ٣٠١ والتفضيل مما بنى للمجهول
- ١٠ - ترجيح رأى خطاب في جواز صوغ التمجيب
- ٣٠٢ والتفضيل من "أفعل"
- ٣٠٢ - ٣٠٦ الفصل الثالث : الآراء التي عرضها دون ترجيح
- ١ - حذف آخر المقصور والممدود عن التثنية والجمع اذا
- ٣٠٣ كثرت حرفيهما
- ٢ - القول في عدم لحاق علامة التانيث من الصفات
- ٣٠٤ الخاصة بالمؤنث

الصفحة	
٣٠٥	٣ - استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة
٣٠٦	٤ - جمع المقصور جمع مذكر سالم
٣٠٧ - ٣١٦	<u>الفصل الرابع : مسائل اختلف فيها الراى عند ابن مالك</u>
٣٠٧	١ - فُعِلَ بضم وسكون مسموع فى أفضل فعلاء أو مقيس؟
٣٠٨	٢ - مصدر (فُعِلَ) الرباعى المجرى
٣٠٩	٣ - فعال بالفتح مصدر أو صفة؟
٣٠٩	٤ - (فعلَى) بضم وفتح من أوزان المقصورة فى الألفية ومن المشترك فى التسهيل
٣٠٩	٥ - (فُعِلَى) بفتححتين من المقصورة فى الألفية ومن المشترك فى التسهيل
٣١٠	٦ - (فُعِلَى) فى الألفية من أوزان المقصورة خاصة وفى التسهيل من المشترك
٣١٠	٧ - (فُعِلَى) بفتح لغاد من المختصة بالمقهورة فى الكافية ومن المشترك فى التسهيل
٣١٠	٨ - جمع (فُعَال) بضم على (فُعَل) بضمين قياسى أو سماعى؟
٣١١	٩ - لام (فُعَلَى) بضم وسكون
٣١١	١٠ - (فُعَلَل) بفتح اللام الثانية بناءً أصلى أو مفرغ؟
٣١٢	١١ - همزة (ال) أهى قطع أو وصل؟
٣١٢	١٢ - باب فلك ونظائره جمع تكسير أو اسم جمع
٣١٣	١٣ - المحذوف من نحو (ظَلَّت) الصين أو اللام؟
٣١٤	تفسير ظاهرة اختلاف الراى عند ابن مالك



الباب الثالث

٣١٧ - ٣٥٩

مذ هب

٣١٨ - ٣٣١

الفصل الأول : موقفه من السماع

٣١٨

أولا - الاستشهاد بالقرآن الكريم

٣١٩

الاحتجاج بالقراءات والدفاع عنها

٣٢٢

الاحتجاج للقراءات

٣٢٢

رفض القراءة التي لا سند لها

٣٢٤

ثانيا - الاستشهاد بالحديث النبوي

٣٢٤

موقف أبي حيان من استشهاد ابن مالك بالحديث

٣٢٥

حجة المانعين الاحتجاج بالأحاديث النبوية

٣٢٥

دفاع عن استشهاد ابن مالك بالحديث

٣٢٧

قدرة ابن مالك على تمييز صحيح الحديث من زائفه

٣٢٩

ثالثا - الاستشهاد بكلام العرب : شعرا ونثرا

٣٣٠

الاحتجاج بلفات القبائل

٣٣٠

موقف النحاة من الاستشهاد بلفات القبائل العربية

٣٣١

اعتراض أبي حيان على احتجاج ابن مالك بلفات

٣٣١

القبائل

٣٣١

دفاع عن منهج ابن مالك في احتجاجه بلفات القبائل

٣٣٣ - ٣٤٤

الفصل الثاني : القياس عند ابن مالك

٣٣٣

أولا - القياس

٣٣٣

موقف الصرفيين من القياس

الصفحة

٣٣٤ موقف ابن مالك من القياس

٣٣٧ تعليق

٣٣٩ المجمع اللغوي يختار ما ذهب إليه ابن مالك في  
بعض الأقسام

٣٤٠ ثانياً - عمل القياس عند ابن مالك

٣٤٠ العملة أساس القياس

٣٤٠ شروط العملة

٣٤١ أمثلة لأنواع العملة عند ابن مالك

٣٤١ ١ - حمل الفرع على الأصل

٣٤٢ ٢ - مخالفة الأصل

٣٤٢ ٣ - الالتباس

٣٤٢ ٤ - كثرة الاستعمال

٣٤٣ ٥ - الاستتقال

٣٤٣ ٦ - أخف الملتين

٣٤٤ ٧ - إرادة التماثل

الفصل الثالث : اختلاف الباحثين في مذهب ابن مالك النحوي ٣٤٥ - ٣٥٩

٣٤٥ المجموعة الأولى : ترى أن ابن مالك كوفي المذهب

المجموعة الثانية : تذهب إلى أن ابن مالك اندلسي  
المذهب ٣٤٥

المجموعة الثالثة : ابن مالك من شيخ مدرسة مصر والشام ٣٤٦

المجموعة الرابعة : ابن مالك يمثل طريقة المحققين في نظرها ٣٤٦

المجموعة الخامسة : أن ابن مالك بغدادى المذهب  
بصري النزعة ٣٤٧

الصفحة

- ٣٤٧ مناقشة الباحثين فيما ذهبوا اليه
- ٣٥٢ ترجيح أن ابن مالك بغدادى المذهب بصرى النزعة
- ٣٥٣ وجهتا الترجيح
- ٣٥٤ الوجهة الأولى : خصائص المدرسة البغدادية
- الوجهة الثانية : ابن مالك وخصائص المدرسة
- ٣٥٧ البغدادية
- ٣٥٧ أولاً : مبدأ التحرير
- ٣٥٨ ثانياً : المزج والاختيار
- ٣٥٩ ثالثاً : الابتكار
- ٣٦٠ الخاتمة
- ٣٦٨ اقتراحان

٩ - فهرس الفهارس

الصفحة

٣٧١	فهرس المصادر والمراجع	-	١
٣٨٧	فهرس الآيات القرآنية الكريمة	-	٢
٣٩١	فهرس الأحاديث والآثار	-	٣
٣٩٣	فهرس الأمثال	-	٤
٣٩٤	فهرس الأبيات الشعرية	-	٥
٣٩٨	فهرس أنصاف الأبيات	-	٦
٣٩٩	فهرس الأعلام	-	٧
	فهرس الموضوعات :	-	٨
٤١٢	أ - الفهرس الإجمالي للموضوعات		
٤١٤	ب - الفهرس التفصيلي للموضوعات		

